وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر2

ابو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الاجتماع

التنشئة الإجتماعية و السلوك السياسي

دراسة أثر التنشئة الأسرية على المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر

إعداد : علي أعراب **أشراف : أد جمال معتوق**

السنة الجامعية 2015 -2016

فهرس المحتويات

مقدمة	1
الفصل الاول : الجانب المنهجي	5
1-اسباب اختيار الموضوع	6
2- الهدف من البحث	7
3- الاشكالية	8
4- الفرضيات	12
5- تحديد المفاهيم	13
6- المناهج و التقنيات المعتمدة	22
7- عينة البحث	25
8- النظرية المعتمدة	27
9-صعوبات البحث	34
الفصل الثاني : الدراسات السابقة عرض و تقييم	35
تمهيد	36
1- الدراسات الاجنبية	37
2- الدراسات العربية	40
3-الدراسات الجزائرية	47
4- عرض و تقييم	58
ملخص الفصل	60

الفضل الثالث : التنـشئة الاسـرية للمرأة في المجتمع الجزائري	**61**
تمهيد	**62**
1 - التتنشئة الاجتماعية المؤسسات و الاهداف	**63**
1-1 التنشئة الاجتماعية	**63**
1- 2- مؤسسات تنشئة تتفاعل مع الأسرة	**65**
1 - 3- التنشئة الاسرية	**66**
1 -4 -العلاقات الاسرية و أسلوب التنشئة	**68**
2 - التنشئة السياسية و أهدافها و دور الاسرة فيها .	**70**
2-1- التربية و السياسة	**70**
2-2- التنشئة السياسية	**73**
2-3 -أهداف التنشئة السياسية	**74**
2-4- التنشئة السياسية في مرحلة الطفولة :	**78**
2-5- التنشئة السياسية في الاسرة	**79**
3 - النظام الأبوي و التنشئة الاسرية	**83**
3- 1- النظام الابوي و المجتمعات العربية	**83**
3 -2- الاسرة الجزائرية و النظام الابوي.	**85**
3 -3 - التنشئة ، السياسة و الجنوسة	**88**
3- 4- اقترابات التنشئة و الجنوسة	**91**
ملخص الفصل	**96**

الفصل الرابع. المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية	**98**
تمهيد	**99**
1 –السلوك السياسي و المشاركة السياسية .	**100**
2–مستويات المشاركة السياسية	**103**
3 –المشاركة السياسية للمرأة في الدول الاوروبية	**105**
4 –وضعية المرأة في المجتمع الجزائري	**108**
5– المرأة الجزائرية و المشاركة السياسية	**112**
6 – عوائق المشاركة السياسية للمرأة و سبل الدفع بمشاركتها	**117**
7 –الاختلاف في المشاركة السياسية بين الرجل و المرأة	**118**
ملخص الفصل .	**119**
الجانب الميـــداني للدراسة	**122**
الفصل الخامس خصائص العينة المدروسة	**123**
تمهيـــد	**124**
تحليل خصائص العينة المدروسة	**125**
ملخص الفصل .	**147**

الفصل السادس: التحليل والتعليق على الفرضية الاولى	**149**
تمهيد	**150**
التحليل والتعليق على الفرضية الاولى	**151**
إستنتاج الفرضية الاولى	**195**
الفصل السابع : التحليل و التعليق على الفرضية الثانية	**198**
تمهيد	**199**
التحليل و التعليق على الفرضية الثانية	**200**
إستنتاج الفرضية الثانية	**241**
عـرض النتـائج	**245**
خـاتمة	**253**
قائمـــة المصـادر و المراجـــــــع	**256**
الملاحق	**269**

فهرس الجـــــــــداول

الجدول	الصفحة
الجدول (1) يمثل توزع افراد العينة حسب المنصب السياسي	27
الجدول(2) يبين تواجد المرأة في الهيئات التشريعية منذ الاستقلال الى اخر برلمان	110
الجدول (3) يوضح نسبة ترشح المرأة للمناصب المختلفة و الحصول على هذه المناصب .	111
الجدول(4) يوضح توزع افراد العينة حسب السن.	125
الجدول (5) يبين المستوى التعليمي للمبحوثة	128
الجدول (6) يوضح مهنة المبحوثة	129
الجدول (7) يوضح مهنة الأب	131
الجدول (8) يبين مهنة الأم	132
الجدول (9) يبين الحالة العائلية لافراد العينة	135
الجدول (10) يمثل المستوى التعليمي للام	136
الجدول (11) يبين المستوى التعليمي للاب	137
الجدول (12) يبين عدد الاخوة الذكور	140
الجدول (13) يبين عدد الاخوة الاناث	141
الجدول (14) يوضح ترتيب المبحوثة ضمن الاخوة	143
الجدول(15) يوضح ترتيب المبحوثة ضمن الاخوة الاناث	145
الجدول(16) يبين امتلاك المبحوثة لمكتبة	151
الجدول (17) يوضح طبيعة الكتب التي تحتويها المكتبة	152
الجدول (18) يبين الاكثر استفادة من المكتبة	153
الجدول (19) يبين الكتب التي يطلبها الاخرون من المبحوثة .	154
الجدول (20) يمثل القنوات التي تتابعها المبحوثة	155

الجداول	الصفحة
الجدول (21) يبين البرامج التي تتابعها المبحوثة .	156
الجدول (22) دور البرامج السياسية في نشاطك السياسي	158
الجدول (23) يمثل امتلاك خدمة الانترنت	159
الجدول (24) الاضافة التي تقدمها خدمة الانترنت	160
الجدول (25) يمثل مدى استخدام الانترنت في النشاط السياسي	161
الجدول (26) يبين مدى معرفة المرأة مناضلين او منخرطين في احزاب سياسية .	162
الجدول (27) معرفة شخصيات سياسية في المحيط الذي تنتمي اليه .	163
الجدول(28) معرفة شخصيات سياسية نسوية.	164
الجدول(29) يوضح متابعة الاب للنقاشات السياسية .	166
الجدول(30) يمثل تعبير الاب عن ارائة السياسية داخل الاسرة .	167
الجدول (31) المرأة كموضوع للنقاش الاسري .	168
الجدول (32) يمثل اداء الام لواجبها الانتخابي .	169
الجدول(33) يبين الانتخاب بالنيابة عن الام من طرف الاب او الاخ.	170
الجدول (34) يبين مدى متابعة الام للاحداث السياسية .	172
الجدول (35) يوضح تعبير الام عن ارائها السياسية داخل الاسرة .	174
الجدول (36) يبين مدى إنخراط الأم في مختلف التنظيمات	176
الجدول (37) تأثير المستوى التعليمي للام على إنتخاب الاب او الاخ مكان الام	179
الجدول (38) تأثير المستوى التعليمي للام على انخراطها في التنظيمات المختلفة	181
الجدول (39) يمثل مدى وجود من تقلد مناصب سياسية عليا من افراد الاسرة	183
الجدول (40) يمثل التوافق بين الاب و الام في الاراء السياسية	184
. الجدول (41) يبين وجود تمييز بين الذكور و الاناث في الادوار	185

الجدول	الصفحة
الجدول(42) يبين تقبل المجتمع لدور ريادي للمرأة في المجال السياسي .	186
الجدول (43) يبين مدى مساهمة الاسرة في الدفع بالمشاركة السياسية للمرأة .	188
الجدول(44) يبين من الذي يشجع المرأة على العمل السياسي .	190
الجدول (45) يوضح الاكثر تأثيرا على سلوك المرأة سياسيا	191
الجدول (46) يوضح هل هناك من أفراد الأسرة من انتمى إلى هذا التنظيم .	194
الجدول(47) يمثل وجود علاقة بين الانتماء الاجتماعي و نوعية المشاركة السياسية	200
الجدول (48) يبين طبيعة المجال السياسي	201
الجدول(49) يوضح رأي المبحوثة في سبب اللامساواة في المجال السياسي .	202
الجدول(50) يبين سنوات الانخراط في التنظيم السياسي	204
الجدول(51) يبين مدى تدرج افراد العينة في التنظيم السياسي .	205
الجدول(52) يبين هدف الانخراط في المجال السياسي تقلد مسؤوليات	206
الجدول (53) يمثل مدى وجود افضلية للرجال على النساء في ترشيحات الاحزاب	207
الجدول (54) ما هي المناصب التي سبق الترشح لها	208
الجدول(55) يبين المنصب الذي تشغله المبحوثة	210
الجدول (56) يمثل نموذج المشاركة السياسية النسوية في الجزائر	212
الجدول(57) يمثل تأثير المستوى التعليمي للمبحوثة على الترشح لمناصب سياسية	215
الجدول(58) يمثل تأثير المستوى التعليمي للام على الترشح لمناصب سياسية	217
الجدول(59) يمثل تأثير المستوى التعليمي للاب على الترشح لمناصب سياسية	219
الجدول(60) يمثل تأثير معرفة شخصيات نسوية على الترشح للمناصب السياسية	221
الجدول(61) يوضح تأثير مهنة المبحوثة على الترشح	223

الجدول	الصفحة
الجدول (62) يبين تأثير مهنة الام على الترشح	**226**
الجدول (63) يبين تأثير الترتيب ضمن الاخوة الاناث على سلوك الترشح	**228**
الجدول (64) يبين تأثير الترتيب ضمن الاسرة على شغل مناصب سياسية	**230**
الجدول (65)يمثل تأثير السن على التدرج في التنظيم	**232**
الجدول (66) يوضح تأثير السن على هدف الوصول الى تقلد مسؤوليات	**234**
الجدول (67) تأثير المستوى التعليمي للام على تأدية واجبها الانتخابي	**236**
الجدول **(68)** تقيم المشاركة السياسية للمرأة	**239**

فهـــــــــــــرس الاشكال

الشكـــــــــــل	الصفحة
الشكل(1)مخطط يوضح سياقات التعلم من الملاحظة الى انتاج السلوك عند بونديرا	**31**
الشكل (2) يمثل توزع المرأة المترشخة لإنتخابات 2012 حسب السن	**126**
الشكل(3) يبين مقارنة بين سن المترشحات لتشريعيات 2012 و سن افراد العينة	**127**
الشكل (4) مقارنة الفئات السوسيومهنية للأب و الأم و المبحوثة	**134**
الشكل (5) يبين مقارنة بين المستوى التعليمي لأفراد العينة و كل من الاب و الام	**138**
الشكل (6) يبين مكونات اسر افراد العينة من الذكور و الاناث	**142**
الشكل(7) يبين ترتيب افراد العينة ضمن الذكور و الاناث	**146**
الشكل(8) يبين مقارنة بين معرفة شخصيات سياسية و الشخصيات النسوية	**165**
الشكل (9) يبين مقارنة بين انتخاب الام و الانتخاب بالنيابة عنها	**171**
الشكل (10)يبين مقارنة بين متابعة الاب و الام للأحداث السياسية	**173**
الشكل(11) يبين مقارنة بين التعبيرعن الاراء السياسية داخل الاسرة لكل من الاب و الام	**175**
الشكل(12) يبين مقارنة بين تشجيع المرأة و التأثير فيها	**192**
الشكل(13) يبين مقارنة بين الترشح للمنصب و شغل المنصب	**211**

مقـــــدمة

ان موضوع التنشئة الاجتماعية يزداد اهمية عندما يتعلق بمؤسسة إجتماعية مثل الاسرة والدور الذي تلعبه في تشكيل شخصية الافراد الذين تحتضنهم منذ الولادة ،و تأخذ بيدهم حتى يشتد عودهم ،هذا ما يمنحها الافضلية في عملية التنشئة الاجتماعية لتشكل الملامح الكبرى لشحصية الابناء او ما يعبر عنه البعض بالشخصية القاعدية . وكل هذا يترك الاثر فيهم من خلال ضوابط السلوك و محدداته ويكون هذا في مختلف مناحي الحياة اليومية لتكون بذلك موجها و مرجعية يعود اليها الافراد بصورة واعية ، او غير واعية في تصرفاتهم و تعاملاتهم و حتى طموحاتهم .

هذا الموقف ينسحب على المجال السياسي بصفة مباشرة او غير مباشرة حيث حاولنا تبيان ذلك من خلال الاشكالية المطروحة و البحث عن العلاقة بين التنشئة الاسرية من جهة، و المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ، و ذلك بالرجوع الى الميدان بواسطة الاستمارة الموجهة الى المرأة التي لديها عضوية في المنظمات ذات الطابع السياسي، و تظهر مشاركة سياسية بمختلف مستوياتها ،و اجراء مقابلات مع بعض الشخصيات النسوية التي تتميز بسلوك سياسي وعضوية نوعية و فاعلة في المجال السياسي .

قسمنا هذا البحث الى ثلاثة اقسام : شمل القسم الاول الاطار المنهجي العام للدراسة و يتضمن الفصل الاول اي الفصل المنهجي، و الذي نبين فيه مختلف الاجراءات المنهجية التي إتبعناها في مختلف مراحل البحث إبتداء من اسباب اختيار الموضوع ، و الهدف منه الى الاشكالية و الفرضيات المعتمدة ، ثم تحديد المفاهيم المختلفة التي تشكل مفاتيح هذا الموضوع من التنشئة الاجتماعية والسياسية ، و السلوك السياسي و النظام الابوي ، بالاضافة الى الدور . كما تتناولنا المناهج المتبعة والتقنيات المعتمدة عليها في جمع المعطيات ،و كذا عينة البحث و توزعها ، وصولا الى النظريات التي رجعنا اليها من خلال المفاهيم الاساسية التي تم في غالبها تحديدها في العنصر السابق و هي على النحو التالي :

التنشئة الاجتماعية ، التنشئة السياسية ، السلوك السياسي ، الجندر او النوع ، الدور الإجتماعي االنظام الابوي .كما تطرقنا الى النظرية السوسيولوجية المعتمد عليها في الدراسة من خلال المفاهيم او

قدرتها على التفسير منها ما تعلق بالرأسمال الثقافي و الهيمنة لبورديو و كذلك التعلم الاجتماعي لبونديرا .

اما القسم الثاني من الدراسة فقد تضمن الفصول النظرية و يتضمن هذا القسم التناول النظري للموضوع الذي شمل ثلاثة فصول :

الفصل الاول من الجانب النظري و الثاني من الدراسة تضمن الدراسات السابقة من خلال العرض و التقييم ،و التي قسمناها الى دراسات اجنبية ،ودراسات عربية ،ثم دراسات جزائرية. عرضنا في هذا الفصل مختلف الدراسات الاكاديمية التي تناولت على الخصوص مواضيع المرأة والسلوك السياسي ، المشاركة السياسية و التنشئة الاجتماعية و التنشئة السياسية . اي متغير من متغيرات الدراسة التي نحن بصدد إجرائها ،كل هذه الدراسات تعتبر كمواضيع منفصلة ،او تكون عبارة تناولات تشمل الربط بين هذه المتغيرات و العلاقة بينها ، او علاقتها مع متغيرات أخرى او فئة إجتماعية مختلفة عن الدراسة التي نحن بصدد إجرائها .

في الفصل االثاني من الجانب النظري وهو الثالث في فصول الدراسة عموما فقد خصصناه للتناول النظري للتنشئة الاجتماعية كإطار عام ، والتنشئة الاسرية على الخصوص و المؤسسات الاخرى التي تقوم بهذا الدور الاجتماعي الى جانب هذه المؤسسة(الاسرة)، بالاضافة الى الدور الذي تلعبه في التنشئة السياسية لأعضائها من جهة ، و التنشئة الجنوسية من جهة ثانية ،وما لذلك من دور في التهيئة للادوار المستقبلية في مختلف المجالات، سواء داخل الاسرة او في خارجها بكل التنوع الذي نجده من الاقتصاد الى السياسة و الثقافة .

اما الفصل الثالث في الجانب النظري فقد تناولنا فيه المشاركة السياسية و السلوك السياسي للمرأة و المرأة الجزائرية ، و كان ذلك بالتطرق الى مختلف المعطيات التي تبين صورة هذه المشاركة السياسية والبرلمانية بالتحديد في المجتمع الجزائري والمجال السياسي من جهة، و مقارنتها بالمجتمعات و الدول الاخرى خاصة التي تتميز بمشاركة سياسية اكبر للمرأة من حيث الكم و كذا النوع . رجعنا الى بعض المعطيات الاحصائية للاعتماد عليها للمقارنة بين المشاركة البرلمانية بين مختلف البلدان المتقدمة و الغير متقدمة ،وذلك شمل فترات مختلفة من التمثيل البرلماني الخاص بالتجربة الجزائرية وتمثيل المرأة فيه من جهة اخرى .

في الباب الثاني نجد الدراسة الميدانية و التي بدورها تضمنت الفصول التالية : الفصل الخامس خصائص عينة البحث المدروسة من خلال عرض عدة متغيرات خاصة البيانات الشحصية لأفراد العينة ،و منها السن و الحالة العائلية ،و المستوى التعليمي و كذا المستوى التعليمي للاباء و عدد الاخوة ، و مهنة افراد العينة ومهنة الاب ،ومهنة الام وغيرها من المتغيرات التي توضح الى حد بعيد مخلف الجوانب التي تساهم في التشئة الاجتماعية او ساهمت فيها ، و العوامل المتحكمة في هذه العملية داخل الاسرة بالاضافة الى الاعتماد على الاشكال البيانية في المقارنة بين الوالدين من جهة كمقارنة بين الجنسين في مستوى هذا الجيل ، كما إعتمدنا المقارنة من خلال نفس التقنية بين جيل الاباء و الفئة المدروسة ..

و الفصل السادس فقد خصصناه لتحليلي الفرضية الاولى ، وذلك من خلال تناول الرأسمال الثقافي الاسري للمبحوثين كمفهوم محوري في النظرية الاولى المعتمدة والتي تطرقنا اليها في الفصل المنهجي ، وهو عبارة عن الرصيد الذي تمده الاسرة لأعضائها ويشمل مختلف ابعاد الثقافة الاسرية بما فيها طبيعة السلوك السياسي لافراد الاسرة ، والسلوك السياسي للام على الخصوص كل هذا يمكن إعتباره كرساميل سياسية تنقل الى البنت او الولد من المنظور النظري .

ثم الفصل السابع الذي تضمن تحليل الفرضية الثانية والمتضمنة دور الاسرة الابوية في منح الافضلية للذكور على حساب الاناث في المشاركة السياسية ،و طبيعة هذه المشاركة بالنسبة لافراد العينة ، وتضمن الفصل السابع كذلك العناصر المتحكمة في المشاركة السياسية للمرأة في محاولة الربط بين بعض المتغيرات الاسرية و نوعية المشاركة السياسية مثل الترشح لمناصب سياسية او العضوية في الهيئات كنتيجة للفوز في الانتخابات التشريعية والمحلية ويميز ذلك من عوامل انتجت هذا السلوك او ذلك كطرفي نقيض بين المشاركة و العزوف.

ثم عرض نتائج البحث التي توصلنا اليها من تحليل الفرضية الاولى و الثانية و المتغيرات المختلفة التي ساهمت في بناء شخصية مشاركة او اقل مشاركة او غير مشاركة و التي تعمل على تحقيق الفرضيتين .

و في الاخير فقد بدأنا كل فصل من فصول الدراسة بتمهيد للفصل نبين فيه العناصر المختلفة التي يتناولها و المتغيرات التي إعتمدناها في المتن، ثم انهينا الفصل بملخص يشمل النتائج

المتوصل اليها نظرية كانت ام ميدانية . كما تم عرض نتائج العامة التي توصلت اليها الدراسة والذي كان إنطلاقا من نتائج كل فصل من الفصول الميدانية الذي شمل نتائج تحليل كل فرضية ، وما توصلنا اليه في اطار الفرضية .

كما بدأنا الموضوع بمقدمة فقد انهيناه بخاتمة الدراسة متبوعة بعرض مختلف المراجع التي رجعنا اليها في إنجاز البحث في جوانبه النظرية و المنهجية وحتى الميدانية . و إعتماد البيبليوغرافيا التحليلية في إخراجها ،وكذا عرض الملاحق الخاصة بالبحث من الاستمارة المعتمدة و دليل المقابلة الذي استعملناه و بعض الوثائق التي تصب في الموضوع و تقدم الاضافة الى مضمون الدراسة وتدعم بعض الجوانب منها في نهاية البحث .

الفصل الاول

الجانب المنهجي للدراسة

1 – أسباب إختيار الموضوع

من الاسباب التي دفعتني لدراسة هذا الموضوع هو ان سلوك الافراد بصفة عامة تحكمه التنشئة الاجتماعية ،وما يلقن لهم من المؤسسات الاجتماعية المختلفة منذ الطفولة الاولى مرورا بمختلف المراحل العمرية من الشباب و الكهولة الى الممات. هذه العلاقة بين التنشئة و السلوك تنسحب على السلوك السياسي للافراد ،و بالتحديد المشاركة السياسية لمختلف فئات المجتمع والمرأة على الخصوص هذه العلاقة بين السلوك السياسي و التنشئة السياسية في الاسرة من جهة ،اذا شملت المرأة كمبحوث في المجتمع الجزائري من جهة ثانية يصبح الموضوع أكثر جذبا للبحث ، و هي الظاهرة التي بدأت في الانتشار(المشاركة السياسية للمرأة) بدرجة كبيرة ؛ وتستدعي البحث في مسبباتها بصفة عامة ، و البحث عن الاسباب المرتبطة بالاسرة و التنشئة السياسية الاسرية على الخصوص و مختلف العوامل التي تتدخل في ذلك .

التركيز على هذه المؤسسة (الاسرة) و التأثير في السلوك السياسي هو ما يعطي للموضوع الاهمية الكبيرة في التناول بالدراسة ؛ على إعتبار ان الرجوع الى مؤسسة من مؤسسات المجتمع للتنشئة الاجتماعية ، تظهر ابعد ما تكون عن المجال السياسي من حيث العلاقة ، و التأثير في العمليات السياسية المختلفة او حتى التنشئة السياسية .

ان مضمون و أهداف البحث يتجهان الى تسليط الضوء على هذا الدور الغير الظاهر للعامة الذي تقوم به الاسرة في المجال السياسي ، و محاولة ابرازه بالطرق العلمية و البحث الميداني من خلال التركيز على كيفية إنتاج اللامساواة بين الجنسين في الحقل السياسي و التهيئة لادوار مستقبلية انطلاقا من هذه المؤسسة القاعدية ، وصولا الى مؤسسات الدولة و المنظمات المختلفة والهيئات المنبثقة عن العملية الانتخابية .و من جهة اخرى مميزات السلوك السياسي للمرأة و الخلفية الاجتماعية والثقافية والاسرية لهذا السلوك .

ان النقص الكبير في الدراسات الميدانية التي تربط بين التنشئة الاجتماعية و السياسية من جهة و السلوك السياسي لمختلف الفئات الاجتماعية بما فيها المرأة جعلنا نبحث في هذه الظاهرة الاجتماعية الغير ظاهرة من حيث العلاقة .

2 –الهدف من الموضوع .

ان الهدف الذي نعمل للوصول اليه من خلال هذا البحث هو معرفة الاثر الذي تحدثه التنشئة الاسرية عموما ، و التنشئة السياسية الأسرية على الخصوص في السلوك المشارك للمرأة سواءا بطريقة مباشرة ، او غير مباشرة .وكذلك دور الخلفية السياسية للاسرة بمكوناتها من الوالدين الى الابناء الذكور والاناث اذا كان كل هؤلاء متحزبين او منخرطين ، او منغمسين في الممارسة السياسية وبذلك دور هذه المتغيرات في تحديد معالم السلوك السياسي المشارك للمرأة . و من جهة اخرى البحث في الخلفية الاجتماعية ، و الثقافية والاقتصادية التي تنتمي اليها المرأة المشاركة سياسيا و التي تنتمي الى العينة المدروسة ،و مدى تدخل الانتماء الى بيئات اجتماعية قد تكون اكثر تحفيزا للسلوك السياسي النوعي من بيئات اجتماعة اخرى .

3- الاشكـــالية :

لقد طغى على التناول السوسيولوجي للمشاركة السياسية للمرأة التركيز على ما تتميز به هذه المشاركة : في المستوى الاول نجد نوع من العزوف عن المشاركة السياسية بمستوياتها من الانخراط الة مناصب إتخاذ القرار ،او تواضعها و اقتصارها على أرقام تعد في المواعيد الانتخابية ، و التي تعتبر ادنى اشكال المشاركة السياسية و بدورها هي غير متوازنة مع مشاركة الرجل في مستو ثان . هذه الاخيرة أي المشاركة السياسية تتراجع الى ادنى مستوياتها اذا تدرجنا الى الاعلى في مستويات المشاركة السياسية ، و الذي نعبر عنه بالمشاركة النوعية والفعالة . في هذا المجال تبرز اكثر هيمنة الرجل على المشاركة السياسية النوعية ، و التي تخص التأثير في النسق والقرار السياسيين .

تتجلى هذه الهيمنة في الوصول الى مناصب عليا ضمن الهرم السياسي ، فتصبح هذه المشاركة النوعية شبه محتكرة من طرف الرجل . ان هذه الظاهرة يمكن ان نجد لها تفسيرا في مسبباتها والعوامل المنتجة لها في الاسرة بإعتبارها المؤسسة الاساسية والقاعدية في المجتمع التي تقوم بعملية التطبيع الاجتماعي للأفراد و إدماجهم في المجتمع وامدادهم بضوابط السلوك .

هذه المؤسسة الاجتماعية تظهر كمجال اجتماعي أبعد ما يكون عن انتاج السلوك و الفعل السياسي و التأثير في العمليات السياسية و لو بطريقة غير مباشرة . إن سلوكيات الأفراد تتوقف إلى حد بعيد على ما تقوم به مختلف المؤسسات الاجتماعية التي اوجدها المجتمع لإدماج النشء من خلال تزويدهم بالثقافة بكل ما تحمله من معان، وبمفهومها الواسع كما يقدمه لنا العالم الانتروبولوجي البريطاني ايدوارد بيرنت تايلور أي :

" هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة و المعتقدات و الفن و الاخلاق و القانون و كل القدرات والعادات الاخرى التي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في المجتمع ... " [1] أو بمعنى آخر محددات السلوك الاجتماعي. بهذا يظهر هذا الأخير اي السلوك كناتج من نواتج التنشئة الاجتماعية

[1] كوش ،دنيس .مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. ترجمة منير السعيداني. بيروت: المنظمة العربية للترجمة ،2007 . ص 31

كما تظهره الاقترابات السوسيولوجية الشمولية كحتمية من منطلق ان الأفراد هم في موقف يتسم بالسلبية امام البنيات الاجتماعية التي تقولبهم لتأدية أدوارا محددة و تدمجهم في مختلف الانساق الاجتماعية مثل ما تذهب اليه الوظيفية ، او القبول بالوضع القائم حسب الاتجاه الماركسي . وحتى الراسمال الثقافي كمفهوم يفسر سلوك الافراد بالرجوع الى تأثير البنية و اولويتها على الفرد في فهم الظواهر المختلفة :[1]

إن النقد الموجه الى هاته الاتجاهات السوسيولوجية يقوم على اعتبار انها لا تفسر بالقدر الكافي ما يصدر عن الافراد في المجتمع من سلوكات ؛ ومنه إقتراح التوجه الى اقتراب الفاعل الاجتماعي و البحث عن المعاني من جهة و إعتماد وحدات تحليل أصغر في دراسة الظواهر الاجتماعية من جهة ثانية ، وهو ما سيمثل التوجه الاكثر خصوبة في البحث السوسيولوجي والنظرية السوسيولوجية المفسرة للواقع الاجتماعي كذلك.

تظهر اهمية التنشئة و دورها بالنسبة للفرد و المجتمع في المراحل الاولى من حياة الانسان لعجز الطفل عن النقد او التكفل بحاجاته المختلفة ، و هذا ما يجعل من المؤسسات الاجتماعية التي تهتم به في هذه المرحلة المبكرة على قدر كبير من الاهمية وعلى الخصوص الاسرة . و على الرغم من ما تشهده المجتمعات المعاصرة من تدخل مؤسسات اخرى : رياض الاطفال ، والحضانة وجماعات الرفاق ،اذا اعتبرنا هذه الاخيرة كمؤسسة قائمة تضاف الى المؤسسات السابقة ؛ فان هذا يظهر تضاؤل الدور الاسري في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد .

غير ان هذا ليس صحيحا فبالرغم من كل هذا الا ان الدور الاسري في عملية التنشئة لا يمكن التقليل من شأنه في كل الأحوال، و ما تقدمه الاسرة للطفل من محددات السلوك ، و الثقافة الاسرية .هذه الاخيرة التي يمكن ادراجها ضمن الثقافات الفرعية التي تتميز وتختلف من أسرة الى اخرى و ذلك من خلال المتغيرات الثقافية والاجتماعية ،و الاقتصادية وحتى السياسية والإيديولوجية التي تميزها .

[1] **BOURDIEU(P) & PASSERON(JC) .La reproduction .Paris :Les editions de MINUIT, 1970. p p 89 91**

هذا التباين بين الاسر لا يسمح لنا بالقول انه يقوم على التعارض بقدر ما يقوم على التنوع والتراتب في المجتمع ، سيجعل من نواتجه و المتمثلة في سلوك الافراد يختلف اما من خلال الادوار التي يقومون بها في المجتمع ، او من خلال ميولاتهم و طموحاتهم و توجهاتهم في مجالات معينة مثل المجال السياسي على وجه التحديد . و يمكن ان نربط الادوار المختلفة بما ذهب اليه اميل دوركايم في كتابه : " التربية و علم الاجتماع " [1] وما يتعلق بالدور التنويعي للتربية و ربطها بتقسيم العمل من خلال تقديمه للتحديد الخاص بالتربية و الدور الذي تلعبه في المجتمع ، و كذلك ما تعلق بالتنشئة السياسية . هذه الاخيرة تحتاج الى مزيد من التوضيح و الدراسة عندما يتعلق الامر بالدور الذي تلعبه الاسرة في المجال السياسي و كيف تقوم بنقل الرصيد الثقافي والسياسي لأبنائها .

إن هذا التناول للتنشئة السياسية يبدو أكثر وضوحا عندما يتعلق الامر بدور المدرسة مثلا في هذا المجال، و ما يمكن أن نعبر عنه بالتعليم السياسي او التعلم السياسي ، و محاولة بناء الفرد المواطن و اكسابه الهوية الوطنية من خلال برامج و مناهج تقوم على متغيرات اللغة و الدين والتاريخ والمصير المشترك، واستبطان مختلف الرموز الوطنية اي الدور التوحيدي للتربية حسب دوركايم . حيث يكون تلقين التلاميذ لتلك المحتويات لتجعلهم على ادراك تام لأبعاد الانتماء الثقافي والحضاري من جهة والواجبات و الحقوق تجاه المجتمع والوطن من جهة اخرى .

الدور الاسري في عملية التنشئة السياسية لا يقل اهمية عن التنشئة الاجتماعية عموما فهي مثلما تعتني بالطفل بتوفير مختلف حاجياته النفسية ، والبيولوجية ،و الاجتماعية واكسابه مقومات السلوك الاجتماعي ، و مكونات الثقافة الاسرية .– هذه الاخيرة من روافدها الثقافة السياسية التي لا يمكن فصلها عن الثقافة عموما– فتقدم للفرد كذلك الثقافة السياسية الاسرية . و تظهر في اشكال مختلفة من الاقبال على المعلومة التي تخص المجال السياسي ، او النشاطات السياسية و اداء الواجب الانتخابي اوحتى الانتماء السياسي لحزب معين او حتى قناعات ومواقف و افكار وايديولوجيات ....

[1] **DURKHEIM(Emile) . Education et sociologie . Alger : Elborhane . 1991. P 15**

تنقل هذه الاشكال المختلفة للثقافة السياسية اما بصورة مباشرة من الاولياء الى الابناء ومقصودة وواعية يسهر الأباء على غرسها في الأبناء، او يمكن ان تكون بصورة غير مباشرة وغير واعية وهو ما يكون من طرف الابناء بالمحاكاة واكتساب تفضيلات و ميولات الوالدين ، او احد منهما او الانخراط في العمل السياسي اذا كان للاسرة الرصيد السياسي من الانخراط والممارسة.

تعتبر الاسرة كبنية إجتماعية و سياسية في نفس الوقت ، حيث نجد فيها مظاهر السلطة ومن يتحكم فيها ويمارسها من جهة ، و من جهة اخرى مظاهر الخضوع و من يمثلها ويخضع لها كما نجد نوع من النظام السائد في داخلها و تقسيم للأدوار .تعتبر من هذه الزاوية كبنية سياسية تدور فيها عمليات سياسية في مضمونها ، هذه المفاهيم السياسية ينشأ عليها الفرد ويعيها ويكتسبها وكل هذه العمليات و المظاهر هي كذلك من مميزات العمل السياسي و أهدافه في المجتمع ، أي العمل على حيازة السلطة و ممارستها بالطرق المتعارف عليها و المشروعة وهذا في المستوى المجتمعي ، وبذلك فالفرد مهما كان جنسه يكتسب هذه البنية الرمزية و التوزيع للادوار و الذي تتميز به الاسرة عموما و الاسرة الجزائرية من بنيات رمزية مرتبطة بالدور الذكوري و الانثوي كذلك .

ان ما يقوم به أعضاء الاسرة وفق توزيع الادوار حسب الجنس يجعل من هذا التوزيع ليس موجودا على مستوى الاسرة كنسق اجتماعي ، و انما ضمن بناء الشخصية للناشئ أي ضمن نسق ذهني مرتبط بشخصية الذكور و الاناث و سلوكهم في المجتمع .

كيف نفسر هيمنة العنصر الذكوري على المجال السياسي في مختلف مستويات السلوك السياسي ؟

ماهو الدور الذي تلعبه الاسرة من خلال التنشئة الاجتماعية و السياسية في اقتصار السلوك السياسي للمرأة على التصويت او عدمه ؟

كيف تعمل الاسرة من خلال التنشئة على نوع من التهيئة لادوار اجتماعية مستقبلية تتنوع حسب الجنس في المجال السياسي ؟

ماهي المميزات الاسرية التي تدفع الى السلوك السياسي المشارك عند المرأة الجزائرية؟

4 -الفرضيات

1. **تعمل الاسرة الجزائرية من خلال التنشئة على توزيع الادوار و إكتساب السلوك السياسي حسب الجنس .**
2. **التنشئة الأسرية في المجتمع الجزائري يطبعها النظام الابوي (البطريقي) و الذي يحدد الثنائية(الجنس/ السلوك السياسي)، و تعطي الافضلية للذكور على حساب الإناث عندما يتعلق الامر بالمجال السياسي.**

5 – تحديد المفاهيم

5– 1 – التنشئة الإجتماعية la socialisation :

نجد عدة تعاريف للتنشئة الاجتماعية نورد بعضها فيمايلي :

" ....التنشئة الاجتماعية هي تحويل الفرد من كائن لا إجتماعي الى كائن إجتماعي من خلال تعليمه أنماط التفكير و الاحساس و السلوك و من نواتج التنشئة هي توفير استمرار كل ما يساعد على السلوك المكتسب ." [1] و رغم التداخل بين مفهومي التنشئة الاجتماعية من جهة و التربية من جهة ثانية ألا انه نجد من يحدد التربية بالتنشئة الاجتماعية مثلما نجد الذي يشمل التحديد على تقاطع بين المفهومين و هو ما يقدمة دوركايم والذي يركز على الطابع الاجتماعي للتربية فيرى ان التربية هي التنشئة المنهجية للاجيال الناشئة او الصاعدة حيث يتشكل الفرد من كائنين لا يمكن فصلهما الا تجريديا و هما :

الكائن الفردي او البيولوجي والذي يمكن ان يتجلى بوضوح في الطفل عند ولادته فهو لا يحمل معه الا هذا الجانب أي طبيعته الفردية الانانية اللاإجتماعية ثم يأتي المجتمع ليزوده بالجانب الثاني عن طريق التربية و التنشئة الاجتماعية و منه الجانب الاجتماعي فيحوله الى كائن اجتماعي من خلال تلقينه المعتقدات والمعايير و الثقافة عموما بمكوناتها المختلفة والجانب المهني والاراء الجمعية و لتكون هاته كلها محددات لسلوكه و مكسبة لطابعه الاجتماعي و بدون هذا الجانب الذي يجعله اجتماعي فهو يقترب من الكائن الحيواني .

ويمكن إضافة التحديد الذي يقدمه دوركايم حول التربية ، و الذي يربط فيها المفهوم بالتنشئة الاجتماعية من خلال تحويل الفرد الى الحالة الاجتماعية فيقدم لنا التحديد الذي توصل اليه فيما يخص التربية :

"التربية هي الفعل الممارس من طرف الاجيال الراشدة على الاجيال التي لم تنضج بعد أي الناشئة من اجل الحياة الاجتماعية و التي تهدف الى تنمية بعض الحالات الفيزيقية و الفكرية و الاخلاقية التي يحتاجها الفرد و المجتمع السياسي عام و المحيط الخاص الموجه اليه .."[2]

---

[1] **BOUDON, Raymond et autres.Dictionnaire de Sociologie. Paris : Larousse ,2005. p217**

[2] **DURKHEIM (E). op cit p15**

و من جهة أخرى نجد تحديدا اخر للتنشئة الاجتماعية في كونها :

" التنشئة هي عملية تلقين الفرد قيم و مقاييس و مفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدربا على اشغال مجموعة ادوار تحدد نمط سلوكه اليومي . " [1]

بالاضافة الى ذلك نجد التحديد التالي للتنشئة الاجتماعية: "...هي العملية الاجتماعية الاساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجا في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها ، و معرفة دوره فيها ... التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة على مدى الحياة . و يمر الطفل بفترة حرجة عندما يستدمج القيم ، والاتجاهات ، و المهارات ، والادوار التي تشكل شخصيته "[2]

..التربية هي كل ما نقوم به من أجل أنفسنا و كل ما يقوم به الاخرون من أجلنا بغية التقرب من كمال طبيعتنا ...ان غرض التربية ينبغي ان يكون الحصول باكمل وجه على المعرفة المهيأة لانماء الحياة الفردية و الاجتماعية في جميع وجوهها و الاقتصار على نظرات عابرة الى الموضوعات التي لا تحتل هذا الشأن في ذلك الانماء .[3]

اما فيما يرتبط بين مفهومي التربية و التنشئة الاجتماعية فإن الاستخدام في الغالب يتجه الى نفس المعنى ،و هذا ما يعبر عنه منير مرسي من جهة او تحديد التربية بالتنشئة الاجتماعية للفرد مع تحييد ما هو وراثي في هذا المجال.

هناك عدة معان للتربية تتفرع كلها من عملية النمو. فهي بالمعنى الواسع تتضمن كل عملية تساعد على تشكيل عقل الفرد و خلقه و جسمه بإستثناء ما قد يتدخل في هذا التشكيل من عمليات تكوينية اووراثية . و بهذا المعنى تعني التنشئة الاجتماعية المتكاملة للفرد .[4]

هذة التعاريف ذات الطابع الوظيفي باعتبارها ترى في التنشئة الاجتماعية العملية التي يدمج فيها الفرد في المجتمع ، و كذلك تلقين الفرد لاستمرارية المجتمع، فهي تبين اهميتها للفرد والمجتمع ولكن هيمنة هذا الاخير اي المجتمع على الناشئين ،من جهة تقابلها عملية التعلم الذاتي من طرفهم ان هذه التحديدات ماهي الا الإطار الذي تقوم عليه التنشئة السياسية .

---

[1] **دينكن ،ميشيل . معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن . بيروت: دار الطليعة ، ط 2، 1986 .ص 225 .**

[2] **غيث ،محمد عاطف. قاموس علم الاجتماع . مصر:دار المعرفة الجامعية ، دت .ص 450 .**

[3] **عبد الله ،عبد الدايم. التربية عبر التاريخ. بيروت: مطبعة العلوم. (دت). ص 480.**

[4] **مرسي ، منير محمد . أصول التربية .القاهرة :عالم الكتب . 2001 . ص 8**

التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يقوم بها المجتمع الجزائري من خلال مؤسساته و من بينها الاسرة والوالدين على الخصوص تجاه الابناء الاناث من تربية تسمح بأداء الادوار الاجتماعية التي يراها مناسبة ، او ما يقوم به الاباء تجاه الاطفال الذكور و الاناث من اجل إكسابهم أنماط السلوك و محدداته، بما يتوافق و ثقافة المجتمع ،و ثقافة الاباء وتوجهاتهم المختلفة بما فيها التوجهات السياسية و الايديولوجية .

5 -2 - التنشئة السياسية :

من بين التعريفات الخاصة بالتنشئة السياسية نجد مايلي :

" .. يقصد بها مجموعة المعارف و المهارات و الاتجاهات و القيم ، التي يكتسبها الفرد من خلال الوسائط التربوية المختلفة كالاذاعة و التلفزيون و المدرسة و الاحزاب السياسية المختلفة التي تتحكم في توجهات الفرد السياسية و تساعده على فهم البيئة السياسية التي تحيط به ، و تعد المناهج الدراسية من الوسائط الاساسية في تلك التنشئة ، التربية القومية و التاريخ و الجغرافيا " [1]

كما نجد تحديدا اخرا للتربية السياسية من اخلال التركيز على الهدف الذي تسعى الى تحقيقه على مستوى الافراد و الجماعات و المؤسسات التي تعمل على ذلك ، و تعتبر عملية :

" هي تهدف الى تنمية المعارف و المهارات والاتجاهات التي تساعد على تشكيل الممارسات السياسية للافراد . في كل مرحلة من حياتهم ، عن طريق الوسائط التربوية المختلفة كالمناهج الدراسية والانشطة التعليمية ....اضافة الى وسائل الاعلام المختلفة و الاحزاب السياسية ودور العبادة ، و هي عملية مستمرة يتعرض اليها الفرد في مختلف مراحل التعليم ....." [2]

من خلال التعريفين يظهر دور الوسائط المختلفة في التنشئة الاجتماعية ،ولا تظهر مؤسسة الاسرة ضمن هذه القنوات التي تعتبر الاكثر تأثير في التنشئة السياسية . وهذا نفي ضمني لدور الاسرة في هذه العملية التربوية السياسية التي تظهر من إختصاص المؤسسات المذكورة ، و التي هي اساسا

---

[1] **احمد حسين اللقاني و علي احمد. معجم المصطلحات التربوية المعرفة في مناهج و طرق التدريس. القاهرة :عالم الكتب، 2003 .ص 149 .**

[2] **نفس المرجع .ص 99 .**

مرتبطة بالاسرة بطريقة مباشرة او غير مباشرة لأن ما تقوم به الوسائط الاخرى و المؤسسات المؤسسات الاجتماعية المختلفة ،يقوم على ما تقدمه الاسرة لأبنائها كتنشئة قاعدية .

التنشئة السياسية هي تنمية المعارف و المهارات بطريقة مقصودة او غير مقصودة للأفراد والمرأة على وجه الخصوص في المجتمع الجزائري ،و في مختلف مراحل الحياة و التي من شأنها المساعدة على النشاط السياسي و المشاركة السياسية .و على الخصوص في مراحل الحياة الاولى اي الطفولة ، و هذا ما تؤكده الدراسات المختصة في التنشئة السياسية و أهمية مرحلة الطفولة و ما يكتسبه الطفل من مظاهر السلطة و ممارستها و من يمثلها الى غير ذلك في اطار مقاربة النوع وتحديد الادوار السياسية حسب الجنس في الاسرة اولا ثم في المجتمع ..

5 -3 - الجندر او النوع

أدخل هذا المصطلح للتمييز بين المعنى البيولوجي ، و المعنى الاجتماعي للجنس ولهذا يحمل أفضلية في الاستعمال السوسيولوجي الى حد بعيد من البعد الاجتماعي للمهفوم و يحدد ب :

" .....الادوار الجنسية كانت من الناحية التقليدية تدرك أنها تقسيم طبيعي للعمل ، و التي تعطي للنساء الاعمال المنزلية و تربية الابناء . بالنسبة لعلماء الاجتماع التوجهات النسوية ، و التقسيم الجنسي للمهام بعيدا كل البعد عن التقسيم الطبيعي والاختلاف البيولوجي ، فهو مبني و محافظ عليه من طرف المجتمع . النظرية الانثوية تضع المركز من اهتماماتها توزيع السلطة و الموارد بين الرجال و النساء والصور و الرموز المرتبطة بالجنسين و العلاقة بينهما ..." [1]

كما يحدد البعض النوع الإجتماعي :

" فالمعنى المتعارف عليه لمفهوم الجندر (النوع الإجتماعي) يتجلى في الأدوار الإجتماعية التي يتم تشكيلها ثقافيا في إطار مجتمع ما ،و يتم فرضها تلقائيا على كل جنس بعينه فيتوقع المجتمع بالتالي إلتزام كل الفرد منه ، تبعا لجنسه ، بتلك الأدوار و ما تحمله من مشاعر و قيم مع التعبير عنها في السلوك اليومي ...يتصل بالأدوار الإجتماعية التي يفرضها علينا المجتمع البشري بناء على

[1]-**BOUDON R et Autres.Dictionnaire de Sociologie. Op cit p 107**

إنتمائنا الى جنس دون اخر، في إطار عام يعلى فيه مشاعر و قيم و سلوكات الذكورة على الأنوثة .
"[1]

إن مفهوم النوع الإجتماعي يعني العلاقات و الأدوار و السلوك المناسب الذي يحدده المجتمع لكل من الرجل و المرأة مسبقا في ضوء موروثات إجتماعية و منظومة ثقافية من العادات و التقاليد و القيم السائدة في مجتمع ما و فترة زمنية معينة .

و تضيف الباحثة في محددات الجندر : التنشئة الإجتماعية التي تحدد طريقة سلوك الأفراد حسب جنسهم. تختلف من مجتمع الى اخر و من حقبة زمنية الى اخرى ،الأدوار و العلاقات الإجتماعية للجنسين تضمن تحقيق الرجل و المرأة لتوقعات مجتمعية .

تمت الاستعانة بهذا المفهوم السوسيولوجي لأهميته الكبيرة ، و الإضافة التي يمكن ان يقدمها للموضوع الذي نحن بصدد دراسته . فعملية توزيع الادوار هي عملية إجتماعية بالدرجة الاولى وذلك بتحديد سلوكات الرجال والنساء ، و مرتبطة بالتنشئة من جهة و بالمجال السياسي من جهه ثانية . فالجندر او النوع يمكن أن نعتبره مفهوما أداتيا ، نستعمله للدلالة أن المجال السياسي و توزيع الأدوار السياسية و تقسيم الفضاء السياسي فيه ، يرجع الى المجتمع في اسناد هذه الادوار السياسية في مختلف المستويات، اما الى الرجال او النساء ، وما يرتبط بها من ممارسة السلطة كذلك وأن جذور النوع او الجندر تمتد بالأساس إلى الثقافة.

الجندر جزء من السياق الاجتماعي و الثقافي بصفة عامة و يتوقف على ذلك بعض المعايير كالطبقة ومستوى الفقر و الإنتماء الإثني و العمر و السلالة (la race) هذا المفهوم يتضمن كذلك مختلف التوقعات المتعلقة بالخصائص و الإتجاهات و السلوكات لكل من الرجال و النساء (الأنوثة و الذكورة)

يمكن استنتاج المعطيات التالية:

– يرتبط مفهوم الجنس بالفروق البيولوجية بين النساء والرجال ، بين الذكور و الاناث بينما يحدد النوع الاجتماعي العلاقة بينهم و ما يكتسب إجتماعيا في هذا الصدد.

---

[1] **هالة كمال .النوع الإجتماعي، التنوع الثقافي و الخصوصية الثقافية .ص3 Scholar.cu.edu.eg 2016-03-20**

– النوع الاجتماعي يخص النساء و الرجال معا ، كذلك إلى العلاقة القائمة بين الجنسين و كيفية تشكل تلك العلاقة إجتماعيا .

– تعمل العوامل التعليمية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تحديد علاقات النوع الاجتماعي

– النوع الاجتماعي يرتبط بثقافة المجتمع و بتقسيم الأدوار والحقوق والمسؤوليات والموارد بين الجنسين.

– للتنشئة الاجتماعية الدور الحاسم في تحديد الأدوار الاجتماعية المختلفة والتي تعمل على تلقينها بشكل مقصود او غير مقصود او بشكل ضمني أو معلن. كل ما يكتسبه من المجتمع يظل على نحو ما راسخ لدى الجنسين في سياق اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي محدد، وفي ظل تنظيمات سياسية وعلاقات اجتماعية و سياسية معينة.[1]

يمكننا أن نحدد النوع الاجتماعي او الجندر على انه : التمييز الثقافي و الإجتماعي للذكر على الأنثى والذي يخص مجتمع ما ، يعمل على جعل مختلف السلوكات و الادوار و المكانة الاجتماعية في الحياة اليومية لكل من المرأة والرجل في المجتمع الجزائري محددة ،و تبنى عليها توقعات مختلف الأطراف للسلوكات بما يتوافق مع ما يحدده المجتمع ،و يلقنه للمرأة وللرجل.

5– 4 – السلوك السياسي

بالرجوع الى معجم علم السياسة نجد التحديد التالي للسلوك السياسي :

" هو عبارة عن مجموعة النشاطات العملية لدى الاطراف الاجتماعية ، و التي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية ، اي التي تحدث تاثيرا في طريقة الحكم الجماعية . " [2]

و يضيف في توضيح اكثر للمفهوم مع الربط بين السلوك السياسي من جهة و المشاركة السياسية من جهة ثانية . : " ..... و يمكننا التمييز بين فئات كبيرة ثلاث : أولها السلوكات

[1] –ندى جعفر. مفهوم النوع الإجتماعي ورشة عمل النوع الإجتماعي و مسوح إستخدام الوقت.عمان: 2007. ص ص 2، 4. (www.escwa .org) 2016-03-20

[2] –غي هرميه بياربيرنبوم و اخرون . معجم علم السياسية و المؤسسات السياسية . ترجمة هيثم اللمع .بيروت :المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، 2005 ص 239

الانتخابية .....توجد كذلك ممارسات تسمى بالتقليدية ، البعض منها هو مجرد الاهتمام بالشأن العام تتبع المعلومات والاخبار : تتبع المعلومات والاخبار في الصحافة المكتوبة و المسموعة نقاشات مع المحيط ، حضور لقاءات اواجتماعات سياسية؛ والبعض الاخر يعني التزاما سياسيا اكثر نشاطا : مشاركة في تجمعات الاعتراض (تظاهرات ، اعتصامات ، اقتحام الاماكن) ،الانتساب الى جمعيات ، نقابة ، حزب ، اشارة الى نضالية متفاوتة الحدة . "[1]

وهو تحديد يبين لنا مستويات السلوك و المشاركة السياسية و نوعيتها ،اي تحديد للسلوك السياسي في مختلف مظاهره ، و مستويات المشاركة السياسية للافراد . تبدأ من الاهتمام بالقضايا السياسية الى التأثير في الاداء السياسي للنظام ككل . رغم ان المؤلف في التحديد السابق يضيف او يشير الى تلك المشاركة التي تتسم ببعض الشدة و التطرف من خلال اللجوء الى نوع من العنف في التعبير ؛ الا ان التحديد الذي نعتمده يشمل مختلف مستويات المشاركة التي إكتسبها الفرد من محيطه وتظهر فيما يصدر عنه بطريقة سلمية فقط دون مظاهر المشاركة الى تلجأ الى العنف و هي ابعد ما تكون عن الفئة الاجتماعية المدروسة .

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية تظهر من خلال نشاطها في الميدان السياسي من خلال التصويت، أو الإهتمام بالأمور والمعلومات السياسية، أو الإنخراط والنضال ضمن جماعات وتنظيمات سياسية و الترشح للإنتخابات و ما يرافقها من حملات انتخابية ، أو إبداء آراء ومواقف تجاه قضايا سياسية، أو إجراء مناقشات حول قضايا تهم الشؤون العامة للمجتمع ،و تقلد مناصب تسمح بإتخاذ القرار او التأثير فيه .هذا و كذلك التعاطي مع هذه الأمور السياسية ، يعطي مؤشرات لدرجة المشاركة السياسية للمرأة و مستوياتها .

5-4 - الدور

نجد عدة تعاريف تحدد الدور من الناحية السوسيولوجية و ارتباطه بالسلوك و التوقع الذي يبنيه الافراد من خلال الإكتساب و الاحتفاظ و انتاج السلوك : "هو نمط السلوك المتوقع من الشخص

---

[1]. **غي هرميه بياربيرنبوم و اخرون. المرجع السابق .ص 240 .**

الذي يشغل وضعا إجتماعيا معينا اثناء تفاعله مع الاشخاص الاخرين الذين يشغلون اوضاعا اجتماعية اخرى داخل النسق ."[1]

كما نجد التحديد الذي يقدمه محمد عاطف غيث في" قاموس علم الاجتماع" : . .. مظهر للبناء الإجتماعي على وضع إجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية و الأنشطة ، تخضع لتقييم معياري الى حدما قبل اولائك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الأخرين . و يضيف : ..الدور نموذج يتركز حول بعض الحقوق و الواجبات ،و يرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة او موقف إجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في اي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الاخرون كما يعتنقها الشخص نفسه .[2]

و نجد التقاطع مع التحديد السابق فيما يخص الاكتساب و التوقع من طرف الافراد في موقف اجتماعي يعرف كذلك الدور الاجتماعي على انه : " النمط السلوكي المتوقع الذي يؤديه فردا ما في سياق إجتماعي معين"[3] و يضيف معن خليل العمر: " هو رابط إجتماعي يحدد توقعات وإلتزامات تقترن مع المواقع الإجتماعية "[4]

"الدور هو السلوك المتوقع من شاغل او لاعب المركز الإجتماعي، و المركز الإجتماعي هو العلاقة او الإشارة التي تحدد طبيعة الدور الإجتماعي ،مما يدل على ان هناك علاقة وثيقة بين الدور الإجتماعي و المركز الإجتماعي . فالمركز الإجتماعي يحدد طبيعة تصرفاته المتوقعة او دوره الاجتماعي اي النشاطات و الفعاليات التي يقوم بها بعد اشغاله لمركزه الوظيفي ." [5]

من خلال التحديدات السابقة للدور يمكن القول ان التحديد الذي نعتمده يقوم على مختلف السلوكات الخاصة بالمرأة في المجال السياسي و علاقتها به، سواء الإقبال على المشاركة السياسية البسيطة اوالمشاركة السياسية النوعية ، او العزوف عن المشاركة السياسية و إعتبارها من السلوكات

---

[1] **الجوهري، محمد. مدخل الى علم الاجتماع . القاهرة :جامعة القاهرة، 1987 . ص 39**

[2] **غيث ،محمد عاطف . قاموس علم الاجتماع .القاهرة :دار االمعرفة الجامعية ،دت . ص ص390 391**

[3] **شوقي ،السيد الشريفي . معجم مصطلحات العلوم التربوية . الرياض : مكتبة العبيكان ،2000 . ص 219**

[4] **معن، خليل العمر . معجم علم الاجتماع المعاصر . عمان : دار الشروق ، 2009 . ص 362**

[5] **دينكن، ميتشيل. معجم علم الإجتماع . مرجع سابق. ص177**

الخاصة بالرجل و كل هذا كمنتوج إجتماعي يجعل التوقعات السائدة من طرف المرأة نفسها او حتى الرجل تتجه نحو المشاركة السياسية من طرف المرأة من عدمها ، او بصورة محدودة و محددة وفقا لما لقنه المجتمع من خلال الاسرة الجزائرية المتميزة بالأبوية و ميكانيزمات التنشئة الإجتماعية والسياسية التي تقوم بها هذه المؤسسة

5-5- النظام الأبوي

النظام الذي يحكم حياة الفرد في جميع المجتمعات السابقة للحداثة(و المجتمعات المتخلفة او النامية) فيخضع فيه الفرد الى نظام واحد بأشكال مختلفة ، تقوم كلها على السلطة و الوحدة و الإرادة الواحدة التي نجد نموذجها البنيوي و أصلها التاريخي في سلطة الأب ...[1]

كما نجد التحديد الذي يقدمه ابراهيم الحيدري في كتابه النظام الابوي و إشكالية الجنس عند العرب " النزعة الأبوية/ البطريركية، والتي تظهر في أعلى أشكالها في العائلة مثلما تظهر في المؤسسات الأخرى، وتنعكس في ثقافة الأفراد وسلوكهم ومواقفهم، ومن سماتها سيطرة الأب على العائلة، شأنها شأن بقية المؤسسات. [2]

و يمكن ان نحدد النظام الابوي إجرائيا بأنه خاصية تتسم بها المجتمعات التقليدية و العربية على الخصوص بما فيها المجتمع الجزائري و الذي يطبع العلاقات بين الافراد عموما و بين الرجل والمرأة على وجه التحديد داخل البنية الاجتماعية كالاسرة و القبيلة والمجال الاجتماعي والسياسي والمجتمع عموما من خلال الثنائيات (السلطة و الخضوع) ، (الرجل و المرأة) ،(الاب والابناء) ،(الابن والبنت) اين يمارس الرجل السلطة على المرأة الزوجة و الابناء ، والاخ على الاخت يكتسب كل فرد المكانة الاجتماعية من خلال الجنس والسن بدرجة اساسية في الاسرة .

---

[1] **هشام شرابي. النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي المعاصر. بيروت: دار نلسن،ط3،2000 ص ص 148، 149**

[2] **ابراهيم الحيدري. النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب . بيروت: دار الساقي، 2003. عرض:عـمر كوش http://www.aranthropos.com 20-03-2016**

6 – المناهج و التقنيات المعتمدة

6-1- المناهج المستعملة

- **المنهج الوصفي التحليلي**

إعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي و الذي يعرفه البعض: " ....وصف ظاهرة من الظواهر للوصول الى اسبابها و العوامل التي تتحكم فيها و استخلاص النتائج و تعميمها ويتم ذلك وفق خطة بحثية معنية و ذلك من خلال تجميع البيانات و تنظيمها و تحليلها ."[1]

و الذي رأيناه يتناسب مع الموضوع المدروس وذلك من خلال وصف العينة المدروسة ، والخصائص التي تتميز بها من السن و المهنة و الحالة العائلية و المستوى التعليمي للعينة و الوالدين الى غير ذلك من المتغيرات ، و التي تمثل الاجابات عن المحور الاول من اسئلة الاستمارة و ذلك من خلال تفريغ البيانات الخاصة بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية والتي نعتمد عليها في الوصف . هذا الوصف يعطينا صورة واضحة عن أفراد عينة البحث من خلال المؤشرات السابقة . اما التحليل فنجده في إبراز الاسباب الاساسية التي تعمل على إحداث سلوك سياسي مشارك بمستو معين لافراد عينة البحث ، و ذلك بالربط بين متغيرات الدراسة المستقلة و التابعة و مؤشرات البحث ، في محاولة معرفة أثرها على المشاركة السياسية للمرأة.

- **المنهج المقارن**

إعتمدنا على هذا المنهج من خلال المقارنة بين مؤشرات خاصة بالاسرة و الوالدين فيما يخص المستوى التعليمي و كذلك المهنة ،و السلوك السياسي و المشاركة السياسي في مختلف مستوياتها لكل من للاب و الام من جهة ،ومن جهة اخرى بين المبحوثة و الوالدين لتبيان التغير الاجتماعي الذي طرأ من جيل الاباء الى جيل الابناء فيما يتعلق بالمجال السياسي .وما لذلك من تأثير على سلوك الابناء من الجنسين .و قد إعتمدنا في ذلك على الخصوص من خلال الاشكال البيانية التي رجعنا اليها لتضيف المقارنة و تظهرها بأسلوب اوضح اما بين الجنسين على مستوى جيل الاباء او على مستوى جيل الابناء ضمن الاسر التي تخص المبحوثة .

[1] **محمد مبارك ،محمد الصاوي.البحث العلمي اسسه و طريقة كتابته . القاهرة :المكتبة الاكاديمية ،1992. ص30**

6-2- التقنيات المعتمدة

- **الاستمارة**

أما التقنية المعتمدة في بحثنا هذا فقد كانت الاستمارة و التي ساعدتنا في تناول عدد لابأس به من المبحوثين في حدود امكانية الباحث وتعرف هذه التقنية كالاتي : " الإستمارة هي الوسيلة الأساسية للإتصال بين الباحث و المبحوث .و هي تحتوي على سلسلة من الأسئلة التي تخص المشاكل المنتظر من المبحوث تزويدنا بالمعلومات حولها ".[1] و هو التحديد الذي يركز على العلاقة بين الباحث و المبحوث كما تعرف هذه التقنية من منظور يضيف التعامل مع ما تقدمه الاستمارة من معطيات و الاسلوب المعتمد على التكميم في ذلك " هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد و تسمح بإستجوابهم بطريقة موجهة ، و القيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقاربات رقمية " [2]

و قد قسمنا أسئلة الاستمارة الى أربعة محاور مرتبة على النحو التالي : المحور الاول البيانات الشخصية والمحور الثاني الرأسمال الثقافي والمحور الثالث مميزات التنشئة الاسرية والمحور الرابع السلوك السياسي او المشاركة السياسية و هي المحاور المشكلة للاستمارة و التي تخدم فرضيات البحث . وإعتمدنا التنويع في الاسئلة بين الاسئلة المغلقة و الاسئلة المفتوحة و التي تسمح بالوصول الى المعطيات التي تحقق أهداف البحث .

- **المقابلة**

كما اعتمدنا على تقنية المقابلة في تدعيم الجانب المنهجي و التقني في جمع أكبر قدر من المعطيات حول موضوع البحث ، وذلك من خلال دليل المقابلة و الذي أردنا منه فتح المجال للمبحوثة التي تتميز بمشاركة سياسية نوعية على الخصوص النواب في البرلمان ،و هذا ما يسمح بتقديم العوامل المساعدة والمعرقلة لهذه المشاركة،و دور الاسر الخاصة بهذه الفئة الاجتماعية و البيئة الاسرية و الرأسمال الثقافي و الاجتماعي فيما وصلت اليه من مشاركة نوعية في هذا الصدد

---

[1] - **GRAWITZ ,Madleine. Méthodes des sciences sociales.Paris :Dalloz ,1972. p668**

[2] **انجرس،موريس.منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.ترجمة كمال بوشرف وأخرون.الجزائر:دار القصبة،1994 . ص 204**

ومساهمة الاسرة في المسار السياسي للمرأة عموما والمرأة النائب على الخصوص . و قد شملت في الغالب نواب من التجمع الوطني الديموقراطي نظرا للتعاون الذي تميزت به المرأة في هذا الحزب مقارنة بالاحزاب الاخرى .و شمل دليل المقابلة على سبعة محاور تدور حول تأثير الاسرة على السلوك السياسي للمرأة ، و طبيعة البيئة الاسرية التي تساعد هذه الاخيرة على المشاركة السياسية بالإضافة الى الدعم الذي تقدمه للمرأة في هذا المجال و العراقيل التي تحول دون إقبال المرأة على المشاركة السياسية .

- **تحليل المحتوى**

يعرف رشدي طعيمة تحليل المحتوى بأنه : " أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل للإستدلالات، و الإستنتاجات الصحيحة ، و المطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل "[1]

كما يعرفه محمد عبد الحميد تحليل المحتوى : " هو أداة منهجية للدراسة الكمية ،و الكيفية لمضمون وسيلة الإتصال وهو أداة للملاحظة ، و وصف مادة الإتصال ، و أداة للتنبؤ ، و هنا تظهر أهميته كمنهج لدراسة الظاهرة محل التحليل في حالتها الديناميكية ، و هو مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسعى الى إكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى .."[2].

و قد كان الرجوع الى هذه التقنية والإعتماد عليها من خلال تحليل الاسئلة المفتوحة في الاستمارة بالاضافة الى السير الحياتية لبعض النساء السياسيات ، من خلال الحصول على المسار الذي اوصل هؤلاء الى مشاركة سياسية متقدمة تساهم في صنع القرار السياسي ،و يتمثل في السير الحياتية لبعض النساء اللائي إكتسبن عضوية مجلس الامة من خلال التعيين او الانتخاب و كذلك عضوية الحكومة . و بذلك تحليل المعطيات الموجودة في هذه السير و التي تمكنا من الحصول عليها من مصادر مختلفة .

---

[1] –رشدي، طعيمة. تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية . القاهرة :دار الفكر ، 1987 .ص 23

[2] – محمد ،عبد الحميد . تحليل المحتوى في بحوث الإعلام .الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1979 . ص21

7- عينة البحث و مواصفاتها

عمدنا الى العينة العمدية واسلوب الكرة الثلجية من خلال الوصول الى بعض النساء المنخرطات على الاقل في الاحزاب السياسية ،ثم من خلالهن الى أخريات و هكذا الى ان توصلنا الى عدد لابأس به من وحدات البحث . و تشكلت العينة من (198مبحوثة) مع نوع من التنوع في مستويات المشاركة السياسية من الانخراط في الاحزاب السياسية الى العضوية في المجالس الشعبية البلدية و المجالس الولائية و كذا المجلس الشعبي الوطني .

نظرا لخصوصية الموضوع و لصعوبة استرجاع الاستمارات بعدما إعتمدنا على الطرق الرسمية من خلال الإتصال بهيئات الأحزاب السياسية وخاصة تلك المكلفة بشؤون المرأة ، و محاولة توزيع الإستمارات على المرأة التي تتميز بمشاركة سياسية بمختلف المستويات، إلا اننا لم نتحصل على التجاوب المنتظر ، و هو ما جعلنا نفقد الكثير من الإستمارات أو الحصول على إستمارات غير مكتملة و غير قابلة للإستغلال .

المجال البشري

بالنسبة لوحدة البحث فقد تمثل في المرأة الجزائرية التي تتميز بالسلوك السياسي المشارك من أبسط مظاهره وهو الإنخراط في التنظيم السياسي كحد ادنى من المشاركة السياسية ، الى غاية الترشح في الإنتخابات و تقلد مناصب سياسية من خلال الفوز في الإنتخابات ، و بذلك يكون مجتمع البحث هو كل إمرأة جزائرية تتوفر فيها شرط المشاركة السياسية على إختلاف مستوياتها .

المجال المكاني

تمثل المجال المكاني الذي إشتغلنا فيه في الولايات الجنوبية خاصة أدرار و تمنراست وما تعلق بالمستويات الدنيا من المشاركة السياسية كالإنخراط او الترشح في الإنتخابات، وهذا لتوفر وحدات البحث بهذه الخاصية من جهة مع وجود إمكانية الوصول اليها من جهة ثانية بحكم مكان العمل مع وجود بعض من المعرفة بهذه الوحدات و هذا ما سمح بتسهيل جمع هذه المعطيات من المبحوثة .

أما ما تعلق بالمشاركة النوعية للمرأة فقد لجأنا الى العاصمة و ما توفره من نوعية حضور المرأة في المجال السياسي بالمقارنة مع الولايات الجنوبية التي عملنا فيها ،و على الخصوص الإتصال

بالمجلس الشعبي الوطني و التمكن من استرجاع بعض الإستمارات من هذه الهيئة التشريعية بالإضافة الى بعض المجالس الولائية في هذه الولاية .

المجال الزمني

الإجراءات الميدانية بدأنا فيها عمليا في نهاية سنة 2012 من خلال الإتصال بالميدان والتعرف عليه و ذلك بزيارة مقرات الأحزاب السياسية من محافظات و قسمات خاصة تلك التي تشكل الأغلبية في الهيئة التشريعية و التي لديها بعد وطني في الإنتشار مثل : جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديموقراطي، و محاولة التقرب من الهيئات و المصالح الحزبية المكلفة بالمرأة في الحزب . وقد تلقينا تجاوبا سياسيا شجعنا على المضي في البحث بتوزيع الإستمارات من خلال هذه المصالح المكلفة بالمرأة في الحزب او بالتعامل مع المبحوثة مباشرة و هذا في البداية . بعد فترة طويلة لم نسترجع الكثير من الإستمارات و ضاعت الغالبية منها من جراء التهرب من المبحوثة و التردد في الإجابة عن الاسئلة . المرحلة الثانية اللجوء الى بعض الوساطات من بعض المنخرطات و المنتخبات وهذا مع نهاية 2013 بداية 2014 اين إعتمدنا على أسلوب اخر في ملء الإستمارة الى غاية منتصف السنة مع اجراء بعض المقابلات عندما تسمح الفرصة بذلك و تحصلنا على العينة المبينة في الجدول أسفله .

الجدول (01) يمثل توزع افراد العينة حسب المنصب السياسي

المنصب الذي تشغله المرأة	التكرار	النسبة
منخرطة	126	٪63,64
عضو المجلس البلدي	29	٪14,64
عضو المجلس الشعبي الولائي	24	٪12,12
عضو المجلس الشعبي الوطني	9	٪04,54
آخر	10	٪05,05
المجموع	198	٪100

يبين الجدول توزع افراد حسب نوعية المشاركة السياسية في صورتها الهرمية ، قاعدتها الانخراط في الحزب السياسي، و قمتها عضوية الشعبي الوطني ، بالاضافة الى مقترح منصب اخر الذي يشمله فتح سؤال الاستمارة حول المنصب الذي تشغله المرأة ، و الذي يشمل عضوية المكتب السياسي للحزب والهيئات الحزبية الاخرى (امينة فرع نقابي، رئيسة خلية المرأة في المحافظة ،منسقة في المحافظة عضو اللجنة المركزية ، عضو المكتب السياسي مكلف بشؤون المرأة ،عضو المكتب الوطني ...) الى غير ذلك من الإجابات الخاصة عن فتح السؤال الخاص بمنصب آخر أذكريه .

8- النظرية السوسيولوجية المعتمدة

8-1 الرأسمال الثقافي و الهيمنة الذكورية

تظهر اهمية النظرية السوسيولوجية في ما تمده لنا من ادوات لفهم الظاهرة المدروسة خاصة ما تعلق بالمفاهيم.ويمثل بيار بورديو(**Pierre BOURDIEU**) وجون كلود باسرون (**PASSERON Jean Claude**) من خلال اعمالهما المشتركة مثل الورثاء(**1964. les herities**) وكذلك اعادة الانتاج (**1970.la reproduction**) و كذلك كتابه المترجم الى العربية من طرف المنظمة العربية للترجمة (الهيمنة الذكورية) هذه المؤلفات تمثل إسهاما لابأس به في علم الاجتماع التربوي، وذلك من خلال محاولة الوصول الى تفسير اللامساواة و عدم تكافؤ الفرص التعليمية امام

المدرسة وكذلك في اطار اعم المتمثل في المجتمع ، و إعتماده على مفهوم الرأسمال الثقافي في تفسير اللامساواة .

يختلف تصنيف هذا الاتجاه النظري ضمن النظريات السوسيولوجية ، حيث نجد من يرى فيه امتدادا للإتجاه الماركسي، و بذلك فهو إمتداد لنظرية الصراع إنطلاقا من قوله بإعادة الانتاج الطبقي وطبيعة العلاقات القائمة في المجتمع، وما تقوم به المدرسة في هذا المنحى. و نجد من جهة اخرى من يرى خلاف ذلك انطلاقا من انه يعتمد في تفسيره على الجانب الثقافي و الاعتماد على التحقيقات الميدانية ، والاحصائيات حول التمدرس و النجاح الدراسي و ما للأسرة و الرأسمال الذي تمتلكه من دور في اللامساواة، وقد انتشرت التحقيقات حول الظاهرة في الستينات من القرن العشرين في فرنسا.

يرى بورديو و باسرون ان اللامساواة و عدم تكافؤ الفرص التعليمية في المدرسة بين التلاميذ الملتحقين بها يرجع الى حجم الرأسمال الثقافي الذي تحوزه الاسرة و الذي يورث كما يورث الرأسمال المادي للابناء و قد اعتمدا في ذلك على تحقيقات (ل الان جيرار **Alain GERARD**) و بول كلارك **(Paul KLARK)** و اظهرت هذه الاخيرة و بواسطة الاحصائيات المتعلقة بتواجد الطلبة في الجامعة حسب الاصل الاجتماعي من جهة، و توزعهم حسب التخصصات الموجودة في هذا المستوى التعليمي من جهة ثانية . بالاضافة الى بعض المؤشرات الاخرى (مهنة الاولياء و مستواهم التعليمي ..) وهذا ما يبين العلاقة الموجودة بين الاصل الاجتماعي و النجاح الدراسي أي الدخول الى الدراسات العليا ومزاولة الدراسة في تخصصات معينة على علاقة وطيدة بالاصل الاجتماعي و الرأسمال الثقافي ومن بين النتائج المتوصل اليها :

- ان اللامساواة بين ابناء الطبقات الاجتماعية تزداد كلما تدرجنا في المستويات الدراسية من الابتدائي الى الجامعي .
- اللامساواة في الحظوظ مرتبطة بالمكونات الثقافية للمرتبة او الفئة الاجتماعية .

في تفسير هذه النتائج يرجع بورديو و باسرون الى الرأسمال الثقافي للاسرة و الذي يفكك الى ابعاد ومؤشرات مثل اللغة المستعملة و العلاقة مع المدرسة بالاضافة الى الممتلكات الثقافية مثل الكتب واللوحات و الوسائل و كذلك الشهادات التي يحوزها افراد الاسرة .

فاللامساواة في هذا الرصيد الثقافي تعمل على احداث الفارق بين ابناء الفئات الاجتماعية المختلفة مما يؤدي الى عملية اعادة الانتاج لنفس النظام الاجتماعي من خلال الثقافة المهيمنة في المجتمع والتي تمثلها الاطارات السامية وفئة اصحاب الاعمال الحرة . هذا من جهة ما تعلق بأثر الرأسمال الثقافي على النجاح الدراسي للطالب و هو يبين من ناحية أخرى أثر البنية الاجتماعية على الفرد وسلوكه الاجتماعي وطموحاته و تظهر اكثر هذه البنية الاجتماعية و التأثير الذي تمارسه على الافراد في مؤلفه الهيمنة الذكورية[1].

هذا الكتاب الذي يمكن اعتباره من اهم التناولات السوسيولوجية حول اللامساواة بين الجنسين على عدة مستويات ، و الذي يفسر الهيمنة من خلال مفاهيم : الذكورة و العنف الرمزي و اللامساواة وغير ذلك من المفاهيم التي ذكرناها سابقا و يذهب بورديو في ذلك الى تبيان ان :

الهيمنة هي بناء اجتماعي يقوم به المجتمع من خلال مؤسساته المختلفة ، و الاسرة على الخصوص بواسطة ميكانيزم التنشئة الاجتماعية . و الاهم في في المؤلف الاخير انه يستند في تنظيره الى مختلف المعطيات التي توصل اليها في دراسته للمجتمع الجزائري في منطقة القبائل [2].

و بذلك فاللامساواة المطروحة في اطار المدرسة الفرنسية ، او الدراسات العليا التي يتناولها في **(الورثاء)** و**(اعادة الانتاج)** نجدها مطروحة بصيغة اخرى في اطار المجتمع ككل ، ودور مختلف انساقه في ذلك . غير انه يركز على الجنس او النوع كبناء اجتماعي في هذا الكتاب في اقتراب سوسيولوجي للجنس واللاتكافؤ بين الطرفين او الجنسين كبناء اجتماعي ذهني يعطي تبريرا للامساواة بين الجنسين عند افراد المجتمع كمعطى بديهي غير قابل للتفكير او اعادة التفكير مما يخلف الهيمنة الذكورية .

[1] **BOURDIEU ، Pierre . la domination masculine .1998**

[2] **بورديو ،بيار . الهيمنة الذكورية . ترجمة سلمان قعفراني . بيروت: المنظمة العربية للترجمة ،الطبعة الاولى، 2009 .ص 24**

8-2 النظريةالثانية نظرية التعلم الاجتماعي"Albert BANDURA " L' Apprentissage social

يرى بونديرا في السلوك كمحصلة تفاعل المتغيرات الشخصية ، و المتغيرات المحيطية ويعتمد في ذلك على مفهوم النمذجة كمفهوم محوري في نظريته ، حيث تسمى كذلك نظرية التعلم بالنمذجة . يقوم هذا الاقتراب النظري على ان مختلف ما يتعلمه الفرد، يكون من خلال الملاحظة اليومية لكم كبير من سلوكات الافراد المحيطين به. ترتسم و تترسخ الملاحظات كنماذج في الذهن وتتراكم عند الافراد كنماذج قابلة للاستغلال و الاستعمال في المستقبل ،و في الوضعيات المتشابهة ويعاد انتاجها كسلوك اذا ما توفرت الظروف و الحوافز والدافعية .

يمكن أن نضع هذه النظرية في إطار محاولة تفسير السلوك الإنساني على أنه مكتسب عن طريق التعلم الإجتماعي، فإذا كانت نظريات أخرى تحاول التفسير من خلال الحاجات والطموحات، والرغبات والتي يركز أصحابها على مسببات ، ومحددات السلوك على اساس انها قوى تعمل داخل الفرد والتي يتوقف عليها سلوكه على العموم الظاهر منه و الغير ظاهر .

النقد الموجه إليها (السلوكية، التحليل النفسي) أنها لا تأخذ بعين الإعتبار التعقيد الكبير الذي يتميز به السلوك الفردي، حيث أن هذا المستوى لا يفسر إلا بقدر محدود سلوك الافراد و من زاوية معينة ومحددة ، وذلك أن التغيير في القوة، والإستمرارية لسلوك ما في وضعيات مختلفة مع أشخاص مختلفين وفي وقت مختلف ، أمر يستدعي تدخل ما يعبر عنه بالشروط المحيطة التي تؤثر بقدر لابأس به في الفرد وما ينتجة من سلوك ، واختلافها ينتج هذه التغييرات و يفسرها .وهذا لا ينفي وجود العوامل الشخصية و تأثيرها في انتاج السلوك .

فالإقتراب الذي يقدمه "بونديرا" يكمن في أن السلوك ناتج عن التفاعل بين المحددات الشخصية والمحددات المحيطية وليس بمعزل عن بعضها . فهو تأثير متبادل بين محددات الشخص والتي يمكن ان نقدم بعضها مثلا : السن ، الجنس والجانب الفكري ،و النفسي الى غير ذلك ، اما المحددات المحيطية فتتمثل بكل ما يتعلق البيئة التي يتواجد بها الفرد اثناء السلوك خاصة الجانب الاجتماعي او المادي[1] .

[1] **BANDURA** (**A**). **L'appretissage social**. **Bruxelles** :**Pierre MARDAGA**, **1980**. **P**.**30**

كما ينتقد النظريات التي تنظر إلى ظواهر التعلم اعتمادا على التجربة المباشرة من خلال النتائج والعواقب (المحاولة و الخطأ) وذلك لأنه من الممكن اكتساب أنماط سلوكية واسعة ومنسقة دون الوصول إليها من المحاولات والخطأ و التعزيز و الذي تقترحه بعض النظريات ،ويعطي أمثلة عن ذلك : " عملية التطبيع الإجتماعي، إكتساب اللغة، أسلوب الحياة ... حيث من الصعب تخيل تعليم كل فرد أو عضو جديد بواسطة التعزيز الإنتقائي للسلوك".

ومن خلال من ما سبق يصل "بونديرا" إلى إقتراح نظرية التعلم الإجتماعي أي كيف يتعلم الفرد السلوك . ويقدم التعلم بالملاحظة أو التعلم بالنمذجة و الخاصة بملاحظة سلوك الآخر و هذا ما يسمح بأخذ فكرة خلال ملاحظة الاخر ، مضمونها الكيفية التي ينتج بها الافراد السلوكات الجديدة التي هي موضوع الملاحظة ، فيما بعد هذه المعلومة تستعمل كموجه للفعل و انتاج السلوك .

ويرى أن الأفراد قادرين على تعلم ما يمكن فعله من خلال أمثلة ملاحظة على الأقل بطريقة تقريبية قبل إنتاج السلوك... وهذا يكون عبر سياقات يكتسب الملاحظ التمثيلات الرمزية للنشاطات كما يبين المخطط :

الشكل (1) يوضح مخطط مختلف سياقات التعلم من الملاحظة الى انتاج السلوك عند البير بونديرا

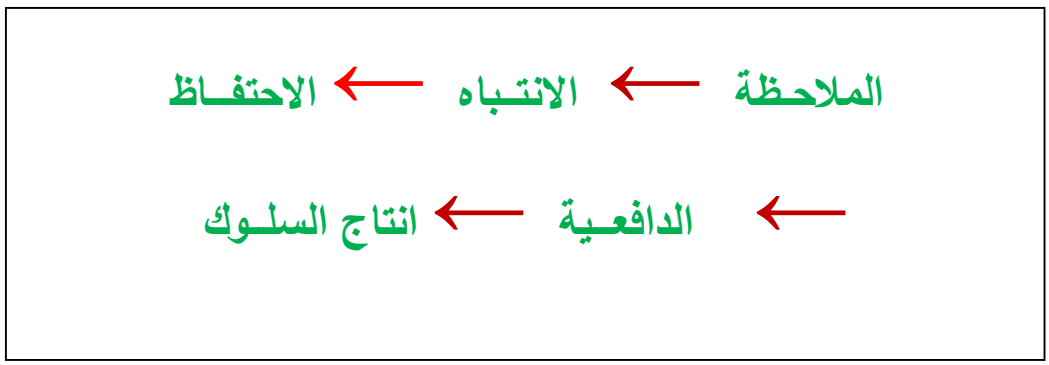

تبدأ العملية بسياق الإنتباه الذي يعتبر ضروري و تتوقف عليه باقي السياقات و ذلك بإنتقائية ما يمكن ان يلاحظه الفرد من بين النماذج التي تعترضه في يومياته . يساعد الانتباه على تذكر النموذج الملاحظ من خلال السياق الموالي وهو سياق الإحتفاظ .

يستطيع الفرد التأثر بملاحظة سلوك ما اذا تذكره و إحتفظ به وبالنشاطات و السلوكات التي انتبه اليها في السياق الإجتماعي ، و الاحتفاظ بها كنماذج يمكن الإستفادة منها فيما بعد و التي ستعتبر كموجه أو كترجمة لهذه التمثيلات الرمزية ، و يكون هذا من خلال ما يعبر عنه بسياق إعادة إنتاج السلوك، و ذلك من خلال تنظيم الإسجابات و تشمل : (التنظيم المعرفي للإستجابة ، المبادرة ثم التوجيه فالإنهاء) .

لنصل إلى السياق الأخير وهو سياق الدافعية حيث أن الفرد لا يترجم كل ما اكتسبه إلى أفعال، وإنما هناك أولويات إنطلاقا من القيمة التي يمنحها الفرد لنتائج سلوكه .[1] و يضيف البعض حول هذا التناول النظري، إن الطفل ينمذج من يريد ان يتمثل اداؤه و هو يقوم بذلك لاحد الاسباب التالية :

- إعجابه بسلطة و تأثير ذلك الفرد (المسمى النموذج) و مركزه الاجتماعي .
- حبه للشخص الذي يعرض السلوك الذي يقوم بنمذجة سلوكه .
- اشباع ما يقوم به النموذج حاجة لدى الملاحظ . [2]

و يضيف الباحث ان استراتيجية التعلم بالنمذجة ترتبط بمجموعة من العوامل التي حددها بونديرا في مايلي :

- ما هو مرتبط بالنموذج مثل : مقدار جاذبيته ،و مقدار قوة تأثيره و تحكمه المعرفي وتشابهه مع الملاحظ في جنسه و مستواه الاجتماعي و الاقتصادي و أسلوبه في الحياة و مكانته الاجتماعية وسلطلته التي تمكنه من ضبط مصادر التعزيز ...[3]

ان كثير من هذه العوامل قد تساهم في تفسير حالات خاصة من نمذجة بعض النماذج المهمة لهم مثل الوالدين ، الاقران او تقليد سلوك بعض النجوم الذين تعرض سلوكهم مختلف وسائل الاعلام او تقليد بعض الاشخاص لسلوك من يعتبرونهم أبطالا .... في الواقع ان معظم التعلم الاجتماعي يتم من خلال الملاحظة في الحياة اليومية ، و النماذج المؤثرة في هذا النوع من الملاحظة هي النماذج

---

[1] **BANDURA (A).Op.Cit. PP.32,35**

[2] **يوسف قطامي،رامي يوسف.الذكاء الاجتماعي للاطفال،النظريةوالتطبيق.عمان:دار المسيرة، ط1،2010.ص 108**

[3] **نفس المرجع ص 112**

الحية والمقصود بهذا النوع من النماذج الافراد و الاطفال الموجودين في البيئة المباشرة للمتعلم لذلك يمكن ان يتصل بهم بإستمرار.....[1]

اما فيما يخص الجندر و ما تعلق بالادوار فيرى : من المعروف ان الجنس يحدد الدور ... واساليب إختياره للنماذج وفق الدوافع التي يحددها المنمذج . ويرتبط ذلك فرضية الافكار المنمطة المرتبطة بالجنس و يمكن التمثيل على ذلك :

- ☒ هناك بعض السلوكات الاجتماعية ترتبط بجنس دون غيره .
- ☒ تخصص الرياضيات نمط ذكري مألوف .
- ☒ الاناث سكرتيرات ، مديرة تنفيذية ....
- ☒ جنس الملاحظ يحدد الخيارات الاكاديمية والانشطة الاجتماعية في الروضة والمدرسة التي يطمح إليها .
- ☒ ان ملاحظة النماذج الناجحة من الجنس الواحد من اصحاب الجنس يزود بخبرات اجتماعية ناجحة، و مفيدة لنمذجة ذلك الاداء .
- ☒ ان قيام احد افراد هذه النماذج باداء متفوق مخالف لما هم مألوف يمكن ان يوحد فرصة ليغير الوظائف المنمطة او الاختيارات الادائية و الاجتماعية المنمطة .
- ☒ ان النماذج الحسنة يمكن ان تكون جذابة و مؤثرة ، و تعرض سلوكا إجتماعيا مناسبا يعزز اداء افراد ذلك الجنس [2]

إن الإعتماد على النظرية الاولى يرجع الى أهمية النظرية في حد ذاتها ، و المفاهيم التي تخدم الموضوع مثل الرأسمال الثقافي والاجتماعي و الاقتصادي الاسري و مختلف المؤشرات الثقافية والتعليمية و المهنية والمؤسساتية وفق الطرح الذي نجده عند بورديو. اهمية البنية الإجتماعية في التأثير على سلوك الفرد و حتى طموحاته و نجاحاته ، بالإضافة الى طرح الهيمنة الذكورية الذي نجد جذوره في الدراسات التي تناولت المجتمع الجزائري ومنطقة القبائل . من جهة ثانية تظهر اهمية النظرية الثانية اي التعلم الإجتماعي في ما تضيفه الى التناول السابق الذي يطغى عليه هيمنة البنية

---

[1] **يوسف قطامي،رامي يوسف .نفس المرجع ص 113**

[2] **نفس المرجع ص ص 151/150**

على الفاعل الفرد و دور هذا الاخير في العملية الاجتماعية من خلال التعلم و الاكتساب و الاحتفاظ و إنتاج السلوك .

9 –صعوبات البحث

من الصعوبات التي إعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة تردد مفردات مجتمع البحث في التعاون مع الباحث ،و هي بمثابة ظاهرة اخرى تحتاج الى دراسة في حد ذاتها. و قد نجم عن هذا تأخر في سير العمل من جراء فقدان العديد من الاستمارات و التأخر في إسترجاع الاستمارات الاخرى، و من جهة اخرى عدم ملء بعض الاستمارات بصورة كامله ، و تفادي الاجابة عن بعض الاسئلة رغم الوعود المقدمة من طرف المرأة المنخرطة في السياسية مما جعلني استبعد بعضها من الاستغلال .

عند وقوفنا على هذه الصعوبات يمكن القول انها يعكس الصورة التي هي عليها مشاركة المرأة في المجال السياسي ، والتي يظهر منها نوع من التردد و الشك، و هو الانطباع الذي تشكل لدينا في التعامل بالاستمارة . هذا الانطباع سرعان ما تراجع عند إجراء المقابلات و التي شملت المرأة التي تتميز بمشاركة سياسية نوعية فقد وجدنا بعض من التعاون خاصة في حزب التجمع الوطني الديموقراطي والنائب في المجلس الشعبي الوطني و ممثلته عن شؤون المرأة في الحزب .و العكس في حزب جبهة التحرير الوطني و الذي هو حزب الأغلبية لو نجد التجاوب المطلوب حتى من خلال المقابلات . من الناحية المعرفية نجد طغيان الطرح الذي يبحث في الظاهرة من خلال التطرق الى المعوقات التي تقف خلف اللاحضور للمرأة في المجال السياسي ، او المحاولات التي ترمي الى التمكين لهذه الشريحة من الممارسة السياسية و الوصول الى مراكز قيادية .

اما البحث في ميكانيزمات التنشئة الأسرية فهي جد محدودة فيما يتعلق بالمجتمع الجزائري و هو ما يظهر في تناولنا للدراسات السابقة في الفصل الثاني من الدراسة . بالإضافة الى ما يتميز به الموضوع انه من الطابوهات و هذاما لمسناه في المستويات الدنيا من عضوية المرأة للتنظيم السياسي أين يتم الرجوع الى رأي الرجل في نفس التنظيم أثناء التعامل مع تقنيات جمع المعطيات، او التحفظ في الإجابة عن الأسئلة .

الفصل الثانـي

الدراسات السابقة

عرض و تقييم

تمهيد .

نتناول في هذا الفصل الدراسات السابقة التي اجريت حول الموضوع و متغيراته سواء ما تعلق بالتنشئة السياسية ، او المشاركة السياسية للمرأة و هي دراسات اكاديمية رسائل ماجستير، او اطروحات دكتوراه و التي شملت الدراسات الجزائرية و العربية و الاجنبية في محاولة لعرض عدد منها يسمح لنا بتوضيح جوانب من الظاهرة المدروسة .

رغم ان التناولات الخاصة بالتنشئة السياسية محدودة بعض الشئ ، إلا ان التناولات الخاصة بالسلوك السياسي ، او المشاركة السياسية للمرأة متوفرة الى حد كبير كتناول يبحث في اسباب العزوف او اسباب التمكين للمرأة في المجال السياسي الى غير ذلك .

لقد إعتمدنا في عرضنا لهذه الدراسات على التدرج في العرض من جهة و من جهة اخرى التطرق الى الاشكاليات المطروحة في هذه الدراسات و المتغيرات المعتمدة ،و الاجراءات التطبيقية في الجانب الميداني و كذا بعض النتائج المتوصل اليها في كل دراسة . و قد قسمناها الى عناصر فرعية كانت على النحو التالي : الدراسات الاجنبية ، دراسات عربية ، دراسات جزائرية. من خلال ذلك ننتقل في العرض من العام الى الخاص ، اي الدراسات التي تخص مجتمعات مختلفة بدءا بالأجنبية ثم العربية فالجزائر لتوضيح الظاهرة بأبعادها .

تظهر اهمية التناول الخاص بالمشاركة السياسية للمراة و التنشئة الإجتماعية و السياسية الى النقص في التناول المواضيع المتعلقة بالمرأة و الممارسة السياسية ، و هو ما يشير اليه الباحث محمود عبد الرشيد بدران بعد عملية الجرد التي قام بها على الاقل في المجتمع المصري لمختلف الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع المرأة و التي خلص من خلالها الى ضرورة توجيه البحوث الى افاق اخرى في هذا الموضوع :

"" لدينا بعض المصادر الاحصائية عن اوضاع المرأة في مجتمعنا ارتباطا بالتعليم و العمل والمشاركة السياسية ، و لدينا نصوص تحكم حقوق النساء ، لكنها تحتاج الى استكمال و تنقية .

فليس لدينا تقديرات جيدة عن فقر القدرة و عن التهميش و عن اساليب التكيف و عن القطاع غير الرسمي في العمل و عن العمالة غير المأجورة و عن المشاركة الاجتماعية التلقائية .....[1]

رغم اشارته الى توفر الدراسات حول الجانب السياسي من حيث وصف للظاهرة و تواجدها في المجتمع الا انه يعود و يقر بمحدودية التناول الخاص بالمشاركة الإجتماعية و التي تتضمن ضمنيا المشاركة السياسية .

1- الدراسات الاجنبية

الدراسة الاولى :

Tourraille, Fanny . Fiminisme et abitus de genre . etude de cas sur la LCR. Toulouse : Institut d études politiques . 2008

قامت الدراسة بتناول الحضور و المشاركة النسوية في الرابطة الشيوعية الثورية **(LCR)** وهذا من خلال التطرق للنضال النسوي في المنظمة ،و مختلف الاستراتيجيات المعتمده في التموقع داخل التنظيم والقضايا المتعلقة بالمرأة ونجد استعارة مفهوم بيار بورديو الهابتوس **(HABITUS)** في طرح التساؤل حول وجود هابتوس نسوي يفسر السلوك السياسي للمرأة . بالاضافة الى استعانتها بمفهوم الهيمنة الذكورية **:(la domination masculine)** و علاقته بالفضاء السياسي والذي تحدده بالرجوع الى بورديو في عالم إجتماعي مصغر و مستقل عن العالم الاجتماعي العام ،و يتضمن هذا العالم الاجتماعي القوانين و المعايير الخاصة به بالاضافة الى القواعد الاساسية الي تحكم سير مختلف العمليات فيه . و بذلك فالدخول الى هذا العالم يتطلب ويفترض وجود إلمام بعض من هذه للمعايير والقواعد الخاصة بالفضاء السياسي من خلال التعلم والتي لا تتماشى مع ما هو موجود في المحيط الاجتماعي العام .

هذا الحزب الذي حاول إستقطاب المرأة من خلال الإهتمام بالقضايا التي كانت مطروحة والتي تهم المرأة على الخصوص منها الاجهاض والتكفل بالابناء من خلال رياض الاطفال والمساواة في الاجور مع الرجال مقابل نفس العمل والمهام ،وهذا في الستينات و السبعينات من القرن الماضي

[1] **محمود، عبد الرشيد بدران.علم الاجتماع و دراسات المرأة تحليل استطلاعي .القاهرة : مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، ط 2 . 2006 .ص ص 115/114**

.وبالرغم من هذا الاستقطاب و المجهودات المبذولة ،إلا ان تمثيل المرأة في هذا التنظيم السياسي لا يتعدى 30 بالمائة من المجموع .

الدراسة الثانية

ROIG Charles & BILLON GRAND Francoise. La socialisation politique des enfants contribution a l étude de la formation des atittudes politiques en France.
Paris : Presse de la fondation nationale des sciences politiques , 1968 .

يتطرق الباحث الى البدايات الاولى لفكرة البحث ،و التي ترجع الى البحث عن السبب الذي يجعل الإتجاهات السياسية مستقرة و جامدة ،رغم التغيرات العميقة التي يعرفها المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ،وهذا ما ادى الى البحث عن العوامل التي تجعلها كذلك فيالمؤسسات التربوية وعمليات التنشئة الاجتماعية .

بدأ البحث بالتعاون بين الباحث و مجموعة من الطلبة وذلك بين عامي **(1962-1963)** في معهد الدراسات السياسية في جامعة قرونوبل **(GRENOBLE)** في فرنسا ،و كانت بتصميم الاستبيان الذي سيعتمد عليه ،و إخضاعه للإختبار على مجموعة من الاطفال و غيرها من الاجراءات المنهجية و الادارية التي تخص البحث .

اجريت الدراسة على التلاميذ في المدارس العمومية و الخاصة في المدينة المذكورة و الذين تتراوح أعمارهم بين(8 سنوات– 13 سنة) ،و جمع حوالي 420 استمارة احتفظ ب 412 استمارة كانت صالحة للاستغلال، و ذلك من خلال النقاط المتمثلة في ادراك الطفل للحدث السياسي والارتباط بالمجموعة السياسية ،و الاتجاه الذي نجده عند الطفل تجاه المؤسسات السياسية وهذه المحاور معالجة نظريا ضمن فصول بالاضافة الى التوجهات السياسية للطفل . ويستعمل الباحث مفهوم التنشئة السياسية بمعنى التعلم و التثقيف السياسي من جهة و كذلك يأخذ معنى التسييس من جهة اخرى .

ليصل كل من رواق و بيلون الى تأكيد فرضية مفادها ان الإتجاهات السياسية للأفراد تتشكل في مراحل مبكرة من حياتهم ، و في سن التمدرس حيث تعمل كل من الاسرة و المدرسة الى حد كبير في إكساب هذا الأخير هذه الإتجاهات من خلال البيئة الثقافية التي ينشأ فيها الطفل و كذلك تلك المرتبطة بالمدرسة .

الدراسة الثالثة

PERCHERON, Anick. L univers politique des enfants . Paris :Armond Colin, 1974 .

يرجع اليها الفضل في فتح مجال التساؤل و البحث في هذا الموضوع من خلال الاهتمام بملاحظة الاطفال و ما تعلق بالتنشئة السياسية لهذه الفئة الاجتماعية ،وهو المشروع الذي عملت عليه الباحثة اي الوسط او الفضاء السياسي للاطفال ،و هو ما يشكل الاضافة المهمةالى عدة مجالات علمية منها ما يخص العلوم السياسية و كذلك علوم التربية و علو إجتماع التربية . بدأت الاهتمام بموضوع التنشئة السياسية في الستينات من القرن الماضي.

ترى الباحثة ان التفضيلات السياسية للاطفال تنتظم حول التفضيلات الحزبية ،و هي ثابتة مدى الحياة من خلال التنشئة القاعدية . هذه التفضيلات الحزبية تلعب دورا مهما في المواعيد السياسية و على الخصوص الانتخابات والاتجاهات السياسية. إن الاسرة تلعب الدور المهم في إعادة إنتاج التفضيلات السياسية و الحزبية و الانخراط في النظام السياسي . هذه التنشئة السياسية التي تقوم بها الاسرة تتسم بالشمولية و تخص كل المجتمعات، و هي تعمل على دعم النظام السياسي من خلال التنشئة التي تؤيد هذا النظام السياسي او عرقلته بالعمل على تلقين ما يتعارض معه اوالعمل على بعث البديل لهذا الاخير .

ان الكلام عن التنشئة السياسية للاطفال من هذا المنظور هو تناول ظاهرة في صدد التكون و لم تكتمل بعد ، و من هذا العمل تظهر الباحثة متأثرة بأعمال جان بياجي **(PIAJET)** من خلال الإعتماد على الدراسات الطولية لمعرفة تكون و تطور هذه التفضيلات السياسية عند الاطفال خاصة الشريحة العمرية (8 – 12) سنة، و التي تتميز بالتحول على مستوى الفرد من الايغوسونتريك او التمركز حول الذات كمفهوم خاص بعلم النفس او التمركز حول الذات الى السوسيوسونتريك **(égocentrique/ sociocentrique)** و التمركز الاجتماعي كمفهوم ينتمي الى علم الاجتماع، وهي مرحلة حاسمة في تشكل التمثلات و الاتجاهات السياسية وهذه المفاهيم في الاساس تعود الى عالم النفس جان بياجي .

الدراسة الرابعة

عبد المجيد العزام ،و محمد الهزايمة . إتجاهات الحزبين و غير الحزبيين نحو الأداء الحكومي والبرلماني و الأعلامي في الاردن . المنارة ، المجلد 14 ، العدد2 ، 2008 . ص 15

وتناولت كل من دراسة بيكليز **(Pickles, 1953)** وهافيومانيلا **(Haavio-Mannila, 1970)** العلاقة بين النوع الاجتماعي (الجندر) والمشاركة السياسية، حيث أفادتا بأن المرأة أقل مشاركة سياسية من الرجل، وأوردا السبب في ذلك على أساس التنشئة الاجتماعية والثقافة السياسية أكثر منها على أساس أعمال البيت والبنية الفسيولوجية للمرأة، حيث أن التنشئة السياسية والموروث الثقافي يرسمان دور كل من الرجل والمرأة في المجتمع، ويعززان الانطباع بأن العمل في السياسية هو للرجال دون النساء.

إضافة إلى أن التحصيل العلمي للرجال عادة ما يكون أكثر من تحصيل النساء، مما قد يوفر فرص عمل أفضل وأعلى أجرا للرجال دون النساء، ومن هنا يكون مستوى دخل الرجال أعلى من مستوى دخل النساء، ويكون الرجال أكثر تمتعا باستقلالية اقتصادية من النساء، وهذا يعطيهم فرصة اكبر في استعمال إمكانياتهم الاقتصادية في النشاطات السياسية.

2 –الدراسات العربية

الدراسة الاولى

NAJAR Siham & KERROU Mohamed, recherche-action sur la participation politique des femmes au niveau local en Tunisie, Tunis, UN.INSTRAW :CAWTAR septembre 2009

تناولت هذه الدراسة موضوع المشاركة القيادية للمرأة و سبل الدفع بها لتكون أكثر مناصفة مع الرجل و هذا بالتعاون بين مؤسستين : المعهد الدولي للبحث و التكوين لترقية المرأة التابع للامم المتحدة (un , instraw) و مركز المرأة العربية للتكوين و البحث (cawtar) ،و إعتمدت الدراسة على تحقيقات ميدانية شملت 20 مبحوث من خلال مقابلات مع نساء و رجال والتركيز على الاقتراب الكيفي في التحقيق، حيث بالاضافة للمقابلة كتقنية اساسية تم الاستعانة بالملاحظة المباشرة للمبحوث الذي ينتمي الى مختلف الفاعلين الاجتماعيين من منخرطين في احزاب سياسية و نقابات و جمعيات و مجالس بلدية ....

دراسة كل هذه المعطيات المتحصل عليها ادت الى نتائج خلص اليه الباحثان : تفسير السلوك السياسي المشارك او المشوار السياسي للعينة بالرجوع الى تقاطع عاملين اساسيين و حاسمين هما الارادة الفردية و الذاتية بتحقيق الذات للفرد من جهة و المحيط الاجتماعي عامة المتمثل في الظروف المساعدة على ممارسة سياسية فعالة و مشاركة سياسية من جهة ثانية.

الدراسة الثانية

اسماء بنعدادة . المرأة و السياسة ، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية . اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع . اشراف الدكتور: بوزيان بوشنفاتي جامعة مولاي محمد بن عبد الله كلية الاداب والعلوم الانسانية . فاس ،المغرب . السنة الجامعية : 2003_2004'

إنطلقت الباحثة من اشكالية مفادها : كيف يمكن تفسير القطيعة التاريخية بين المرأة و السياسة ؟

لماذا تعتبر السياسة حقلا ذكوريا لا يعرف الاختلاط الجنسي كما هو الحال في باقي المجالات ؟

ما هي الاسباب التي جعلت اقتحام المجال السياسي اصعب منه في المجال المهني ؟

بعد تقديم جانب تاريخي لهذه الظاهرة على الخصوص في المغرب و تأخر دخولها الى البرلمان الى غاية1993 بنسبة 0.6 بالمائة ،و إعتماد نظام الحصة و ذلك بتخصيص 10 بالمائة من مقاعد البرلمان للمرأة وكان هذا ابتداء من سنة 2003 . و قد شملت الكوطة كذلك الاحزاب السياسية في مطلع الالفية ، حيث تم تخصيص النسبة التي تتراوح بين(10-20) في المائة من المناصب العليا في التنظيم للمرأة .

اما من الناحية المنهجية و الميدانية فقد وظفت الباحثة تقنية تحليل المضمون و ذلك بقراءة وتحليل الادبيات الحزبية المتعلقة بالمسألة السياسية ، من تقارير و بيانات واوراق تنظيميةو قوانين اساسية وداخلية . و شملت عينة البحث ستة احزاب وكذلك القطاعات النسائية التابعة لها ، و قد قدمت الاسباب التي جعلتها تلجأ الى هذه التقنية من خلال الاشارة الى صعوبة الاتصال بالعضوات في الاحزاب السياسية التي قد تسمح باللجوء الى الاستمارة .

خصت بالتحليل كل حزب من احزاب عينة البحث ،و وصلت الى ان الخطاب الاعلامي والسياسي يرفض اي تمييز ضد المرأة و يتعامل معها كفئة اجتماعية متجانسة ، رغم تعدد الواقع

الاجتماعي والواقع المهني و الفئوي لهذه الاخيرة . و يشكل حضور المرأة في هذا الخطاب حيزا لابأس به كنتيجة من نتائج الدراسة .

الدراسة الثالثة

غازي ربابعة . دور المرأة في المشاركة السياسية. قسم العلوم السياسية ، الجامعة الاردنية مجلة المفكر .العدد الخامس، جامعة بسكرة.دت .

انطلقت الدراسة من اشكالية مفادها : ما دور الثقافة و العادات و التقاليد من المشاركة الفاعلة في الميدان السياسي ؟ و ما دور المرأة العربية و الاردنية في المشاركة السياسية ؟

و في هذا الصدد قدم الباحث فرضيات كالاتي :

ـ منح الاسلام مكانة ذات قدر عاليا من الاهمية في الحياة العامة من خلال تحريرها من قيود الجاهلية من خلال النص القرآني و التطبيق العملي .

ـ ان العائق الثقافي امام مشاركة المرأة العربية و الاردنية يتمثل في العادات و التقاليد و لا ينبع من تعاليم الدين الاسلامي .

ـ اسهمت حركات التحرر في تفعيل و تأكيد دور المرأة ،و هي قادرة على خوض الضنك السياسي بفاعلية .

ـ لم تسهم الكوتا في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الاردن كوسيلة منفردة للوصول بالمرأة الى المكانة المنشودة .

من بين النتائج التي توصل اليها الباحث كذلك ان المرأة تخوض معركتها ضمن ثنائية التقليد والتجديد ،و العوائق التي تكبح هذه المشاركة نجد منها البنية الابوية للاسرة العربية ، و اثرها على تكوين شخصية الفرد كما نجد التخلف الثقافي و على الخصوص بالمقارنة بالمجتمع الاوروبي وايضا التنشئة الاجتماعية والتمييز على اساس الجنس و التهيئة لادوار مختلفة ، و نجد كذلك العادات و التقاليد .

الدراسة الرابعة

حسين محمد العثمان. معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وجهة نظر سوسيولوجي. قسم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة مؤته ، عمان. **www.women.jo**(06-11-2013)

يتناول الباحث في هذه الدراسة معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية حيث تطرق الى تحديد المفاهيم الاساسية للدراسة و هي على الخصوص : المشاركة السياسية و النوع الاجتماعي ثم عمل من أجل الوقوف على حقيقة المشاركة السياسية للمرأة الاردنية ،و هذا بعد تناوله لحضورها في مجالات اخرى لا تقل اهمية عن المجال السياسي ،و هي التعليم و النشاط الاقتصادي. يعود الباحث الى الجانب التاريخي و يتبع الظاهرة بعد إستقلال الاردن ،و التهميش الذي كانت تعاني منه المرأة في تلك الفترات التاريخية في السبيعنات من القرن الماضي.

بقيت المرأة محرومة من حقوقها السياسية والقانونية ، محرومة من التصويت، والترشيح في الانتخابات النيابية و ذلك حتى عام 1974 . اما الترشيح في إنتخابات المجالس البلدية فكان في عام 1982، ومارست المرأة حقها كناخبة لأول مرة عام 1984 في الانتخابات التكميلية لمجلس النواب وكناخبة ومرشحة عام 1989 وتوالت مشاركتها في الانتخابات النيابية فيما بعد ، و التي جرت خلال الاعوام : 1993، 1997 و 2003 . الشيء المؤكد أن المرأة لعبت دوراً كبيراً في دعم ومساندة الرجال، وإيصالهم إلى البرلمان كممثلين للشعب الاردني، عن طريق مشاركتها في الإقتراع في الانتخابات النيابية منذ عام 1989.

و هذا ما يبين التأخر في الدخول الى الميدان السياسي و ممارسة أبسط السلوكات السياسية المتعارف عليها و هو التصويت ،و يضيف فيما يخص الترشح في المواعيد السياسية :

على الرغم من إزالة العقبات القانونية أمام مشاركة المرأة وتمتعها بالحقوق السياسية، إلا أن إقبالها على المشاركة السياسية من خلال الترشيح للإنتخابات النيابية كان ضعيفاً، فبلغت نسبة المرشحات للانتخابات النيابية التي جرت عام 1989 حوالي 2% من مجموعة المرشحين، وإنخفضت نسبتهن إلى أقل من 1% عام 1993، ولكن هذه النسبة إرتفعت من جديد عام 1997 لتصل إلى 3.1% ،كما إرتفعت نسبة الترشيح إلى 7.1% عام 2003.

وإذا ما أخذنا عدد المرشحات خلال السنوات السابقة، فإن معدل مشاركتهن بلغت حوالي 3.5% من مجموعة المرشحين خلال الانتخابات النيابية المذكورة .

وقد فشلت المرأة فشلاً ذريعاً في منافسة الرجال للفوز بمقاعد برلمانية، فكانت نسبة تمثيل النساء في مجلس الأمة (النواب والاعيان، خلال السنوات 1989، 1993، 1997، 2003) متدنية جداً فبلغت نسبة النساء من مجموع أعضاء مجلس الأعيان خلال السنوات المذكورة حوالي 5.7% في حين بلغت نسبة النساء من مجموع أعضاء مجلس النواب خلال السنوات المذكورة 2% .

سمح نظام الكوتا المعتمد بعد ذلك في الانتخابات النيابية بضمان 6 من أصل 110مقعداً لصالح النساء،مما رفع نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب سنة 2003 الى 5.5% ،وحصلت أول امرأة اردنية نجحت على اساس الكوتا على 10.4% من مجموع المقترعين في دائرتها الانتخابية الأولى بمحافظة الزرقاء، بينما حصلت آخر امرأة نجحت على اساس الكوتا 5.3% من مجموع المقترعين في دائرتها الانتخابية الاولى بمحافظة الطفيلة.

و قد إعتمد الباحث على احصائيات : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي اليونيفيم 2004 تقرير اوضاع المرأة الأردنية لتحليل الظاهرة و النتائج المتوصل اليها .

الدراسة الخامسة.

سعد ابراهيم جمعة . الشباب و المشاركة السياسية . القاهرة : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 1984.

تتقاطع الدراسة مع البحث الذي نحن بصدد إنجازه، خاصة في شقه المتعلق بالمشاركة السياسية حيث إنطلقت هذه الدراسة من فرضيتين :

- ان المشاركة السياسية ليست مجرد القيام بدور رئيسي في صنع القرار السياسي بل تمتد الى القيام بأدوار اخرى في العمليات الاجتماعية التي تؤثر و تتأثر بالعملية السياسية .
- ان دور المؤسسات و التنظيمات السياسية ليس مجرد اطار تتم من خلاله المشاركة السياسية ، و لكنه يؤثر و يفسر مستوى المشاركة السياسية.

اما المتغير الاخر الذي أعتمد في الدراسة فقد كان يخص الشباب كفئة اجتماعية ، و علاقة هذا المتغير مع كل من العمل السياسي و المشاركة السياسية ،وقد كان هذا العنوان الذي يعكس مضمون الفصل الاول في الجانب النظري، ثم تطرق الباحث الى ابعاد المشاركة السياسية

الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية و هذا مضمون الفصل الثاني من الجانب النظري و الثالث في الدراسة ككل .

و قد تناول الباحث في الفصل الرابع من البحث الربط بين الشباب و المشاركة السياسية ، ثم خصص الفصل الخامس للتنشئة السياسية لهذه الشريحة الاجتماعية . شملت الدراسة الميدانية عينة من الطلبة الجامعيين (5000 طالب و طالبة) من كلية الاداب جامعة القاهرة ، و اعتمدت على تقنية الاستمارة في جمع المعطيات بالاضافة الى تحليل المحتوى.

يتوصل الباحث بعد الدراسة الميدانية الى تأكيد للفرضيتين، وذلك من خلال امتداد المشاركة السياسية الى مشاركة اجتماعية اوسع لهذه الفئة الاجتماعية، و التي يرى فيها نوع من المشاركة السياسية الغير مباشرة ، بإعتبارها تؤثر في العملية السياسية .و من بين النتائج التي توصل اليها الباحث حول المشاركة السياسية لفئة الشباب كذلك :

افتقار عدد كبير من الطلبة لبطاقة الانتخاب كأبسط مظهر للإهتمام بالقضايا السياسية.

توافق الانتماءات السياسية بين الاباء و الابناء و منه تأثير البيئة الاسرية على السلوك السياسي لهذه الفئو الإجتماعية .

نقص في الانتماء الحزبي و تتناقص المشاركة الحزبية كلما إنتقلنا صعودا في الهرم الاجتماعي .

و يقدم في الاخير توصيات بمساعدة الشباب في هذه المشاركة الاجتماعية من خلال تنمية شعورهم بالمسؤولية والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية .

الدراسة السادسة

محمود عبد الرشيد بدران .علم الاجتماع و دراسات المرأة تحليل استطلاعي .كلية الاداب ،جامعة المنيا ، دت . **www. kotobarabia .com** 2013-07-20

انطلقت الدراسة من التساؤلات التالية :

– ما هو حجم التراث السوسيولوجي الذي تناول موضوع المرأة ، بالمقارنة بحجم المنتج في هذا الميدان عموما ؟

– هل يتخذ تطور المنتج السوسيولوجي الخاص بالمرأة تيارا عاما له ملامح محددة اذا ما تتبعناه من الناحية التاريخية ؟

– و ما هي الملامح المميزة لما ننتجه من اعمال في هذا الصدد ؟

– و ما هي تبريرات او تفسيرات ما نكشفه عند التتبع التاريخي (الحديث) لتلك الجهود ؟

من الذين يكتبون – من المنظور الاجتماعي – عن المرأة ؟ . و هل هناك إشكالية " نوع " (Gender) في الكتابة عن النوع الاجتماعي ؟ و بمعنى اخر .. هل يكتب الرجال عن المرأة وبأي حجم ؟ و في اي القضايا ، و بأي توجه؟ .و هل يختلف الرجل عن المرأة في الكتابة عن المرأة ؟

و قد طرح الباحث العديد من الاسئلة حول الدراسات التي شملت المرأة من خلال التفصيل في الاتجاهات و التفاصيل في هذه الدراسات و البحوث . و إعتمد الباحث على المسح الذي تناول العديد من البحوث و توصل الى بعض النتائج منها :

نقص الدراسات التحليلية من 450 دراسة ،وجد هذا الاخير دراستين فقط الاولى تعود الى سامية حسن الساعاتي تحت عنوان : "علم اجتماع المرأة : رؤية معاصرة لأهم قضاياها " سنة النشر (1999) ، اما الدراسة الثانية ترجع الى علياء شكري تحت عنوان " علم اجتماع المرأة " من جهة اخرى يرى الباحث ان هناك إنعدام تبني الهيئات و المؤسسات الرسمية للبحوث التي تهتم بالمرأة، رغم ذلك يقر الباحث بوجود نمو لهذه الدراسات التي تتناول المرأة .كما توصل الىوجود ضعف في الرسائل الاكاديمية من ماجستير ودكتوراه التي شملت قضايا المرأة ،حيث لم تزد هذه الدراسات في مستوى الماجستير عن 14,1 بالمائة واما رسائل الدكتوراه فهي اقل من ذلك .

و كمحصلة للبحث يقيم الباحث هذه الدرسات في أنها ركزت بالإهتمام حول خصائص المرأة من جهة ،و أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية ، وكذا مكانتها و حقوقها في المجتمع ،و على الخصوص المرأة والنشاط الاقتصادي اي عمل المرأة في القطاعات المختلفة ، و كل هذا على حساب قضايا الوعي . ليخلص الباحث الى الحاجة الى دراسات توجه نحو المستقبل تحدد الاسقاطات المستقبلية و المرتبطة بأوضاع المرأة .

الدراسة السادسة

سامية خضر صالح . المشاركة السياسية للمرأة و قوى التغير الاجتماعي . مصر : الصدر لخدمات الطباعة . 1989 .

هذه الدراسة قدمت مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة في كل من المجتمع الفرنسي و المجتمع المصري ، من خلال التطرق الى الصيرورة التاريخية لكل من المجتمعين و كيف تعمل هذه الصيرورة

في احداث الفارق بين الظاهرة اي المشاركة السياسية للمرأة في المجتمعين، و منه العوامل التي تتدخل في المشاركة النسوية، و مختلف المستويات التي تتميز بها، ومن بين تلك العوامل نجد في الدرجة الاولى التعليم على الخصوص التعليم الى نستويات متقدمة، و التغير الذي أنتجه هذا العامل في سلوك المرأة السياسي و المشاركة السياسية ،والذي أعتبر حاسما في هذا المجال بالإضافة الى العمل و الدخول في القطاع الاقتصادي والحصول على الدخل الذي يسمح ببعض الإستقلالية في الجانب المادي و ما يحمله من تغييرات اخرى . و التعليم يعمل على إكساب الثقة بالنفس و الإحساس بالإقتدار في مختلف المجالات و حتى العمل السياسي ،و هو ما تتقاطع فيه المرأة في المجتمعين حسب الباحثة ، و كذلك العمل و النشاط الإقتصادي و ما يوفره للمرأة من امكانية التواصل و النشاط السياسي من خلال ما تكتسبه من دخل و مكانة تسمح بذلك .

و منه اثبات العلاقة بين المشاركة السياسية و الوضع الإجتماعي و الإقتصادي للمرأة ، ومن جهة أخرى تشير الى ما يميز المرأة المصرية عن نظيرتها الفرنسية ،و خاصة السياق التاريخي الذي ميز المجتمع المصري ، و التأثير السلبي للإستعمار على مشاركة المرأة في السياسة ، بالمقارنة مع المرأة الفرنسية التي لم تتعرض لمثل هذا الاستعمار .

3- دراسات جزائرية

الدراسة الاولى

بودرهم فاطمة . المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديموقراطية الجزائرية . اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي و اداري تحت اشراف الاستاذ :نور الدين حاروش جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الاعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية . السنة الجامعية 2010_2011 ، و هي دراسة غير منشورة .

من بين النتائج المتوصل اليها العلاقة الوطيدة بين المشاركة الاقتصادية من خلال دخول المرأة في العملية الانتاجية و حصولها على المقابل المادي و المشاركة السياسية خاصة ما تعلق بالاحتكاك بالتنظيمات المهنية ومشاركتها في النشاط النقابي .

التأثير السلبي لشخصيتها و عدم الثقة في نفسها و قدراتها في المجال السياسي ، و الخضوع لمتطلبات المجتمع الابوي الذي يفرض وصاية عليها بالرغم من وصولها الى مستويات متقدمة من التعليم و محاولة إقناعها بأن المجال السياسي ذكوري .

ان المرأة الجزائرية لم تناضل نضالا جديا من اجل الوصول الى المناصب القيادية و صناعة القرار والذي تربطه كذلك بالنظرة الدونية الى الذات مقابل الرجل .

ترى الباحثة ان المجتمع لا يقدّر إمكانيات و مؤهلات المرأة ، وكذا إمكانياتها خاصة في المجال السياسي ،ومن جهتها تعمل الاسرة كذلك على توزيع الادوار داخل الاسرة ،و خارجها تبعا لمخرجات النظام الابوي المسيطر ،والذي يجعل كل ما تعلق بالسلطة و السياسة، و العالم الخارجي من المهام المرتبطة بالرجل .وتستشهد بدراسات اخرى ترى في دور المرأة انه ثانوي لإرتباط الدور الاقتصادي والاجتماعي والسلطة بالاب و تمركز هذه السلطة بيده .

من جهة اخرى ترى الباحثة غياب المشاركة السياسية الفعالة للمرأة و إنكماش هذا الدور في الهيئات الحزبية على الخصوص . كما تلاحظ الباحثة ان للاعلام دور في التسويق للصورة السلبية التي تبين المرأة غير قادرة على تحمل المسؤوليات خارج الاسرة و تحمل المسؤوليات السياسية .

النظرة السلبية من المجتمع تجاه النساء المنخرطات في السياسة ، في الغالب ينظر الى هذه الشريحة انها تتشكل من العازبات او المطلقات في المدن الكبرى على الخصوص .

تختفي هذه الفروقات اذا زال تقسيم الادوار الاجتماعية القائم على اساس نوعي .

الدراسة الثانية .

سميرة مناد : الزعامة النسوية في المخيال الاجتماعي . دراسة ميدانية لتصور الزعامة لدى عينة من النساء بالجزائر . دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، تحت إشراف بوزيدة عبد الرحمان، جامعة الجزائر، 2002 .

- ما هي الآليات التي يبنيها المخيال الاجتماعي وينتجها للمرأة الفاعلة إجتماعيا؟
- ما هي أشكال التفوق الاجتماعي المتعلقة بالمرأة ؟
- هل يوجد تصور اجتماعي معين للمرأة الزعيمة ؟ وإذا كان موجودا فما هي العوامل التي تغذيه؟ بين الكاريزم النسوي والمرأة السياسية هل تملك المرأة الجزائرية السلطة فعلا ؟

تتناول الباحثة المخيال الاجتماعي في هذه الدراسة ، و الذي تحدده على أنه مجمل التصورات وأشكال الوعي التي يبنيها الفاعلين الاجتماعيين في إطار مجتمع محدد بنسق رمزي وثقافي خاص به وهو الآلية التي يستعيد بها الأفراد ذواتهم التاريخية بهدف إنتاجها، وإعادة بنائها في صورة جديدة قد تظهر في سلوكاتهم الحاضرة أوتوقعاتهم المستقبلية .

تنوعت التقنيات المستخدمة في هذه الدراسة بين المقابلة الحرة والنصف الموجهة بالإضافة الى الملاحظة بالمشاركة ،وتقنية دراسة الحالة . أما عن التحليل المعتمد فقد قامت بتحليل السير او التاريخ الشخصي والاجتماعي لحالتين تم تصنيفهما مسبقا كنموذجين مثاليين (المرابطة تركية ، الوزيرة السابقة زهور ونيسي) بتقديم صور وأشكال التميز لكل حالة، ثم ربطهما بالعوامل السائدة في المجتمع هذا من جهة ،من جهة أخرى قامت ببناء الجداول الإحصائية والتعليق عليها وهي جداول تتضمن 100 مبحوثة رصدت تصوراتهن،و واقعهن وطموحاتهن نحو إمتلاك نوع معين من السلطة ومن النتائج المتوصل اليها :

أن النموذجين اللذين قدما يختلفان في الدرجة وفي النوع ،إذ أن الشخصية الأولى "المرابطة تركية" تتميز بطغيان الشعور الانفعالي والوجداني للجماهير التي تؤمن بها، بينما تتسم الشخصية الثانية "السيدة زهور ونيسي" بالخطوات المحسوبة وتخضع لعملية مقننة في إطار إستراتيجية محددة وتمثل قمة التجريد .

إن التشابه الأساسي والأوضح للنموذجين هو ترعرعهما في إطار مجتمع تقليدي يعتبر الأب مركز السلطة والمسؤولية والاحترام والإرث والانتساب اليه ،بإعتباره سيد العائلة .

تبين المعطيات الإحصائية أن التميز والإبداع هو دائما في يد القلة ،و في مخيال القلة أيضا وليس للمستوى التعليمي المرتفع تأثير مباشر للطموح نحو التميز بقدر ما للعقلية المتوارثة من تأثير في هذا البروز و التميز بدرجو متفاوتة .

إن الإبداع لا يعني بالضرورة تسخيف المتوارث من القيم ،إلا أن أغلبية المقابلات أسفرت عن طموح مبحوثاتنا نحو تحقيق بعض الأهداف التي تمثلت في : الزواج، العمل، المال الكثير، السيارة

...الخ بينما كان الطموح للمناصب السياسية طموحا مثاليا وشبه غائب عن مخيالهن حيث أجمعت المستجوبات على أن تعدد أدوار المرأة في الجزائر لم يكسبها المكانة الملحقة بهذه الأدوار بل يعمد المجتمع وأحيانا المرأة الي التقليل من هذه الأدوار لأنها تحديدا أنثوية.

الدراسة الثالثة .

العقون سعاد. تأثير دور الأسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق ، دراسة ميدانية لتلامذة المدرسة الاساسية. مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والاعلام . **http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-06-2011**

و تتطرق الدراسة إلى دور الأسرة الجزائرية في التنشئة السياسية للطفل و المراهق ، و ذلك بالتركيز على عينة من تلامذه المدرسة الاساسية خلال السنة الدراسية 2001- 2002 .

اعتمدت الدراسة في ذلك على العديد من المتغيرات في تحليل هذا الدور: جنس المبحوث والمستوى الاقتصادي ،والاجتماعي للاسرة ، بالاضافة الى المستوى التعليمي للأب والأم ، تأثير العلاقات الأسرية على التنشئة ، مكان السكن و الاقامة و محاولة معرفة تأثير هذه المتغيرات على التنشئة السياسية لهذه الشريحة العمرية و الاجتماعية ،و قد إنطلقت الدراسة من الاشكالية التالية :

ماهو الدور الذي تلعبه الأسرة الجزائرية في تشكيل الإتجاهات والآراء السياسية للمراهق؟

وكانت الأسئلة الفرعية :

1. هل للأسرة الجزائرية دور في نمط معين لتنشئة الطفل سياسيا؟
2. كيف يؤثر المستوى التعليمي للأب والأم في التنشئة السياسية للمراهق ؟.
3. ماهو تأثير طبيعة العلاقات الأسرية (طبيعة الحوار) داخل الأسرة على نمط التنشئة السياسية؟
4. وهل للأم دور في اتخاذ القرار داخل الأسرة وتأثير ذالك على دور المراهق سياسيا؟
5. هل لمحل الإقامة تأثير على اتجاهات وأراء الأطفال السياسية (حرية إبداء الرأي ومناقشة واتخاذ القرار داخل العائلة) ،أي مدى ارتباط اختلاف نمط التنشئة السياسية بمحل الإقامة (حي شعبي- حي راقي).

كما اعتمدت الدراسة في الجانب التطبيقي على عينة مختارة من تلاميذ الطور الثالث للمدرسة الأساسية المقدرة ب354 ،منهم 185 إناث ،و169ذكور تم إختيار العينة بأ سلوب الاختيار العشوائي من اربع اكماليات هي : إكمالية العقيد سي الحواس دائرة بئر الخادم،إكمالية العقيد بوقرة دائرة بئر الخادم، إكمالية عبد الرحمان بوساعة دائرة بئر مراد رايس، إكمالية محمد قاريدي III دائرة القبة. و توصلت الدراسة الى بعض النتائج هي:

رغم الميزة التسلطية لعلاقة الأسرة الجزائرية بأفرادها ، إلا أن بعض التغيير و التحول في هذه العلاقة بدأ في الظهور نتيجة مجموعة عوامل ،على رأسها مستوى تعليم الأفراد وخروج المرأة للعمل. كما لعب التحول الديمقراطي وما يحمله من مبادئ ليبرالية للحقوق والحريات، الدور المحرك لنشر وعي سياسي جديد، قد يقيد ويحد من دور الأسرة في التنشئة السياسية .

ان الثقافة السياسية التي تحاول نقلها الأسرة الجزائرية للمراهق ،تحمل في طياتها ذلك الصراع التاريخي بين القيم التقليدية و القيم الحديثة، وهذا يضع دور الأسرة بين نقطتين متأرجحتين بين القوة في التنشئة السياسية لها أو العكس وذالك استنادا لمكان الإقامة ، كون أن النمط التسلطي وحسب الدراسة الميدانية مرتبط بعائلات الإحياء الشعبية التي حلت وسائط أخرى محل الأسرة في تنشئة المراهق (جماعة الرفاق والمسجد ..) . أما النمط – الديمقراطي– فقد إرتبط بالأحياء الغير شعبية ويتمثل دور الأسرة في نقل توجهات سياسية صريحة ، فالجيل القديم ينقل إتجاهاته نحو الحكومة للجيل الجديد .و نقل توجهات لها تأثير سياسي غيرمباشر ، وذلك من خلال التعليم الذي يتلقاه الفرد من والديه وأقاربه. لقد أثبتت الدراسة من الناحية الميدانية (العملية) أن للمستوى التعليمي للأب والأم دور في تثقيف المراهق .

الدراسة الرابعة .

عبد الله ساقور. محاضرات في التنمية و المشاركة. عنابة :منشورات جامعة باجي مختار،2007 .

دراسة ميدانية قام بها الباحث في ولاية عنابة و إنطلقت من التساؤلات التالية :

1 . إذا كانت التنمية المحلية قضية(إدارية /تنظيمية) بالدرجة الاولى فإلى أي حد بالضبط يساهم التسيير الحالي للإدارة و آلياتها في ضبط علاقاتها مع سكان مدينة صناعية جزائرية قصد تنظيم وتنشيط وترشيد العمل الإنمائي وجعله في خدمة السكان و التنمية المحلية عموما ؟

2. الى أي حد تتطابق أوتتقاطع أو تتباعد تصورات كل من المواطنين و السلطات في الأساليب والمداخل لها و الحلول المقترحة للمشكلات التنموية في مدينة عناية ؟

3 . الى أي حد تساهم التنظيمات و الجمعيات المحلية و الوطنية في تدعيم و تنمية و تحسين احوال الناس و تحقيق أهدافهم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية ؟

اما من الناحية الميدانية فقد إعتمدت الدراسة على إستطلاع للميدان من خلال مقابلات مع فاعلين إجتماعيين ،الولاة ومساعديهم و أعوانهم الذين لهم علاقة بتقرير خطط التنمية و تنفيذها و كذا العاملين في البلديات من أصحاب القرار، و مستثمرين خواص و مهندسين و مدراء الثانويات ومسيري شركات وطنية ...

أما الاستبيان فقد أجري مع رؤساء لجان الاحياء ،و بعض جمعيات المجتمع المدني و فلاحون وشباب أحياء إنتقالية .. وقد رأينا التقاطع مع هذه الدراسة خاصة ما تعلق بالمشاركة على العموم غير الباحث في هذه الدراسة يقيم الربط بين المشاركة والتنمية بصفة عامة ،وحتى الفاعلين الاجتماعيين ينتمون الى عدة قطاعات ومستويات مختلفة في التنظيم الهرمي للمؤسسة و كل هذا مرتبط بالأدوار التي يقومون بها.

الدراسة الخامسة

يوسف بن يزة .التمكين السياسي للمرأة و اثره في التنمية السياسية في العالم العربي. دراسة في ضوء التقارير العالمية 2003-2008 . قدمت الدراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة باتنة 2009- 2010 اشراف الدكتور حسين قادري .

انطلق الباحث من اشكالية و تساؤل محوري : الى اي مدى يساهم التمكين السياسي للمرأة في تحقيق التنمية في العالم العربي ؟

و تتفرع عن هذا التساؤل اسئلة فرعية :

1 - ما هي مضامين مفهومي التمكين السياسي و التنمية السياسية ؟

2 - ما هي مقومات و معوقات التنمية الانسانية في المنطقة العربي ؟

3 - ماهي الانجازات التي حققتها المرأة في مسيرة نهوضها ؟

4 - ماهي سبل التمكين الكفيلة بتحقيق التنمية الانسانية في المنطقة العربية ؟

من مفاهيم الدراسة نجد : التمكين ،و النوع او الجندر ،و التنمية الانسانية و اعتمدت الدراسة على تقارير التنمية التي تصدر عن برنامج الامم المتحدة للإنماء او تحت اشرافه .و إحتوت على ثلاثة فصول الاول، تضمن الفصل الاول الإطار المفاهيمي و المنهجي و التمكين السياسي للمرأة ،واما الفصل الثاني فقد تناول واقع التنمية الانسانية في الوطن العربي ،والفصل الثالث عالج سبل التمكين السياسي للمرأة ،و اثر ذلك في تحقيق مستويات عليا من التنمية .

يصل الباحث في النهاية الى بعض النتائج التي تبين النقص في المشاركة السياسية للمرأة رغم اعتماد قانون الحصة او الكوطة. و كذا الوضعية الصعبة فيما يخص مؤشرات الاخرى الخاصة بالتنمية كالتعليم و الصحة ،و يعود ذلك الى التقاليد ةالتي يفسر بها في الغالب هذه الوضعية وطبيعة النظام الابوي الذي يميز المجتمعات العربية .

الدراسة السادسة :

من اعداد الطالبة بادي سامية تحت عنوان: المرأة و المشاركة السياسية التصويت، العمل الحزبي والعمل النيابي . من جامعة قسنطينة قدمت لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ، تحت اشراف الاستاذ ميلود سفاري سنة 2005 .

شملت الدراسة الميدانية المرأة التي لها الحق في الانتخاب في ولاية قسنطينة ، و كذا المرأة المنخرطة في الاحزاب السياسية في نفس المدينة . اما ما يخص العمل النيابي فقد لجأت الباحثة الى خارج الولاية لتغطية اكثر لهذا المحور من البحث .

اما تقنيات البحث فقد كانت متنوعة انطلاقا من الملاحظة بالمشاركة ، و اعتمدت هذه التقنية في جمع المعطيات لاعتبار العضوية التي تتصف بها الباحثة في حركة مجتمع السلم و هذا ما يساعدها في القيام بجمع معلومات اوفر. كما نجد الملاحظة بدون مشاركة والمقابلة والاستمارة و كل تقنية استهدفت فئة إجتماعية معينة بالدراسة .

اما العينة المعتمدة فكانت العينة العرضية ، و التي شملت 200 مواطنة لها الحق في الانتخاب يفوق سنها 25 سنة توزعت على احياء مدينة قسنطينة . اما الفئة الثانية شملت 37 مبحوثة من الائي يثبتن ممارسة وخبرة سياسية في الاحزاب المختلفة .

من النتائج التي يمكن ان نجدها في هذه الدراسة ،هي العوامل الذاتية التي تجعل المشاركة السياسية للمرأة غير كافية ،وتتمثل هذه العوامل الذاتية في عدم رغبتها في العمل السياسي والمشاركة السياسية ، و قد اظهرت ذلك عينة البحث المدروسة ، حيث رغم الدور الذي تقوم بها المؤسسات الإجتماعية المختلفة كالاسرة في مساعدة هذه الاخيرة إلا ان ذلك لم يؤد الى السلوك المشارك بالنظر الى هذا العامل الذاتي اي عدم الرغبة في ذلك.

الدراسة السابعة :

طراحة زهية . فضاء النوع بين تنظيم الخيال و تنظيم الواقع، دراسة انتروبولوجية للحكاية القبائلية العجيبة الجزائر، دار ميم للنشر، 2011 .

هي دراسة انتروبولوجية جد مهمة لغوصها في الحكاية و القصص الشعبية المنتشرة في المنطقة والفضاء المخصص للجنسين فيها ،و كيف تعمل هذه الاخيرة في تقسيم هذا الفضاء انطلاقا من المخيال الاجتماعي الذي تنتجه هذه القصص الى الواقع الاجتماعي الذي يعبر عنه من خلال السلوك الاجتماعي للأفراد . هذا الواقع الإجتماعي الذي يظهر كإنعكاس للمخيال الاجتماعي الذي تساهم بقدر كبير في انتاج الحكاية الشعبية .

اعتمدت الباحثة في دراستها الميدانية على 38 مبحوثة و هذه العينة هي مصدر الحكايات والروايات المدروسة ،و المعروف عن هذه العينة حفظها للقصص الشعبية في المنطقة مما يسمح بالحصول على قدر لابأس به من المادة المستهدفة .

لتصل الباحثة الى نوع من التقسيم المجالي حسب النوع على النحو يقابل فيه ما هو خيالي في الحكاية مع ما هو واقعي ضمن عدة مجالات : المجال الاقتصادي، و مختلف النشاطات المرتبطة به والجانب الاجتماعي، و الجانب المعتقدي و الطقوس و كذا الجانب المكاني ..

الدراسة الثامنة

نعيمة نصيب ، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر – دراسة ميدانية في مدينة عنابة – و هي دراسة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه ، اشراف مزدوج من جامعة عنابة عمر عسوس،و من جامعة عين شمس اجلال اسماعيل حلمي و ذلك سنة 2002.

بعد عرض الباحثة لأهم الإتجاهات النظرية التي تناوت المشاركة السياسية (الاتجاهات الليبيرالية و الديموقراطية، و أهم الرواد فيها، ثم النظرية الماركسية وروادها ،و في الاخير نظرية النخبة) ثم تناولت الباحثة بالعرض المشاركة السياسية للمرأة في بعض المجتمعات و الدول . على المستوى الغربي تطرقت الى المشاركة السياسية في المجتمع الامريكي و المجتمع الفرنسي ، اما على مستوى المجتمعات العربية نجد تناول المشاركة السياسية للمرأة في كل من المغرب و تونس و مصر . كل هذا كتوطئة للشروع في التركيز على المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ابتداءا بالتناول التاريخي لهذه المشاركة، و التركيز عليها في فترة الحرب التحريرية ،و الدور الذي لعبته المرأة الجزائرية سواءا في الشق العسكري او العمل السياسي من أجل تحرير الوطن ، مرورا بتحليل مختلف المواثيق والدساتير الجزائرية منذ الاستقلال والحيز الممنوح للمشاركة السياسية فيها و ما خصص للمرأة الجزائرية .

اما الدراسة الميدانية فقد اعتمدت على منهج دراسة الحالة من خلالها استعملت دليل لدراسة الحالة و شملت عينة من 41 مبحوثة من الناشطات في الاحزاب السياسية التي تمثلت في : حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديموقراطي ،و جبهة القوى الاشتراكية ،و حركة مجتمع السلم ،و غير ذلك من الاحزاب المتواجدة على مستوى الولاية (عنابة) بحكم قرب المبحوثين وسهولة الوصل اليهم.

الدراسةالتاسعة

من اعداد الطالبة بن رحو سهام مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس – دراسة مقارنة – منذ الاستقلال الى 2004 جامعة وهران قسم الحقوق 2007 . (دراسة غير منشورة)

إنطلقت الدراسة من فرضتين :

– كلما كان الوسط الإجتماعي و الإقتصادي في المجتمع قائما على التمييز السلبي بين المرأة وبين الرجل إنخفضت مشاركتها في المجال السياسي .

– كلما إرتفع المستوى التعليمي للمرأة زادت مشاركتها في المجال السياسي .

اما المناهج المعتمدة فكانت المنهج المقارن و ذلك للمقارنة بين الظاهرة في كل من تونس والجزائر وكذلك التخصص الذي تنتمي اليه الباحثة وهو النظم السياسية المقارنة ، كما إعتمدت على المنهج التاريخي ،و ذلك بتناول الفترة التاريخية التي شملتها الدراسة أي من الإستقلال الى سنة 2004 بالإضافة الى المنهج الإحصائي بتبويب المعطيات و تحليلها و تفسيرها. اما مضمون الدراسة في جانبها النظري فقد خصص الفصل الاول للتناول النظري و المفاهيمي، خاصة ما تعلق بالمشاركة السياسية و انواعها ،التصويت والمشاركة الاتفاقية و غير الاتفاقية (العنف) . اما الفصل الثاني تعالج فيه المشاركة السياسية للمرأة في كل من الجزائر و تونس إبتداء من المشاركة الانتخابية والعضوية في الاحزاب السياسية في البلدين من الاستقلال الى سنة 2004 .

اما الفصل الثالث فخصص لمستويات هذه المشاركة في التنظيم الحزبي و كذلك الجهاز التنفيذي وشغل المناصب العليا في الدولة في كلا البلدين .

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن و ذلك لتبيان اوجه التشابه و الاختلاف بين البلدين في هذه الظاهرة من خلال عناصر المشاركة السياسية و مستوياتها و العوامل المساعدة و العوامل المعرقلة لهذه المشاركة .كما اعتمدت على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة في كل بلد و ذلك لفهم الظاهرة اكثر و الوقوف عند مميزاتها و اختلافاتها في كل بلد .كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاحصائي من خلال جمع البيانات و تبويبها و تحليلها .

من النتائج المتوصل اليها ان المرأة التونسية كانت سباقة في ممارستها لحقها في التصويت 1957 بينما المرأة الجزائرية كان ذلك سنة 1963 .اعتماد البلدين على استراتيجيات الحصة او الكوطا للرفع من مشاركة المرأة سياسيا 25 بالمائة في تونس و 30 بالمئة في الجزائر . وجود فرق بين ما يتم تداوله في الخطاب الرسمي ،و ما هو موجود في الواقع في البلدين. المجتمع يمثل عائقا كبيرا في وجه المرأة للدخول الى المجال السياسي .

الدراسة العاشرة

الشباب و المشاركة السياسية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة هذه الدراسة تدخل في تخصص علم اجتماع التنمية ، و قدمت لنيل شهادة الدكتوراه من

اعداد الطالب بوبكر جميلي من جامعة قسنطينة ، اشراف الاستاذ فوضيل دليو السنة الجامعية 2009 – 2010 .

انطلقت هذه الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي : ما هي مظاهر المشاركة السياسية للشباب في الجزائر ، و ما العوامل التي تؤثر على درجتها خلال المرحلة الراهنة ؟

اما التساؤلات الفرعية فكانت كالتالي :

1 – ماهي درجة الاهتمام السياسي للشباب الجزائري في المرحلة الراهنة ؟

2 – ماهو مستوى المعرفة السياسية التي يمتلكها الشباب الجزائري ؟

3 – ماهي طبيعة السلوك الانتخابي للشباب في الجزائر ؟

4 – ما مدى مشاركة الشباب الجزائري من خلال النشاط الجمعوي ؟

5 – ما مدى مشاركة الشباب الجزائري في النشاط الحزبي ؟

اعتمد الباحث على عينة من 200 طالب جامعي اي 3 بالمائة من مجموع طلبة جامعة قسنطينة واستخدم تقنية الاستمارة في جمع المعطيات بالاضافة الى تقنيتي الملاحظة و المقابلة واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي .

من النتائج التي توصل اليها الباحث وجود اهتمام سياسي للشباب الجامعي نظرا لفرض الاحداث السياسية نفسها ولإرتباطها بواقعهم و حياتهم اليومية .

وجود نقص في المعرفة السياسية للشباب الجامعي ،و إنحصارها في الجانب التنظيمي و القانوني .

اغلب الشباب لا يملك بطاقة الانتخاب ولا يسعى لاستخراجها ،وهو مؤشر لطبيعة المشاركة السياسية لهذه الفئة العمرية.

عزوف الشباب عن الانخراط في النشاط الجمعوي نظرا للانشغال بالدراسة و نظرة هذه الفئة الاجتماعية للجمعيات و التي تتميز بالسلبية أي عدم وجود فائدة منها ،او عدم معرفتها اساسا ،و هذا الموقف ينطبق على الاحزاب السياسية كذلك و يظهر من عدم الانخراط فيها ،و هذا ما توصلت اليه الدراسة .

4 – عرض و تقييم

تنقسم هذه الدراسات من حيث المضمون البيتناول بعض متغيرات الدراسة التي نحن بصدد إنجازها ، فهي تتراوح بين تناول المشاركة السياسية لفئة إجتماعية ليس بالضرورة المرأة فقد ركزت على الشباب في الغالب ، او تناول المشاركة السياسية للمرأة من خلال التطرق الى وصفها او المعوقات التي تقف حائلا امامها من أجل المشاركة ، او التمكين للمرأة من أجل الدخول الى معترك السياسة لتنافس الرجل . هذا من جانب المشاركة السياسية اما المتغير الثاني فنجد التناولات التي تضمنت التنشئة السياسية ، و تنطبق الملاحظة الاولى على التنشئة السياسية و الفئة الاجتماعية المستهدفة بالتنشئة و الشريحة العمرية التي شملتها الدراسة ،و التي تكون في الغالب الشباب وبدرجة اقل الطفولة و الطفولة المتأخرة و أهمية التنشئة السياسية في هذه المرحلة وهو ما تميزت به خاصة الدراسات الأجنبية .

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة يمكن القول انها في الغالب ركزت على المعوقات التي تقف في وجه المشاركة السياسية للمرأة ،وفي جانب كبيرمنها ترى انهذه المعوقات ترجع الى المجتمع مثل ما تذهب اليه الدراسة الاولى، في ان طبيعة المجتمع الجزائري الذي يتميزبالابوية،و الذي يفرض الوصاية على المرأة من العمل على إقناعها بأن المجال السياسي ذكوري ، كما نجد نفس الطرح في الدراسة الخامسة التي ترجع الى دور النظام الابوي في الحد من المشاركة السياسية للمرأة رغم محاولة التمكين لها من خلال نظام الكوطة .

نجد نوع من النتائج المتناقضة بين الدراسة الثالثة و الثانية باعتبار الثانية ترى في العوامل الاجتماعية السبب في اللامشاركة بين الرجل و المرأة ، او النقص في المشاركة السياسية للمرأة يرجع الى الاسرة و النظام الابوي، بينما التركيز على العوامل الذاتية التي تخص المرأة نفسها نجدها في الدراسة الثالثة و تتمثل في عدم الرغبة في العمل السياسي .

تنفرد بعض الدراسات مثل الدراسة السادسة والدراسة الثالثة في تحديد سبب العزوف عن المشاركة السياسية من طرف المرأة يرجع الى العوامل الذاتية ، وعدم رغبتها في العمل السياسي رغم

المساعدة التي تتلقاها من الاسرة ومؤسسات اخرى، فالعزوف هو سلوك شخصي يقتصر في عدم الرغبة في السلوك و دخول المجال السياسي .

اما الدراسات التي بحثت في السلوك السياسي المشارك للمرأة ، فقد توصلت الى ان السبب يرجع الى العامل الاقتصادي و المشاركة الاقتصادية من خلال الحصول على منصب عمل و الذي يسمح بإحتكاك هذه الاخيرة بفضاءات اخرى غير الاسرة والحصول على دخل يتيح بعض من الاستقلالية ،وهذا ماذهبت اليه الدراسة الاولى و الدراسة الثالثة وحتى الدراسة الرابعة رغم انها لم تركز على المرأة فقط . بالاضافة الى دور التعليم و المكتسبات التي تحصلت عليها المرأة في هذا المجال و دوره الاجابي في الدفع الى مشاركة سياسية من جهة و مشاركة نوعية من جهة اخرى .

اما بعض الدراسات الجزائرية فركزت على المخيال الاجتماعي الذي يحدد الادوار الاجتماعية والاقتصادية و الفضاءات المكانية التي تخص الذكور و الاناث من خلال مقاربة النوع، و كل هذا في الحكايات الشعبية مثل الدراسة السابعة او اعتماد مفهوم الكاريزما و النمط المثالي و المخيال الاجتماعي في تفسير الزعامة النسوية من خلال بعض الشخصيات السياسية .

بالنسبة للدراسات التي ركزت على الربط بين التنشئة الاجتماعية و السياسية و المشاركة السياسية النسوية في المجال السياسي فهي محدودة ،مثل ما نجده في الدراسة الثالثة و الدراسة الثامنة ومحدودية تأثير النظام السلطوي امام انتشار التعليم في الاسر،و الذي أحدث تغييرا في الاسرة الجزائرية و انتقالها من النمط التقليدي الى النمط العصري .

هذا بالنسبة للدراسات الخاصة بالمجتمع الجزائري والتي في غالبيتها لا تربط بين متغيري التنشئة الإجتماعية و السياسية و السلوك السياسي ، و دور الاسرة في الدفع بأعضائها الى المجال السياسي للعب الدور المناسب و المساهمة في صنع القرار السياسي، و ما وجدنا من دراسات تهتم بالاسرة الجزائرية فقد إهتمت بشرائح إجتماعية غير المرأة مثل شريحة الشباب في المجتمع او شريحة المراهقين و دور الاسرة في نقل الاتجاهات السياسية و الدفع بهذه الشريحى الى المشاركة السياسية .

اما الدراسات العربية فقد كانت في نفس الاتجاه اي البحث في معوقات المشاركة النسوية فنجد من يرجعه الى الجانب التاريخي في حصول المرأة على بعض حقوقها السياسية كالإنتخاب الذي لم

يكن الا مؤخرا ، و تضيف الدراسة الخامسة ان رغم رفع العقبات القانونية إلا ان الإقبال لا يزال ضعيفا، وتحديد دور الاعلام في التمييز بين الجنسين في مختلف المجالات حسب الدراسة الثانية .

يمكن ان نقول ان الدراسة الاولى و الاخيرة تقدم لنا حوصلة للدراسات حول المرأة و القضايا المختلفة بالمشاركة النسوية . اما من حيث العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في السياسية و التي تتراوح بين الارادة الفردية و تحقيق الذات من جهة و تأثير المحيط الاجتماعي في مساعدة او عرقلة هذا السلوك وكل هذا يتأرجح بين ثنائية التقليد و التجديد .

فيما يخص الدراسات الاجنبية فنجد التركيز على التنشئة الاجتماعية و السياسية بالدرجة الاولى،و على التكوين السياسي و إكتساب الإتجاهات السياسية و السلوك في مرحلة مبكرة من حياة الفرد في المجتمع ، و على الخصوص نجد في هذه الدراسات فتح مجالات خصبة بالتطرق الى التنشئة السياسية لفئة اجتماعية تظهر بعيدة عن المجال السياسي ، وهي الاطفال من خلال دور الاسرة في التنشئة السياسية للاطفال و المحيط السياسي للاطفال او التنشئة السياسية .

ملخص الفصل

إختلفت الدراسات من حيث المتغيرات التي إعتمدت عليها ، و هي في غالبيتها تتناول وتتقاطع مع جانب من جوانب الموضوع المدروس، و لا تصب في متغيري الدراسة التنشئة الإجتماعية والسياسية و السلوك السياسي للمرأة خاصة تنلك التي تناولت المجتمع الجزائري .

كما ان هذه الدراسات ترتبط بالمجتمعات التي أجريت فيها هذه الدراسات و ركزت على السلوك السياسي بصفة عامة او السلوك السياسي للمرأة من حيث الإقبال او العزوف عن السياسة عموما والأسباب الكامنة خلف هذا السلوك او ذاك ،إما التمكين للمرأة في المجال السياسي او المعوقات التي تقف و تحول دون مشاركة فاعلة لهذه الأخيرة .

اما التركيز على التنشئة الاجتماعية و السياسية فإن إسهامات الدراسات الأجنبية على الخصوص عميقة من حيث الإتجاه نحو مرحلة جد دقيقة و مهمة من حياة الفرد و هي مرحلة الطفولة و البحث في التنشئة الاجتماعية والسياسية و علاقتها بالطفولة من خلال مؤسسة إجتماعية و هي الاسرة .

الفصل الثالث

التنـشئة الاسـرية للمرأة في المجتمع الجزائري

تمهـيد.

تعتبر الاسرة المؤسسة الاجتماعية الاكثر اهمية في المجتمعات من خلال ما تؤديه من ادوار اجتماعية اساسها التنشئة الاجتماعية بالاضافة الى الادوار الاخرى الاقتصادية ،و الثقافية وغيرها كوحدة اجتماعية تضم اعضاء توفر لهم حاجياتهم البيولوجية و النفسية و الامنية الخ ....

تناول الاسرة يرجع الى محاولة تجاوز الطرح الكلاسيكي الذي يركز على التنشئة الاجتماعية بصفة عامة . ويكون ذلك بإبراز ما تقدمه الاسرة لافرادها من رصيد ،و اتجاهات و ثقافة في مجال محدد بطريقة مباشرة او غير مباشرة . و يتعلق الامر بدورها في المجال السياسي و الدفع الى العمل السياسي وغرس الاتجاهات السياسية بين افرادها ، وكذا تهيئة أعضائها للمشاركة السياسية . هذه العمليات السياسية تظهر ابعد ما تكون عن هذه المؤسسة الاجتماعية و التي في الغالب تسند الى المدرسة و التعليم السياسي او الى الاحزاب و ما تقوم به من استقطاب للمناضلين و الزيادة في انتشارها و نشر ايديولوجياتها .

من بين مؤسسات التنشئة تحتل الاسرة مكانة لابأس بها لاعتبارات عدة : حيث تعتبر اول من يستقبل الطفل و يهتم به ،و يلبي احتياجاته المختلفة من الإحتياجات البيولوجية و النفسية والاجتماعية ،و يزوده بالثقافة وكذلك محددات السلوك ،ويمكن ان نقول بالشخصية القاعدية التي تتوقف عليها العمليات الاخرى ،وما تقدمه و تلقنه مؤسسات المجتمع الاخرى بعد الاسرة من الحضانة ،و المدرسة والمؤسسات التكوينية والمؤسسات الاقتصادية.... و غيرها من الفضاءات التي تساهم في هذا البناء بالمفهوم السوسيولوجي .

من هذا تأتي اهمية هذ المؤسسة (الاسرة) في تشكيل شخصية الافراد و تزويدهم بالعناصر الثقافية ،ومحددات السلوك التي تعتبر مرجعية لهم تسمح لهم بالاندماج في المجتمع ،و القيام بالادوار المنوطة بهم مستقبلا وإكتساب رصيد ثقافي يجعلهم يشاركون و يساهمون بفاعلية في المجتمع و مختلف مؤسساته ويحققون ذواتهم وطموحاتهم .

1 – التتنشئة الإجتماعية المؤسسات و الاهداف

1-1 التنشئة الاجتماعية

يرجع تناولنا للتنشئة الاجتماعية في هذه الدراسة الى أهميتها بالنسبة للفرد و المجتمع، ومن ناحية ثانية للأهمية المنهجية بإعتبار التنشئة السياسية هي تنشئة إجتماعية بالدرجة الاولى . هذه الأخيرة لا يمكن تجزيئها او فصلها عن التنشئة الاجتماعية وعلاقة العمليتين هي علاقة الجزء بالكل، و هذا ما يساعدنا على فهم العمليات الاجتماعية المختلفة و إكتساب الادوار داخل المجتمع عموما ،و الدور الذكوري والأنثوي على الخصوص و الذي يتم من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية و الاسرة في المقام الاول .

هذا الدور الذي تلعبه العائلة او الاسرة يزداد أهمية ، بإعتبارالاسرة أول بيئة إجتماعية يواجهها الطفل،وبمختلف الأفراد المنتمين الى هذه البيئة الأسرية ،و الذين يمثلون النموذج بالنسبة للطفل الناشئ الذي يرى نفسه من خلالهم و من خلال الاقتداء بهم ،والأسرة بالتأكيد لها دور كبير في التنشئة الاجتماعية، ولكنها ليست الوحيدة في لعب هذا الدور حيث نجد عوامل و مؤسسات أخرى مؤثرة في التنشئة الاجتماعية منها : الحضانة والمدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات المختلفة التي أخذت بعض من هذا الدور الذي تقوم به الأسرة، حيث نجد من يقدم لنا العديد من العوامل الداخلية التي تلعب الدور الكبير في التنشئة الاجتماعية و حتى ضمن الاسرة :

– الدين: يؤثر الدين بصورة كبيرة في عملية التنشئة الاجتماعية ،وذلك بسبب اختلاف الأديان والطباع التي تنبع من كل دين، لذلك يحرص كل دين على تنشئة أفراده حسب المبادئ والأفكار التي يؤمن بها.

– الأسرة: هي الوحدة الاجتماعية التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني فهي أول ما يقابل الإنسان، وهي التي تساهم بشكل أساسي في تكوين شخصية الطفل من خلال التفاعل والعلاقات بين الأفراد، لذلك فهي أولى العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية، ويؤثر حجم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وخاصة في أساليب ممارستها، حيث أن تناقص حجم الأسرة يعتبر عاملاً من عوامل زيادة الرعاية المبذولة للطفل و هو ما يشير اليه في هذا الصدد الباحث عبد الخالق عفيفي حيث يضيف الى ذلك :

– نوع العلاقات الأسرية: تؤثر العلاقات الأسرية في عملية التنشئة الاجتماعية حيث أن السعادة الزوجية تؤدي إلى تماسك الأسرة ،مما يخلق جواً يساعد على نمو الطفل بطريقة متكاملة.

– الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة ،و تعد الطبقة التي تنتمي إليها الأسرة عاملاً مهماً في نمو الفرد، حيث تصبغ وتشكل وتضبط النظم التي تساهم في تشكيل شخصية الطفل فالأسرة تعتبر أهم محور في نقل الثقافة والقيم للطفل التي تصبح جزءاً جوهرياً فيما بعد.

– الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة حيث أكدت العديد من الدراسات أن هناك ارتباط إيجابي بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطفل، وبين الفرص التي تقدم لنمو الطفل، والوضع الاقتصادي من أحد العوامل المسئولة عن شخصية الطفل ونموه الاجتماعي.

– المستوى التعليمي والثقافي للأسرة: يؤثر ذلك من حيث مدى إدراك الأسرة لحاجات الطفل وكيفية إشباعها والأساليب التربوية المناسبة للتعامل مع الطفل.

– نوع الطفل (ذكر أو أنثى) وترتيبه في الأسرة، حيث أن أدوار الذكر تختلف عن أدوار الأنثى فالطفل الذكر ينمى في داخله المسئولية والقيادة والاعتماد على النفس، في حين أن الأنثى في المجتمعات الشرقية خاصة لا تنمى فيها هذه الأدوار، كما أن ترتيب الطفل في الأسرة كأول الأطفال أو الأخير أو الوسط له علاقة بعملية التنشئة الاجتماعية سواء بالتدليل أو عدم خبرة الأسرة بالتنشئة وغير ذلك من العوامل.[1]

هذه العوامل تتعلق بالاسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية تحدد بدرجة كبيرة مختلف العمليات التي تتم بها سواء العلاقات الاسرية او تربية الابناء ،و عملية التثقيف و تحديد الادوار الاجتماعية بداخلها او حتى خارج الاسرة ، و تعتبر كمتغيرات ترتكز عليها التنشئة لاجتماعية والتنشئة السياسية ،و كذا السلوك الخاص بكل الاعضاء داخل هذه المؤسسة. و من جهة ثانية نجد المؤسسات التي تقوم بالدور التربوي من خلال التنشئة الاجتماعية للأفراد الى جانب الاسرة ،و تتدخل العوامل السابقة كذلك في عمليات التربية والتكوين من خلال خصائص الفاعلين الاجتماعين الذين ينشطون في إطارها حيث تضبط مختلف تدخلاتهم من طرف هذه العوامل التي يستبطنها هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين .

[1] – **سامي الأخرس** . **الأسرة والتنشئة الاجتماعية** . **http://www.nazaha.iq**

1- 2- مؤسسات تنشئة تتفاعل مع الأسرة

نجد في الدرجة الاولى المدرسة وبمفهومها الواسع والتي تمتد من دور الحضانة الى الجامعات ومراكز التعليم المهني المختلفة. العوامل التربوية التي تتدخل في العمليات التربوية وتشعبها، من مؤسسات وفاعلين تربويين وبرامج وطرق الى غير ذلك . و تظهر أهمية البرنامج التربوي، كإطار للتنشئة والتربية السياسية او التعليم السياسي الذي من خلاله تصاغ مختلف الأيديولوجيات أو الأيديولوجية السائدة والمنتشرة لتكون المحدد لسلوكات الأفراد والجماعات مستقبلا تجاه مختلف القضايا و المواقف . و من جهة اخرى العلاقات التربوية داخل هذه المؤسسة، التي تتم وفق قواعد الإنضباط بين مختلف الساهرين عليها من معلم و مراقب و مدير ، و الإلتزام بها من طرف المتعلم و ما تحمله من مضامين سياسية تساهم بطريقو مباشرة و غير مباشرة في التعليم السياسي .

كما نشير الى دور المؤسسة الدينية في الجانب التربوي ،و اللإصلاحي على حد سواء من خلال تبسيط معاني الكتاب المقدس ،و تقريبه بمعانيه من عامة الناس و تربية النفوس و نشر الفضيلة و العلم ،وهذا من خلال التطرق الى مقاربة مقارنة بين المجتمعات المسيحية و الاسلامية و الحاجة الى قراءة في الرصيد الثري الذي نجده في الفكر التربوي عند المسلمين و ما يحمله من الدعوة الى التربية و التعلم من خلال مؤسسات المجتمع بما فيها المؤسسة الدينية .[1]

من ناحية اخرى تساهم جماهة الرفاق في التنشئة الاجتماعية من خلال ما تتيحه للعضو فيها من لعب ادوار ضمن خصائص و ديناميكية الجماعة، و كذلك ميكانيزم اللعب الذي يساهم في بناء الذات للطفل، و الذي ينمي الجانب الاجتماعي للناشئ ،و تسمح له من خلال اللعب تقمص الادوار و نسج العلاقات التي تنشئ في اطاراللعب ، و هذا ما يمكن الطفل من إكتشاف المهارات التي تساعده في التأثير في الاخر و التأثر به، ، فهي تؤثر في معاييره الإجتماعية، وعاداته واتجاهاته وطريقة تعامله مع صحبه، وتمكنه من القيام بأدوار متعددة لا تتيسر له خارجها"[(2)] وكل هذا ينقل الى المجتمع كأساليب في التعامل بين الافراد . و من ناحية اخرى يسمح للطفل بالنمو النفسي والإجتماعي إن هذا الأثر يجعل من إتجاه ومعايير وقيم هذه الجماعة وإيجابياتها ،يسهم في تكوين إجتماعي فعال للفرد

---

[1] **معتوق ، جمال .صفحات مشرقة من الفكر التربوي عند المسلمين .الجزائر : دن، 2004. ص ص 2،1**

[2] **حنان عبد الحميد العناني. الطفل والأسرة، والمجتمع. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2000 .ص 93. ص 94.**

العضو ، من خلال ما تنمي فيه من إتجاهات وقيم ذات مرغوبية اجتماعية. وفيما يخص أساليب التنشئة في هذه الجماعة يواصل المؤلف عن هذه الأساليب :

- الثواب والتقبل إذا أتفق سلوك العضو مع الجماعة، العقاب والرفض إذا خالف سلوك العضو الجماعة.
- تقديم نماذج سلوكية يتوحد معها بعض الأعضاء.
- المشاركة في النشاط الإجتماعي خصوصا اللعب مما يتيح فرصا للتعلم الإجتماعي.

بالإضافة الى ما سبق يتعاظم دور وسائل الأعلام ،و يدخل ضمن التوسع الذي تعرفه التربية من خلال الوسائط التي تقوم بالعملية التربوية، والفئة العمرية المستهدفة بالتربية ،وإنتقالها إلى التكوين العام للفرد. ومنه يتبين مدى تعقد التربية من حيث الأهداف، والوسائل والجمهور المعني بهذه العملية مما يجعل تاثير الوسائل الإعلامية بقدر كبير في السلوك الفردي والجماعي، سواء من خلال الإعلام أو التوجيه ،أو الترغيب وتكوين الرأي الفردي والعام في قضايا متعددة وبالخصوص القضايا السياسية.و يكون ذلك بالتوجيه والسيطرة على السلوك السياسي للأفراد في الحياة اليومية أو المواعيد السياسية الهامة التي تتطلب دورا أساسيا لهذه الوسائط لضمان مشاركة إنتخابية أكبر، و هو ما يتطلب التحكم أكبر في سلوك الأفراد تجاه هذه المواعيد.

1 – 3– التنشئة الاسرية

رغم تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية و العوامل التي تدخل في هذه العملية ، و التي تؤثر بدرجات متفاوتة من حيث المستوى و العمق في الاثر الذي تتركه في البنية الشخصية الفردية بمكوناتها النفسية والاجتماعية و الثقافية لأفراد المجتمع ؛ الا ان دور الاسرة يبقى الاكثر رسوخا من بين المؤسسات الاجتماعية الاخرى و هذا ما يشير اليه البعض :

" إن أعماق طباع الفرد وشخصيته تتكون من خلال هذه المرحلة في الفترة من السنة الأولي حتى السنة الرابعة من العمر، وذلك في نطاق الأسرة الضيق، أي في مجال العلاقات بين الطفل ووالديه واخوته وأقاربه المقربين الذين يشاركون الأسرة معيشتها داخل نفس البيت. " [1]

[1] – القصاص ،مهدي محمد. علم الاجتماع العائلي . القاهرة : جامعة المنصورة كلية الاداب، 2008. ص 144 .

و تعود اهمية التنشئة الاجتماعية في الاسرة الى تدخل هذه الاخيرة في المراحل الاولى من عمر المولود ،ودورها في تكوين الشخصية القاعدية على مستوى الشخص ، هذه الشحصية التي سيبنى عليها فيما بعد من طرف مؤسسات إجتماعية اخرى .

"... ففي السنوات المبكرة من حياة الفرد تلعب الاسرة دورا اساسيا ، كما تعتبر ا منظمة غير سياسية ، لذلك يصف دور هذا النوع من المنظمات بأنه تنشئة كامنة (**latent socialization**) اما الاهتمام بالاسرة بوصفها إحدى محددات الثقافة، فهو يرجع الى الدور الهام الذي تلعبه الاسرة في تشكيل إتجاهات الابناء ،و إكسابهم قيما اساسية تظل معهم طوال حياتهم ، ثم ان المرء يتعرف على علاقات القوة و يكون تجاربه من ممثل السلطة (الاب) في مواقف عديدة و بسيطة ." [1]

فمن حيث ممارسة السلطة يرى الباحث أن الأب أكثر سيطرة علي الأطفال من الأم حيث يتحكم في كثير من سلوكياتهم. كما أشار إلي غياب الآباء لفترات طويلة عن بيوتهم, وترك التربية إلي الأمهات,وتصبح الفترة القصيرة التي يقضيها الآباء كافية فقط لأداء أدوار محدودة مع الأطفال. [2]

و يشير مهدي محمد القصاص كذلك الى محورية السلطة و ممارستها من طرف الاب حصريا ،وعملية ضبط السلوك التي يتحكم فيها هذا الاخير ،و كذا الوقت الذي يقضيه الاباء مع الابناء. وفيما يخص الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة و مرحلة الطفولة و ما يلقن للطفل في السنوات المبكرة من حياته حيث يرى ابن خلدون : "إن تعليم الصغار أشد رسوخا، وهو أصل لما بعده لأن السابق الأول إلى القلوب. كالأساس للملكات، وعلى حسب الأساس وأساليبه يكون حال ما يبنى عليه..."[(3)]

و هذا ابرازا للاسرة كبنية اجتماعية و سياسية في نفس الوقت من خلال مفاهيم السلطة الاسرية ومن يمثل هذه السلطة و من يمارسها في هذا الاطار و لمن تحول و تنتقل في غياب هذا المحتكر للسلطة ،هل هناك امكانية ان تكون للإناث في هذا الغياب ؟ .

---

[1] – مولود زايد الطبيب . التنشئة السياسية و دورها في المجتمع . عمان: المؤسسة العربية الدولية للتوزيع،2001. ص 78

[2] – مهدي محمد القصاص. المرجع السابق ص 120

[(3)] – إبن خلدون ،عبد الرحمان. المقدمة. بيروت: مكتبة لبنان، 1992. ص 260.

1 -4 -العلاقات الاسرية و أسلوب التنشئة

تقوم التنشئة الاجتماعية على الاساليب التي يعتمدها الاباء ،و مختلف الظروف المحيطة بالعملية التربوية ،و خاصة العلاقة بين الاباء و الابناء .بعض الدراسات التي اهتمت اهتماما ملحوظا بعلاقة الأب بالأبناء عالجت في عدة مواقع و من عدة جوانب.

و يمكن القول ان هناك من يميز بين الاسر في المجتمعات التقليدية و الحديثة من حيث الادوار التي يقوم بها كل من الاب والام والتغير الذي يحدث من جراء التحديث الذي صاحبه خروج المرأة للعمل و التأثير الناتجعن هذا الدخول على العلاقات الاسرية .

ففي المجتمعات التقليدية المرأة تتحمل القسط الأكبر من التنشئة الاجتماعية الأطفال منذ سن مبكرة ، وهي بالإضافة إلي ذلك ذات دور بارز في اقتصاديات الأسرة ، فهي عاملة ، ومشرفة ومدبرة ومسئولة عن جعل البيت في حالة مستديمة ،وثابتة من الاكتفاء الذاتي لا ينقصه شئ من المطالب التي تحتاجها الأسرة علي مر فصول السنة .

اما في المجتمعات الحديثة حيث أن خروج المرأة للعمل جعل رعاية الأطفال وتربيتهم والعناية بهم أقل نجاحا عن ذى قبل . نجد تقسيم العمل خارج المنزل : أن المرأة التحقت بأعمال كانت حكرا على الرجال وأصبح من الصعب الآن أن نجد مهنة تخص الرجال وحدهم . هذه المشاركة بين النساء والرجال فى نفس المهن، أدت إلى زيادة حدة التنافس والصراع بينهما .

تقسيم العمل فى المنزل : حيث ان الخط التقليدى الذى يميز أعمال الرجال وأعمال النساء فى المنزل أصبح أقل وضوحاً عن ذى قبل – حيث أن عمل المرأة فى المنزل أصبح يشارك فيه الرجل – وإذا تمسك الرجال بالمعاييرالقديمة لتقسيم العمل، فإن ذلك يؤدى إلى شجار ومتاعب مستمرة بينهما .[1] فالادوار الاجتماعية بين الجنسين مالت الى التغير ليصبح التشارك اكثر قبولا من ذي قبل .

اما ماتعلق بالسلوك و إكتسابه او تعديله فإن "جون ديوي" يرى :

[1] **مهدي محمد القصاص . نفس المرجع. ص ص 173، 175 .**

"... إذا أردنا أن نغير من إرادة شخص، أو أن نعدل من شخصيته الحاضرة، وجب علينا أن نغير من الظروف الموضوعية التي تدخل في تكوين العادات التي إكتسبها ومن هذه الظروف طريقتنا في الحكم. وحتى إلقاء اللوم، وتوجيه المديح وفي توقيع العقاب ومنح التكريم"[1]

وهذا ينطبق على دور الأباء والأمهات في توجيه وبناء سلوك الطفل. أو مقومات السلوك. وقد بينت "نفسية زردومي" أساليب عديدة لا تخرج عن هذا الإطار العام، وهي أكثر تفصيلا، خاصة ما تعلق بالمجتمع الجزائري والتنشئة الاجتماعية في النظام التقليدي، غير أن معظمها لا زالت إلى اليوم رغم إنحصار دور بعض الأطراف في العائلة الكبيرة أو الجد والجدة على الخصوص "... ويمكن أن نرى أن التقليد والمحاكاة الذي يعتمده الطفل في الوسط العائلي يؤدي إلى بلورة ذات الطفل، زيادة إلى مبدأ أو أسلوب الاستحسان والتكريم من أجل التشجيع على سلوك معين، أو العقاب من أجل الكف عن سلوك آخر. وتضيف إلى ذلك الوعيد (الحلف) والدعوة بالخير أو بالشر، والتخويف بقوى غيبية أو السخرية من الطفل.[2]. و هذه الاساليب مازالت منتشرة في المجتمع الجزائري رغم التغير الاجتماعي .

[1] **جون ديوي. الطبيعة والسلوك الإنساني.تر.محمد لبيب النجيحي. القاهرة:مؤسسة الخانجي باك،1963. ص 44.**

2- **ZERDOUMI, Nefissa . Enfants d'hier. Paris : François MASPIERO, 1970. PP179.183**[2]

2 – التنشئة السياسية و أهدافها و دور الاسرة فيها .

2-1- التربية و السياسة

العلاقة بين التربوي و السياسي هي موضوع جديد على علماء السياسة و علماء الاجتماع حيث بدأوا الدراسة في بداية الستينات من القرن العشرين . الرابط بين المفهومين ليس بالواضح فيما يتعلق بتأثير احدهما على الاخر، و ليس كذلك بالسهل في فهم ذلك الرابط .

تأثير التربوي على السياسي أكيد بإعتباره عاملا للتنشئة السياسية ، فالمدرسة في تقديرنا قادرة على تلقين الافراد المشاعر و الاتجاهات نحو النظام السياسي .

يمكن للتعليم نقل المعارف البسيطة حول النظام من خلال المدرسة ليتصف الهدف بالموضوعية. في المجتمعات المعاصرة تاثير السياسي على التربوي غير قابل للشك ، و يظهر في سيطرة الدولة او بعض جماعات الضغط على الموارد المالية و البشرية و توزيعها، و وضع البرامج الدراسية من طرف لجان معينة او منتخبة من الحكومة او المنظمات المهنية . حيث يلاحظ نزعة سياسية توجه البحث عن الحلول للمشاكل التي يعاني منها التربوي. [1]

و يمكن ان يكون كذلك قائما على المشاعر عندما يعمل على تنمية اتجاهات ايجابية او سلبية لدى الافراد تجاه السلطات ، او تكون حاثا و محفزا من خلال تلقين معاني الواجب والمشاركة.[2]

في هذا يركز المؤلف على التعليم السياسي من خلال تناوله للمؤسسات التعليمية، و ما يمكن ان تنقله الى التلاميذ بطريقة في الغالب مقصودة و منظمة . إن تناولات التنشئة السياسية إتجهت بالإهتمام الى موضوعين أساسين ضمن العلاقة الثنائية (تربية/ سياسة) وكانت وفق ذلك على ارتباط وثيق بمستوى التحليل :

في المستوى الاول الاهتمام بالسلوك السياسي كناتج من نواتج العمليات التي تسبق اصدار السلوك وتكون بالإكتساب و التلقين ، و نفس الشئ فيما يتعلق بتكون الاتجاهات السياسية لدى الأفراد ،ويرجع هذا الاهتمام إلى جانب كبير الى انتشار الديموقراطية والمشاركة السياسية في العديد من الدول .و منه البحث في العوامل التي تجعل السلوك السياسي للأفراد و الجماعات كما هو.

1- **CHERKAOUI , Mohamed . Sociologie de l éducation . Paris :PUF ,1986.p10**

2 **Ibid p 11**

أما المستوى الثاني و الذي يمكن ان نقول انه يسبق الاول من حيث سيرورة العمليات في المجتمع فهو الإهتمام بالتنشئة السياسية ،و ما يمكن ان تقدمه هذه العملية للنظام السياسي ،ما يخص أداء النظام السياسي ،ووظائفه في كسب الدعم والتأييد، اذا فالتنشئة السياسية تعمل في إتجاهين مختلفين مرتبطين بالمستوى الماكروسوسيولوجي ،و ما يهدف اليه النظام السياسي من كسب التأييد لما يقوم به مما يعطيه المشروعية ، و ما يقوم به من خلال مختلف المؤسسات في هذا الصدد و يظهر هذا كهدف ضيق او ذاتي يسعى الى تحقيقه من خلال المؤسسات التي تعمل على التعليم السياسي ، او العمل على توفير قدر من القواسم المشتركة بين مختلف الأفراد في المجتمع، من أجل بعث هوية جماعية تسمح بالتعايش و العمل من أجل هدف مشترك وموحد .

ان هذا الدعم اوالسند ي يشير اليه دفيد ايستون "**D. EASTON**" في انه الظروف والعمليات اللازمة لإستقرار النظام السياسي ،اي ماتقوم به التنشئة السياسية و التعليم السياسي في هذا الإطار ، وتوجه "**G. ALMOND**" الوظيفي، وإعتبار التنشئة السياسية إحدى الوظائف التي يؤديها النظام السياسي.[1]

"فالتربية السياسية مطالبة بتحقيق قدر من وحدة الفكر تضمن للشباب وحدة الحركة في إتجاه تحقيق أهداف المجتمع التي تحددها وتوضحها."[2] و هنا نجد التقاطع مع دوركايم و الدور التوحيدي للتربية ،حيث تصبح بذلك إطارا للحركة أو السلوك الفردي والجماعي، و يمكن ان تحتل الايديولوجيا حيزا كبيرا في ذلك ، بإعتبار الأيديولوجية "مجموعة من المعتقدات والأفكار المترابطة (والمتسقة منطقيا) التي تميز جماعة بعينها"[3] ونجد من يضيف في نفس الإتجاه بالتحديد لهذا المفهوم الذي يتوقف سلوك الافراد في الغالب عليه، وذلك من خلال ما يحملونه من قناعات في المجتمع بإعتبار الإيديولوجيا نسقا من الأفكار،وهو ما يذهب إليه **(G. ROCHER)** في اعتبارها نسق من الأفكار والأحكام الواضحة والمنظمة عموما..."[4]

---

(1) ريشارد داوسن وآخرون. مرجع سابق. ص 18 . 25.

(2) عواطف أبو العلا. التربية السياسية للشباب ودور التربية الرياضية.القاهرة: دار نهضة مصرللطباعة والنشر، دت .ص 34.

(3) نبيل رمزي. علم إجتماع المعرفة .الاسكندرية : دارالفكر الجامعي ،1992. ص 37.

(4) GUY ROCHER.Introduction à la sociologie générale Le changement social.Paris:Ed. HMH 1968 .P 87.

من جهة أخرى يرجع الجوهري في الإهتمام بهذا الموضوع ، انه يرجع إلى عوامل متعددة مرتبطة بالتغيرات الإجتماعية التي مست العديد من المجتمعات الناتجة عن تشكل دول عديد من مكونات غير متجانسة والتي تحتاج الى تدعيم التناسق بينها و يحددها في أربعة :

– "مشكلة الإندماج الإجتماعي والتكامل الإيديولوجي الناتج عن الحرب العالمية وما أفرزته من ظهور دول بجماعات متباينة ثقافيا ولغويا.

التباين الثقافي و اللغوي الذي ميز الدولة الامة ،و ما يتطلبة من حد أدنى من التجانس بين مكونات المجتمع المختلفة .

– الصراع الإيديولوجي مما يستدعي تلقين المواطن الثقافة السياسية اللازمة.

– إنتشار الديمقراطية وما يتطلبه ذلك من تنشئة سياسية، زيادة على التغيرات التي يعرفها القرن العشرين تكنولوجية وإجتماعية..."[1]

هذه العلاقة بين التربية و السياسة تقوم على التأثير المتبادل من خلال المؤسسات التي تمثلها اي : المؤسسات التربوية و المؤسسات السياسية في المستوى الماكروسوسيولوجي ، اما في مستوى الفاعل الاجتماعي فنجد تدخل النوع فيما يخص التنشئة الجنسية من جهة و السلوك السياسي لكلا الجنسين من جهة ثانية ، و كيف تتأثر هذه العوامل فيما بينها داخل المجتمع و مؤسساته و الاسرة على وجه التحديد لما تتميز به من نظام خاص بها في المجتمعات العربية .

في هذا الصدد وفي نفس السياق يتطرق البعض الى ما تقوم به الاسرة و ما تنقله لأطفالها من ارثها الاجتماعي و الثقافي ، فهي جماعة اولية بإمتياز تتميز بالعلاقة الحميمية والوثيقة بين افرادها والاحساس بالوحدة بين اعضائها ، و كذلك التضامن القوي و التجانس الكبير بينهم ، وتقاسم القيم والمعايير فهي من خلال هذا توحد افرادها .

من ناحية اخرى فهي تمنح افضلية لبعض افرادها من منطلق بعض المتغيرات كالصحة والجنس وتموضعهم في العائلة و ترتيبهم فيها، باختصار فهي تفضل و تميز .حيث الممارسات الاسبارطية من قتل الاطفال ، وكذلك وأد البنات عند العرب قبل الاسلام و بعض القبائل في الهند .

---

[1] **الجوهري، عبد الهادي. أصول المجتمع السياسي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1996 .ص ص 37.38**

التقسيم المجنس في العمل المنزلي و دور الابن البكر في ذلك، و في بعض المجتمعات . كل هذه المتغيرات تعمل بصورة مباشرة او غير مباشرة في مختلف العمليات داخل الأسرة . نقل الارث بصورة غير متساوية بين الجنسين. كل هذا هي امثلة عن آليات تعمل على الانتقاء والتفضيل ضمن الجماعات الاولية بامتياز ؛ فكيف نستغرب في ما نلاحظه في الجماعات الثانوية كالمدرسة. [1]

. ويمكن أن نلاحظ أن هذه العوامل المحددة من طرف المؤلف تركز على الجانب الإيديولوجي مما يعطي للتنشئة السياسية إستجابة لأهداف ايديولوجية بالدرجة الأولى. من تشكيل وترميم وصيانة الايديولوجية السائدة في المجتمع.

2-2- التنشئة السياسية

إن الإهتمام الجاد بموضوع التنشئة السياسية يمكن أن نرجعه زمنيا إلى الخمسينات من القرن العشرين وبداية الدراسات بصفة جدية تقترب من هذه العملية التربوية الحيوية من زوايا مختلفة بإختلاف الإختصاص، والهدف منها أي التربية السياسية .

ومن الاتجاهين السابقين فإنه لا يمكن النظر إلى التنشئة السياسية إنطلاقا من درجة الصحة والفعالية في التناول لإتجاه على حساب الإتجاه الآخر وإنما من منطلق التكامل بين الإتجاهين والتفاعل بينهما حيث لا يمكن إغفال وظيفة ودور التنشئة في إستقرار وإستمرار النظام السياسي، كما أنه لا يمكن النظر إلى الأفراد كأطراف سلبية تنتظر قولبتها ،وإنما تسعى إلى بناء الذات السياسية والتفاعل مع مختلف المثيرات سواءا في المجال الإجتماعي عامة أو السياسي خاصة والمشاركة والعمل بالكيفية ،والشدة والإستمرارية التي تسمح بها نوعية التنشئة والاتجاهات المشكلة لها أو خصوصية ومميزات هذه الذات السياسية. والتي يركز في بناء الذات **(G. H. MEAD)** على أنها بناء إجتماعي يتم من الخبرة فيما يخص تكوين الذات وفق المنظور التفاعلي بين عدة اطرافمنها الافراد و المؤسسات مما يجعل الذات تتميز بالتنوع فيرى :

" إننا نتناقش في السياسة مع شخص ، و في الدين مع شخص آخر ، يوجد تنوع كبير في الذات وذلك لإرتباطها بتنوع ردود الأفعال الإجتماعية ، إن السياق الإجتماعي هو الذي ينتج الذات " [2]

---

[1]-**CHERKAOUI , Mohamed. Op cit PP 40 41**

[2] **MEAD, G H, L'ésprit , le soi et la société . Paris :PUF,1963. p121**

2-3 -أهداف التنشئة السياسية

يشير في هذا الصدد "**C. ROIG**" أن دراسة الظواهر السياسية تكون ضرورية عند إعتبارها كظواهر وأفعال ثقافية. أي ناتجة عن ثقافة معينة"[1] إن هذا المنطلق يجعل من الثقافة السياسية هدفا من أهداف التنشئة السياسية من جهة ومحددا للسلوك السياسي للفرد، وذلك بتشكيل الثقافة عبر سياقات التربية عامة حيث :"أكد بارسونز على عملية إكتساب القيم... وينظر إلى الطفل على أنه وعاء فارغ ينبغي ملئه بالثقافة، وبالإلتزام بالقيم والتوقعات المتعلقة بالأدوار، وبهذه الطريقة يتم نقل ثقافة المجتمع إلى الأعضاء الجدد"[2]

حيث يؤكد هذا على أهمية القيم ضمن الثقافة في الوصول إلى تماثل بين الافراد للوصول إلى حالة توازن المجتمع. ونجد من يؤكد على الثقافة وعلاقتها بالتربية والفرد والمجتمع : "... أن التربية هي بأوسع مظاهرها عملية الإرتباط بالثقافة والتلاؤم معها... إن الثقافة ليست مرادفا للعمل أو المعرفة وإنما مرادف (الشخصية) بالنسبة للفرد و(الشخصية القومية) بالنسبة للمجتمع..."[3]

إن ما ينطبق على الثقافة عامة يمكن أن ينطبق على الثقافة السياسية ،وهذا يكون في تكوين الذات السياسية بالنسبة للفرد عن طريق التعلم الإجتماعي وميكانيزماته، إنطلاقا من ثقافة سياسية سائدة في مجتمعه ،وذلك من خلال القيم والمعتقدات السياسية وخاصة ما يرتبط بالشخصية الوطنية والهوية والارتباط بها ،والأداء العام للنظام السياسي ودور الفرد في العمل السياسي وغيرها.

إن التربية في جوهرها العام تهدف إلى تنمية الوعي لدى الفرد من خلال المعلومات والخبرات التي تلقن وتكتسب من طرف العضو الجديد في المجتمع، والتي تسمح له بالإدراك الجيد والإستيعاب لمختلف الأوضاع المحيطة به، وبذلك تؤدي إلى السلوك الإجتماعي الملائم، والمنتظر من طرف الجماعة. ومنه نرى ارتباط الوعي السياسي بالثقافة السياسية التي تلقن، وذلك من خلال نوعيتها وثراءها ،والتي تؤدي إلى وعي بالقدرات على الإنجاز في ميدان معين ووفق الشروط التي يتيحها المجتمع والوعي بها ومنه فيكون ذلك في الاتجاهين :

---

(1) ROIG ,Charles. **La socialisation politique des enfants**. Paris :ARMOND Colin et F. BILLON GRAND , 1968. P 17

(2) على عبد الرزاق حلبي. الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع. القاهرة :دار المعرفة الجامعية. 1999. ص 202.

(3) عبد الغني عبود. التربية و مشكلات المجتمع. القاهرة: دار الفكر العربي، ط2، 1992. ص ص 27 28.

الوعي بالذات والوعي بالآخر وما ينجر عن ذلك من الميل إلى ممارسات سياسية معينة عن غيرها. العائلة (الأسرة) تعد النواة الأولى في تلقي البيئة السياسية حيث يبدأ الطفل بإكتساب الوعي بنفسه ككائن حي له مقوماته الذاتية وكذلك إكتساب الوعي السياسي بالوسط الاجتماعي الذي يحيط به[1].

فإكتساب الوعي السياسي هو من مهام وأهداف التربية السياسية، من خلال بث المعارف والمعلومات السياسية، أو بصفة أخرى الثقافة السياسية، التي تساعد الفرد على الإندماج من خلال إستبطانها والسلوك في إطارها، والتعامل مع القضايا والمواقف والأوضاع السياسية وفق هذا الإرث المكتسب ويعرف الوعي السياسي على أنه :"... مجموعة الأفكار والمعلومات المختلفة وأن المعلومات والمعارف تكتسب من خلال الثقافة السياسية التي تنتقل إلى الفرد عبر التنشئة السياسية، بواسطة المؤسسات المختلفة..."[2]

والتنشئة السياسية في مرحلة الأسرة هي في الحقيقة محاولة لإدخال في ذهن الطفل الثقافة السياسية للتعرف على الواقع السياسي بشكل بدائي وبسيط، من خلال التعرف على رموز السلطة وبعض الأمور المتعلقة بالسياسة، من دون ان يكون لذلك الطفل أي تحفظات مما يجده في الواقع من الأمور السياسية والأحداث والظروف.

إن سلوك الفرد يكون إنطلاقا من ما يبثه المجتمع بمختلف وسائطه من أنماط ثقافية تؤدي إلى أنماط سلوكية موافقة ذات مرغوبية اجتماعية، ويميز "**G. ALMOND**" بين ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية وأثر كل واحدة على استجابات أفرادها وسلوكهم ضمن العملية السياسية :

أ- الثقافة الانعزالية : والتي يجهل فيها صاحبها كل شيء عن النظام السياسي ويعتبر نفسه غير عضو فيه ولا يهمه أمره.

ب- الثقافة الموضوعية : يهتم صاحبها بالنظام السياسي وأهميته، إلا أنه يعتقد بعدم إمكانية التأثير فيه وتوجيهه لصالحه.

([1])-زيرفان سليمان البرواري . الوعي السياسي وتطبيقاته .بغداد : مطبعة خاني .2006 ص 35 .

[2] سعيد إسماعيل علي. مرجع سابق. ص 139.

جـ- الثقافة المشاركة : يهتم صاحبها بالنظام السياسي عن طريف مشاركة مع غيره قصد التأثير فيه كالأحزاب السياسية والنقابات..."[1]

ويمكن أن نشير إلى أن الموقف هذا إنطلاقا من محاولة تحليل أثر التنشئة السياسية على أداء النظام السياسي والذي تطرقنا إليه في ما سبق ،وذلك إنطلاقا من الثقافة السياسية التي يكتسبها الفرد عن طريق التربية والتي تؤدي الى ممارسات سياسية معينة ،وهذا ضمن ارتباط الثقافة بعناصرها وبالسلوك بصفة عامة : "إن التربية عملية تشكيل وإعداد أفراد انسانيين في مجتمع معين في زمان ومكان معينين حتى يستطيعوا أن يكسبوا المهارات والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تيسر لهم التعامل مع البيئة الاجتماعية..."[2]

تتوقف أنماط ومستويات المشاركة عامة والسياسية خاصة ،والمنتظرة من الفرد في المجتمع على جانب كبير من نمط التربية التي يتلقاها هذا الأخير عبر مراحل تكوينية وتنشئية في المؤسسات المختلفة التي تدخل في ذلك، بل المحيط الإجتماعي عامة الذي ينتمي إليه. ويتبين من هذا دور الأسرة في تنمية روح الخدمة والمشاركة للطفل، وإذا ما نجحت في ذلك وفي تدريب الفرد على صفات المواطنة الصالحة، فإنها بذلك تدعم تماسك المجتمع من خلال عضوية فعالة لأفراده، وذلك لما يعرف عن هذه المؤسسة بتكوينها الشخصية القاعدية الفردية والجماعية إلى حد بعيد .

ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أعمال "جون ديوي" وموقفه من التربية العملية وتنمية روح المشاركة للطفل من خلال جعله المحور الرئيسي لمختلف العمليات التربوية، ويعطي مثالا عن هذا بمؤسسة تربوية قاعدية وهي الأسرة :

---

[1] ملحم، حسن. التحليل الإجتماعي للسلطة، الجزائر: منشورات دحلب. 1993. ص. 62.

[2] النجيحي، محمد لبيب. التربية، أصولها ونظرياتها العلمية. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، ط5. 1974. ص 7.

"... حيث يكون بيت مثالي، زيارة إلى والد نابه يميز ما هو صالح للطفل، الذي بدوره يتعلم من التخاطب الإجتماعي، ومن تركيب الأسرة بصورة مستمرة، ويصحح أخطاءه ... المشاركة في مشاغل أعضاء الأسرة ... إكتساب عادة النظام والمواضبة وإحترام حقوق الآخرين وآرائهم..."[1]

تحدد بذلك سلوك الفرد في مراحل حياته مستقبلا.وهذا ما يجعل التربية التي تنجزها المؤسسات الأخرى ذات تأثير ثانوي إلى حد ما. وقد يكون الدور تدعيمي لما سبق من القيم والمعايير وأنماط السلوك الملقنة، وهذا في حالة تكامل تربوي بين الأسرة والمؤسسة المستقبلة ،وقد يكون دور تقويمي في الحالات الأخرى مما يؤدي إلى رد فعل إيجابي أو سلبي تجاه هذا الفعل التربوي وهذا إرتباطا بالتكامل بين المؤسسات التربوية.

وهناك من يضيف في إطار ارتباط المشاركة بالتربية عامة ، وفي المجال السياسي على الخصوص. "إن المهم في التربية السياسية ليس هو عملها الخفي أو البارز، ولا تاثيرها الضعيف أو القوي، بل هو ربط العمل التربوي بممارسة السلطة ممارسة عادلة ومفيدة وديموقراطية، فلا يكفي أن يتعلم الشعب آليات السياسة، وذلك لأن الفرد لا يتكامل من الناحية الإجتماعية ،إلا عن طريق المشاركة الفعالة في نشاط البنيات الإجتماعية. بل لابد من أن يتطوع عند اللزوم للعمل في الحركات التي تهدف إلى إصلاح تلك البنيات"[2].

أهمية التربية كبيرة في تزويد الأفراد بمختلف المعارف وتدعيم القدرات التي تؤدي إلى المشاركة من أجل تحقيق الفرد لتكامله الإجتماعي من خلال مختلف المستويات التي يمكن أن يلعب فيها دورا فعالا، وأن يساهم في مجتمعه الذي لا يستطيع الإستمرار دون مساهمة أعضاءه في مختلف الجوانب الاجتماعية .

---

[1] جون ديوي. المدرسة والمجتمع. .ترجمة أحمد حسن الرحيم بيروت : مكتبة الحياة .دت ص 54.

[2] إيدجار فور وآخرون. تعلم لتكون .ترجمة حنفي بن عيسى.الجزائر : الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع ،1974ص 215.

2- 4- التنشئة السياسية في مرحلة الطفولة :

إن التطرق إلى التنشئة السياسية في هذه المرحلة قد يبدو صعبا إن لم نقل غريبا عند البعض من جهة، و من جهة أخرى و نظرا لما تتميز به هذه المرحلة في أنها أبعد ما تكون عن المحيط السياسي والعمل السياسي، زيادة إلى القدرات المحدودة للطفل التي لا تسمح له بفهم واستيعاب المتغيرات السياسية، والتي تذهب لأن تكون خاصة بعالم البالغين والناضجين فقط الذي يسمح لهم القانون بالتعاطي والخوض في النشاط والقضايا السياسية.

غير أنه من منظور التنشئة الإجتماعية عامة فإن الطفل يكتسب بعض الرموز السياسية قبل دخوله المدرسة أي في محيطه الأولي والأسرة خاصة وتشير إلى ذلك "**A. PERCHERON**" في مؤلفها حول "المحيط السياسي للأطفال" :

"... إن التنشئة السياسية تبدأ في فترة مبكرة. وقد تكون أكثر مما يعتقده بعض الباحثين حيث قبل دخول الطفل المدرسة فإنه يكون قد بدأ في تكوين بعض المعارف والتعلقات حيث يعرف ويحب النشيد الوطني ووطنه، وكذلك يعرف بعض الممنوعات والرجل المسؤوول عن احترام تطبيقها أي الشرطي... واكتساب معارف واتجاهات قاعدية"[1] وهو ما يدعمه آخرون في أهمية هذه المرحلة من حياة الإنسان و أهمية المحيط الذي ينتمي اليه بالنسبة للتنشئة السياسية للطفل :

"كل الدلائل تشير إلى أن المحيط السياسي للفرد يبدأ في أخذ شكل متعارف عليه حتى قبل أن يدخل المدرسة الإبتدائية. وأن ذلك يشهد تغييرا سريعا جدا خلال هذه السنوات. إن الارتباط بالدولة والمشاعر نحو الرموز المهمة كالعلم تعتبر من ضمن التوجهات السياسية التي يكتسبها الطفل خلال هذه الفترة المبكرة."[2] ومن ناحية اخرى يضيف "... وتمثل عملية إكتساب الإستعدادات والإتجاهات بصفة عامة والتي ليس من الضروري أن تكون في ذاتها سياسية، لكنها تؤثر بعد ذلك في تطور التوجهات السياسية لدى الفرد... والأساليب غير المباشرة ليست مقصورة على مرحلة الطفولة المبكرة، وإنما تستمر خلال مراحل الحياة المختلفة".[3] و يمكن ان تلاحظ تطرق الكاتب الى نمط اخر

---

[1] **PERCHERON (A). L'univers politique des enfants. Paris : ARMOND COLIN, 1974. P 8.**

[2] ريشارد داوسن وآخرون. مرجع سابق. ص **76**.

[3] سعيد إسماعيل علي. الأصول السياسية للتربية. القاهرة، :عالم الكتب، **1997** . ص **126**.

من التنشئة السياسية و هو التنشئة السياسية الغير مباشرة و الغير مقصودة ، وأهميتها في العملية ككل و أثرها على السلوك السياسي في حد ذاته .

ولعل هذه المرحلة تتعلق أكثر بالمحيط الذي ينتمي إليه الطفل ،وبالخصوص الأسرة والوالدينفي الاساس، ودرجة وعيهما وإنغماسها في القضايا السياسية الوطنية والحزبية ،وكذا الحرص من طرفهما على ربط الطفل بالإتجاهات الأسرية زيادة إلى تأثير الإخوة الذكور و الإناث والأفراد الذين يحتك معهم الناشئ من الجنسين ،ويمكن أن نشير إلى إنعكاس التنشئة الإجتماعية الأسرية على السلوك السياسي مستقبلا وما يعرف بالتنشئة السياسية غير المباشرة التي اشار اليها سعيد إسماعيل علي في الكتاب الاصول السياسية للتربية .

وهذا يبين أهمية المحيط الأسري في اكتساب الطفل التنشئة الأولية والتي تعتبر أساسية لأنها تمثل المبادئ العامة التي سوف تحدد إلى حد بعيد السلوك المستقبلي للفرد الذكر او الانثى ، إن لم نقل مصيره الإجتماعي وهو ما يذهب إليه "بورديو" في ربط النجاح والفشل الدراسي بالأصل الإجتماعي وما يكتسبه الفرد في الوسط الأسري بالخصوص .

2-5- التنشئة السياسية في الاسرة

اذا كانت التنشئة السياسية تشمل حتى الفئة الأحدث سنا ، فإن هذا يتم في مؤسسة اجتماعية قليل ما اهتم بها علماء الاجتماع او علماء السياسة ، هذه المؤسسة هي الاسرة . و نجد نوع من النمطية في التناول الخاص بالتنشئة السياسية ، و ذلك بالرجوع الى المؤسسات الكلاسيكية التي تعمل في هذا الشأن ان صح التعبير . و يتعلق الامر بمؤسسة إجتماعية كالمدرسة ، يمكن القول اننا امام عملية التعليم السياسي ،اوتناول الحزب السياسي و الذي يمكن ان نتكلم في هذا الصدد عن الأدلجة التي يقوم بها تجاه الافراد و المناضلين في صفوفه، او يقوم بعملية التثقيف السياسي . او التطرق الى ما تقوم به وسائل الاعلام و بذلك فنحن امام نوع من التوجيه السياسي او التوعية السياسية من خلال ما تبثه هذه الوسائل من معلومات سياسية او غير سياسية الى غير ذلك ؛ اما الحديث عن التنشئة السياسية ضمن الاسرة فإنه يتطلب بعض الحرص من الاسقاطات للعمليات السياسية المختلفة على هذه المؤسسة .

هذه الاسقاطات على الاسرة هو ما يشير اليه الباحث في علم الاجتماع السياسي موريس دوفرجبه الذي يقدم لنا الميكانيزمات التي تؤثر بها التنشئة الاسرية ،و العلاقات الاسرية في اطارها المحدود وعلى النظام السياسي في اطاره الاوسع، في تناول يجعل الاسرة كبنية سياسية مصغرة ينعكس من خلالها النظام السياسي و العمليات المختلفة و العلاقات بين الفاعلين فيه فيشير الباحث السوسيولوجي الى :

.... ان الولد " الجيد التربية " هو الذي إستفاد من تدرب صحيح في هذا الصدد انه ولد " جيد التثقف " في نطاق الحياة الخاصة و العلاقات بين الاهل و الاولاد و الزوج و الزوجة و العلاقات مع سائر افراد العائلة و الرفاق و الاصدقاء ، ....الخ انه بذلك ولد مطيع ليس فقط لاهله و انما للسلطات القائمة كذلك ، و هذه العلاقة سيبنيها على صورة العلاقة مع الاسرة الى حد ما كما يحصل انتقال القيم بصورة عامة تحت تأثير العائلة و تحت اشرافها ...[1]

من خلال هذا يبرز لنا الانتقال من العمليات الاسرية الى العمليات السياسية ، من الاسرة الى المجتمع و النظام السياسي في اطار ما تنقله الاسرة لافرادها . كما اننا نجد خاصية مهمة من ميزات العملية السياسية و هي السلطة و الخضوع لهذه السلطة و من يمثلها ،و هي من اهم ما يميز الفضاء السياسي و هو السعي للحصول على السلطة و ممارستها .

ان موريس دوفرجيه في هذا يعطي للتنشئة من ناحية مفهوم التثقيف او تزويد الافراد بثقافة المحيط من طرف الاسرة على الخصوص و إعتبارها المرجعية القاعدية لهم في سلوكاتهم اليومية ،و في مختلف المجالات الإجتماعية و السياسية و التواجد الاجتماعي المتنوع للفرد و حتى المشاركة السياسية لأعضائها .

تظهر اهمية التنشئة الاسرية او التنشئة السياسية في الاسرة في كونها تؤدي نوع من التأثير الغير مباشر من خلال الإسقاطات كما أشرنا من قبل بالنسبة للافراد ، و علاقاتهم المختلفة داخل الاسرة و بين الاخوة و الاخوات و تعاملاتهم مع السلطة الاسرية، يمكن ان نقول بالتعامل مع السلطة الابوية خاصة في المجتمعات الابوية و المجتمع الجزائري من هذه المجتمعات ،او المشاركة في

[1] دوفرجيه، موريس. علم اجتماع السياسه.ترجمه سليم حداد .بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع ، ط2 ،2001 .ص104

مختلف النشاطات داخل الاسرة . وهو ما يذهب اليه البعض في أن التنشئة السياسية نجدها في الاسرة وتحتل المكانة الاساسية في التأثير على أفرادها .

لقد استخدم عددا من الوسائل لوصف العلاقة بين الطفل و ابويه ، و في العقدين الاخيرين فان عدة تحليلات هدفت الى تقليل الوصفات المتنوعة للعناصر العامة ، قد بينت ان القوة والعاطفة هما البعدان الرئيسيان اللذان يؤثران بالطرق المتنوعة لوصف العلاقات . ان هذا الكشف المبدئي يشير الى اهمية هذين البعدين فالاول يشير الى درجة السلطة او السيطرة التي يطبقها وكيل التنشئة (الاب في هذه الدراسات) في العلاقة مع طفله، بالمقارنة اذا ما كان الاب متساهلا او ديموقراطيا.[1]

يبقى التقسيم المنتشر والمنمط في القوة رجولية ،و العاطفة نسوية يجعل سمات الشخصية مقسمة حسب الجنس ومنه توجه نحو ادوار محددة في المجتمع .

" لقد اكدت بعض الدراسات اهمية الاسرة الابوية بصفة خاصة في تشكيل اتجاهات الابناء نحو السلطة السياسية ، و اكسابهم الطاعة و الولاء للنظام السياسي الحاكم ..... و الاراء السياسية للمرأة لها علاقة كبيرة بخبرات الطفولة لديها ، و في هذا المعنى يؤكد كل من " الموند و باول **(Almond & Powell)** انه يمكن ان تزيد الخبرة المبكرة بالمشاركة في صنع القرار من احساس الفرد بالاقتدار السياسي و تزويده بمهارات من اجل التفاعل السياسي و لذا تزيد من احتمال مشاركته الفعالة في النظام السياسي حينما يصبح راشدا .[2]

و هذا يبين الإرتباط بين الخبرات الشخصية المبكرة في الاسرة و بالسلوك المستقبلي للافراد عموما و في المجال السياسي كذلك، هذه الخبرات تخضع للعلاقات الاسرية التي أشرنا اليها في السابق و ما ينقله الاباء للابناء .و إكتساب جانب من الهوية السياسية كنتيجة لتلك الخبرات الطفولية و الشخصية .

و يرجع ميشيلي في عرضه للهوية الى عدة إشكاليات في تحديدها ،و تحديد أسسها و أنواعها من خلال مستويات : الشخصي و الجماعي ، و الاجتماعي ، و الثقافي . و التي تعمل كمحددات للسلوك والتي تستبطن عن طريق التعلم و الاحتفاظ ،و يتطرق الى عدة اقترابات في تكون النسق الذي

---

[1] اورفيل برم، ستانتوم ويلر.التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة.ترجمة علي الزغل.عمان: دارالفكر للنشروالتوزيع،1982.ص 45

[2] صفاء سيد الجمل . التربية السياسية للمرأة . مصر : العلم و الايمان للنشر ، 2008 . ص 109

يضبط سلوك الفرد، الضبط الاجتماعي من وجهة علماء النفس ان الفرد للتخلص من الاضطراب والقطيعة ضمن الجماعات الاولية (الطفل) يجعله ينسجم مع القواعد الجماعية و إبراز تعلمها واحترامها . [1] و هو في ذلك يبين لنا البعد النفسي و الاجتماعي لبناء الهوية الخاصة و الهوية الجماعية و التي تقوم على الاكتساب من الاخر او الجماعة التي ينتمي اليها .

اما كارديني فيقدم مفهوم الشخصية القاعدية : ... و التي تعتبر نسق من الافعال المنسجمة مع المحيط قبل ان تكون بناء داخلي ، حيث الفرد و الجماعات تعمل على تحقيق هذا الانسجام، من اجل تخفيف التوتر و القلق[2] .

رغم ان مفهوم الشخصية القاعدية ينسجم مع المستوى الفردي كما يستعمل على المستوى الجمعي للدلالة على ما يتقاسمه الافراد فيما بينهم ، لكن لا يظهر التفريق في الاستخدام عندما يتعلق الامر بالجنسين على المستوى السيكولوجي او السوسيوانتروبولوجي .

اما بالنسبة للمجتمع الجزائري و الاسر الجزائرية فإن الباحثة تشير الى التمييز بين الجنسين والتنشئة الاجتماعية و توزيع الادوار الاجتماعية حسب الجنس و الافضلية الذكورية ان صح التعبير كواقع إجتماعي : "... من ناحية أخرى لا بد من ملاحظة ان الفروق بين الجنسين نجدها في وقت مبكر في الاسر التقليدية ،مهام مخصصة للإناث

و اشياء مسموح بها و اخرى غير مسموح بها ... و هذا ما يولد الاحساس باللامساواة و منه اللاعدل و الذي يتطور بطريقة واعية".[3]

3 – النظام الأبوي و التنشئة الاسرية

3– 1– النظام الابوي و المجتمعات العربية

في نفس الاتجاه السابق يتطرق المختص في علم اجتماع السياسي هشام شرابي الى قضية المرأة في المجتمع العربي من عدة جوانب في اطار النقد الموجه للنظام الابوي كسمة تميز هذه

[1] **-MUCCHIELLI Alex . L identité , Paris : PUF . 1 ed 1986 p p 20**
[2] **Ibid p 21**
[3] **SELMANE ,Fatiha.Educationet paix, acte d'atelier Femmes et dévelopement. Oran : CRASC, 1995 .pp169,170**

المجتمعات العربية ، و على وجه التحديد ما تعلق بقضايا : المرأة و السلطة ،و بالتحديد المرأة والمشاركة ،و اهمية تلك العلاقة و آليات تفعيلها ،و هذا بعدما شخص وضعية المجتمعات العربية التي تحتاج الى النقد الذاتي والحوار و الاستماع للاخر ...

.. من جانب اخر يركز على اهمية التمييز بين اتخاذ القرار و صناعة القرار الذي نحتاج اليه في المشاركة كما بقول بإعتباره عملية تشاركية لا إنفرادية ....." الواضح ان المدخل الرئيسي لتحقيق هذا التمكن لا يتم الا اذا ساهمت المرأة في النشاط المباشر في الاحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية و المؤسسات العامة التي يحتكرها في مجتمعنا الرجال هذا التمكن يعني في موقع صنع القرار والمساهمة في نشاطات تقع خارج حيز العائلة و البيت ..."[1]

و بالرجوع الى قضية المرأة و تأثير النظام الابوي، يعود الباحث الى بعض الانشغالات الصادرة عن المرأة نفسها ،و بالخصوص الرجوع الى باحثات تطرقن الى إشكالية المرأة و السياسة في مجلة باحثات التي تهتم بقضايا المرأة ،و كيف يظهر المجال السياسي رجولي من خلال ثقافة رجالية سائدة في المجتمع ، يتم فصل جنس الوظيفة السياسة بين الحيز الخاص و الحيز العام ، البيت و الخارج الاجتماعي والسياسي كتصورات موجودة داخل الافراد والعمل على تجاوزها الى مساواة و تشارك بين الرجل والمرأة لمختلف الفضاءات .... [2].

كل هذا في نوع من التقسيم للفضاء الاجتماعي بين الجنسين يتم من خلاله منح الفضاء السياسي للرجال بإعتباره يحتاج تلك الخصائص الذكورية في الممارسة السياسية اكثر من الخصائص الانثويةوإرتباطه بالحيز العام و المجال الخارجي و غيرها من المتلازمات الذكورية .

من ناحية اخرى يربط البعض بين هذا الاحتكار للمجال السياسي من طرف الرجل بالإضطهاد الممارس على المرأة ،ومنهم الحيدري الذي يرى في الإضطهاد أنه على يوجد على عدة أشكال تعاني منه المرأة: الاضطهاد النوعي الذي يعني شيوع تفوّق الرجل على المرأة وسيادته عليها، و الإضطهاد الأبوي/ الذكوري الذي يظهر في سيطرة الذكر على الأنثى في العائلة والمجتمع والسلطة ، الإضطهاد

[1] هشام شرابي. النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي المعاصر . بيروت: دار نلسن، ط3 2000 ص 186

[2]. نفس المرجع ص ص 188/ 189

القانوني الذي ينبثق من الاضطهاد الأبوي، وينعكس هذا الاخير في القوانين الوضعية والعرفية التي تضطهد بدورها المرأة في حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و الثقافية. بالإضافة الى النزعة الأبوية/ البطريركية، والتي تظهر في أعلى أشكالها في العائلة على الخصوص مثلما تظهر في المؤسسات الأخرى، وتنعكس في ثقافة الأفراد وسلوكهم ومواقفهم، ومن سماتها سيطرة الأب على العائلة، شأنها شأن بقية المؤسسات.

من جهة اخرى بالاضافة الى الطابع الانقسامي الاجتماعي والطبقي، حيث تتميز المجتمعات العربية و المغاربية بهذه الخاصية الانقسامية إلى طبقات وفئات وشرائح إجتماعية، بحسب الوضع الاقتصادي والمكانة الدينية والانتماء القبلي والولاء الطائفي،وكذلك بحسب التقسيم الجنسي، التي تنعكس بالدرجة الأولى على وضع المرأة في هذه المجتمعات .

و يضيف ابراهيم الحيدريي في تشريح المجتمعات العربية التقليدية على الخصوص و ما تتميز به هذه المجتمعات ويتطرق الى : ضعف مؤسسات المجتمع المدني، حيث تنتشر البنى الاجتماعية الكلية، بما فيها الدولة والسلطة والشخصية، في مجتمع تقليدي تابع ومقموع، يقتصر على القوة الداخلية والوعي الذاتي اللذين يحركانه، وهو الذي أنتج بنية إجتماعية من خصائصها سيطرة الأب على العائلة، بحيث تكون العلاقة فيها بين الأب وأفراد العائلة، وبخاصة الأم، علاقة هرمية، وكذلك بينه وبين الحاكم، وهي علاقة تسلطية، تقوم على إجتماع قسري يقوم على الطاعة و الخضوع في محتلف البنيات الإجتماعية ، و هذا من خلال العرض الذي يقدمه الباحث عـمر كوش للكتاب الخاص بإبراهيم الحيدري [1]

و هذا نوع من التحليل المقدم لبنية النظام الابوي الذي يميز المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري كذلك والذي يظهر الانسحاب من المجال العام وكذا ممارسة السلطة الى الخضوع لها من طرف المرأة .وإحتكار السلطة في عدة مستويات من طرف الاب في الاسرة العربية ، و كذلك من

---

[1] **ابراهيم الحيدري. النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب. بيروت : دار الساقي ، 2003.عرض عمر كوش http://www.aranthropos.com**

طرف الذكور على الاناث في المجال الاقتصادي في العديد من القطاعات و في المجال السياسي بصورة بارزة الى حد كبير .

و يضيف بورديو في هذا الخصوص على دور الاسرة في تزويد افرادها بسبل النجاح و الفشل واهمية الرأسمال الثقافي : "... إن الطلبة والأساتذة يميلون إلى فصل النجاحات والفشل عن الماضي القريب المرتبط بالتوجهات المبكرة التي هي من فعل المحيط الأسري، وربطها بقدرات الشخص..." [1]

هذه الدراسة تبين أهمية الثقافة الأسرية في تحديد مستقبل الفرد ضمن المسار الدراسي، ولا يمكن إنكار ما يكتسبه الطفل في مراحله الأولى وأثره على نمط الإستجابات في محيطه الإجتماعي وكذلك السلوك الاجتماعي بصفة عامة ،و حتي الطموح و مستوياته بالنسبة لأعضاء الاسرة من الابناء يرجعه الى طبيعة الرأسمال الثقافي الاسري .

3 -2- الاسرة الجزائرية و النظام الابوي.

ان نتناول الاسرة الجزائرية و ماتتميز به من خصائص تجعلنا نفهم مختلف العلاقات القائمة بين مكوناتها و اعضائها ،و الادوار و توزعها ، و ما يتميز به المجتمع الجزائري او كما يعبر عنه " المجتمع المتطلع "و الذي لم تكتمل ملامح بنائه بعد ، هو ان عملية التنشئة الاجتماعية و منه عملية التعلم ، لم تعد ترتكز على التلقين اي وفق علاقة افقية أكثر منها عمودية .. إن الاولياء مع تقلص حجم الاسرة يجدون انفسهم مجبرين على تبني نموذج ثقافي تنشأوي جديد بالنظر الى كل الابعاد والعوامل .[2]

هذا التناول مرتبط مع السياق الذي أخذه المجتمع الجزائري و على الخصوص الاسرة التي يراها الباحث منمطة على ثلاثة أنماط بحكم التغير الاجتماعي: النمط المفتوح المبني على التفاوض والنمط المغلق المحافظ على التقاليد ، و النمط البيني و الوسطي الذي يتميز بإحتوائه على بعض من خصائص النمط الاول و النمط الثاني .

---

[1]-**BOURDIEU(P), PASSERON (JC). Les heritiers.Paris :éditions MINUIT,1964. P 26.**

[2] **حمدوش رشيد . مسألة الرباط الإجتماعي في الجزائر المعاصرة إمتدادية ام قطيعة . الجزائر : دار هومة،2009 . ص 285**

هذا فيما يخص مميزات الاسرة الجزائرية و التغير الاجتماعي الذي ميزها بصفة عامة و بعض المظاهر السياسية فيها و المظاهر المؤثرة في السلوك السياسي لافرادها هذا من ناحية ؛ من ناحية أخرى نجد الادوار المرتبطة بالجنس داخل هذه الاسرة و مكانة المرأة داخلها و التربية الممنوحة للجنسين و علاقة هذه التنشئة بالمحيط السياسي و السلوك السياسي للجنسين ، في هذا الصدد يرى مصطفى بوتفنوشت في تناوله للمرأة في الاسرة الجزائرية ان هناك نوع من المساواة بين الرجل والمرأة ضمن مبادئ اساسية تجعل دور المرأة محدد في :

المحافظة على السلامة الجسدية و الاخلاقية لها و بصورة مباشرة للاسرة و كذلك الحضور المنزلي وضمان السير الحسن للاسرة و المحافظة عليها و على الاعداد الكبيرة التي تضمها ، اما من الناحية الاقتصادية تسيير و ترشيد الاستهلاك الاسري و هذا بالاضافة الى دورها كأم و تربية الابناء و إسناد الدور الانثوي للبنات و العطف و الحنان للذكور.[1]

في هذا التناول يظهر الدور الاجتماعي المجنس و الذي يربط بين المتطلبات المختلفة للسلوك وحتى العواطف بنوع الجنس والمنتظر من هذا الاخير او ذاك ، تبعا للتنشئة الاجتماعية داخل الاسرة والتي تضمن سيرورتها والمحافظة على هذه الادوار المرأة نفسها ، مع الاشارة الى ان الدراسة التي نحن بصددها تخص فترة معينة من سيرورة المجتمع الجزائري قد لا تكون بنفس الطرح نظرا للتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري والاسرة على سبيل المثال ليست بعيدة عن هذه التغيرات من جراء عوامل عدة منها الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها من العوامل المختلفة و التي ترجع الى سبعينات القرن الماضي .

في نفس الاتجاه المرتبط بالتغيرات الاجتماعية ،وتوزع الادوار وممارسة السلطة، تتميز الاسرة الجزائرية بالابوية و هي السمة الغالبة عليها رغم التحولات التي بدأت تطرأ عليها من جراء التحولات الداخلية ،خاصة تلك المرتبطة بالنشاط الاقتصادي ،و كل ما تعلق بتوفير احتياجات الاسرة و عمل المرأة او حتى عمالة الاطفال ، وتحولات اجتماعية اخرى متمثلة في الانتقال الى الاسرة النووية وانتشارها في المجتمع من جهة ،و من جهة اخرى انحصار الاسرة الممتدة، واما التحولات سياسية فقد كانت نتيجة الانفتاح على التعددية الحزبية ، و زيادة الاهتمام بدور المرأة في هذا المجال الحزبي .

[1] **BOUTEFNOUCHET ,Mostefa . La famille Algerienne . Alger : SNED ,1982. pp 71 /73**

كذلك العوامل الخارجية التي تؤثر في الداخل من جراء الانفتاح و تجاوز زمن الانغلاق على الذات و ذلك للتفاعلات المباشرة و الغير مباشرة مع الاخر الخارجي و الاجنبي ،وما يصاحب ذلك من تثاقف وإنتشار اسلوب المحاكاة و التبعية للغالب .

يرى العياشي عنصر في هذا الصدد و خاصة ما تعلق بالنظام الابوي و علاقته بالاسرة او ما يعبر عنه بالنموذج الابوي السلطوي الذي يخص المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري انه يتميز ب : [1]

- ان " الرجل الحقيقي " هو الذي يفعل و ليس موضوعا للفعل ، بمعنى انه يفرض شروطه على الاخرين ، ويكون عنيفا في التعبير عن حاجاته و رغباته ، و في السعي لتحقيق اهدافه .
- ان " الرجل الحقيقي "قوي لا يعترف بسهولة بأخطائه ، و قد لا يعترف اطلاقا . لا يساوره الشك او التردد لانه من صفات الانسان الضعيف .

ان " الرجل الحقيقي " هو رب العائلة و المعيل لاهله و بيته ، و له كامل الحق في استعمال موارده حسب ما يراه لائقا و ما يحلو له .

- كما ان التعبير عن العواطف و اظهار المشاعر نقطة ضعف ينبغي تفاديها ،و لذلك " فالرجل الحقيقي " يعير اهتماما قليلا جدا لمشاعر و احاسيس شريكه . ويشير الباحث الى هذا التقسيم بعدما تطرق الى ما يقدمه هشام شرابي من تجديد لمفهوم النظام الابوي في المجتمعات العربية والتي يرى فيها انها تعرضت لصدمة في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين وهذا ما ادى الى تجديد في التقليدي دون التغيير الجذري ، فهي تعيش الماضي في الحاضر. ويحدد الباحث النظام الابوي من جهته في :

كل هذه السمات الشخصية الملتصقة بالنوع و الدور داخل المجتمع ،و الاسرة و الدور الذكوري على الخصوص هي مغروسة في البنية الذهية الاجتماعية للذكر و الانثى على حد سواء ،وهي التي تحدد المعايير التي تجعل الافراد يتعارفون فيها حسب الصفات المتوقفة عليها لشغل الادوار الاجتماعية و المتوقعة من الاخر ، و تختلف الى حد بعيد من المجتمعات العربية الابوية الى المجتمعات الغير عربية و التي تتحكم فيها مفاهيم اخرى .

---

[1] **العياشي عنصر.الاسرة في الوطن العربي: افاق التحول من الابوية ... الى الشراكة،جامعة عنابة. مجلة شؤون اجتماعية، 2004. ص ص 31-32**

يضيف الباحث في تحديد النظام الابوي من خلال السمات التي تميزه :

"... اهم سمات النظام الابوي عموما ، و انموذجه الجديد خصوصا هو قيامه على علاقة السيطرة و الخضوع ، او الهيمنة و التبعية بين الرجل و المرأة ،اي علاقة " استعباد المرأة " ، هذه الظاهرة تشكل العمود الفقري للنظام و بدونها يفقد جوهره الفعلي . فالمجتمع الابوي مجتمع ذكوري ولا يستطيع تحديد ذاته و هويته سوى وفق هكذا منطلق .. لذلك نجده مفعم بالعداء المتجذر للمرأة و كل ما يتصل بها لدرجة انه ينفي وجودها الاجتماعي ككائن له ذاته و خصوصيته .[1]

بهذا المفهوم للنظام الابوي و ما يميز الاسرة العربية ،والاسرة الجزائرية فإن اي عملية للتنشئة الاجتماعية في اطار الاسرة لا تخرج في منتوجها الى حد بعيد عن هذه العلاقات الاسرية المجنسة التي تقوم على التقسيم الثنائي النوع و السلوك، وكذلك علاقات السيطرة و الخضوع والتي يمكن ان نعتبرها مفاهيم سياسية بإمتياز حتى و لو كانت في مؤسسة الاسرة، وهو ما يظهر الاسرة كوحدة اجتماعية و سياسية ايضا في مضمونها البنيوي و العلائقي ، يتم الحصول على السلطة من خلال الموروث الاجتماعي الذي ينبني علية النظام الابوي من طرف الاب ، او الذكر و ممارسة هذه السلطة و إعادة إنتاج هذه العلاقات عبر الاجيال من خلال نقلها بالتنشئة الاسرية .

3 -3 – التنشئة ، السياسة و الجنوسة

يرى بعض علماء الاجتماع ان الفرد لديه تركيبة ثنائية(التركيبة البيولوجية والتركيبة الاجتماعية) تجعل من الجانب الاول مرتبط بالوراثة و الجانب الثاني مرتبط بالتنشئة الاجتماعية :

من الوسائل الاخرى لفهم اصول الفوارق الجنوسية دراسة التنشئة الاجتماعية الجنوسية ، اي فهم الطريقة التي تجري بها تعلم الادوار المتوقعة من الجنسين من خلال العوامل الاجتماعية الفاعلة مثل العائلة في الاساس بالاضافة الى وسائل الاعلام . و تميز هذه المقاربة بين الجنس بمعناه البيولوجي و الجنوسة الاجتماعية . فالطفل الرضيع يولد حاملا العنصر الاول و لكنه يتعلم الثاني . فمن خلال اتصاله بالعوامل الفاعلة في عملية التنشئة الاجتماعية بنوعيها الاولي و الثانوي ، يلقن الطفل بصورة

[1] العياشي عنصر . الاسرة في الوطن العربي: افاق التحول من الابوية ... الى الشراكة .المرجع السابق ص 8

تدريجية المعايير والتوقعات التي تطابق جنسه سواء اكان ذكرا او انثى فالفوارق الجنوسية لاتحدد بيولوجيا بل تنتج ثقافيا . [1]

اما بالرجوع الى المجتمع الجزائري فإن التقاطعات متعددة مع المجتمعات العربية ، بإعتبار الإنتماء الى نفس المنطقة الثقافية بالمفهوم الأنتروبولوجي ،مما يجعل الالتقاء في تأثير البنية الأسرية على الناشئة ومكوناتها الأخرى ،من تشابه اساليب التنشئة وممارسة السلطة من طرف الاب و غيرها من المتغيرات الأخرى التي نجدها في المجتمعات العربية ، مع بعض الخصوصيات التي تميز كل مجتمع . فيرى البعض فيما يخص التنشئة الجنوسية في الاسرة الجزائرية :

منذ اللحظة الأولى لولادة الذكر التي تتسم بالترحيب الشديد بقدومه خلافا للأنثى تبدأ أولى مظاهر التفرقة في المعاملة بين الولد و البنت ، لكن هذا التمييز يبدو طفيفا اذا ما قورن بالمعاملة في طور الطفولة المتأخرة و التي تظهر أكثر وضوحا ...من جهة اخرى يرجع الباحث الى المعاملة الوالدية لكل من الولد و البنت و التمييز في العقاب ، اين نجد التردد امام الولد في العقاب و إعتبار العقاب يخص البنت أكثر .كما ان هذه الأخيرة تلقن قيمة الرجل و وصايته عليها ، و يتعود الاثنين على المراكز والادوار الموروثة عن طريق التنشئة الإجتماعية ..[2]

بالنسبة للباحث يركز على المكانة و الدور داخل الأسرة العربية و الجزائرية، و المحددات التي تعمل على إكتسابها داخل هذه البنية الإجتماعية ، وتكون من خلال التلقين و الإكتساب من طرف الافراد ويلعب كل من السن و الجنس الدور الأساسي في ذلك منذ الولادة ، فيتحدد دور المرأة و الرجل داخل المجال الأسري ، و خارج هذا المجال ما هو مطلوب من هذا و ذاك ،و في صورة تراتبية تعطي الافضلية الذكورية في العديد من المجالات .و كل هذا يتم في المراحل المبكرة من حياة الفرد داخل الاسرة الجزائرية و هذا ما يؤكده البعض حيث يرى هربرت هايمان " Herbert Hyman في اهمية المراحل العمرية الاولى في حياة الافراد. . .ان الافراد يتعلمون المواقف السياسية باكرا في حياتهم و بطريقة كاملة ، ثم يستمرون في اظهارها . " و هكذا لا يعود ممكنا تغيير السلوكات

---

[1] انتوني ،غيدنز . علم الاجتماع ترجمة فايز الصياغ. بيروت : المنظمة العربية للترجمة ،ط4 ، 2001 .ص 188

[2] العقبي، لزهر. "المراكز و الأدوار الإجتماعية و محدداتها الثقافية في النظام الاسري العربي". مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة بسكرة ، العدد الثامن ، 2012 .ص ص 84 85

السياسية لدى الراشدين ماعدا الحالات الاستثنائية ، اذا كان هذا الزعم دقيقا فهذا يعني ان المجتمعية السياسية للاولاد اهم من الدعاية لدى الراشدين ..... [1]

و نجد العديد من الدراسات التي تركز اكثر على الطابع الجديد الذي يميز الاسرة و المتميز بالانتقالية و الذي اشرنا اليه سابقا ، و تضيف الي الطابع الانتقالي و العلاقة الترابطية في ذلك بين التنشئة في الطفولة المبكرة و إكتساب المضامين السياسية المتعلقة بالسلطة و التسلط : [2]

رغم الميزة التسلطية لعلاقات الأسرة الجزائرية بأفرادها ، إلا أن بعض التغيير و التحول في هذه العلاقة بدأ في الظهور نتيجة مجموعة عوامل على رأسها مستوى تعليم الأفراد وخروج المرأة للعمل. كما لعب التحول الديمقراطي وما يحمله من مبادئ ليبرالية للحقوق والحريات دور محرك جديد لنشر وعي سياسي جديد قد يقيد ويحد من دور الأسرة في التنشئة السياسية .

إن الثقافة السياسية التي تحاول الأسرة الجزائرية نقلها للمراهق تحمل في طياتها ذلك الصراع التاريخي بين القيم التقليدية و القيم الحديثة وهذا يضع دور الأسرة بين نقطتين متأرجحتين بين القوة في التنشئة السياسية لها أو العكس وذالك استنادا لمكان الإقامة ، كون أن النمط التسلطي وحسب الدراسة الميدانية مرتبط بعائلات الإحياء الشعبية التي حلت وسائط أخرى محل الأسرة في تنشئة المراهق (جماعة الرفاق والمسجد ..) أو النمط – الديمقراطي– الذي ارتبط بالأحياء الغير شعبية بالرغم ان الدراسة شملت فئة اجتماعية مختلفة عن دراستنا ،و هي فئة المراهقين الا ان العوامل السابقة حاسمة في التغير الاجتماعي الذي مس الاسرة الجزائرية و الدور الاجتماعي الذي يخص الاعضاء و كذا السلطة وممارستها داخل الاسرة و حتى خارجها للتأثير الذي يحدثة التعليم و العمل .

من المفاهيم التي يمكن تحديدها بالرجوع الى الخلفيات الاجتماعية التي يستند اليها في ادراك وتصور الرجال و النساء والعلاقات بينهما هذه الخلفيات المجنسة (إضفاء الصفة الجنسية على الفرد) ومختلف العلاقات الناتجة التي تتشكل من خلال التنشئة الاجتماعية و التي ترتبط بمميزات العصر والسياق و التغير الاجتماعي .

---

[1] عدنان الامين. مرجع سابق ص 106

[2] العقون، سعاد. مرجع سابق ص 22

3- 4- اقترابات التنشئة و الجنوسة

أ - اقتراب مدرسة فرانكفورت

اعتمدت هذه الاخيرة على المزج بين افكار ماركس و فرويد من مراجعة دور العامل الايديولوجي امام تناقص العامل الاقتصادي بالنسبة لمراجعة افكار لماركس ؛ و مسألة الهيمنه والسيطرة بالنسبة للتحليل النفسي و افكار فرويد .

من هذا ترى النظرية ان دور الاسرة هو الحد من ارادة الطفل (briser la volonté) من خلال تلقينه اجبارية استبطان الطاعة و الخضوع الغير مشروط للواجب .. مع الربط بين النظام الرأسمالي والسلطة الاسرية من جهة ثانية ،و التي تجعل الاب يتحول من الاب الى السيد يمتلك المال و الحرية في التصرف فيه و هو ما يجعل الزوجة و الابناء يخضعون لقيادته و سلطته .و هذا ما يجعل الطفل ينشأ على تقسيم اجتماعي و ذهني بموجبه يكون البعض يمتلكون السلطة و الهيمنة و البعض يخضعون لها .[1]

ب- الاقتراب الانتربولوجي

و هذا ما يذهب اليه اخرون فيما يتعلق بالجنوسة و التمييز المعتمد في بنية الانسان بين ما هو بيولوجي موروث و اجتماعي ثقافي مكتسب : لقد تعودنا ان ننسب للرجل متوالية من الصفات والنعوت و الفضائل التكريمية منها: العقل،الشجاعة، الجرأة ،الاقدام ،الفروسية ،السيطرة على الاهواء ،و كل مشتقات الفحولة الشهريارية/ السندبادية

و ان ننسب في المقابل الى المرأة متوالية من النعوت "التشريعية" و كل مشتقات هذه المتوالية من النعوت الشهرزادية : الكذب ،التقلب، المراوغة، الانفعال، الرومنطيقية، الشبق، الكيد، التلبيس الميوعة الحنان [2] .

يستشهد هذا الاخير بالدراسات الانتروبولوجية التي أجريت على المجتمعات البدائية و خاصة التي قامت بها مارغويت ميد حول مجتمعات الارابيش، و تشامبولي،و المندوغمور . هذه المجتمعات التي تختلف فيها الادوار بين الجنسين او عدم ربط الصفات المحسوبة بالرجل او المرأة بجنس واحد

---

[1] TOURNIER Vincent, " Politiques sociales et familiales " Societé n 99 IEP Grenoble mars 2010 p61

[2] سليم دولة . الثقافة ..الجنوسة الثقافية الذكر و الانثى و لعبة المهد . دمشق :دار الفرقد 2009 .ص ص124، 125

و إنما بكلا الجنسين كالعدوانية او الحنان و التي نجدها في الرجل و المرأة او اهتمام الرجل في الارابيش بالزينة اكثر من المرأة و هذا ما يبين الطابع المختلف و المكتسب للادوار الجنوسية من خلال الرجوع الى المجتمعات التي يقال عنها بدائية .

ج- نظرية الذكر أنثوية .

يرى هذا الإتجاه النظري ان الإختلافات الجسمية و وظائفها عند المرأة ، و ما ينعكس منها على سلوكها الاجتماعي من مشاعر و احاسيس المرأة (ذاتيتها و أنوثتها النفسية و الاجتماعية) و أثارها على أدائها السلوكي ودوافعها و أحكامها و مصالحها و معاييرها و ابداعاتها و جماليتها التي تطبعها بطابع يميزها عن الرجل في بناء علاقتها مع الاخرين . طريقة عيشها بدءا من ميلادها و انتهاءا بشيخوختها ،و ما يحصل ويدور من طراز ،و اساليب العيش و التعامل مع الاخرين و تكوين خبرة حياتية اجتماعية لها تختلف عن خبرة الرجل ... اما من حيت التنشئة الجنوسية تبدأ من التعامل بين الوالدين و الابناء ،فالأب على سبيل المثال يستخدم عبارات مع ابنته لا يستخدمها مع إبنه ،و تستخدم الام مفردات لغوية مع إبنتها لا تستخدمها مع ابنها و هكذا .

حتى لغة التخاطب بين اعضاء الاسرة الواحدة تخضع لاختلاف نوع الجنس بينها . فالتفسير المؤسسي للإختلافات الذكر انثوية تعد الاسرة مؤسسة اجتماعية تتضن نظام تقسيم عمل قائم على الاختلافات الجنسية الذي بدوره يحدد الادوار الاجتماعية الخاصة بالمرأة ....فضلا عن تحديد مهام ومستلزمات الدور لكلا الجنسين لكل مرحلة عمرية يمر بها الرجل و المرأة . [1]

اذا التقسيم يحكمه الجنس و السن و يمكن ان نضيف حتى الترتيب ضمن الاخوة الذكور و الاناث من لغة تخاطب تتراوح بين المفردات المستخدمة للذكور و تلك المستخدمة للاناث ، وكذلك مضامين الامر و الرجاء و التحبيذ و التخيير ....

يقدم الباحث تصنيفا او مشروعا لنظرية الانوثة و التي تحاول تفسير التمايز و الاختلافات بين الجنسين إنطلاقا من الاختلافات الذكر أنثوية (تفسيرات بيولوجية ، نفسية ، مؤسساتية ، اجتماعية) مشروع التمايز يرتكز على وجوده حتى و لو كان في نفس الطبقة او المستوى التعليمي او المهني ثم

[1] **معن ،خليل عمر . علم اجتماع الاسرة . عمان: دار الشروق، 2000 .ص ص 185.186**

مشروع نظرية و التي تبين القهر و الاضطهاد الممارس من الرجل على المرأة و التي يرجعها الى أثار النظام الابوي و سلطة الرجل ....[1]

وجود نوع من التنميط الجنسي يحدث على مستوى مؤسسات المجتمع ، ثم ينتقل الى الأفراد من خلال ميكانيزم التنشئة الاجتماعية حيث نجد : ان هناك مجموعة افعال تخص الفاعل الذكر ،و هناك مجموعة افعال تخص الفاعل الانثى ،و العلاقة بين الفعل و الفاعل في كل من الحالتين علاقة شرطية فاذا فكرت بالفاعل تفكر بالفعل و اذا فكرت بالفعل تفكر بالفعل...[2]

د-.إقتراب الثقافة و المرأة

في تقديمه لكتاب قاسم امين يلخص بدقة مصطفى ماضي اهمية اسهام هذا الاخير: " عاش نفوذ الاستعمار الشرقي المتخلف ،الاستدمار الغربي للامة العربية، احتك بافكار الحرية للثورة الفرنسية ، و عايش افكار التنوير للنهضة العربية و آمن بالحرية و العدالة و المجتمع المدني ، كان يكفر بالمجتمع الذكري يؤمن بالمجتمع الديموقراطي .... تجرأ هذا المفكر ليقول للمجتمع الابوي الذكري : المرأة و ما ادراك ما المرأة انسان مثل الرجل لا تختلف عنه في الاعضاء و وظائفها ، و لا في الاحساس و لا في الفكر .[3]

يرى قاسم امين ان سبب اللامساواة يرجع الى الاستبداد : " كان من اثر هذه الحكومات الاستبدادية ان الرجل في قوته اخذ يحتقر المرأة في ضعفها ، و قد يكون من اسباب ذلك ان اول أثر يظهر في الامة المحكومة بالاستبداد هو فساد الاخلاق .

ولما كانت المرأة ضعيفة اهتضم الرجل حقوقها ، و اخذ يعاملها بالاحتقار و الامتهان و داس بارجله على شخصيتها ، و عاشت المرأة في إنحطاط اي كان عنوانها في العائلة زوجة او أما او بنتا ليس لها شأنا و لا اعتبار و لا رأي ،خاضعة للرجل لأنه رجل و لأنها امرأة .[4]

---

[1] **معن خليل عمر. المرجع السابق ص ص 185. 194**

[2] **عدنان، الامين. التنشئة الإجتماعية و تكوين الطباع .المغرب :المركز الثقافي العربي، ط1، 5 200. ص114**

[3] **قاسم امين . تحرير المرأة ، الجزائر: موفم للنشر ،1990 . تقديم مصطفى ماضي .**

[4] **نفس المرجع ص13 ص 14**

لذلك نجده يركز على تعليم المرأة في فصله الاول و يرى انه يدعم وظيفتها و مكانتها الاجتماعية في المجتمع و يقيها من العوز و الرذيلة، و في ان اسوأ ماتعاني منه المرأة هو الجهل .

هذه الافكار التي تبدو معتدلة في عصرنا الحالي نظرا للتغيرات التي مست المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري ، هي في الحقيقة ثورة عن الواقع الذي كان سائدا في هاته المجتمعات في تلك الفترة التاريخية التي ساد فيها الجهل . و يضيف الكاتب فيما يخص تربية و تعليم المرأة وما لذلك من أثار عليها و على المجتمع :

عند الكلام عن تربية المرأة ، ما لها من المزايا الجليلة ، و الاثار الحسنة التي تترتب عليها في شؤونها نفسها و شؤون بيتها و في الإجتماع الذي هي فيه ، و ذكرنا ان من أكبر أسباب ضعف الامة حرمانها من أعمال النساء ، و ان تربية الطفل لا تصلح الا اذا كانت أمه مرباة ... و ان تأثير الام في تربية الطفل بعد ولادته أعظم من تأثير أبيه .[1] في هذا السياق فإن الاهتمام بالمرأة يهدف الى الاهتمام بالمجتمع، لإعتبار الدور التربوي الكبير الذي تقوم به تجاه الناشئة ،و ما يمكن ان تساهم به في تربية هذا الجيل و كذا المساهمة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية .

4- المرأة و المجال الديني و الاجتماعي

لقد نسبت أراؤنا المسبقة و معتقداتنا القديمة الجديدة "الصالحة لكل مكان و زمان" نعوتا أبدية وتقييمات نهائية ،و ذلك من خلال خلق مراتبية ،و خانات محددة تسجن فيها الاشياء والانفعالات والاهواء و السلوكات، و الكائنات الحية التي ننسب اليها أنماطا محددة من السلوك مرة واحدة و الى الابد كأن ننسب الى الرجل إضافة الى الفحولة الجنسية فحولة معرفية تزكيها قضيبية متنكرة فتكون تبعا لذلك الفلسفة و العلم والموضوعية، و كل ضروب الحكمة إنما هي حكرا على الرجل ....وفق اللغة الديكارتية اي من المسائل التي تربو على النقد فلا يطولها شك مسالة التفوق العرقي والتفوق الرجالي على النساء و ذلك كله نتيجة لتقليد موغل في القدم .[2]

---

[1] قاسم امين . المرجع السابق ، ص79

[2] سليم دولة ، المرجع السابق ص 126

نجد النقد الموجه الى الذات الجمعية ، فيما يتعلق باللامساواة بين الجنسين في المجتمعات العربية التي مازالت بعضها تحرم على المرأة ابسط الحقوق السياسية بإعتماد تبريرات متجذرة في البنية الذهنية الاجتماعية التي يغلب عليها التقليد و الجمود .

لقد ظل الحقل الديني المؤسساتي مجالا لإحتكار الرجل للسلطة و الوظائف الدينية و إعادة إنتاج هيمنة الرجل على المرأة ، بتأويل للنص الديني بما يخدم هذه الهيمنة و بهذا أعتبر الدين ركنا لتكريس الهيمنة الذكورية والابوية [1]

و يضيف في نفس السياق ان المجال الديني هو ذكوري لعدة اعتبارات بالطهارة ،وأفضلية الرجال على النساء في ذلك من الختان ،او الطهارة بالتعبير الاجتماعي و الذي يدخل الرجال في طهر منذ الطفولة المبكرة عكس النساء الائي يعانين من طهر مؤقت جراء الحيض و النفاس و هو ما يضعهن في موقع الدونية مقارنة بالرجال و هذا في الممارسة الدينية .

ان هذه الافضلية الذكورية تكرس الهيمنة التي تنعكس و تنسحب على المجالات الاجتماعية الاخرى ...وبالتالي إنعكست التأويلات الفقهية على التمثيلات و التشكيلات حول المرأة اجتماعيا وثقافيا بل نجد علاقة جدلية بين وضعية المرأة و التمثلات الاجتماعية و الثقافية حولها و التأويل الديني الذي يجعلها في مرتبة دنيا . هذا التأويل الذي لا يعدو ان يكون بدوره انعكاسا لهذه الوضعية والتمثلات الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية منذ ما قبل الاسلام الى عصرنا الحالي .[2]

و يضيف في السياق ذاته .... كان لهذه التأويلات انعكاسا على المستوى السياسي ، حيث قام الفقهاء صراحة بالقول بعدم جواز تولي المرأة الولاية او الامامة بمدلولها السياسي .[3]

هذا يرجع الى ارتباط انساق المجتمع الاجتماعية و الرمزية فيما بينها من جهة، و التأثير الذي يمارسة الدين في المجتمعات الدينية على مختلف الانساق الاخرى، و على ممارسات الافراد وسلوكاتهم في الحياة اليومية والرجوع اليه كمرجعية .

هذا التمثل الاجتماعي و الثقافي الذي إنبنى من خلال سيرورة المجتمع وتاريخه هو الذي يتحكم في تحديد الادوار الاجتماعية و تجنيسها وإضفاء التراتب الاجتماعي لهذه الادوار .

---

[1] رحال بوبريك . بركة النساء الدين بصيغة المؤنث .المغرب : فريقيا الشرق، .2010 ص 11

[2]. نفس المرجع ص12

[3] نفس المرجع ص 13

ملخص الفصل

كان التناول في هذا الفصل تدرجيا حيث انتقلنا فيه من العام الى الخاص مع الربط بين عدة متغيرات جد مهمة لفهم التنشئة ، تضمن التنشئة الاجتماعية بإعتبارها الاطار العام الذي تدور فيه التنشئة السياسية ،و كذلك لأنها من الادوار الاساسية التي تقوم بها الاسرة تجاه الناشئة ، فهي عملية معقدة و عميقة عندما يتعلق الامر بالأسرة ، و ذلك لإحتضانها الطفل في سن مبكرة ،و كذلك لإعتبارها من الجماعات الاولية التي تساهم في إكساب الطفل الشخصية القاعدية التي تحدد الملامح و الاطر العامة التي يبنى عليها مختلف تدخلات المؤسسات الاجتماعية الاخرى .

بالاضافة الى التنشئة الاجتماعية تقوم الاسرة كذلك بدور مهم في مجال التنشئة السياسية وهو ما تؤكده الدراسات الحديثة فيما يخص المحيط السياسي للاطفال ، و كذلك التنشئة السياسية لهذه الفئة الناشئة التي تظهر أبعد ما تكون عن السياسية ،فهي تكسب الافراد الاتجاهات و الميولات والتفضيلات السياسية من خلال الوالدين بطريقة مباشرة عبر التلقين او غير مباشرة عن طريق المحاكاة التي يقوم بها الاطفال عندما يتعلق الامر بالنموذج الذي هو الاباء .

من مظاهر التنشئة السياسية الاسرية ما يؤكده البعض في كون هذه المؤسسة الاجتماعية هي بنية اجتماعية و سياسية كذلك ، حيث نجد من يمتلك السلطة و من يخضع لها و الاطفال ينشأون في هذا الفضاء المصغر الذي تتم فيه بعض العمليات التي هي في مضمونها سياسية ، مع إضفاء الطابع الجنوسي لها مما يضيف البعد الجندري و السياسي في التنشئة الاسرية .

كل هذه العمليات تتم في ظل علاقة متبادلة التأثير بين المجال التربوي و المجال السياسي من جهة اخرى فهي تتم في مجتمعات تتسم بسيادة النظام الابوي ، و ما يحمله من خصائص تمييزية بين الجنسين في مختلف مؤسسات المجتمع ، و ذلك بفرض نوع من الافضلية للرجال عى حساب النساء في مجالات عدة ، و بصورة متفاوتة من مجال الى اخر و من مجتمع الى اخر ، هذا النظام الابوي هو سمة المجتماعات العربية و المجتمع الجزائري على الخصوص .

هذا النظام الابوي يعمل على التمييز بين الجنسين في مستويين: على مستوى الاسرة و منه عملية تلقين الادوار الاجتماعية وفق الافضلية الذكورية ،و تقسيم المجالات الاجتماعية بين الجنسين

التي تتضمن (الداخل و الخارج ، و المهام و المهن و الوظائف) و حتى اكتساب السلطة او السعي للحصول عليها عبر الانتخاب و ممارستها لانها في الاسرة محتكرة من الاب .

الفصل الرابع

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

تمهيد :

في هذا الفصل سنركز على المشاركة السياسية للمرأة رغم الابعاد المتعددة التي تتميز بها المرأة كونها عضو في المجتمع بصفة عامة ، و كذلك تنتمي الى بنيات اجتماعية مختلفة كالاسرة اساسا ومختلف المؤسسات بتنوع نشاطها من اقتصادية ، و ثقافية و اجتماعية و كذلك السياسية.

في هذا الجانب الاخير نحاول ان نبرز الانتماء للمنظمات السياسية على وجه التحديد و طبيعة العضوية فيها ، و نوعية المشاركة السياسية التي تتميز بها المرأة ضمن الحزب السياسي و ضمن الساحة السياسية على العموم ، و هو ما يعطينا صورة عن الممارسة السياسية لهذا الفاعل الاجتماعي الغائب عن الفضاء السياسي او الحاضر لكن بصورة جد محدودة .

ان التناول في هذا الفصل يكون من خلال التطرق الى المشاركة السياسية في بعض الدول الاوربية مع معطيات احصائية تبين التباين بين هذه الدول فيما يخص المشاركة السياسية للمرأة في البرلمانات ، و إمكانية المقارنة هذا السلوك المشارك بين اقطار هذا الفضاء الاوروبي ، و مختلف المجتمعات او الدول الاخرى و منها المجتمع الجزائري ،و المشاركة البرلمانية في الدرجة الاولى من المظاهر الاساسية للمشاركة السياسية ،و التي تبين تواجد المرأة في هذه المؤسسات و من جهة اخرى فهي تبين المشاركة السياسية النوعية للمرأة .

ثم نخص بالتناول كذلك بعض العناصر بالتحليل خاصة ما تعلق بالسلوك النوعي للمرأة في المجال السياسي ، و ما يساعد على مشاركة نوعية للمرأة ،والعوامل المرتبطة بالمرأة نفسها او تلك المرتبطة بمحيطها المباشر ،وبالمقابل ما يعرقل هذه المشاركة و مختلف العوامل الحاكمة لها .

كما سنركز بعد ذلك على المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وكذلك مدى إنخراطها ومساهمتها في الفعل السياسي من جهة ،و مستوى هذه المشاركة من جهة اخرى ويكون ذلك بتسليط الضوء على عضوية البرلمان كمؤشر مصغر عن المشاركة السياسية في المجتمع ، و ما تقدمه التنظيمات الحزبية في نفس الوقت من كوادر سياسية تمثلها و تؤثر في المؤسسة التشريعية و هيئات سياسية اخرى .

1 –السلوك السياسي و المشاركة السياسية .

ان تناول السلوك السياسي يرجع الى السياق العام بإعتباره أشمل من المشاركة السياسية والذي يسمح لنا بوضع هذه الاخيرة في اطارها العام ؛ و من جهة ثانية إضفاء التناول السوسيولوجي على الظاهرة بإعتبار السلوك الخاص بالافراد يغلب عليه الإكتساب من المجتمع في نوع من الابتعاد عن التناول السياسي البحت ، و هذا يسمح لنا بالتركيز على المشاركة كمنتوج اجتماعي يتميز بتدخل البنية الاجتماعية في تكوينه و تنميته من خلال مؤسسات تربوية ،و يرجع اليها الافراد كمحددات للسلوك الاجتماعي والسياسي .

تختلف المشاركة السياسية بين أفراد المجتمع وهذا من حيث الأسلوب أو الطريقة ومنه مستوى أو درجة المشاركة في حد ذاتها، وهذا تبعا لمتغيرات مرتبطة بالفرد نفسه كالسن، والجنس والمستوى التعليمي والثقافي والتنشئة السياسية المتلقاة ونوعيتها، وهو ما يسمح أولا التعامل مع الظواهر السياسية. أو المرتبطة من جهة أخرى بالنظام الإجتماعي والسياسي، ومدى سماحه وتشجيعه لأفراده بالمشاركة والفرص المتاحة لذلك والتي تختلف بإختلاف طبيعة النظام السياسي والعلاقة التي تربطه بالمجتمع و مكوناته، والقنوات المعتمدة في التأثير والتبادل بين مختلف الأطراف.

يشير مفهوم المشاركة السياسية الى تلك الانشطة التطوعية التي يشارك فيها الافراد في المجتمع مثل اختيار القادة ، و قيامهم بصورة مباشرة او غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة و تشمل تلك الانشطة بصورة اساسية على التصويت و البحث عن المعلومات، و المناقشة، و الكتابة، و حضور الاجتماعات والمساهمة المادية و الاتصال بالنواب ...اما الصور الاكثر فاعلية للمشاركة فهي الإنضمام بصفة رسمية الى حزب سياسي ، تسجيل الانتخاب ، و المنافسة على وظيفة حزبية .[1]

كما نجد في معجم مصطلحات عصر العولمة هذا التحديد " هي درجة إهتمام المواطن بأمور السياسية و صنع القرار ، فكلما زادت المشاركة السياسية للمواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي ،و ابسط صور المشاركة هو التصويت (اي ممارسة الحق في إبداء الرأي في الإنتخابات) ، كما ان المشاركة وإتساعها تقلل من العنف في هذه المجتمعات التي تتسع فيها المشاركة ". ويشر صاحب

---

[1] **سامية خضر صالح .المشاركة السياسية و الديموقراطية. القاهرة: جامعة عين شمس، 2005. ص ص 18 ،19 " نسخة الكترونية "**

المعجم الى التحديد من جهة ، و الى نتائج المشاركة من عدمها على المجتمع و ما يترتب على العزوف عن المشاركة السياسية من عنف .[1]

ان هذا التحديد يقدم لنا بالتفصيل تلك السلوكات التي يمكن إعتبارها من المشاركة السياسية رغم عدم العضوية في الاحزاب السياسية ، هذه الاخيرة تعتبر من المشاركة السياسية الفاعلة ، و بذلك فهذا التحديد يركز على المشاركة الجماهيرية في العملية السياسية من خلال المتابعة و الاهتمام والتصويت ..... الا ان هذا لا يعبر الا عن المشاركة السياسية القاعدية ، اما المشاركة السياسية في صورتها المتنوعة و النوعية فيمكن ان نجدها فإعتماد دراسات اخرى تشير الى الطابع النوعي والتنوعي في هذا السلوك فهي ترى :

" تختلف المشاركة السياسية بين حتى الافراد المنتمين الى نفس التنظيم، او الجمعية الواحدة ذات الطابع السياسي او شبه السياسي ، و ذلك بالتمييز بين عدة اشكال لها :مثل شغل منصب سياسي او اداري او السعي الى ذلك من جهة ،و من جهة اخرى بين العضوية النشطة في التنظيمات و مثلها في التنظيم الشبه سياسي، او عضوية سلبية في احدى القنوات السابقة " .[2] و هو التحديد الذي يميل أكثرالى الى الفروق الفردية التي تنتج السلوك المشارك بمستوياته المتنوعة .

من جهة اخرى يرى بعض المختصين في علم الاجتماع السياسي ان المشاركة السياسية هي تلك الانشطة ذات الطابع الرسمي، التي يمارسها مواطنون معنيون و التي تستهدف بصورة ،او بأخرى التاثير على عملية اختيار رجال الحكم او التاثير في الافعال التي يقومون بها.[3] غير أن هذا التعريف للمشاركة السياسية يقصرها على الأنشطة ذات الطابع الشرعي والتي تكون وفق القوانين التي تحكم المجتمع أو النشاط السياسي بالخصوص.اي يتم التركيز في هذا التحديد الاخير على الطابع الرسمي للمشاركة السياسية .

اماالمشاركة السياسية فهي تتراوح بين مستويات مختلفة من السلوك الذي يتميز بالتدرج في المشاركة من خلال مستويات مختلفة منها إبتداء من الاختيار الى غاية التأثير في صانع القرار

---

[1] **إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي . معجم مصطلحات عصر العولمة . ص418 نسخة إلكترونية kotobarabia.com**

[2] **طارق محمد عبد الوهاب.سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر، 1999 .ص 21**

[3] **عاطف، احمد. فؤاد علم الاجتماع السياسي. الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،1995 .ص 84**

التطرق الى السعي الى مناصب صنع القرار السياسي ،والتي يمكن إعتبارها من المشاركة السياسية النوعية و الفاعلة التي يمكن الوصول اليها من خلال العمل على الإقناع وجمع التأييد لأكبر عدد من الاصوات الممثلة للوعاء الانتخابي .

يضيف كوت و مونيي "انه فعل يقوم به الشعب بمقتضاه بصورة مباشرة، او غير مباشرة بإسناد السلطة ،و لا شك بأن عملية الإسناد هذه من أعقد ما تبدو عليه، لما تطرحه من اسئلة جديدة تتعلق بهوية المترشحين بطريقة اختيارهم" [1]

ان تعدد الاقترابات بالمشاركة السياسية تجعلها في بعض الاحيان تأخذ مفهوم المشاركة الانتخابية في الغالب ، رغم الإختلاف بين المفهومين . حيث ان المشاركة الانتخابية هي صورة من صور المشاركة السياسية في طبيعتها البسيطة التي ترتقي في مستواها على الاهتمام السياسي و المناقشة الخاصة بالمواضيع ذات الصلة بالسياسية . فنجد بالنسبة لهذه الاخيرة إضافة الى المشاركة الإنتخابية الجماهيرية ، نجد الترشح للمناصب السياسية المختلفة و ما يرتبط بالمترشحين من عوامل الترشح وكسب الدعم و السند من أجل بلوغ الاهداف التي يسعى الى تحقيقها .

إن سير النسق السياسي يحتاج إلى تجاوب أفراد المجتمع مع الاداء الذي يقدمه النظام السياسي من خلال مؤسساته والفاعلين في الميدان السياسي. إن هذا التجاوب والذي يمكن أن نعبر عنه بالتفاعل بين الفرد كفرد معزول أو ضمن جماعات معينة من جهة ؛ وسير النظام السياسي من جهة أخرى . فأغلب التحديدات تذهب في أتجاه المشاركة الجماهيرية و الشعبية التي تقترب من المشاركة الانتخابية ، غير ان المشاركة السياسية تتجاوز هذا السلوك البسيط في مظهره السياسي و الذي ينحصر في منح الصوت لهذا المترشح او ذاك ، او الإختيار من بين المترشحين و هذه التحديدات يمكن ان نربطها بالعزوف و اللاإهتمام بالقضايا السياسية لتظهر بصورة المشاركة التي تبارك الاداء السياسي للنظام من خلال ابداء التأييد و التصويت . و هذا ما يمكن أن نضيفه التحديد التالي الذي يرى في المشاركة السياسية في أنها : "... المشاركة السياسية تترجم تدخل المواطن في الميدان

---

[1] **جان بيار كوت، بيار موني.علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد هناد.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1985. ص 159**

الخاص بالشؤون العامة"[1] وهذا التحديد يأتي بعد تعريف الحياة السياسية على أنها كل الأفعال على إختلاف طبيعتها المنجزة التي تسمح بسير الجهاز السياسي.

2-مستويات المشاركة السياسية :

يفصل بعض الباحثين في السلوك السياسي من خلال مستويات المشاركة السياسية من اللا مشاركة ان صح التعبير الى المشاركة الفعالة ، التي نحن بصدد التركيز عليها فتتدرج على النحو التنازلي من صنع القرار و المساهمة في ذلك ،الى غاية الابتعاد عن الاهتمام بكل ما هو سياسي، وفق سلم مستويات المشاركة السياسية التالي :

- تقلد منصب سياسي او اداري .
- السعي نحو منصب سياسي او اداري .
- العضوية النشطة في تنظيم سياسي .
- العضوية غير الفعالة في تنظيم سياسي .
- العضوية النشطة في تنظيم شبه سياسي .
- العضوية غير النشطة في تنظيم شبه سياسي .
- المشاركة في الاجتماعات العامة و المظاهرات .... الخ .
- المشاركة في المناقشات غير الرسمية .
- الاهتمام العام بالامور السياسية .
- التصويت .
- اللامبالاة التامة .[2] هذا الهرم المقدم من طرف المؤلف يمكن ان نعتبره أكثر النماذج وضوحا في تناول المشاركة السياسية ،و الذي يعطينا تفاصيل السلوك السياسي و مستويات المشاركة السياسية من خلال بعض العمليات التي يقوم بها الفرد في المجال السياسي ، او الفاعل السياسي الذي يؤثر

---

(1) Meynaud (J) / Lancelot (A). La participation des français à la politique. Paris : PUF. 1961. P. 6.

[2] السيد عبد الحليم الزيات .التنمية السياسية .القاهرة :دار المعرفة الجامعية،الجزء الثاني، 2002.ص 102

في هذه العمليات السياسية وكل هذا ابتداءا من اللإهتمام بكل ما هو سياسي ، مرورا بالعضوية الغير نشطة و العضوية النشطة الى غاية تقلد المناصب العليا ، هذه المشاركة النوعية قليلا ما يتم التطرق اليها في تناول المشاركة السياسية .ويمكن تحديد قائمة من الممارسات المرتبطة بالمشاركة السياسية من خلال مؤشرات تفصيلية للسلوك .

كما نجد النموذج التالي الذي يتقاطع مع النموذج السابق في بعض المؤشرات الخاصة بالسلوك السياسي ،و المتدرج تصاعديا حسب درجة للإنغماس في السياسة وطبيعة المشاركة السياسية حسب المستويات المختلفة للمشاركة الجماهيرية تبدأ بالتسجيل في القوائم الى المشاركة النشطة في الحملات الإنتخابية :

. التسجيل في القوائم الانتخابية التي تعتبر الدرجة صفر في المشاركة السياسية .

- البحث عن المعلومة السياسية .
- المناقشات السياسية مع المحيط .
- التصويت .
- المشاركة في تظاهرة .
- الانخراط في تنظيم يهتم بالمشاكل الجماعية (النقابات و الجمعيات) .
- الانخراط في حزب سياسي .
- حضور التجمعات السياسية .
- تدعيم الحملات الانتخابية ماليا .
- المشاركة النشطة في حملة انتخابية .[1]

هذا النموذج الذي يطرحه الباحث يقدم لنا تفصيلا مغايرا للمشاركة السياسية ، و الذي يمكن ادراجه ضمن تفصيل السلوك السياسي المشارك للأتباع ، اي المشاركة السياسية الجماهيرية التي تتابع القضايا السياسية ، و تصوت في الانتخابات و تحضر التجمعات التي تقام من طرف الفاعلين السياسيين ،و تتبرع للتنظيمات السياسية بالمال . كل هذه الممارسات تخص المشاركة السياسية

---

[1] **Bruno Villalba. Introduction a la sciences politique . http://droit.univ-lille2.fr 28. 01. 2012**

القاعدية التي تكتفي بالمتابعة و التصويت دون العمل على التدرج في التنظيم و الانتقال الى مستويات اعلى ترتبط بالمساهمة في صنع القرار السياسي . و يمكن ان ندعم هذا التناول بما يشير اليه في هذا الصدد كوت و مونيي من خلال وضع دوائر متداخلة للتمييز بين عدة فئات تدخل ضمن المشاركة السياسية المتنوعة في اطار الحزب او التنظيم السياسيي :

"... يشكل الناخبون أكبر دائرة بوصفهم يصوتون على المرشحين من طرف الحزب، بينما تتألف الدائرة الثانية من المتعاطفين، أي كل هؤلاء الذين دون أن يكونوا منخرطين في الحزب، يؤيدونه على مستوى الأفكار، وحتى على المستوى المالي في بعض الأحيان، أما الدائرة الأخيرة فهي الدائرة الداخلية التي تضم المناضلين... ويؤلف المنخرطون دائرة رابعة تكون أكبر من دائرة المناضلين وأصغر من دائرة المتعاطفين" [1]

هذه الفئة الرابعة تتشكل من إعتماد البطاقات الحزبية للمنخرطين في الحزب السياسي. ويمكن أن نزيد عليها الإطارات الحزبية التي تعمل وتنشط ضمن الحزب السياسي لتحقيق أهدافه الخاصة والمتمثلة في الوصول إلى السلطة و ممارستها ، ومحاولة تحقيق الأهداف العامة للمجتمع انطلاقا من الأهداف الحزبية الخاصة .

3 –المشاركة السياسية للمرأة في الدول الاوروبية

ان تناول هذا العنصر يحمل اهمية كبيرة ، لكون التمثيل النسوي في الهيئات و المؤسسات السياسية في هذه المجتمعات و درجة المشاركة السياسية ،و نوعيتها يسمح لنا بنوع من الوقوف عند صورة للمشاركة السياسية للمرأة تخص مجتمعات لطالما اعتبرت نموذجا يجب العمل من اجل بلوغ ما بلغته هذه المجتمعات في كل المجالات الحياتية ،و الاقتداء بهذا النموذج في مجتمعنا و مجتمعات العالم الثالث راجع لما يمثله في المخيال الاجتماعي ، و هي الحالة التي تطرق اليها ابن خلدون في ان المغلوب مولع باتباع الغالب لانه يعتقد ان الكمال في الذي غلبه

وهذا التطرق يمكننا كذلك من الوقوف على الفروقات بين هذا النموذج ،و الواقع الموجود في المجتمع الجزائري .و المقارنة غير ممكنة نظرا للتباين بين هذه المجتمعات و المجتمع الجزائري

[1] **جان بيار كوت مونيي. مرجع سابق. ص ص 143.142.**

من جوانب عدة . و لكن نأخذ هذا التناول و هذه المقارنة لإعتبار قضايا المساواة و العدالة بين الجنسين و الممارسة السياسية النسوية في المجتمعات الغربية في الغالب تعتبر كمرجعية في المخيال والذهنية الاجتماعية والسياسية الجزائرية، وحتى على مستوى العامة من المجتمع ، او في جزء كبير من النخبة السياسية و الحزبية بإختلاف الوانها ،وهي تتعدى المجال السياسي الى مجالات عدة لا يمكن حصرها .

تتضح المشاركة السياسية اكثر في التمثيل البرلماني في هذه الدول و درجة المساواة بين الجنسين في هذا التمثيل السياسي و النيابي، و بالتالي يمكن اعتبار المشاركة البرلمانية و التمثيل النيابي كمؤشر و جانب مهم من المشاركة السياسية النوعية . حيث نجد الدراسات الاخيرة تشير الى بعض الارقام و النسب الدالة على نسبة التمثيل في المؤسسات التشريعية الاوروبية تشير الى المعطيات التالية :

تحتل السويد المرتبة الاولى في الترتيب العالمي الذي يعتمد المشاركة البرلمانية للمرأة كمؤشر لمدى انخراط المرأة في صنع القرار السياسي و المشاركة السياسية ،و الذي يرجع الى نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الخاص بكل دولة كناتج عن الانتخابات . في برلمان السويد لسنة 2006 نسبة تمثيل المرأة 47 ٪ ، اما فلندا في المرتبة الثانية في برلمان سنة (2007) نسبة التمثيل كانت 41.5٪ ، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الدانمارك (2007) بنسبة 38 ٪ .و كلها تنتمي الى نفس المنطقة السوسيوثقافية .

تليها اسبانيا (2008) بنسبة 36.3 ٪ ، ثم بلجيكا (2007) بنسبة 35.3٪ ، اما ايطاليا (2008) فكان التمثيل بنسبة 21.8٪ ،بينما فرنسا (2007) تمثيل المرأة الفرنسية في البرلمان كان 18.5٪ ، و تأتي مالطا في اخر الترتيب من حيث التمثيل النسوي في البرلمان للدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بنسبة 8.7 ٪[1] من هذه الارقام و النسب يظهر ان الدول الاوروبية نفسها لم تصل بعد الى المساواة بين الرجل و المرأة في المجال السياسي .

[1], **MORANO,Nadine.De l′ égalité entre femmes et hommes. Chiffres clés.2009 p 9**
www .femmes-egalité.gouv.fr 2010

رغم الهالة التي إكتسبتها هذه المجتمعات في ما يخص قضايا المرأة و المساواة و الحقوق السياسية و غيرها، الا ان الاحصائيات تبين غير ذلك على الاقل في التمثيل البرلماني كجانب مهم من المشاركة السياسية. فالنسب تتراوح من الخمس الى الثلث في هذه الدول . اما اذا تطرقنا الى فرنسا على سبيل المثال فنجد ان الظاهرة تأخذ نفس المنحى، التمثيل في الغرفة السفلى يظهر كالاتي حسب السنوات و نسبة تمثيل المرأة في هذه الغرفة: 10.9 ٪ برلمانية في البرلمان الذي افرزته إنتخابات سنة (1997) , 12.3٪ من اعضاء البرلمان من النساء سنة (2002) ،18.5٪ سنة (2007) .

اما في الغرفة العليا فكان التمثيل اقل من التمثيل السابق و بصورة ملحوظة في سنة 1998 : 5.9٪من اعضاء الغرفة العليا لسنة (1998) من النساء , و نجد بعض التحسن ابتداء من سنة 2001 حيث كانت النسب كالاتي : 10.9 ٪ برلمانيات سنة (2001) ,و 16.9 ٪ برلمانيات سنة (2004), 21.8٪ من اعضاء الغرفة العليا من النساء (2008) .[1]

هذه النسب تظهر انه حتى البرلمان الاخير يبلغ التمثيل النسوي فيه الخمس في احسن الاحوال وهي نسبة بعيدة كثيرا عن المساواة في المشاركة البرلمانية بالنسبة لديموقراطية عريقة كفرنسا و التي تعتبر نموذجا بالنسبة للكثير فيما يخص هذه الظاهرة . اما من حيث ترتيب الدول بالرجوع الى التمثيل البرلماني للنساء ، و الذي اعتمد عليه لمعرفة المشاركة النوعية للمرأة في الهيئات التي لها دور كبير في توازن السلطات بين مؤسسات الدولة وما يمثله الجانب التشريعي في هذا المجال، و من جهة اخرى تواجد المرأة في قمة هرمية الدولة و مؤسستها التشريعية . . في هذا الصدد تشير المصادر الى ان ترتيب الجزائر بعد الانتخابات التشريعية اتي جرت في 2012 كان متقدما واحتلت فيه الرتبة 28 من مجموع 190 دولة متقدمة على فرنسا التي احتلت الرتبة 37.و قد كان ترتيبها قبل ذلك اي سنة 2007 في المركز 43 ، واحتلت الجزائر هذه الرتبة ب30 مقعد للنساء من مجموع 389 وذلك بنسبة تمثيل 7,7 ٪ و يتقدم الجزائر كل من المغرب و البنين في هذه الاخيرة ..

1 - MORANO,Nadine. http:// www .femmes-egalité.gouv.fr .Op cit p9

هذه الهيئة(اتحاد البرلمانات) تعود الى المعطيات، و الاحصاءات الناتجة عن الانتخابات الاخيرة لكل دولة وما تعلق بالتمثيل البرلماني بغرفتيه عموما، و تمثيل المرأة على الخصوص ،و هذا ما يعتمد عليه في الترتيب .ويرجع الترتيب المتقدم الذي احتلته الجزائر سنة 2012 الى نظام الحصة المطبق في الانتخابات التشريعية و الذي يمنح المرأة 30 ٪ من المقاعد .و هذا تبعا للقانون العضوي (03- 12) المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافقل12 يناير 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة (انظر الملحق) .بموجب هذا القانون توسعت المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية لتحتل تلك المرتبة المتقدمة بين الدول المتقدمة .[1]

4 –وضعية المرأة في المجتمع الجزائري

يرى الهواري عدي في كتابة حول المرأة الجزائرية و الاسرة الجزائرية تصنيفا للمرأة،ضمن الاسرة ومختلف مميزات هذه البنية الاجتماعية ، التي عرفت تغيرات تراوحت بين النمط التقليدي للاسرة الممتدة والاسرة النووية كما اشرنا سابقا ؛و حسب هذا الاخير يتكون من اربع وضعيات تكون فيها المرأة ضمن هذا الفضاء الاجتماعي . هذا التصنيفات تسمح للمرأة بتطوير استراتيجيات التعامل معها تبعا للإمكانيات المتاحة، و هذا من منظور الفاعل الاجتماعي الذي يبتعد عن السلبية ،و محاولة التأثير في الفاعلين الاخرين خدمة للاهداف المحددة :

_ المرأة المتزوجة و الماكثة بالبيت دون اجر فتتجه للإستثمار في الابناء عندما يكبرون تبقى العلاقات متينة و هو ما يجعل هذه الاخيرة في اريحية .

_ المرأة الام و الجدة تتدخل للحفاظ على النظام الابوي لصالح ابنائها و تزيد من سلطتها على حساب الزوج ،و زوجات الابناء و تميز نفسها عن بقية النساء بالانتماء الى جيل اكبر .

_ المرأة الزوجة العاملة و التي لديها دخل تحاول الاستقلالية خاصة عن ام الزوج، و تطمح الى وضع تكفله،و التي تحد من سيطرة النظام الابوي .

_ الفتاة التي تزاول الدراسة التي تتأرجح بين النظام الابوي و الجانب الديني .[2]

---

[1] -**http**://**www**.**ipu**.**org**/**wmn**-**f**/**classif**.**htm**

2-ADDI,Lehouari**.Femme ,famille et lien social en Algerie** .In Famille et mutatins socio-politiques ,l approche culturaliste a l épreuve . Paris :La maison des sciences de l homme,2005**, p7**

اما في مستوى اخر اي خارج الاسرة و في مجالات و قطاعات المجتمع، فنجد وضعيات مختلفة تميز المرأة ضمن مؤسسات اجتماعية . تواجد المرأة في خارج المنزل و دخولها قطاعات عدة من سمات التغير الذي بدأ يظهر اكثر في العديد من المجتمعات حيث يرى البعض :

" منذ الحرب (الحرب العالمية الاولى) إستطاعت المرأة ان تحقق كثيرا من أمانيها ومطالبها فغزت أكثر ميادين الحياة العامة ، ونفذت الى معترك الوظائف و المهن الحرة ،و فتحت لها أبواب التعليم الجامعي بسائر أقسامه و فروعه، و لم تعد تقتصر على السليمة الهادئة كالطب والمحاماة و الصحافة بل غدت تنافس الرجل في أشق الاعمال و أخطرها كالهندسة و الطيران وبعض الاعمال العسكرية ....."

و يضيف المؤلف في نفس الصدد :

" لكن المرأة مازالت ترد بعنف عن حضيرة التشريع والسياسة العليا ، و عن مواطن المسؤولية العامة . و اذا كانت قد إستطاعت ان تفوز في بعض الامم بحقوق الانتخاب و النيابة و ان تحتل بعض الوظائف العليا ، فإنها مازالت بعيدة عن التأثير في سير السياسة العليا و سير التشريع القومي و مازال الرجل يستأثر وحده بتوجيه السياسة و التشريع بعيدا عن تدخل المرأة او إشرافها ".[1]

رغم التحسن في التواجد الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة وهيمنتها على قطاعات بعينها لتضفى على هذه القطاعات الطابع الانثوي كالتعليم و الصحة والادارة و غيرها ... الا انه في الغالب نجد الحاجة الى اليد العاملة في هذه القطاعات و الاجور الزهيدة التي تمنح لها هو ما جعلها تحرز بعض التواجد في هذه القطاعات .

اما المجال السياسي حسب هذا الاخير مازال مجالا مغلوقا في وجه المرأة . مما يستدعي البحث ومحاولة الفهم عن هذه الوضعية في المجتمع ،و التي تتراوح بين غلق المجال السياسي في وجة المرأة او عزوف هذ الاخيرة عن الخوض فيه ،او الاقتصار على الجانب الشكلي و التمثيل الرمزي .

[1] عمر رضا كحالة . المرأة في القديم و الحديث. بيروت :مؤسسة الرسالة. سلسلة البحوث الاجتماعية .الجزء الثاني ، 1989 .ص 105

الجدول(2) يبين تواجد المرأة في الهيئات التشريعية منذ الاستقلال الى 1997

الهيئة التشريعية	التاريخ	العدد	الرجال	النساء	النسبة
المجلس التأسيسي	1962	45	43	02	**04,65**
المجلس الوطني	1964	138	136	02	**01,47**
المجلس الشعبي الوطني	1982_1977	273	263	10	**03,80**
المجلس الشعبي الوطني	1987_1982	285	280	05	**01,78**
المجلس الشعبي الوطني	1992_1987	296	290	06	**02,06**
المجلس الاستشاري	1994_1992	60	54	06	**11,11**
المجلس الوطني الانتقالي	1997_1994	192	180	12	**06,67**

اعتمدنا في بناء هذا الجدول على المعطيات المتوفرة في الموقع الخاص بالهيئة التشريعية الجزائرية (**http://www.apn-dz.org/**) و القوائم المدرجة فيه ، و الخاصة بمختلف الهيئات المتعاقبة عليها بالاسماء و الاغلبية ترجع الى عهد الحزب الواحد ، بإستثناء فترة التسعينات التي تميزت بالتعددية الحزبية و دخول العديد من الاحزاب في العملية السياسية .

كل هذه المعطيات تتفق على نقطة واحدة وهي التمثيل الجد محدود للمرأة في الهيئات التشريعية المتعاقبة في تاريخ الجزائر المستقلة ، وتظهر اعلى نسبة تمثيلية هي التي كانت بعد الاستقلال مباشرة

04,65 بالمائة ، و لم تتجاوز هذه النسبة لفترة ثلاثة عقود ، حيث عرفت بعض التغير بعد التسعينات من القرن الماضي ، أعلى نسبة كانت تالك المسجلة في بداية الازمة الامنية في التسعينات 11,11 بالمائة ، و من السهل الربط بين الزيادة الطفيفة في المشاركة السياسية والاوضاع التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة .

الجدول (3) يوضح ترشح المرأة للمناصب المختلفة و الحصول على هذه المناصب[1]

السنة / الهيئة	1997			2002		
	المترشحات	المنتخبات	النسبة	المترشحات	المنتخبات	النسبة
المجلس ش ب	1281	75	٪ 05,86	3679	147	٪ 03,99
م ش الولائي	905	62	٪06,85	2684	113	٪ 04,21
م ش الوطني	322	11	٪ 03,41	694	27	٪ 03,89
المجموع	2508	148	٪ 05,90	7057	287	٪ 04,06

في هذا الجدول يظهر لنا تعداد النساء المترشحات للإنتخابات بين سنتي 1997 و 2002 حيث نلاخظ الزيادة في الترشح كلما إنتقلنا من المجلس الشعبي الوطني، الى المجلس الشعبي الولائي، الى المجلس الشعبي البلدي ، او العكس كلما صعدنا في السلم الاداري للمناصب المترشح لها ، نقص

[1] **معتوق فتيحة . تقرير حول التمكين السياسي للمرأة .الجزائر: الوزارة المنتدبة المكلفة بالاسرة وقضايا المرأة . دت ص 8**

ترشح المرأة من الناحية العددية . من ناحية ثانية فإنه رغم الزيادة في اعداد المترشحات 1997 الى 2002 فإن الزيادة لا تقدم الكثير حول مشاركة المرأة في هذه المجالس بإعتبار نسبة هذه الفئة في المجالس المنتخبة لا تتعدى 06,85 بالمائة في احسن الاحوال .

5 – المرأة الجزائرية و المشاركة السياسية

تناول السلوك المشارك عموما و المرأة على الخصوص مرتبط بتحديد مستويات المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري ،نجد تطرق بعض الباحثين الى العلاقة بين المرأة و الممارسة السياسية وربط كل ذلك بنوع من الاسطورة بإعتبارها منتوج المخيال الاجتماعي للمجتمع و رغم ان هذا العمل يرجع الى حقبة ماضية تتمثل في الثمانينات ،و ما تميز به المجتمع من خيارات كالاشتراكية ويمكن القول انها خيارات حسمت حتي قبل الاستقلال و انتهجت بعد الاستقلال الا ان التناول يبقى يحافظ على جزء كبير من السلوك و الى حد بعيد في الوقت الراهن فيما يخص التصويت على الاقل حيث نجد ثلاث فئات من النساء :

الفئة الاولى : فئة المدن الكبرى اللواتي يصوتن في مكان مشترك .

الفئة الثانية : فئة اللواتي سيذهبن الى مكاتب النساء فقط .

الفئة الثالثة : النساء اللاتي لا يخرجن عمليا و لكن من أجل تحاشي حالات التغيب المجاني يمكن للأب او الزوج أو الاخ ان يصوتوا مكان النساء المنتسبات الى عائلتهم .[1]

هذا التقسيم الفئوي الذي تقدمه لنا الباحثة لا يمكن ان نقول انه خاص بمرحلة السبعينات لاعتبار انها إعتمدت على ملاحظة السلوك الانتخابي الخاص بالمواعيد الانتخابية التي كانت في تلك الفترة ؛ الا ان هذا التقسيم نجده ان صح التعبر مترسخا ،و ميزة مازالت الى حد كبير منتشرة في المجتمع الجزائري وهو يعني نوع من التقسيم للفضاء السياسي من خلال الانتخابات حسب الجنس من جهة .

من جهة ثانية يظهر العامل الحضري الذي يدفع الى مشاركة انتخابية ، و إقبال المرأة على الانتخاب و العكس ،بالابتعاد عن المراكز الحضرية او المدينة اين نجد من يمثل المرأة بالنيابة في

[1] هيلين ،فانفيلد .هل يجب مطاردة الاسطورة، .ترجمة سليم قسطون، بيروت: دار الحداثة ،ط1، 1989 .ص11

ابسط سلوك سياسي و هو الانتخاب . ويكون هذا السلوك الانتخابي ممارس بالنيابة من طرف الاقارب من الذكور . هذا ما يخص التصويت كأبسط مظهر للمشاركة السياسية نجد فيه هذه الافضلية للذكور على حساب الاناث .

ان الانتقال الى مستويات عليا كالترشح لمناصب سياسية كعضوية المجالس المنتخبة بمختلف مستوياتها ،يصبح التناول غير ذي وجاهة ، بإعتبار مايتطلبه هذا السلوك من امكانات ذاتية للمترشحة ومحيط إجتماعي و أسري مساعد ، و مشجع على هذه المشاركة النوعية .

و في هذا الصدد تضيف الكاتبة ان هناك نوع من السيطرة للرجال على الحزب، و بذلك لا يدفع إلا بالقليل من المرشحات في المجالس البلدية و الولائية و المجلس الشعبي الوطني، و يتأرجح التمثيل النسائي في النهاية ما بين 1٪ في المجلس الشعبي الولائي و 3,5 ٪ في المجلس الشعبي الوطني ويمكن زيادة 1,25 في اللجنة المركزية للحزب الهيئة القيادية للحزب و الدولة . [1]

ان المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية تظهر في اللاتوازن مقارنة بمشاركة الرجل خاصة عند الحديث عن المشاركة النوعية و بالضبط عندما يتعلق الامر بالترشح في مختلف الانتخابات والمواعيد السياسية حيث تشير بعض الارقام الى : ... من المجموع الإجمالي للمترشحين مثلت المرأة 8,33 من المائة في الانتخابات التشريعية سنة 2007 و 6,9 من المجموع العام للمترشحين في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 . [2]

رغم الزيادة في نسبة الترشيحات من سنة 2002 الى 2007 الا ان النسبة مازالت متواضعة من حيث الترشح والتوجه الى مشاركة فعالة في الفضاء السياسي الجزائري . و يقدم نفس المرجع تفسيرا لذلك بالعودة الى المرحلة الاستعمارية و ما خلفته على المستوى الاجتماعي مع التذكير بالقفزات النوعية المسجلة من طرفها في عدة قطاعات كالتعليم و الصحة ...

اما من ناحية اخرى تشير دراسة تهتم بحقوق المرأة العربية في حالة الجزائر الى انه يتم تمثيل المرأة بصورة جيدة في القضاء و خاصة في المناصب العليا 34 ٪ من القضاة من النساء.... من

---

[1] هيلين فانفيلد . مرجع سابق. ص 12

[2] عبد الناصر جابي. الانتخابات التشريعية في الجزائر اسقرار... ام ركود . Arabenewel.org موقع التجديد العربي 2007/8/8

خلال ترتيبات غير رسمية خصصت المعارضة 20 ٪ من قوائمها من المرشحات ، و ذلك في الانتخابات التشريعية 2002 و حصلت على 24 من 389 مقعد في المجلس الشعبي الوطني و 28 من بين 144 في مجلس الشورى (الامة) ....[1]

عند الرجوع الى التحليل السوسيولوجي يبين البعض هذا الاختلاف في ان المرأة مازالت محاصرة في المجال السياسي . رغم النجاحات الكبيرة المحققة في وقت قصير من أجل الخروج من هذا الحصار و الدور التقليدي الذي أسند اليها من المجتمع ،الا ان هذه الاختراقات كما عبر عنها ناصر جابي ترجع اساسا الى المدرسة ،و ما حققته المرأة في مجال التعليم و التعليم العالي و الذي مكنها من فرض نفسها في قطاعات مهنية عديدة . هذا يعتبر تأكيدا لما سبق من تحقيق المرأة لبعض من أهدافها عدا المجال السياسي ، و هو ما يقوم على الكفاءة التي نالتها من خلال التعليم وبلوغ مستويات عليا على حساب الذكور ... [2]

ويضيف الكاتب في نفس السياق ان مشاركتها مجرد ديكور لا أكثر. و بالرجوع الى مكانة المرأة إجتماعيا عموما و سياسيا على الخصوص ، نجد ان هذا الاخير إعتمد على ثنائية مفسرة للمشاركة السياسية الضعيفة للمرأة في المجتمع الجزائري ،ومن خلال التركيز على العامل التقليدي في المجتمع وفي عمق الرجل في مايخص التعامل مع المراة في المجال السياسي المحتكر من جهة مع امكانية ربطه بالثنائية (حضري/ريفي) ،اي الجانب الريفي على الخصوص ، حيث نجد نوع من التسامح في المشاركة النوعية في المدن الكبرى ليخلص الباحث الى : ...

الرجل الجزائري مهما كانت فكرته السياسية مازال غير مستعد للقبول بمشاركة فعلية للمرأة في الحياة الحزبية التي يستحوذ عليها، فالمرأة قد تكون مطلوبة كناخبة ـ حتى هذا ليس أكيد لدى بعض التيارات الدينية المحافظة التي مازالت تصر على التصويت بالوكالة .....[3]

و في نفس السياق نجد من يربط العامل الديني بمختلف الحركات الاجتماعية و المجال السياسي ودوره في تفسير ما سبق :"" ...يزداد تنقل العنصر الديني في كل مكان و بسرعة أكثر عندما نبتعد

---

[1] ثمينة ولي نذير تومبيرت :حقوق المرأة في الشرق الاوسط و شمال إفريقيا المواطنة و العدالة 2005 ص44Freedomhouse.org

[2] ناصر جابي . مواطنة من دون إستئذان . الجزائر : منشورات الشهاب ، 2006 . ص ص 44/43

[3] نفس المرجع ص 48

عن محيط الانتاج، و قد وصل هذا العنصر الى أقصاه في مجالين إثنين : مكانة و دور المرأة في المجتمع و مدى شرعية السلطة السياسية . [1]

ومنه نتوقف عند ظهور خاصيّتين حول مشاركة المرأة في الوظائف السياسية المنتخبة فالخاصية الأولى تتعلّق بمشاركتها الضعيفة في الانتخابات لأنّ مشاركتها مرهونة بتخلّصها من التبعيّة للسلطة الذكورية داخل العائلة من جهة، وللالتزامات المنزلية المرتبطة بمكانتها في العائلة. أمّا الخاصية الثانيّة فتتعلّق بمشاركتها النّوعية الضعيفة داخل المؤسّسات المنتخبة حيث لا تمنح لها إلاّ الهياكل والأدوار الاستشارية ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية القريبة من مهامها المنزليّة، التي يبدو أنّها لا تفارقها حتّى عندما تخرج للعمل السياسي الرّسمي .. هذه الصورة والتي لا تنطبق على المهام السياسية المحلّية بل تتعداها حتى لتلك المهام السياسية العليا كمنصب الوزارة مثلا حيث يمكن ملاحظة سيطرة نفس المنطق فكل النساء اللاّئي وصلن إلى منصب الوزارة في الحكومات المتعاقبة منذ 1982 أكدن هذه الفكرة بحيث لم تمنح النساء القليلات إلاّ وزارات كالتضامن العائلي والتربية وشئون المرأة والطفل

يعنون مالك بن نبي فصل من فصول كتابه شروط النهضة مشكلة المرأة ، في نوع من التشخيص لوضعها في المجتمعات الاسلامية ، و انقسام المواقف السائدة تجاه قضية المرأة الى موقفين :

من يرى فيها و في دورها يقتصر على البيت و عدم الخروج عن ذلك ، و موقف آخر يريد خروجها ويدعي الدفاع عنها و عن مساواتها للرجل . يعتمد المفكر الجزائري في تحليل الموقفين على النظرية الفرويدية للتحليل النفسي بأن كلا المقفين لديه دافع جنسي في ذلك (من يريد ان يراها فاتنة ...والاخر التمسك بأنثاه في سجنها التقليدي) فما يقف وراء ذلك الغريزة .

لدلك يطرح لنا إمكانية التناول الموضوعي من اعتبارها نصف المجتمع، و من خلال انها انسان والرجوع الى المرأة نفسها ، و الابتعادعن التقليد للمرأة الاوروبية التي بدورها تعاني من مشاكل عدة والكف عن جعلها مثلها الاعلى ...[2]

يمثل مفهوم القوامة مفهوما محوريا في فهم هيكل الاسرة و انعكاسه في التنشئة السياسية ، اذ يرتبط بالعدل و القسط بين الابناء و احترام ارائهم و رعاية حقوقهم ، و هو ما يجنب الاسرة المسلمة

---

[1] علي الكنز . حول الازمة 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي . الجزائر: دار بوشان للنشر ، 1990. ص 62

[2] مالك بن نبي . شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين و عمر كامل مسقاوي. دمشق: دار الفكر ، 1985 ص ص 118/114

الاثار السلبية داخل الاسرة على نفسية الطفل ، حيث تؤدي البنية التسلطية الى نمو الروح العدائية وتمركز الطفل حول ذاته.[1]

وتضيف في نفس السياق مفهوما اخر يتمثل في الشورى و دورها في نقل هذه العملية للناشئة ،و تقدم لنا تصورا اصيلا للتنشئة بالمشاركة بين الزوجين بالالتزام بالتعاليم الدينية مع بعض الاولوية للمرأة في العملية التربوية نظرا للعلاقة الوثيقة مع الطفل في مرحلة الطفولة ،و هو ما يجعلها اكثر تأثيرا على الطفل من الاب ترى هبة رؤوف عزت في تناولها للرؤية الاسلامية للعمل السياسي للمراة من مفهوم محوري و هو (القوامة)

و هذا ما تناوله الاستاذ بوتفنوشت مصطفى فيما يخص الثنائية في المواقف في كتابه النظام الاجتماعي والتغير الاجتماعي: " في بداية الثمانينات بدأ النقاش حول مكانة المرأة في المجتمع حيث فئة من الرجال من الفئات الاجتماعية المحافظة ، ترى في دور المرأة يجب ان يتماشى مع التقاليد و لتأويل الديني الذي يسمح بسيطرة الرجل على المرأة . اما الفئة الثانية ترى بأنه يجب ان تكون مكانة للمرأة الجزائرية أكثر مساواة مع الرجل .

و يضيف حول الثنائية الاولى يمثلها المحافظون و الثانية يمثلها التقدميون ،و هذا على إرتباط وثيق بتركيبة المجتمع الجزائري (70 ٪ ريف و 20 ٪ حضر و 10 ٪ شبه حضر) هذا الارتباط مع التركيبة و الثنائية (ريف / حضر) حيث نجد الموقف التقليدي المحافظ على الخصوص في الريف والموقف التقدمي في الحضر . اما فيما يتعلق بمجال العمل حسب المؤلف فإنها تمثل 4 ٪ من اليد العاملة .[2]

يمكن الاشارة الى ان هذا التناول يرجع الى فترة الثمانينات غير ان المجتمع الجزائري عرف بعد ذلك تغيرات عميقة في التركيبة السابقة بالنظر الى انتشار التمدرس بصفة خاصة ،و ما يؤدي به على مستوى الافراد و المجتمع و عمل المرأة وغير ذلك من عوامل التغير الاجتماعي .

---

[1] رؤوف عزت، هبة. المراة و العمل السياسي رؤية اسلامية الجزائر: دار المعرفة ،2001 .ص212

[2] BOUTEFNOUCHET, Mostafa .Systeme social et changement social en Algerie Alger :OPU .SD PP66/67

6 – عوائق المشاركة السياسية للمرأة و سبل الدفع بمشاركتها

يرى في هذا الصدد العياشي عنصر ... ان شروط تحديث المجتمع لا تقف عند هذا المستوى بل تتجاوزه الى ضرورة مراجعة العلاقات و التصورات السائدة على مستوى الاسرة و مكانة المرأة ودورها . و تبرز هنا اهمية التخلص من الافكار و الاحكام البالية مهما كان مصدرها ... [1]

حيث نجد في هذا التناول الربط بين تحديث المجتمع الجزائري من جهة و اهمية دور الاسرة في ذلك ،و علاقة ذلك بمكانة المرأة داخل هذه المؤسسة الاجتماعية . هذه الاهمية توازي تلك التي نجدها بالنسبة الى مؤسسة أخرى و هي المدرسة كمؤسستين قاعديتين في التنشئة الاجتماعية وتشكيل الافراد من جهة و تحديث المجتمع من جهة ثانية و هو ما يبين محورية المؤسسة التربوية و المرأة و دور كل منهما في المجتمع ومن اجل تجاوز الازمة .

ان التطرق الى العوائق يصبح اكثر اهمية اذا كانت صادرة من المرأة ذاتها كما اشرنا اليه سابقا و في هذا الصدد تشير الباحثة الى بعض من ما يعترض المرأة في التصنيف الاجتماعي والاقتصادي و السياسي :

- الصورة النمطية عن المرأة .
- بعض الذهنيات السائدة في ان الدور الطبيعي للمرأة محصور في خدمة الرجل و الاحزاب .
- عزوف النساء عن الخوض و الاندماج في الحياة السياسية المحلية ،و لاعتبارهن ان ترشح الرجال وانتخابهن في هذه المجالس عمل كاف و مرجع تلك الذهنيات السائدة الى تعظيم دور الرجال في هذا المجال و تهميش دور النساء .
- انتشار الامية بين النساء و خاصة في الارياف و الصحراء .
- ضعف الثقافة و الوعي السياسين لدى المثقفات لغياب التوعية السياسية التي تحثهن على المشاركة السياسية.[2]

---

[1] العياشي عنصر .سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر . ص 38 http://faculty.qu.edu.qa

[2] مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث كوثر . المرأة في الحكم المحلي في الجزائر الواقع و الافاق . ص 22 http://localgov.cawtar.org/index/Lang/ar

بالنظر الى هذه العوائق فان بعضها لايمكن القول بانها مازالت تمارس التأثير و الحد من المشاركة خاصة ما تعلق بالامية و ما يقابلها من التعليم المتقدم للمرأة ،و حتي ما تعلق بالوعي بأهمية المشاركة السياسية وهذا مايعطينا من الاسباب للبحث عن الاسباب و العوائق .[1]

إن الغياب النسبي للمشاركة السياسية للمرأة لا يعود إلى عقبات قانونية، و إنما إلى عقبات بنائية وثقافية تمنع تحقيق المساواة بين الرجال والنساء. فعلى الرغم من الإصلاحات والتحولات السياسية التي جرت في البلاد خلال العقدين الماضيين ظلت الفرص السياسية المتاحة للمرأة محدودة جداً. ففشلت المرأة فشلاً ذريعا في المنافسة الحرة في الانتخابية النيابية والبلدية وهذه إشارة واضحة إلى عدم ثقة المجتمع بقدرة المرأة على العمل السياسي الذي هو من اختصاص الرجل. ولمواجهة هذا الواقع .

7 –الاختلاف في المشاركة السياسية بين الرجل و المرأة

هناك من يميز بين هذه العوامل المفسرة الى ثلاث فئات من الاساب المفسرة لهذا الاختلاف في المشاركة السايسية للمرأة مقارنة بالرجل :[2]

7–1– العوامل السوسيوبنائية .

يتمحور هذا الاقتراب المفسر للمشاركة السياسية للمرأة حول الخلفية المتعلقة بالتموقع الاجتماعي لكل من الرجل و المرأة في البناء الاجتماعي على العموم ، و الذي يبين أفضلية للذكور عن الاناث في مجال العمل و حتي مجال التكوين . و هذه الخلفية تمدنا بتفسير الافضلية التي يحوزها الرجال على النساء في المشاركة السياسية .

7 –2– العوامل السوسيوثقافية .

[1] حسين ،محمد العثمان . معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وجهة نظر سوسيولوجية . قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة مؤته . www.women.jo

[2] **Pascal Sciarini et autres : Genre ,age et participation politique . les election federales en 1995 dans le conton de Geneve . Suisse : political science review ,2001. pp 82,83**

ضمن هذه العوامل يركز الباحث على الطابع الثقافي، والثقل الذي يتميز به عند تفسير السلوك السياسي المختلف بين الجنسين و على الخصوص ما هو تقليدي في ذلك . و ذلك من خلال ما يسند للمرأة من دور في المجتمع و الذي يحكمه العامل الثقافي التقليدي و يتسم هذا الدور بالطابع السلبي الغير فعال في هذا الاطار .

7 -3ـ العوامل المؤسساتية .

يقصر الباحث هذا العامل في انه يركز على الدخول المتأخر للمرأة للحياة السياسية ،و الانتخاب على وجه التحديد في سويسرا ، رغم عدم نفي امكانية تدخل المتغيرات الشخصية في استدراك هذا التأخر في الممارسة السياسية الا ان شكل هذا الاخير افضلية ذكورية على حساب المرأة .

ملخص الفصل .

من مظاهر السلوك السياسي نجد المشاركة السياسية التي تتراوح بين المشاركة الجماهيرية الى المشاركة النوعية و هذا في عموميتها، فالإختلاف قائم حول التحديد الذي تأخذه المشاركة السياسية نتوقف عند المشاركة السياسية كمشاركة شعبية تخص كل أفراد المجتمع ، و بذلك تكون التحديدات الخاصة بمستويات المشاركة تتغير في مجال يمتد من الاهتمام بالقضايا السياسية، الى الانخرط في التنظيم السياسي و دعمه بالتصويت و المال، هذه المشاركة السياسية عبرنا عنها بالمشاركة القاعدية .

اما المشاركة الاخرى فتتضمن المشاركة السياسية التي تمتد في مجال يبدأ من اللإهتمام بكل ما هو سياسي الى غاية تقلد المناصب التي تسمح بإتخاذ القرار ،او صنع القرار السياسي و كذلك تتكون من مشاركة نخبوية ان امكن القول ، و هذا النوع من التحديد اكثر اتساعا من التحديد الاول لأنه ينتقل من مشاركة الاتباع الى مشاركة القادة اي المشاركة السياسية النوعية و هذه اكثر انسجاما مع التناول الذي تقدمه الدراسة الحالية .

فيما يخص المشاركة السياسية للمرأة إعتمدنا على معطيات إحصائية لمؤشر جد مهم ، و هو المشاركة النيابية أو البرلمانية للمرأة في عدة برلمات اوربية و جزائرية ، و كل هذا في اطار معرفة وضعية هذه الاخيرة في مجتمعات مختلفة ،و اين نحن من هذه المجتمعات المتقدمة فكانت الارقام عاكسة و بصورة موضوعية لهذه الظاهرة . حيث ان المجتمعات التي تعتبر نموذجا للمشاركة السياسية للمرأة في الغالب ماتزال بعيدة عن الوصول الى بعض من التوازن في المشاركة السياسية بين الرجل والمرأة ، فأفضلية الرجال موجودة ومنتشرة حتى في المجتمعات الاوربية .

اما في المجتمع الجزائري فإن وضعية المرأة في الفضاء السياسي جد متواضعة ، فهي لا تتجاوز 6 بالمائة منذ الاستقلال الى غاية التسعينات من القرن الماضي ، و هي نسبة مرتبطة بمختلف الهيئات التشريعية المتعاقبة في هذه الفترة ، فنجد بعض التغير العددي فيما يخص الترشح للمجالس البلدية ،والولائية والوطنية بعد التسعينات ، الا انه مرتبط بالغالب بالجانب الديمغرافي الذي عرفه المجتمع الجزائري ، و هذا لأن النسبة لم تتغير عندما يتعلق الامر بالعضوية الناجمة عن خوض الانتخابات التشريعية ، ففي احسن الاحوال تصل الى غاية 11 بالمائة من المجموع العام للأعضاء المنتخبين لهذه المجالس .

بالرجوع الى ترتيب الدول فيما يخص المشاركة البرلمانية للمرأة ، فنجد الجزائر تحتل مرتبة متقدمة حتي على بعض الدول المتقدمة ، و كان هذا من نواتج القوانين التحفيزية التي فرضت ترشيح و عضوية للمرأة تصل الى الثلث و هذا بعد صدور القانون العضوي رقم (03- 12) المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل 12 يناير 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، و دخوله حيز التنفيذ وبمقتضاه انتقل ترتيب الجزائر في تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة من الرتبة 43 الى الرتبة 28 بعد انتخابات 2012 لتتقدم على فرنسا .

من العوامل التي اثرت على حضور المرأة سياسيا ، دخولها المتأخر الى هذا المجال ، بالاضافة الى العوامل السوسيوبنائية و كذلك الثقافية و المؤسساتية ، منها تحديد الادوار الاجتماعية ضمن البناء الاجتماعي، وكذلك المتغيرات الثقافية التي تحمل صورة نمطية لهذه الاخيرة على انها ابعد عن العالم الخارجي و السياسي بالاضافة الى العوامل الشخصية المرتبطة بالعزوف عن هذا المجال و الذي يفسر في عدم الرغبة في الممارسة السياسية، او الميول الى مجالات غير سياسية تبرز فيها امكانياتها.

الجانب الميـــــداني

للدراسة

الفصل الخامس

خصائص العينة المدروسة

تمهيـــــد :

في هذاالفصل سنتناول الخصائص التي تتميز بها العينة المدروسة المتشكلة من المرأة التي يمكن إعتبارها الفاعل الإجتماعي ، و الفاعل السياسي ، من خلال مشاركة سياسية فعالة والتي تكون بالعضوية في مختلف المستويات داخل التنظيم السياسي بصفة عامة، و كذا العضوية النوعية في اطار المنظمات ذات الطابع السياسي كالاحزاب السياسية .

و نعتمد في ذلك على تفريغ و تحليل المحور الاول من الاستمارة و المتعلق بالبيانات الشخصية من السن،و الحالة العائلية و المهنة ،و المستوى التعليمي لأفراد العينة وما تعلق بالمحيط الاسري وخصائصه المتمثلة في المستوى التعليمي للأباء ، والمهن الممارسة من طرف الوالدين ،الى عدد الاخوة و الاخوات ، و كذلك الترتيب ضمن كل الاخوة و ايضا الترتيب ضمن الاخوات الى غير ذلك ....و هذا ما يبين لنا في جانب طبيعة الرأسمال الثقافي والسياسي ان امكن القول للعينة ، و ما لهذا الاخير من دور و اهمية في السلوك السياسي و الاجتماعي للمرأة داخل المجتمع .

كل هذه المتغيرات تساعدنا في التعرف الى المميزات الشخصية و الاسرية التي تتسم بها المبحوثات ، و ما لهذه المتغيرات من دور في السلوك المشارك ، او حيادية هذه المؤشرات في جانب من الجوانب ، و منه البحث عن جوانب اخرى و مؤشرات و متغيرات قد تبرز اكثر في التأثير على الظاهرة و التي تجعل سلوك المرأة فس المجال السياسي يكون على صورته الحالية .

جدول(4)) يوضح توزع افراد العينة حسب السن .

السن	التكرار	النسبة
أقل من 25	49	**٪24,74**
[25_ 30[	58	**٪29,30**
[30- 35]	23	٪11,61
[35- 40]	16	٪8,08
[40 – 45]	20	٪10,11
[45 – 50]	13	٪6,56
أكثر او يساوي 50	19	٪9,6
المجموع	198	٪100

من خلال الجدول يظهر نوع من التوازن فيما يخص الفئات العمرية من ثلاثين سنة فما فوق اي الفئات العمرية : [30- 35 [، [35- 40 [، [40 – 45 [، [45 – 50 [، أكثر او يساوي 50 ، و ذلك بنسب على التوالي : 11,61٪ ، 8,08٪ ، 10,11٪ ، 6,56٪ 9,6٪ . اما الفئة العمرية الشابة [25_ 30[فقد كانت نسبتها 29,30٪ كأعلى نسبة بين الفئات العمرية الاخرى تليها الفئة العمرية الاكثر شبابا اقل من 25 و ذلك بنسبة 24,74٪ .

يمكن قراءة التفاوت بين الفئتين العمريتين اي :اقل من ثلاثين سنة و اكبر من ثلاثين سنة بنوع من الاقبال الذي يميز الفئة الاولى على المشاركة السياسية مقارنة مع الفئة الاخرى و هذا امام التغييرات التشريعية التي تحفز الانخراط في المجال السياسي و مشاركة المرأة . من ناحية اخرى فإن

ما يميز هذه الفئة انها اما هي في طور التعليم والتكوين و الإكتساب او من خريجات الجامعة واللائي يبحثن عن فرص ، او بصدد البحث عن افاق اجتماعية و مهنية .

الشكل (2) يمثل توزع المرأة المترشحة لإنتخابات 2012 التشريعية حسب السن

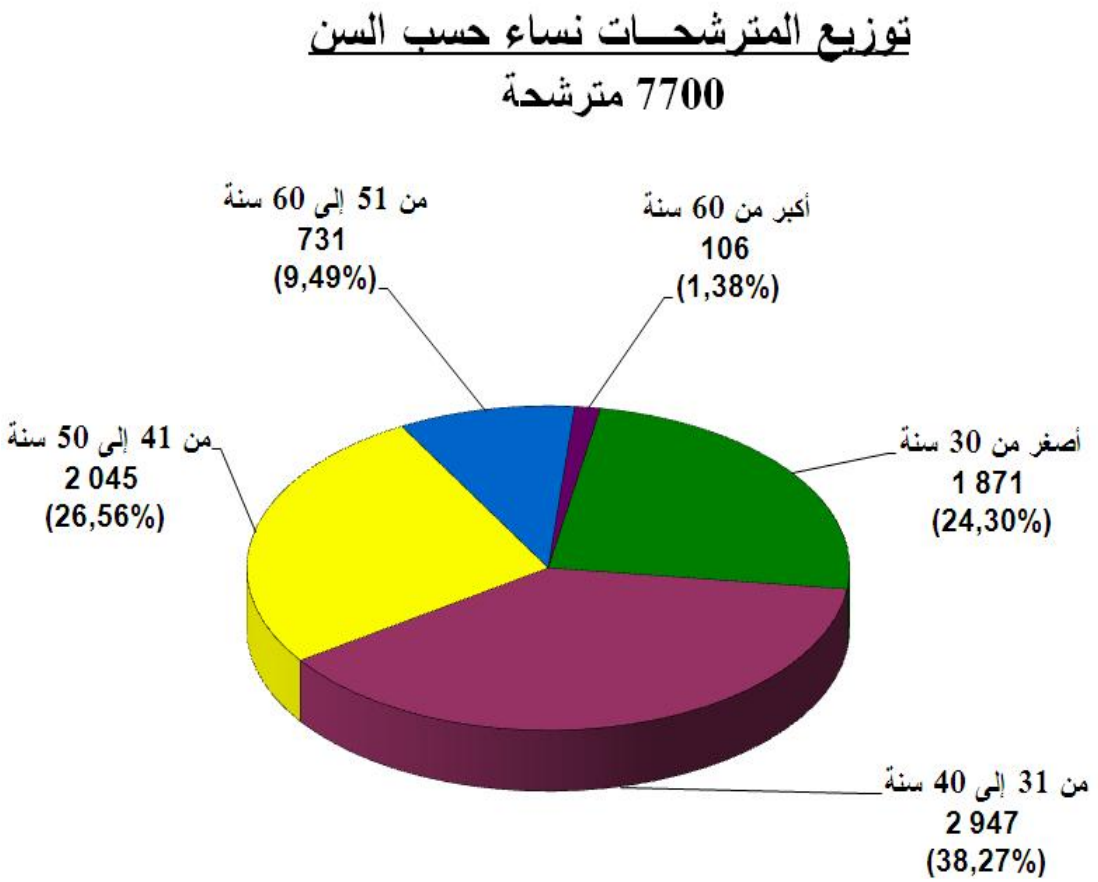

الانتخابات التشريعية ليوم 10 ماي 2012

المصدر : **http://www.interieur.gov.dz**

الشكل (3) يبين مقارنة بين سن المترشحات لتشريعيات 2012 و سن افراد العينة

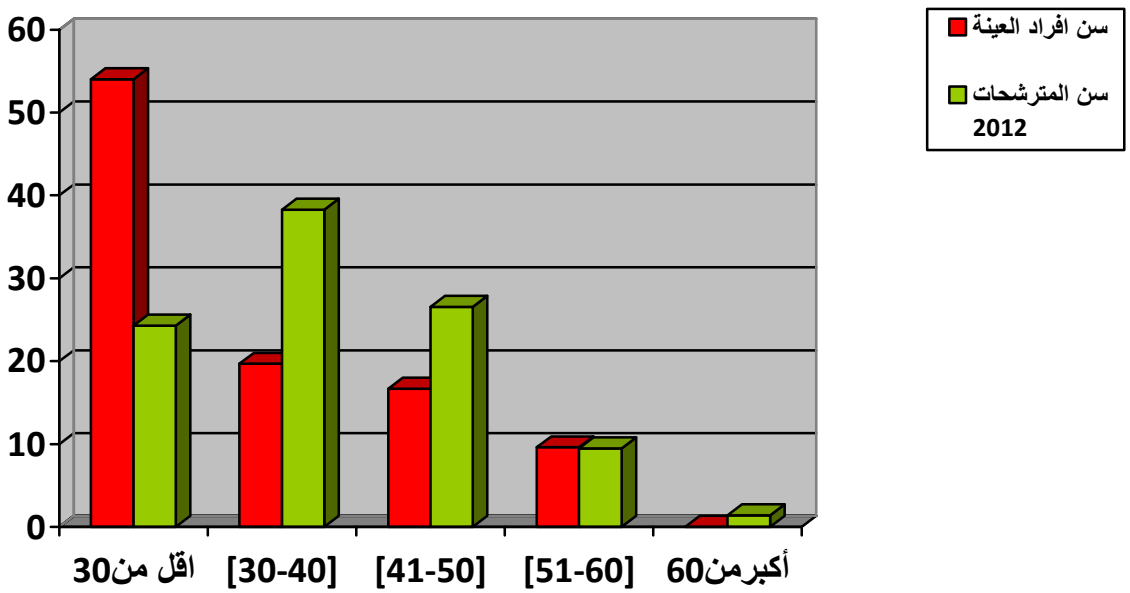

الشكل يبين مقارنة بين سن أفراد العينة من جهة ، و سن المترشحات للإنتخابات التشريعية سنة 2012 ، رغم التباين في نوعية السلوك السياسي للطرفين ، بإعتبار افراد العينة تشمل تنوعا كبيرا في المشاركة السياسية من حيث المستوى و الذي يبرز اكثر في الجدول الاول ، والطرف الثاني يمثل فقط السلوك النوعي الذي يتضمن الترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني ، هذا التباين يفسر التواجد البارز للفئة العمرية اقل من 30 سنة و التي تمثل الإنخراط الكبير في التنظيمات الحزبية فيما يخص عينة البحث ، و يمثل الطموح الكبير للمترشحات في الإنتخابات التشريعية لذلك نجدها أكثر حضورا في الاولى مقارنة بالثانية .

الجدول (5) يبين المستوى التعليمي للمبحوثة .

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
امي	02	٪01.01
ابتدائي	08	٪04.04
متوسط	06	٪03.03
ثانوي	67	٪33.38
جامعي	105	٪53.03
بدون اجابة	10	٪05.05
المجموع	198	٪100

الجدول يظهر أغلبية افراد العينة من ذوي المستوى التعليمي الجامعي، و ذلك بنسبة ٪53.03 يلي هذه الفئة الفرعية المبحوثات من المستوى التعليمي الثانوي بنسبة تقدر ب ٪33.38 اما باقي المستويات التعليمية المتواضعة (امي ، إبتدائي ، متوسط) فقد تراوحت بين ٪1 و ٪04.0 وهي على التوالي (٪01.01 ، ٪04.04 ، ٪03.03) . ان هذه الارقام و النسب تبين اهمية متغير المستوى التعليمي في الدفع الى الممارسة السياسية وكذا المشاركة السياسية و هذا ما أكدته العديد من الدراسات التي تطرقنا اليها .

ان ما يضيفة هذا المتغير اي المستوى التعليمي هو نوع من فتح المجال السياسي لهذة الفئات الاجتماعية ،ليصبح مثله مثل باقي القطاعات التي توجهت اليها المرأة مؤخرا بعد كل من قطاع التربية والتعليم و الصحة و العمل الإداري والقطاع الخدماتي و غيرها من القطاعات التي فتحتها المرأة إنطلاقا من الشهادة التكوينية التي تحصلت عليها . من جهة اخرى يمكن ان نشير الى نوع من الإستقطاب الذي تمارسه مختلف التنظيمات السياسية للفتاة الجامعية ، و ذلك للحاجة الى هذة الفئة الإجتماعية ضمن صفوفها و قوائمها الانتخابية التي تدخل بها للتنافس في المواعيد الانتخابية .

الجدول(6) يوضح مهنة المبحوثة

المهنة	التكرار	النسبة
لا تعمل	43	٪ 21,72
عاملة	10	٪ 05,05
موظفة	56	٪ 28,28
أستاذة	31	٪ 15,66
إدماج	19	٪ 09,60
أعمال حرة	08	٪ 04,04
إطار	18	٪ 09,09
طالبة	13	٪ 06,56
المجموع	198	٪ 100

حاولنا حصر المهنة التي تشغلها المرأة في فئات تجمع في بعض الاحيان عدة مهن ووظائف تقترب من بعضها في المستوى التعليمي المطلوب لشغلها او تتقاطع في القطاع الذي تنتمي اليه . في هذا الصدد تظهر الفئة المهنية الأكثر في إجابات المبحوثات بنسبة 28,28٪ من المجموع العام تتعلق بفئة الموظفات و يندرج تحت هذه الاجابة : مساعدة ادارية ، سكرتيرة ، إدارية ، الى غير ذلك من الاجابات التي حاولنا تجميعها في هذه الفئة ، ثم بعد ذلك نجد الفئة التي لا تعمل و ذلك بنسبة 21,72٪ ،و هو ما يمثل خمس افراد العينة بدون عمل ، اما البقية اي اربعة اخماس فيشغلن وظائف متنوعة من حيث التصنيف السوسيومهني من عاملة الى أعمال حرة ، و اطار ، وتأتي في المرتبة الثالثة فئة مهنية تمارس التعليم في مختلف المستويات بنسبة 15,66 ٪ .

اما الفئات المتبقية فقد كانت متقاربة من حيث النسب الواردة ، و هي كالأتي 09,60 ٪ يعملن في اطار عقود الادماج ، 09,09 ٪ من افراد العينة من الاطارات، و يدخل ضمن هذه الفئة مديرة مؤسسة او أستاذة في الجامعة او مستشارة ، ثم 06,56٪ من الطالبات ،05,05 ٪ من افراد العينة هن عاملات ، ثم نجد فئة الاعمال الحرة بنسبة محدودة تمثل 04,04 ٪ من المجموع العام .

هذه المعطيات تظهر نوع من التوزع الهرمي لأفراد العينة عبر الوظائف التي يشغلنها ، و هذا يعني ان المبحوثات متواجدات في عدة قطاعات ،ويمثلن عدة فئات سوسيومهنية مع افضلية التواجد للقطاع الاداري بالاضافة الى القطاع التعليمي الذي يتواجد في الصف الاول عندما يتعلق الأمر بالإنخراط السياسي للمرأة ، ثم تأتي بعد ذلك الفئات التي تتقاطع في المستوى التعليمي المعتبر مثل الاطارات و الطالبات والاعمال الحرة ، هذه الاخيرة اي فئة الأعمال الحرة تشمل على عدد معتبر من الممارسات للمحاماة كفئة مهنية على دراية بالجانب القانوني الذي يمنح المرأة الكثير من الحقوق و الإمتيازات التي يغطيها الجانب التقليدي في المجتمع .

إن ممارسة المرأة لنشاط تحصل بمقابله على دخل من العوامل الاساسية المساعدة على استقلاليتها المادية و سهولة تحركها ضمن الاطار الاجتماعي الذي تنتمي اليه ، و هذا من بين النتائج التي توصلت اليها بعض الدراسات مثل الدراسة الاولى في فصل الدراسات السابقة ،و التي تؤكد على العلاقة الوطيدة بين المشاركة الاقتصادية من خلال دخول المرأة في العملية الانتاجية وحصولها على المقابل المادي والمشاركة السياسية خاصة ما تعلق بالاحتكاك بالتنظيمات المهنية ومشاركتها في النشاط النقابي .

و هذا ما تظهره عينتنا في كون غالبتها من الناشطات على المستوى المهني و الوظيفي مما يعطي هذه الاخيرة ميزة المشاركة الاقتصادية و الاجتماعية ،و يساعدها هذا على إقتحام مجال المشاركة السياسية بالاضافة الى عامل آخر و هو الحصول على قدر لابأس به من التعليمو الذي تطرقنا له في جدول سابق .

الجدول(7) يبين مهنة الاب

المهنة	التكرار	النسبة
لا يعمل	53	٪ 26,77
عامل	26	٪ 13,13
موظف	38	٪ 19,19
أستاذ	09	٪ 04,55
فلاح	09	٪ 04,55
تاجر	17	٪ 08,59
إطار	19	٪ 09,59
متقاعد	27	٪ 13,63
المجموع	198	٪ 100

تمثل مهنة الاب جزء من الرأسمال الثقافي و الاجتماعي الذي ينشأ فيه و يكتسبه افراد الاسرة من خلال طبيعة الوظيفة الممارسة من جهة و التي تعكس المكانة الاجتماعية ، و كذلك الدخل الذي يسمح للأسرة بتوفير احتياجاتها اليومية ومختلف الكماليات التي يمكن ان توفرها .

في هذا السياق نجد ان 26,77 ٪ من افراد العينة الاب لا يعمل ،و هي نسبة تعادل الربع او يزيد بقليل ، يلي ذلك مباشرة فئة الموظفين ب19,19 ٪ ثم المتقاعدين ب 13,63 ٪، – رغم ان هذه الفئة لا تعطينا صورة واضحة عن طبيعة المهنة التي كانت تمارس من قبل الأب قبل التقاعد والتقاعد في حد ذاته ليس بمهنة – ثم نجد فئة العمال بنسبة 13,13 ٪ ثم الاطارات 09,59٪ فالتجار 08,59 ٪ ، اما فئة الاساتذة فقد كان تمثيلها بنسبة 04,55 ٪ وكذلك نجد فئة الفلاخين بنفس النسبة 04,55 ٪ .

نجد في هذه الارقام كذلك تنوع في الوظائف و القطاعات التي يشغلها الأباء ، الا ان الملاحظ هو تواجد قدر لابأس به من الفئات السوسيومهنية المتواضعة ، و هو ما يقارب النصف مما يبين ان فيه نوع من الحراك الاجتماعي المحدود للأبناء ،و يتمثل في بعض التحسن في الوظائف التي

يشغلها الابناء مقارنة بالاباء ،مع وجود هرمية في هذه المهن و الوظائف من حيث التواجد الكمي لكن الصورة تحتاج الى توضيح أكثر ما اذا ما كان أبناء الفئات المهنية المتواضعة تتجه الى الانخراط والتصويت ، او الى البحث عن تموقع في مستوى أعلى من الهرم السياسي ، و نفس الشئ بالنسبة للفئات المهنية الوسطى و الميسورة ان كانت توجه أبناءها نحو سلوك سياسي يتسم بالنوعية و البحث عن بلوغ قمة الهرم السياسي اما تكتفي بالمشاركة البسيطة .

الجدول (8) يبين مهنة الام

المهنة	التكرار	النسبة
لا تعمل	115	٪ 58,08
موظفة	38	٪19,19
أستاذة	09	٪ 04,55
أعمال حرة	17	٪ 08,59
إطار	19	٪ 09,60
المجموع	198	٪ 100

في هذا الجدول تظهر الوضعية السائدة في الاسرة التي تنتمي إليها المبحوثة ، و كذلك وضعية المرأة و الام على الخصوص في الأسرة ، حيث السمة الغالبة على أمهات افراد العينة إنعدام ممارسة اي نشاط او مهنة تسمح للأم بالحصول على دخل يمنحها بعص الاستقلالية، حيث كانت نسبة الأمهات الماكثات بالبيت دون عمل 58,08 ٪ ، ثم نجد19,19٪ من امهات المبحوثات يشغلن وظائف إدارية في قطاعات مختلفة، اما 09,60 ٪ من الامهات فهن من الإطارات ، تليها 08,59 ٪ من الامهات يتشطن في الاعمال الحرة، و04,55 ٪ تمثل الفئة السوسيومهنية التي تتبع القطاع التعليمي كأستاذات على الخصوص .

في هذا الجدول يظهر لنا طرفي نقيض يخص أمهات افراد العينة ، فالأغلبية هن عاطلات عن العمل او ماكثات بالبيت ، لكن البقية يمارسن و يشغلن مناصب نوعية و ذات مكانة إجتماعية

كإطارات ، وأعمال حرة و أستاذات ، فهي فئات سوسيومهنية لابأس بها من حيث تموضعها في الهرم الإجتماعي ، بالمقارنة مع الجدول السابق نجد الافضلية الذكورية فيما يخص الجانب المهني اي العمل من عدمه ، فالبطالة تطال الامهات أكثر من الاباء ، و هذا يفيدنا في معرفة من يتحكم اكثر في الا سرة و يحتكر السلطة من خلال الدخل و الانفاق على الاسرة ،و يظهر ان الغالبية العظمى من الاسر مصدر الدخل والانفاق يرجع الى الاب، فهو من ينفق على الاسرة ،و بذلك فإن عامل الدخل و الأجر يحدد بصورة كبيرة حيازة السلطة الاسرية و ممارستها و كذلك التبعية لمن يتحكم في موارد الاسرة ومن ينفق عليها حسب ما تذهب اليه معظم الدراسات .

الشكل (4) مقارنة الفئات السوسيومهنية للأب و الأم و المبحوثة

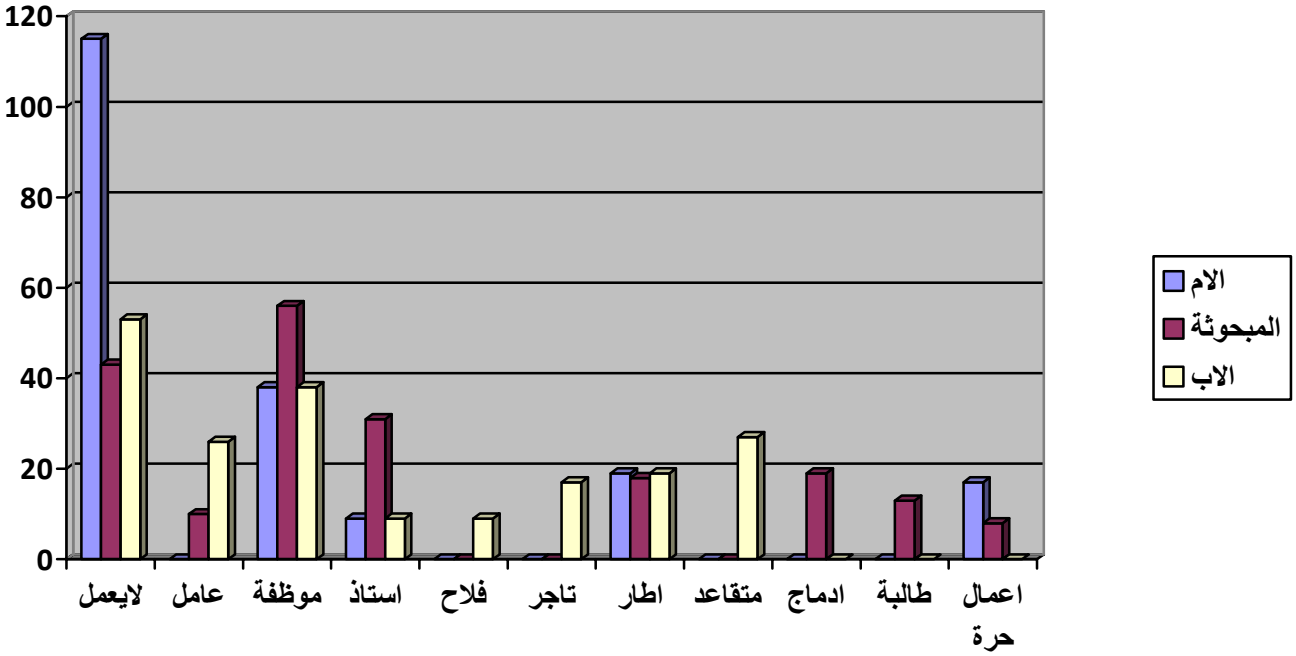

الشكل يبين مقارنة ثلاثية بين كل من المبحوثة ، و الاب و الام ،فيما يتعلق بالجانب السوسيومهني و ما تحمله هذه المقارنة التي تقدم لنا الفارق الجيلي بين جيل الاباء و الابناء في الانخراط الاقتصادي و المهني و مضمون الحراك الاجتماعي ، لكل طرف إبتداء من العمل و البطالة الى طبيعة المهن و الوظائف المشغولة من هذه الأطراف وما تحمله من تموقع إجتماعي و الحصول على مكانة إجتماعية لكل من هذه الأطراف .

يظهر الشكل الأفضلية الذكورية بين الأب و الأم في العمل من جهة ، و التغير الإجتماعي الذي يبرز مع المبحوثة في مجال العمل ، حيث يغلب على هذه الفئة النشاط أكثر من البطالة رغم ما تتميز به من فرص مطروحة لها ، بالإضافة الى التقارب بين مختلف الأطراف في ما يخص بعض

الفئات السوسيومهنية كالإطارات ، مع افضلية المبحوثة في الفئات التي تخص الشريحة الشبابية كالعمل بصيغة عقود الإدماج ، او مواصلة الدراسة في المستويات العليا و المتمثلة في فئة طالبة التي رأينا إدراجها في الشكل رغم محدوديتها . من جهة اخرى نجد المهن المرتبطة بالجنس و خاصة تلك المرتبطة بالنشاط الفلاحي و التي يبرز فيها الاب .

الجدول (9) يبين الحالة العائلية لأفراد العينة .

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
عزباء	127	٪64,14
متزوجة	44	٪22,22
مطلقة	11	٪5,56
ارملة	02	٪1,0
بدون اجابة	14	٪7,08
المجموع	198	٪100

تتوزع العينة حسب الحالة العائلية كالتالي : ٪64,14 من افراد العينة من العازبات وتمثل الغالبية العظمى ، تليها المتزوجات بنسبة لابأس بها تقدر ب : ٪22,22 ثم باقي الحالات العائلية مطلقة و ارملة بنسب على التوالي : ٪5,56 ، ٪1,0 . اما نسبة ٪7,08 من افراد العينة لم يجبن عن السؤال . هذه النسب تبين الشريحة الاجتماعية التي تتوجه اكثر الى المجال السياسي كذلك المستويات المختلفة من المشاركة السياسية لكل شريحة ،و تظهر المرأة العازبة اكثر توجها الى الممارسة السياسية كمجال جديد يمكن ان يفتح افاقا جديدة للمرأة و خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار متغيرات السن و المستوى التعليمي و التشريعات الجديدة التي تحث و تشجع المرأة على المشاركة السياسية .

و من جهة اخرى فإن عنصر الشباب يميز افراد العينة ، و هو ما لاحظناه في جدول السابق بالاضافة الى ان هذه الوضعية العائلية تساعد المرأة أكثر على الانخراط السياسي و ذلك لعدم وجود التزامات عائلية كبيرة مرتبطة بتربية الابناء ، او الواجبات الاسرية المختلفة التي تقيد الى حد ما حركتها ونشاطها اذا لم تكن هناك مساعدة من افراد الاسرة الصغيرة او العائلة الممتدة .

الجدول (10) يمثل المستوى التعليمي للام .

المستوى التعليمي للام	التكرار	النسبة
امي	104	٪52.53
ابتدائي	34	٪17.18
متوسط	13	٪6.56
ثانوي	27	٪13.63
جامعي	07	٪03.54
بدون اجابة	13	٪06.56
المجموع	198	٪100

يظهر من الجدول ان الغالبية العظمى من امهات افراد العينة من الاميات و ذلك بنسبة 52.53٪ ثم المستوى التعليمي الإبتدائي بنسبة 17.18٪ ثم يأتي المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 13.63٪ ، اما كل من المستوى التعليمي المتوسط و الجامعي فكانت النسب كالاتي على التوالي : 6.56٪ ، 03.54٪ . ان هذه النسب تبين خاصية جيل الاولياء من حيث الحظ في التعليم و الذي يظهر نوع من المحدودية التي تتميز بها المرأة الأم ، اويمكن التعبير عنه بالإجحاف بالمفهوم السوسيو تربوي الذي تعرضت له المرأة امام المدرسة من قبل،و الذي لم يسمح بنيل هذه الاخيرة نصيبا من التعليم .

ان هذة الوضعية تطرح تساؤلات حول تأثير ذلك على الابناء بصفة عامة، و على الاناث بصفة خاصة وسلوكهن السياسي و من جهة اخرى مدى تكافؤ الفرص التعليمية بين الاباء انفسهم و هو ما يبينه الجدول الموالي ،حتى بالنسبة للتعليم هناك بعض الافضلية للأباء امام الامهات فالمستوى التعليمي للأب احسن من الام ، وهذا يشمل مختلف المستويات التعليمية ،بإستثناء الامية التي تظهر اكثر بين الامهات ، ويمكن ان يرجع ذلك الى وضعية تعليم الإناث بالنسبة لجيل الاباء الذي تميز بحضور أكثر للذكور مقارنة بالإناث ، و هي الوضعية التي انقلبت مؤخرا لتصبح الظاهرة البارزة هي تواجد أكثر للأناث على حساب الذكور في المدرسة الجزائرية . كما نجد ان الرجل في الغالب يميل الى إختيار المرأة التي يفوقها في المستوى التعليمي مع اضافة متغيرات أخرى كالسن و العمل .

الجدول (11) يبين المستوى التعليمي للأب .

المستوى التعليمي للاب	التكرار	النسبة
امي	76	٪38.39
ابتدائي	27	٪13.63
متوسط	28	٪14.14
ثانوي	30	٪15.16
جامعي	25	٪12.62
بدون اجابة	12	٪6.06
المجموع	198	٪100

تمثل نسبة 38.39٪ من أباء افراد العينة من الاميين ،و هي اعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المستويات التعليمية . تتميز المستويات التعليمية من الابتدائي الى الجامعي بالتقارب في النسب والتي كانت على التوالي : 13.63٪ ، 14.14٪ ، 15.16٪ ، 12.62٪ .

على العموم نجد بعض من المستوى التعليمي يميز هذه الفئة الاجتماعية ، يمكن ان نقول ذلك بالمقارنة بالفئة السابقة المتمثلة في الامهات . و هذا ما يبين الافضلية التي حظيت بها الفئة الاولى امام الفئة الثانية في المجال التعليمي . ان هذه الوضعية التعليمية يمكن ان تمارس تأثيرات متعددة على باقي المجالات الاجتماعية و السياسية الخاصة بهذا الجيل من جهة و كذلك الاجيال الناشئة من جهة ثانية بإعتبار اننا بصدد الوقوف امام افضلية بين الجنسين .خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار من يربط بين المستوى التعليمي الذي بلغته المرأة و المشاركة السياسية و كذلك الخروج الى العمل وما احدثه من تغيرات إجتماعية عدة ،و كذلك العلاقات الاسرية و الادوار بين الاطراف المكونة للأسرة والاب و الام على الخصوص .

الشكل (5) يبين مقارنة بين المستوى التعليمي لأفراد العينة و كل من الاب و الام

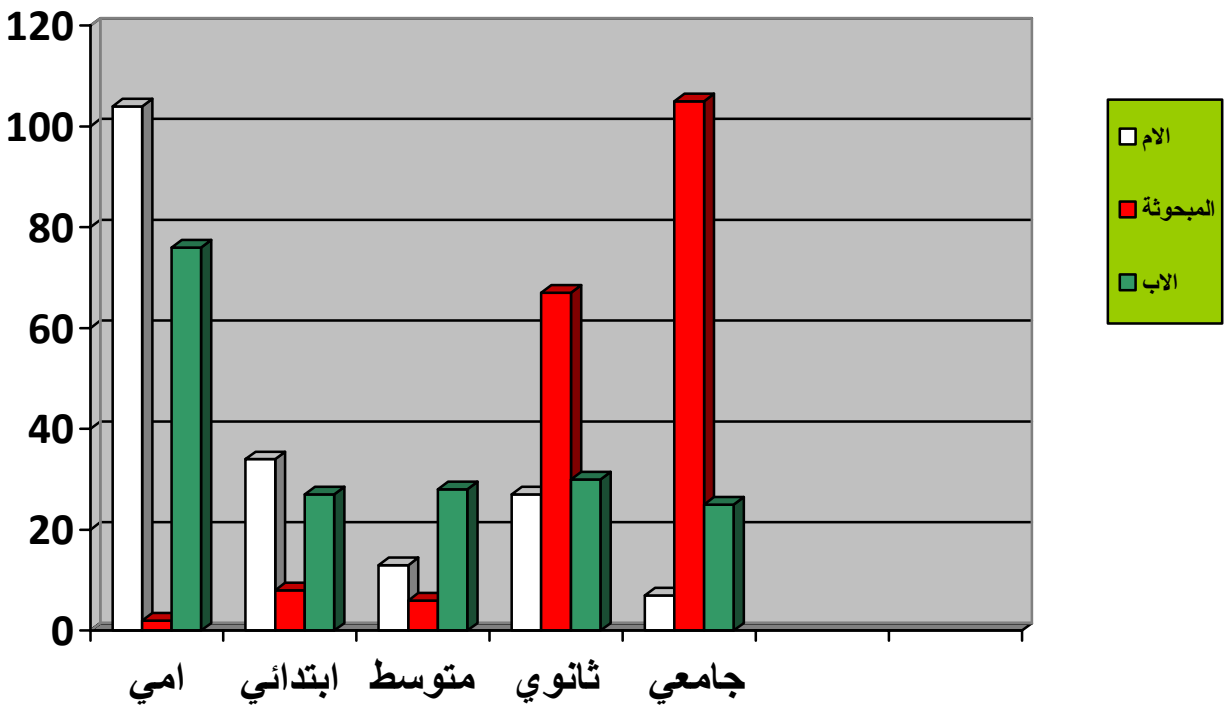

الشكل يظهر المستوى التعليمي لكل من المبحوثة و الاب و الام ، و يتضح التباين بين هذه الاطراف عندما يتعلق الامر بالتعليم و الاستفادة من مؤسسة اجتماعية اخرى و هي المدرسة. يمكن الوقوف على التقدم المسجل للاب على حساب الام كلما ارتفع المستوى التعليمي خاصة المستويات التعليمية(المتوسط والثانوي و الجامعي) و بالمقابل تنتشر الامية اكثر في وسط الامهات بالدرجة الاولى ثم الاباء بدرجة اقل .

من ناحية اخرى يظهر التحسن الكبير في التعليم بالانتقال من جيل الاباء الى جيل الابناء و هذا ما يبين الجهود المبذولة من طرف الدولة في نشر التعليم بين مختلف مكونات المجتمع ، والذي سمح بإنتشار التعليم حتى المستويات العليا و استفادة المرأة بدرجة كبيرة من التمدرس النوعي وما لذلك من أثر على مختلف القطاعات الاخرى .

و هذا ما يشير اليه كذلك العياشي عنصر فيما يخص هذه التغيرات : " عرفت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تغيرات عميقة منها خاصة مفهوم العولمة ، و ما إنجر عنه من تحولات إقتصادية وسياسية في معظم أنظمة العالم ، و قد إمتازت هذه الفترة بإرتفاع معدلات دخول المرأة الى سوق العمل ، هذه الزيادات كانت مصحوبة بزيادة في التعليم و التكوين . "[1]

[1] – **العياشي عنصر . الإطارات الصناعية ، مواقع أدوار، مسارات ، تمثلات . مركز البحث في الانتربولوجيا الاجتماعية والثقافي، الجزائر : دفاتر المركز ، 2001 ص 55**

الجدول (12) يبين عدد الاخوة الذكور .

عدد الاخوة الذكور	التكرار	النسبة
اقل من 3	79	٪ 39,89
[3 – 6]	93	٪ 46,97
[6 – فأكثر	12	٪ 6,06
بدون اجابة	14	٪ 7,07
المجموع	198	٪ 100

ان الإعتماد على هذا المتغير اي عدد الاخوة يمكننا من الوقوف على طبيعة التركيبة الاسرية التي تنتمي اليها المرأة في عينتنا من حيث العدد او الحجم في جزء منها ، و من جهة اخرى التواجد الذكوري داخل هذه الاسرة .

تبين الارقام و النسب ان 46,97 ٪ من افراد العينة عدد الذكور داخل الاسرة التي نشأن فيها يتراوح بين ثلاثة و ستة افراد ،تليها نسبة 39,89 ٪ عدد الاخوة الذكور اقل من ثلاثة ، اما اكثر من ستة إخوة فكانت النسبة 6,06 ٪ و البقية بدون إجابة بنسبة 7,07 ٪ .

يمكن القول ان أسر افراد العينة في غالبيتها تتميز بكثرة العدد ، رغم ان النسب تدل على عدد الذكور فقط والتي تراوحت بين ثلاثة و ستة ،الا ان هذا هو جزء من مكونات الاسرة دون الاناث . يجب الانتباه الى ان هذه الاسر هي اسر تمثل البيئة الاجتماعية التي نشأت فيها المبحوثة و التي تلقت فيها التنشئة القاعدية ، والتي ستؤثر في سلوكها الاجتماعي و السياسي .

كما ان هذا المؤشر يبين لنا وجود العنصر الذكوري الذي يسمح لنا بالقول انه من يرث السلطة الابوية و يمارسها في غيابه داخل الاسرة ، هذا ما يوفر الوضعية الاجتماعية لإعادة انتاج العلاقات الاسرية المبنية على النوع . هذه الوضعية بالنسبة لأفراد العينة موجودة من خلال عدد لابأس به من الاخوة الذكور الذين مارسوا بعض من التشجيع للمرأة للدخول في مجال محسوب على الذكور في الغالب او غير ذلك من خلال عرقلة هذا الإتجاه نحو الممارسة السياسية .

الجدول (13) يبين عدد الاخوة الاناث .

عدد الاخوة الاناث	التكرار	النسبة
اقل من 3	56	٪ 28,29
[3 – 6]	112	٪ 56,56
[6 – فأكثر	14	٪ 7,07
بدون اجابة	16	٪ 8,08
المجموع	198	٪ 100

الجدول يظهر اغلب افراد العينة تتراوح عدد الاخوات في أسرهن ما بين ثلاث و ستة بنسبة 56,56 ٪ ،و تليها الفئة اقل من ثلاث اخوات و ذلك بنسبة 28,29 ٪ ثم اكثر من ستة بنسبة 7,07 ٪ اما افراد العينة الذين لم يجيبوا عن السؤال فكانت النسبة 8,08 ٪ .

يمكن القول ان التحليل الخاص بالجدول السابق ينسحب جزئيا على هذا الجدول فيما يخص مميزات الاسر من حيث العدد ، و هو انها تتميز بكثرة العدد بمكونيها الذكوري و الاناثي . الا انه تظهر النسب ان وجود الاناث اكثر من الذكور في هذه الاسر خاصة اذا قارننا بين الفئتين الاولى والثانية ، حيث ان عدد الذكور يتقدم في الفئة أقل من ثلاثة افراد ، اما الاناث فيتقدمن في الفئة الثانية من ثلاثة الى ستة افراد . ان هذه الاسر تميزت بوجود بعض الافضلية للإناث من حيث العدد على حساب الذكور فهل يمكن ان يفسر التوجه الى المجال السياسي الذكوري ؟

يمكن القول ان الاسر التي ينتمي اليها افراد العينة مازالت تتميز ببعض من الإنتقالية بين الاسر الكثيرة االعدد و الاسرة المحدودة من حيث الأعضاء الذين يشكلون هذه الاسر مع تواجد متوازن الى حد ما بين الجنسين و الشكل التالي يوضح اكثر التركيبة الاسرية من حيث الجنس .

الشكل (6) يبين مكونات اسر افراد العينة من الذكور و الاناث

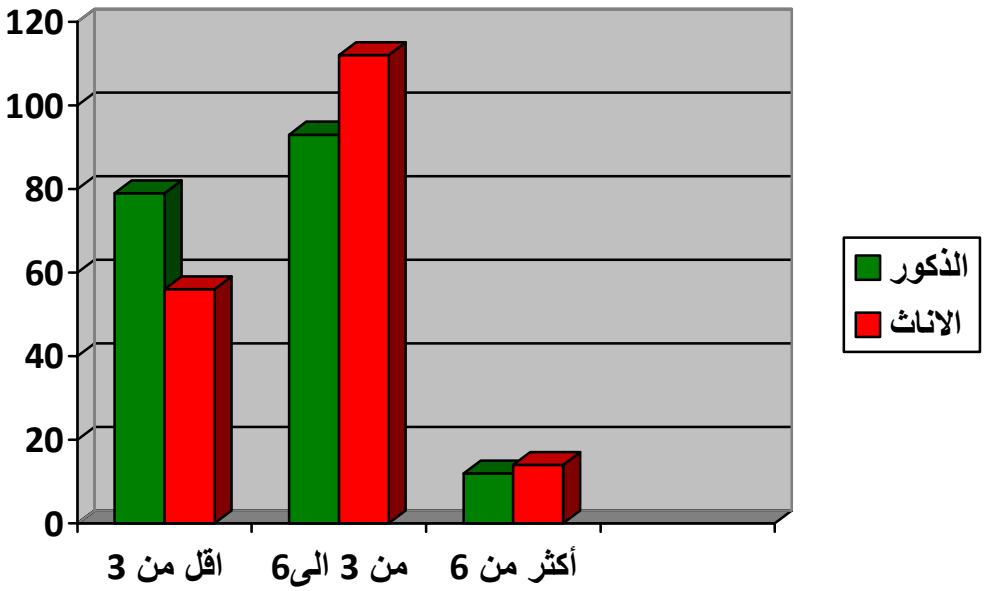

يتضح من الشكل بنية الاسر التي تنتمي اليها المبحوثة و مكوناتها من حيث العدد و الاناث والذكور من جهة اخرى ، حيث نجد نوع من التوازن الى حد ما في مكون الاسرة من الذكور و الاناث مما يبين عدم تميز هذه الاسر بوجود اناث اكثر من الذكور و الذي يمكن ان يفسر السلوك السياسي للمبحوثة يرجع الى ضعف الهيمنه او الرقابة الذكورية من خلال الوجود العددي المتفوق للذكور على حساب الإناث .

و يظهر نوع من التغير الذي مس الاسر التي شملتها الدراسة ، و يمكن إعتباره من التغير الاجتماعي الذي شمل المجتمع ككل ، حيث نجد بعض من إنحصار للعائلة الممتدة و الاسر التي تتميز بتعداد كبير من الافراد او الابناء ، و الغالبية من تسر المبحوثات يتراوح عدد أفرادها بين ثلاثة و ستة أبناء ، ثم نجد الاسر التي لا يتجاوز عدد الابناء فيها الثلاثة .من الناحية الديموغرافية تظهر الإنتقالية كخاصية وسطية بين النمط التقليدي الذي يتميز بكثرة الابناء و النمط الحيث الذي يتميز بعدد محدود من الابناء .

هذا ما تؤكده بعض الدراسات حول العامل الديموغرافي و ما أثر في تراجع تعداد الأسر : فإن عاملا مهمّا فرض نفسه في مسار إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، هو العامل الديمغرافي الذي أدّى بدوره إلى ارتفاع عدد المتمدرسات بشكل متزايد في كل أطوار التعليم والتعليم العالي والتكوين المهني ثم في ميدان العمل. وكان العامل الديمغرافي "مرهقا" و "مكلّفا" لميزانية التسيير لا سيما في قطاع التربية والتعليم والصّحة التي ظلّت مجانية، ومن المهم الإشارة إلى الرقم القياسي العالمي الذي سجلته الجزائر سنة 1970،حيث تم تسجيل معدل 8,1 طفل لكل امرأة وقد انخفض إلى معدّل 2,87 طفل لكل إمرأة و هذا سنة 2011. [1]

الجدول (14) يوضح ترتيب المبحوثة ضمن الاخوة .

الترتيب ضمن الذكور	التكرار	النسبة
الاولى	39	٪ 19,69
الثانية	46	٪ 23,23
اخرى	67	٪ 33,84
بدون اجابة	46	٪ 23,23
المجموع	198	٪ 100

الرجوع الى هذا المؤشر اي الترتيب ضمن الاخوة الذكور داخل الاسرة التي نشأت فيها المبحوثة يكمن في اهمية الترتيب داخل الاسر الجزائرية ، و على الخصوص الذكور و المكانة التي يتمتع بها الاخ الاكبر التي تضاهي مكانة الاب في غياب هذا الاخير . هذا ما جعلنا نحاول البحث في ما اذا كان ذلك بنسحب على الاناث . تظهر النسب ان 33,84 ٪ من افراد العينة كان ترتيبهن

---

[1] – **بلقاسم بن زنين، المرأة الجزائرية و التغيير: دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية. إنسانيات. مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC . وهران:. ص58-57 2012 insanyate.revues.org**

متواضع ضمن الاخوة الذكور ، اما المرتبة الاولى (اي الاخت الكبرى) و الثانية (اي البنت الكبرى بعد الابن البكر) فكانت النسب على التوالي : 19,69 ٪ ، 23,23 ٪ و هو ما يمثل اكثر من الثلث و تقريبا النصف (42,92) في المجموع العام .

اما 23,23 ٪ من المبحوثات لم يجبن عن السؤال ، ان المعطيات السابقة تبين بعض من التأثير للترتيب ضمن الاخوة على تنشئة البنت داخل الاسرة ،و الذي يعطيها نوع من الافضلية من خلال مكانة رمزية تسمح لها بالخضوع لسلطة الوالدين بالدرجة الاولى مثلها مثل البقية اكثر من سلطة الاخوة الذكور على العموم ، وما يترتب عن ذلك من تدخل عامل السن لصالح البنت لتمارس بعض من السلطة على من هو أصغر منها في الاسرة .

و في هذا الصدد يضيف معن خليل عمر في متغيري السن و الجنس ضمن الاسرة و ما يكتسب من خلالهما من مكانة و تقسيم يحكمه الجنس و السن و يمكن الربط بين السن و الترتيب ضمن الاسرة فالترتيب ضمن الاخوة الذكور و الاناث يميز بين لغة تخاطب تتراوح بين المفردات المستخدمة للذكور و تلك المستخدمة للاناث ، وكذلك مضامين الامر و الرجاء و التحبيذ و التخيير ....

فالتفسير المؤسسي للإختلافات الذكر انثوية تعد الاسرة مؤسسة اجتماعية تتضن نظام تقسيم عمل قائم على الاختلافات الجنسية الذي بدوره يحدد الادوار الاجتماعية الخاصة بالمرأة ....فضلا عن تحديد مهام ومستلزمات الدور لكلا الجنسين لكل مرحلة عمرية يمر بها الرجل و المرأة . [1]

[1] **معن خليل عمر. مرجع سابق .ص ص 186.185**

الجدول (15) يوضح ترتيب المبحوثة ضمن الاخوة الاناث .

الترتيب ضمن الاناث	التكرا ر	النسبة
الاولى	75	٪ 37,87
الثانية	37	٪ 18,69
اخرى	48	٪ 24,24
بدون اجابة	38	٪ 19,19
المجموع	198	٪ 100

يمكن ان نرى بان الارقام و النسب الواردة في هذا الجدول الخاصة بالترتيب ضمن الاخوة الاناث تدعم اكثر ما ورد في الجدول السابق و تجعل تأثير متغير الترتيب ضمن الاسرة اكثر وضوحا وذلك من خلال النسب البارزة 37,87 ٪ من افراد العينة هن اكبر اخواتهن ، تليها الائي لديهن ترتيب اخر بنسبة 24,24 ٪ اما المبحوثات الائي يحتلن الترتيب الثاني يمثلن نسبة 18,69 ٪ .

ان هذه النسب تبين الدور الذي بدأت تلعبه الاخت الكبرى في الدخول الى مجالات جديدة مثل المجال السياسي ،و هذا يمكن ان نعتبره امتدادا للدور الذي تلعبه ضمن الاسرة ، او المكانة التي تحوزها هذه الاخيرة ضمن الاسرة و مختلف العلاقات الاجتماعية بين افراد الاسرة الناتجة لكونها الاخت الكبرى نجد ضمن إطلاعنا على بعض سير الحياة التي تحصلنا عليها ما يؤيد ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر نجد بعض الوزيرات تتوفر فيهن هذه الميزة :

الوزير المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي لدي وزير التعليم العالي و البحث العلمي سعاد بن جاب الله ،هي البنت الكبرى ضمن الإخوة ، كما نجد كاتبة الدولة المكلفة بالثقافة لدى وزير الإعلام زهية بن عروس كذلك ، بالإضافة الى الوزيرة المنتدبة المكلفة بالهجرة فاطمة الزهراء بوشملة التي تدخل ضمن هذه الفئة ،من جهة أخرى نجد الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة نوارة سعدية جعفر نفس الشئ بالنسبة للوزيرة ليلى عسلاوي التي تعتبر البنت الكبرى ضمن البنات .

هذه بعض الشخصيات السياسية النموذجية في المشاركة السياسية النوعية التي تتميز بالمساهمة في صنع القرار وإتخاذه في الجهاز التنفيذي ، والناجم في الغالب عن التعيين و لكن بالرجوع الى مخرجات المنظمات الجماهيرية كالإتحاد الوطني للنساء الجزائريات او الكشافة او جمعية العلماء،و المنظمات الطلابية و النقابية .

الشكل(7) يبين ترتيب افراد العينة ضمن الذكور و الاناث

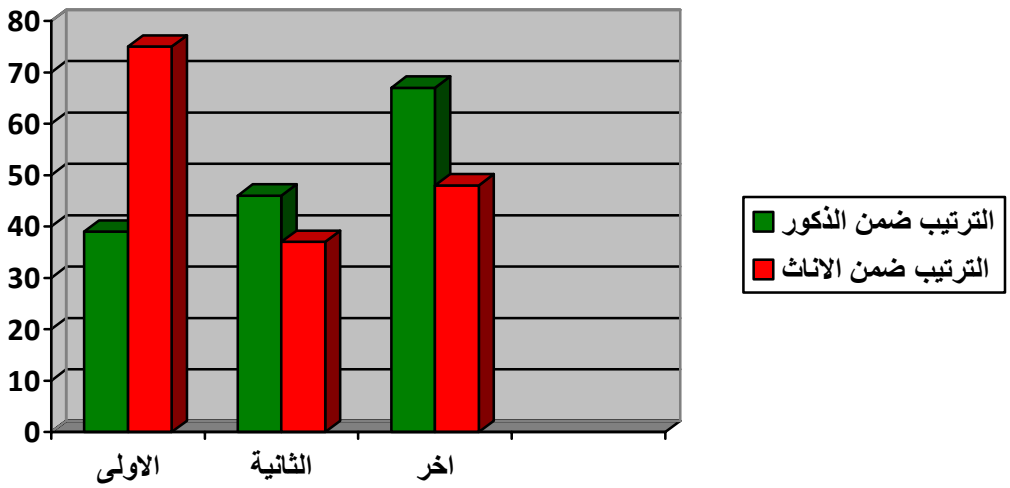

بالمقارنة بين الترتيب ضمن الإناث و الترتيب ضمن الذكور لأفراد العينة نجد إختلاف من مرتبة الى اخرى بين الترتيبين حيث تبرز المبحوثة كأخت كبرى ضمن الاناث بصورة واسعة و بدرجة اقل كأخت كبرى لدى الذكور ،و تبرز اكثر اهمية ان تكون المرأة الاخت الكبرى بين الذكور و الاناث معا و ما يترتب على ذلك من تحمل المسؤولية و الافلات من سلطة الاخ الاكبر الى حد ما ،و يتعلق بالاستمرارية الاسرية في انتقال السلطة الابوية الى الاخ الاكبر ضمن الاسرة . كما تؤكد الدراسة التي اشار اليها عبد الخالق عفيفي في الفصل الثالث نوع الطفل (ذكر أو أنثى) وترتيبه في الأسرة، حيث أن أدوار الذكر تختلف عن أدوار الأنثى فالطفل الذكر ينمى في داخله المسئولية والقيادة والاعتماد

على النفس، في حين أن الأنثى في المجتمعات الشرقية خاصة لا تنمى فيها هذه الأدوار، كما أن ترتيب الطفل في الأسرة كأول الأطفال أو الأخير أو الوسط له علاقة بعملية التنشئة الاجتماعية سواء بالتدليل أو عدم خبرة الأسرة بالتنشئة وغير ذلك من العوامل.[1]

ملخص الفصل .

من خلال تحليلنا للجداول المتعلقة بخصائص العينة يمكن ان نخلص الى مايلي :

اغلب افراد العينة من الفئة الشبانية التي تقل سنها عن 40 سنة حيث تزيد نسبتها عن النصف من المجموع العام ، وهي تبحث عن مكانة اجتماعية لها من خلال النشاط السياسي و ولوج المجال السياسي ،اما المستوى التعليمي للمبحوثات فأغلبهن بلغن المستوى الجامعي ،اي ما يفوق النصف اكملن التعليم العالي .اما المستوى التعليمي الثانوي فنجد حوالي الثلث لديهن المستوى الثانوي ،و هذا ما يشكل اكثر من ثمانين بالمائة من افراد العينة مستواهن التعليمي بين الثانوي و الجامعي .

اما الحالة العائلية لافراد العينة ثلث افراد العينة من العازبات ، اما المتزوجات فنسبتهن حوالي الخمس والبقية من المطلقات او الارامل بالاضافة الى نسبة محدودة امتنعت عن الاجابة مع إمكانية الربط بين الحالة العائلية و السن و التأثير المتبادل بين المتغيرين .

اما فيما يخص المستوى التعليمي للوالدين فنجد ان المستوى التعليمي للاباء يفوق نوعا ما المستوى التعليمي للامهات ، و هو ما عبرنا عنه بالافضلية النسبية للذكور على الاناث خاص بجيل الاباء و المرتبط بالجانب التعليمي ، رغم ان الغالبية العظمى لاولياء المبحوثات من الاميين حيث يفوق النصف و هذا يبين طبيعة الرأسمال الثقافي الاسري لافراد العينة . كلما صعدنا في المستوى التعليمي من الامي الى الابتدائي الى الثانوي الى الجامعي كلما نقصت نسبة الاباء الذين لهم نصيب متقدم من التعليم . تتميز الاسر التي نشأت فيها المبحوثة بأنها اسر متوسطة من حيث عدد افرادها الذي يتراوح بين 3افراد و 6 افراد و هو معدل يبين بعض التغير الذي مس الاسرة الجزائرية التي بدأت تنتقل اكثر الى الاسر النووية المتوسطة منها الى الاسر الممتدة الكبيرة من حيث عدد الابناء والاحفاد

---

[1] – **سامي الأخرس . مرجع سابق . http://www.nazaha.iq**

اغلب المبحوثات هن اما الاخت الكبرى ، او الاخت الثانية في الترتيب بين الاخوة الذكور والاناث ضمن الاسرة التي نشأت فيها ،و هي ميزة غالبا ما تعمل لصالح المرأة في عدة جوانب وكانت لصيقة بالمرأة المنخرطة في النشاط السياسي ليس فقط التي نجدها ضمن افراد العينة التي تعاملنا معها بالاستمارة بل حتى تلك التي انتمت الى الجهاز التنفيذي من خلال تعيينها في الحكومة و من خلال تحليلنا لسير الحياة الخاص بهن .

الفصل السادس

التحليل والتعليق على الفرضية الاولى

تعمل الاسرة الجزائرية من خلال التنشئة على توزيع الادوار وإكتساب السلوك السياسي

تمهيد.

في هذا الفصل نحاول معرفة طبيعة الرأسمال الثقافي الاسري لأفراد العينة من خلال ما تمتلكه هذه الاخيرة من رصيد ثقافي ، و ذلك لاهمية هذا الرصيد في معرفة اهتمامات المرأة وتوجهاتها الثقافية .

و قد اعتمدنا في ذلك على بعض المؤشرات التي تشكل هذا الرصيد منها المكتبة و مختلف الكتب التي تحتويها و التي تبين التوجهات الثقافية او العلمية او الدينية او السياسية . و من جهة اخرى القنوات التلفزية و تنوعها و ما تضيفه لافراد العينة و يظهر ذلك من خلال التطرق الى البرامج التي تتابعها المرأة . ثم اضفنا الوسائط الحديثة خاصة خدمة الانترنت و ما تقدمه هذه الوسيلة للمرأة و ذلك بالبحث عن الاضافة التي تقدمها الانترنت في النشاط السياسي .

اما فيما يخص معرفة شخصيات سياسية عموما و شخصيات سياسية من افراد العائلة تقلدت مناصب سياسية فهذا لما له تأثير في شخصية المرأة السياسية لوجود نموذج يمكن ان يحتذى به وكذلك كرأسمال اجتماعي تمتلكه هذه الاخيرة من خلال محيطها الاسي و ما يضيفه لها من محاكاة النموذج الملاحظ وفق التعبير المقدم من بونديرا .

تحليل طبيعة المشاركة السياسية في الاسرة من خلال مؤشرات المشاركة السياسية لافرادها والوالدين بالدرجة الاولى لما لهذا من تأثير على سلوك الابناء و المرأة البنت . و قد اعتمدنا على الاهتمام بالسياسية والتعبير عن الاراء السياسية من طرف الاب ثم الام كفاعلين اساسيين في التنشئة الاجتماعية والسياسية، من خلال انتقال الاهتمام و الاراء السياسية الى الابناء الذكور منهم والاناث . كما تطرقنا الى النقاش الاسري و تضمنه نقاشات سياسية بين افراد الاسرة وما لذلك من دلالة انغماس الاسرة في المواضيع السياسية . ثم التركيز على المرأة كموضوع للنقاش داخل الاسرة ومعرفة السلوك الانتخابي داخلها هل هو ذكوري ام فيه مجال للمرأة لممارسة حقها في الانتخاب ، او الانتخاب بالنيابة عنها من طرف الذكور ،و كل هذا يعمل على توضيح مختلف التقاليد الاسرية التي نشأت عليها هذه المرأة و التي تسمح لها بسلوك سياسي مشارك ام غير ذلك .

الجدول (16) يبين امتلاك المبحوثة لمكتبة .

هل لديك مكتبة	التكرار	النسبة
لا	53	٪ 26.77
نعم	145	٪ 73.23
المجموع	198	٪ 100

من خلال الجدول يظهر ان 73.23 ٪ من افراد العينة يمتلكن مكتبة ، بينما 26.77 ٪ لا يمتلكن مكتبة . رغم ان النسبة الخاصة بإمتلاك مكتبة شخصية معتبرة الا ان وجود نسبة لابأس بها من المبحوثات الائي لا يمتلكن مكتبة خاصة يطرح كذلك الاستفهام حول علاقة هذه الفئة مع الكتاب و المكتبة ، و المكانة التي تحتلها القراءة و التثقيف عند هذه الاخيرة سواء بالنسبة للتكوين الذاتي او في الممارسة السياسية ، ومختلف النشاطات التي تقوم بها في المجال السياسي بإعتبار المرأة المعنية على الاقل هي منخرطة في التنظيمات السياسية ،و هذا ما يتطلب قدر من الممتلكات الثقافية و التي تحتل المكتبة قسما معتبرا .

اما فيما يخص الفئة التي تمتلك مكتبة خاصة فإن الجدول التالي يبين لنا طبيعة المحتويات التي تتضمنها ، بالإضافة الى ثرائها وتنوعها لأنها تعكس في جانب كبير المرجعيات التكوينية القائمة على القراءة ، و منه تظهر مختلف التوجهات الثقافية بمفهمها الواسع ، وتبرز كذلك الإهتمامات التي تميز تكوين المبحوثة من خلال الرجوع الى مصدر من مصادر التثقيف الكلاسيكية .

الجدول (17) يوضح طبيعة الكتب التي تحتويها المكتبة .

طبيعة الكتب التي تحتويها	التكرار	النسبة
ثقافية	69	٪ 26,23
علمية	47	٪ 17,87
سياسية	46	٪ 17,49
دينية	67	٪ 25,47
أخرى	34	٪ 12,93
المجموع	263	٪ 100

المجموع العام في الجدول يمثل مجموع إجابات المبحوثات و ليس مجموع افراد العينة والتغير راجع الى الخيارات المطروحة التي تعبر عن طبيعة الكتب التي تحويها المكتبة ، و امكانية الاجابة بأكثر من خيار مطروح هو ما جعل المجموع يرتفع الى 263 و ذلك لتعدد الإجابات تبعا لتنوع المضامين التي تحتويها الكتب .

تتوزع النسب في الجدول بصورة متقاربة بين الكتب الدينية و الثقافية والسياسية و العلمية ، الا ان بعض الافضلية التي نجدها فيما يخص الكتب الثقافية و الدينية بنسب على التوالي : 26,23 ٪ 25,47 ٪ و هذا يمثل اكثر من النصف في مجموعهما .

ان هذا يمكن ان نجد له الانعكاس في تواجد قوي بالنسبة للتنظيمات السياسية التي تتبني التوجهات الدينية و الثقافية في برامجها و اهدافها و تنشط في المجال السياسي و ما لها من تأثير في الاوساط الاجتماعية عندما تستخدم الخطاب الذي يحمل البعد الثقافي او البعد الديني .و حتى بالنسبة للساحة السياسية الوطنية يتم الرجوع الى المرجعيات الثقافية و الدينية في الخطاب السياسي او حتى البرنامج الخاص بها ، و إستخدامه بصورة براغماتية و سياسوية الى ابعد حد ، لما يلقاه من صدى في المجتمع .

اما الكتب السياسية و العلمية فكانت نسبها على التوالي : 17,49 ٪ ، 17,87 ٪ ونسبة 12,93 ٪ تمثل كتب اخرى . من خلال ذلك تظهر المكونات الرئيسية للخطاب السائد في المجتمع الجزائري و الذي يتشكل من الثنائية الدينية و الثقافية تتمركز حولها الأحزاب المعارضة ويوازن بينها الخطاب الرسمي و يحاول النظام السياسي إبعادها عن التجاذبات السياسي من مختلف الأطراف المعارضة.

الجدول (18) يبين الاكثر استفادة من المكتبة .

الاستفادة من المكتبة	التكرار	النسبة
استفادة خاصة	53	٪ 17,43
الاب	39	٪ 12,83
الام	34	٪ 11,18
الاخوة	61	٪ 20,07
الاخوات	63	٪ 20,72
اخر	54	٪ 17,76
المجموع	304	٪ 100

من الجدول يظهر ان الاخوات و الاخوة أكثر إستفادة من المكتبة التي تمتلكها المبحوثة وذلك بنسب 20,72 ٪ للأ خوات و 20,07 ٪ للإخوة ، ثم تليها إستفادة آخر بنسبة 17,76 ٪ واستفادة خاصة بنسبة 17,43 ٪ ثم تأتي نسب متواضعة خاصة بإستفادة كل من الأب و الأم بنسب على التوالي 12,83 ٪ ، 11,18 ٪ .

يرجع استفادة الاخوات و الاخوة الى التقارب من حيث إهتمامات نفس الجيل من جهة و كذلك المستوى التعليمي الذي يتمتع به في الغالب هذا الجيل بالمقارنة مع جيل الأباء ،و هو ما بيناه في جداول سابقة متعلقة بالمستوى التعليمي للاب و الام و الذي ظهر محدودا . بالاضافة الى التوجهات

الثقافية المشتركة مع الاخوة و الاخوات مما يجعل الكتب المتوفرة تتمتع باستفادة مشتركة بين افراد الاسرة ، ثم بدرجة اقل مع افراد اخرين على العموم هم الاصدقاء او الزملاء الذين يتقاسمون الإهتمام السياسي او الثقافي .

الجدول(19) يبين الكتب التي يطلبها الاخرون من المبحوثة .

الكتب التي يطلب منك	التكرار	النسبة
ثقافية	96	٪ 32,10
علمية	49	٪ 16,39
دينية	86	٪ 28,76
سياسية	49	٪ 16,39
اخرى	19	٪ 06,36
المجموع	299	٪ 100

من تحليل الجدول نلاحظ تغير في المجموع العام و الذي يرجع الى تعدد الاختيارات المقترحة و امكانية اعتماد اكثر من اقتراح من افراد العينة ،و منه المجموع العام هو مجموع الإختيارات التي تعبر عنها المبحوثة . وتحتل الكتب الثقافية الصدارة بنسبة : 32,10 ٪ ، تليها الكتب الدينية بنسبة 28,76 ٪ ثم الكتب العلمية و السياسية بنسبة متساوية 16,39 ٪ثم كتب اخرى06,36 ٪ .

تبقى الثنائية الثقافية و الدينية هي سمة تشترك فيها المرأة مع الافراد الذين تتعامل معهم و تتبادل معهمالممتلكات الثقافية الموجودة في المكتبة ،وبذلك فهي علاقة يمكن ان تكون في اتجاهين : التأثر بالاخر او التأثير فيه ،او في إتجاه واحد التأثير او التأثر بالاخر، ويتمثل الاخر في هذه الحالة

الاخوة و الاخوات بالاستناد الى الجدول السابق و هذا بدرجة اولى ، ثم الاصدقاء و الأقارب بدرجة ثانية .

هذا ما يظهر نوع من التجانس و الاشتراك في التوجهات الثقافية و الدينية انطلاقا من الاسرة ،و هو ما يميز الاسرة التي تنتمي إليها المرأة كرأسمال ثقافي يكتسب منها و يجعل افراد الاسرة يتقاسمون هذا الرأسمال . هذا ما يبين تأثير الاسرة على اعضائها بدرجات متفاوتة من خلال تزويدهم بهذا الرصيد او توريثهم رصيد من التوجهات و الميولات و التفضيلات في المجالات الثقافية و الدينية والسياسية كذلك .

الجدول (20) يمثل القنوات التي تتابعها المبحوثة .

القنوات الاكثر مشاهدة	التكرار	النسبة
القنوات الوطنية	89	٪ 35,89
القنوات العربية	104	٪ 41,93
القنوات الاجنبية	55	٪ 22,18
المجموع	248	٪ 100

ان القنوات التي تتابعها المبحوثة تبين لنا الكثير من التوجهات الثقافية و اللغوية و كذا المصادر المعتمدة في الحصول على المعلومة بمختلف انواعها ، و ربما حتى التأثير الذي تمارسه هذه القنوات على تكوين و توجيه المجتمع المدروس و المجتمع بصفة عامة ، و تأتي هذه القنوات في ترتيب تنازلي : القنوات العربية ثم القنوات الوطنية ، فالقنوات الاجنبية و بنسب متوالية تقدر : 41,93 ٪ ، 35,89 ٪ ، 22,18 ٪ .

ان متابعة القنوات العربية يمكن ان نفسره بالتقاسم الديني و اللغوي و الثقافي مع المجتمعات التي تنتمي اليهاهذه القنوات بغض النظر عن الافتتاحيات و الخلفيات السياسية و الايديولوجية التي تتبناها والاهداف التي تعمل على تحقيقها بالوسيلة الاعلامية و التي لا نتقاسمها بالضرورة لتغليب الأهداف السياسية الخاصة بكل قناه و مجتمع .

اما القنوات الوطنية فإن متابعتها متواضعة كقنوات وطنية ومحلية ،و تفسير ذلك في أنها قنوات نظامية في الغالب رغم استقلالها ،و لا تقدم الا القليل للمتلقي من المعلومات و الموضوعية في التناول للأحداث . فيما يخص القنوات الاجنبية فهي تحتل المرتبة الثالثة كبديل في بعض الاحيان للنقائص التي تعاني منها القنوات الاخرى العربية و الوطنية ، و التي تنسحب عنها بعض تلك النقائص و الانتقادات في انها تخدم اهدافا معينة . مع ذلك تعتبر هذه القنوات الإعلامية من الوسائط المهمة في التنشئة الإجتماعية في المجتمع ،وهو ما يذهب إليه البعض في تدعيم ذلك حيث يرى غاستون ميالاريه (MIALARET) :

"أن خارج المدرسة التي تشكل غالبا مجالا أقل عزلة عن العالم ، الطفل يتلقى من محيطه الذي يعيش فيه عددا من المثيرات التي يمكن أن تكون – ليس في كل الحالات – أكثر إغناءا : الصحافة الراديو، التلفزة، التجارب اليومية ... فالمحيط يقوم بدور التربية بطريقة معينة".[1] فمن بين المحيط الذي يعيش فيه الطفل نجد الإعلام بمختلف مكوناته .

الجدول (21) يبين البرامج التي تتابعها المبحوثة .

البرامج التي تتابعها	التكرار	النسبة
الاخبار	71	٪ 25,45
الافلام	26	٪ 09,32
الحصص السياسية	57	٪ 20,43
المسلسلات	41	٪ 14,69
الحصص الوثائقية	40	٪14,34
الحصص الخاصة	44	٪ 15,77
المجموع	279	٪ 100

[1] **MIALARET (G). Les sciences de l'éducation. Paris. PUF. 7eme édition 1996. P. 12**

تحتل الاخبار و الحصص السياسية الصدارة في المتابعة من طرف افراد العينة و ذلك بنسب على التوالي : 25,45 ٪ ، 20,43 ٪ ثم تليها الحصص الخاصة ، و المسلسلات ، و الحصص الوثائقية بنسب متتالية : 15,77 ٪ 14,69 ٪ ، 14,34٪ ثم الافلام بنسبة 09,32 ٪ .

من خلال هذه النسب يظهر تأثير القنوات التي يتابعها افراد العينة في التزويد بالمعلومات التي تكون على علاقة بالمجال السياسي، و المتمثلة في البرامج الخاصة بهذا المجال من اخبار تسمح بمواكبة الاحداث وطريقة معالجتها إعلاميا ، و التي يغلب عليها الطابع السياسي و كذلك الحصص السياسية التي تساعد في التثقيف السياسي . اما بقية البرامج فيغلب عليها الطابع الترفيهي رغم هذا فلها حصة لا يستهان بها في المتابعة من طرف المرأة، و التي تهم المرأة كمرأة تتابع بدرجو كبيرة المسلسلات و الحصص الخاصة بالطبخ او حتى القنوات التي تدعي بأنها موجنة للمرأة و توفير مختلف البرامج التي تشكل إهتمامات المرأة .

ان وسائل الاعلام و دورها يدخل ضمن التوسع الذي تعرفه التنشئة الاجتماعية من خلال الوسائط التي تقوم بهذه العملية ، والفئة العمرية المستهدفة بالتربية وإنتقالها إلى التكوين العام للفرد. ومنه يتبين مدى تعقد التربية من حيث الأهداف والوسائل والجمهور المعني بهذه العملية، مما يجعل تاثير الوسائل الإعلامية بقدر كبير من الأهمية في السلوك الفردي والجماعي سواءا من خلال الإعلام أو التوجيه أو الترغيب ،وتكوين الرأي الفردي والعام في قضايا متعددة ،وبالخصوص القضايا السياسية من خلال التوجيه والسيطرة على السلوك السياسي للأفراد في الحياة اليومية أو المواعيد الهامة التي تتطلب دورا أساسيا لهذه الوسائط لضمان مشاركة أكبر، وتحكم أكبر في سلوك الأفراد تجاه هذه المواعيد التي تدور حول الإنتخاب فيالغالب .

الجدول (22) دور البرامج السياسية في نشاطك السياسي

للبرامج السياسية دور في النشاط السياسي	التكرار	النسبة
نعم	128	٪ 64,65
لا	67	٪ 33,83
بدون اجابة	03	٪ 01,52
المجموع	198	٪ 100

ان التركيز على البرامج السياسية و الدور الذي تلعبه في النشاط السياسي يرجع الى كونها مصدر من مصادر التثقيف السياسي . و تظهر الاهمية في ان الغالبية من افراد العينة يصرحن بالدور الذي تلعبه البرامج الاعلامية السياسية في النشاط السياسي الذي يمارسنه و ذلك بنسبة : 64,65 ٪ اما البقية اي ما نسبته 33,83 ٪ يقلن بعدم وجود دور لهذه البرامج السياسية .

رغم ان الجداول السابقة بينت اهمية متساوية الى حد ما للبرامج المختلفة في التثقيف السياسي ، الا انه يمكن إعتبار بعض تلك الإجابات المقترحة تحمل في مضمونها بعض من السياسة، خاصة عندما نتكلم عن الاخبار التي في غالبها هي سياسية و كذلك الحصص الوثائقية وغيرها من الحصص . هذا يجعل البرامج السياسية تظهر اكثر في هذا الجدول و هو ما يؤكد اهمية الوسائل الاعلامية وبإختلافها في المجال السياسي بصفة عامة ، و ذلك من خلال اعطاء المعلومة بغض النظر عن صحتها و هدفها و الخلفيات التي تقف من ورائها والتأثير الذي تتركه في المتلقي لها من الافراد والمرأة ، و خاصة عند الحديث عن صناعة الرأي العام و التوجيه السياسي .

لقد أصبحت وسائل الإعلام تلعب دورا بارزا في تربية وتوجيه وتكوين الإتجاهات للأفراد والجماعات، نظرا لتنوعها من جهة وقدرتها في الوصول إلى الأفراد بمختلف الأعمار والمستويات من جانب آخر، وكذلك القدرة على التأثير في سلوك الأشخاص، بل حتى في شخصيتهم، وذلك بما تزودهم من المعلومات وأنماط السلوك والثقافة بإختلافها وتنوعها .

هذا اذا كان موقف المستهلك لها موقفا سلبيا من خلال تلقي هذا الكم من المثيرات المرئية أو المسموعة أو المكتوبة دون غربلة او نقد حيث أن "... مستهلكي وسائل الإعلام، أطفال، مراهقين، اشخاص ناضجين أشخاص مسنين هم دون إنقطاع، يجعلون محيطهم من شوارع ومنازل مجتاحة من الصحافة، والإذاعة والسينما. والإعلانات والتلفزيون. والتي تعطيهم المعلومات وتكونهم... كلهم بهذه الوسائط يتعرضون للتنشئة الإجتماعية"[1].

الجدول (23) يمثل امتلاك خدمة الانترنت .

امتلاك خدمة الانترنت	التكرار	النسبة
لا	73	٪ 36,87
نعم	125	٪ 63,13
المجموع	198	٪ 100

يظهر ان نسبة 63,13 ٪ من المبحوثات يمتلكن خدمة الانترنت و هي نسبة معتبرة تؤكد المواكبة التي تتميز بها المرأة بإستخدام هذه الخدمات و الوسائط الحديثة التي تسمح بإختصار الوقت و الجغرافيا في التواصل بين الافراد ، و كذلك في الوصول الى المعلومات و المعارف المتنوعة في اقصر وقت ممكن ، و ايضا ما تقدمه من امكانية تحول المرأة الى فاعل اجتماعي او سياسي حيث ما كان جغرافيا و ذلك من خلال استخدام هذه الوسيلة في التأثير على الاخرين بغض النظر عن مكان توجد ها.

اما نسبة 36,87 ٪ فتمثل المبحوثات اللائي لا يمتلكن خدمة الانترنت و هذا لا يعني عدم الاستخدام للانترنت ، و إنما عدم التمكن من حيازتها او عدم وجود رغبة في ذلك . لان الانترنت متوفرة كخدمة على نطاق واسع في مقاهي الانترنت بغض النظر عن قوة التدفق ، او نوعية الخدمة

[1]- **PIATON (G). Education et socialisation. Elements de la psycho-sociologie de l'education. TOULOUSE ed. EDOUARD PRIVAT. 1977 P. 148.**

الموفرة للزبون التي تتفاوت من مكان الى آخر او في المؤسسات التي تنتمي اليها المرأة كطالبة او موظفة او استاذة الى غير ذلك من الوظائف التيتناولناها في جداول سابقة .

ان اهمية الدور الذي تلعبه الأنترنيت في الفضاء السياسي عن باقي وسائل الإعلام في توفير حرية التعبير لمستخدميه و في التنشئة السياسية، واستخدامه في الحركات الاجتماعية و هو ما شهدته العديد من المجتمعات العربية مؤخرا و التي إنطلقت من استخدامات الانترنت و الفايسبوك على وجه التحديد كما نجد استخدامها في الحملات الانتخابية بصورة كبيرة .

الجدول (24) يوضح الاضافة التي تقدمها خدمة الانترنت .

الاضافة التي تقدمها هذه الخدمة	التكرار	النسبة
التواصل	92	٪ 31,72
التثقيف	108	٪ 37,24
الاعلام	71	٪ 24,48
أخرى	19	٪ 06,55
المجموع	290	٪ 100

تبين النسب التي في الجدول الاستخدامات المختلفة للانترنت بعدما تطرقنا سابقا الى امتلاك الانترنت من طرف افراد العينة ،و تظهر اعلى نسبة تلك المتعلقة بالتثقيف ب : 37,24 ٪ وتليها نسبة الاستخدام من اجل التواصل و ذلك ب : 31,72 ٪ ، ثم الإعلام بنسبة : 24,48 ٪ ثم اجابات اخرى ب : 06,55 ٪ .

من خلال ما سبق فإن الانترنت تعتبر بالنسبة للمبحوثات مصدر من مصادر التثقيف بالنظر الى ما توفره من كتب الكترونية بمختلف انواعها و مجالاتها سهلة الوصول اليها وتحميلها ،والاحتفاظ بها في شكل مكتبة الكترونية ، ومن ثمة استعمالها و الاطلاع عليها في الوقت المناسب ،و قد عرفت هذه الخدمة انتشارا كبيرا الى درجة التساؤل حول مصير الكتاب الورقي .

اما الاستخدام الثاني و هو التواصل من خلال البريد الإلكتروني ،و ما يتيحه من تبادل للرسائل والملفات المختلفة بين الاطراف المستخدمة له من اي مكان في الوطن او خارجه في ظرف زمني قياسي او صيغ اخرى تضمنها خدمة الأنترنت . و كذلك والاطلاع الأخبار السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية و التي تسمح بتحيين مختلف المعلومات التي تساعد المرأة في النشاط السياسي .

الجدول (25) يمثل مدى استخدام الانترنت في النشاط السياسي .

استخدام الانترنت في النشاط السياسي	التكرار	النسبة
نعم	97	٪ 48,99
لا	89	٪ 44,95
بدون اجابة	12	٪06,06
المجموع	198	٪ 100

من الجدول الذي يمثل مدى استخدام الانترنت من طرف افراد العينة في مختلف الممارسات اليومية و النشاطات التي تخدم الاهداف السياسية حيث نجد ان 48,99 ٪ من مجموع المبحوثات يستخدمن الانترنت في النشاط السياسي ، بينما 44,95 ٪ لا يستخدمن هذه التكنولوجية في النشاط السياسي .

رغم وجود نسبة لابأس بها من الاستخدام لهذه الشبكة في المجال السياسي ، الا ان غير كاف نظرا للتحول الذي تعرفه المجتمعات المتقدمة في استعمال ما تتيحه هذه التكنولوجية في الصراعات السياسية و التنافس في الحملات الانتخابية ، لكسب المزيد من الاصوات و المؤيدين لمواقف و اراء وإتجاهات الفاعلين السياسيين .

فهذه النسب تبين نوع من التحول و التوجه لإدخال هذه التكنولوجية في المجال السياسي ، و هو تحول يحمله جيل الشباب بالدرجة الاولى . اما فيما يخص الجيل المتشبث بمختلف الهيئات السياسية

الحزبية او الخاصة بالنظام السياسي فهي الى حد ما بعيدة عن هذه التحولات التي تميز مختلف الممارسات السياسية في المجتمعات المتقدمة .

و منه تظهر المرأة الشابة تحمل هذة الوسيلة كإضافة في المجال السياسي ، و هذا من نواتج التعليم الذي نالته المرأة الجزائرية عموما و إستفادتها من المدرسة هو ما بينه الجدول الخاص بالمستوى التعليمي لافراد العينة و وجود المستوى الجامعي الذي يسمح و يمنح القدرة على استخدام الانترنت لتحقيق الاهداف الخاصة بأفراد العينة او الاهداف الخاصة بالتنظيم السياسي الذي تنتمي اليه .

الجدول (26) يبين مدى معرفة المرأة مناضلين أو منخرطين في أحزاب سياسية .

معرفة مناضلين او منخرطين	التكرار	النسبة
لا	26	٪ 13,13
نعم	172	٪ 86,87
المجموع	198	٪ 100

في هذا الجدول يظهر لنا مدى معرفة المرأة لافراد يعكسون المشاركة السياسية المتواضعة التي تكتفي بالانخراط او النضال في صفوف الحزب السياسي حيث الانخراط هو تعبير عن الانتماء الى التنظيم السياسي ، اما النضال فهة ارقى من الانخراط لانه يمثل العمل و النشاط من اجل الاقناع او حضور الاجتماعات و السعي من اجل كسب الاتباع الجدد .

يبين الجدول ان الغالبية العظمى يعرفن منخرطين او مناضلين في احزاب سياسية و ذلك بنسبة 86,87 ٪ اما البقية من افراد العينة الائي لا يعرفن منخرطين او مناضلين فالنسبة كانت 13,13 ٪ من المجموع العام .

ان هذه المعرفة تضاف الى الرصيد الاجتماعي الذي يؤثر في المرأة و يبين نوع من الاهتمام بالمجال السياسي و ما تعلق بالانغماس فيه إما بالإنخراط في المنظمات السياسية ، او النضال السياسي في هذه التنظيمات ذات الطابع السياسي ، و هي مستويات مختلفة من المشاركة السياسية تجعل المرأة تتفاعل مع النموذج الذي يمنحها الثقة و الاحساس بالإقتدار عند ملاحظة هذا النموذج المشارك ضمن محيطها المباشر والذي يعتبر قيمة مضافة في الرأسمال الإجتماعي للمرأة .

الجدول (27) معرفة شخصيات سياسية في المحيط الذي تنتمي إليه .

معرفة شخصيات سياسية	التكرار	النسبة
لا	32	٪16,16
نعم	166	٪ 83,84
المجموع	198	٪ 100

ان تركيزنا على شخصيات سياسية في المحيط الذي تنتمي اليه المرأة راجع الى اهمية هذا المحيط الذي يمتد من الاسرة الى الاسرة الممتدة الى الجيران و الاقارب ، و هو ما يشكل الرأسمال الاجتماعي لهذه الاخيرة . هذا الرأسمال يمارس تأثيرا كبيرا على تكوين هاته المرأة ،و بعث تطلعاتها وطموحاتها و امكانية اتخاذ هذه الشخصيات نموذجا للسلوك بطريقة واعية او غير واعية من جهة عبر مختلف مراحل الحياة ،و ما يمكن ان تقدمه هذه الشخصيات من معارف و خبرات في المجال السياسي من جهة اخرى . بالاضافة الى ان هذه الشخصيات السياسية تمثل المشاركة السياسية النوعية التي تشكل النموذج المثالي بالنسبة للمرأة .

من الجدول نلاحظ ان الغالبية العظمي اي 83,84 ٪ يعرفن شخصيات سياسية قريبة بينما 16,16٪ لا يعرفن شخصيات سياسية في المحيط الذي ينتمين اليه . هذا ما يبين حجم التأثير الممارس من المحيط الاجتماعي السياسي القريب من المرأة و الذي يمكن ان نعبر عنه بوسائط

التنشئة الاجتماعية و السياسية الثانوية ان لم نقل تنشئة قاعدية اذا كانت هذه الشخصيات ضمن الاسرة او الاسرة الممتدة .

الجدول (28) معرفة شخصيات سياسية نسوية.

معرفة شخصيات سياسية نسوية	التكرار	النسبة
لا	45	٪ 22,73
نعم	147	٪74,24
بدون اجابة	06	٪ 03,03
المجموع	198	٪ 100

يمكن اعتبار هذا الجدول تتمة للجدول السابق من خلال الاضافة التي يقدمها ، و المتمثلة في معرفة شخصيات سياسية نسوية قريبة من المرأة و تنتمي الى محيطها الاسري او المحيط الاوسع من الاسرة و هو يدخل ضمن الرأسمال الاجتماعي و الثقافي الذي تحوزه المرأة .

يبين الجدول ان 74,24٪ من افراد العينة يعرفن شخصيات سياسية نسوية و هي نسبة معتبرة يمكن ان تفسر اقبال افراد العينة على المشاركة السياسية بمستوياتها ، تليها نسبة 22,73 ٪ من افراد العينة لا يعرفن شخصيات سياسية نسوية رغم ذلك اظهرن ميولا للمشاركة السياسية و الذي نجد فيه حرية المبادرة لهذه الشريحة الاجتماعية ، و التي تحاول شق طريقها بدون الرجوع الى النماذج المحيطة بها . هذا لا ينقص من اهمية هذا النموذج من المشاركة النسوية في المجال السياسي لانه يرسخ وجود المرأة في مختلف الهيئات و التنظيمات السياسية وإمكانية الفعل بالنسبة للمرأة من خلال النموذج الملاحظ .

و من جهة اخرى فإن وجود هذه الشخصيات في المحيط الاجتماعي يمارس التأثير اللازم في شخصية الاعضاء الذكور و الاناث على حد سواء ،و ذلك بالقبول لدور نسوي في الميدان السياسي

بالنسبة للفئة الاولى من الذكور وامكانية المساهمة و المشاركة و الإنخراط في المجال السياسي بالنسبة للفئة الثانية من الإناث .

الشكل (8) يبين مقارنة بين معرفةالمبحوثة لشخصيات سياسية و لشخصيات سياسية نسوية

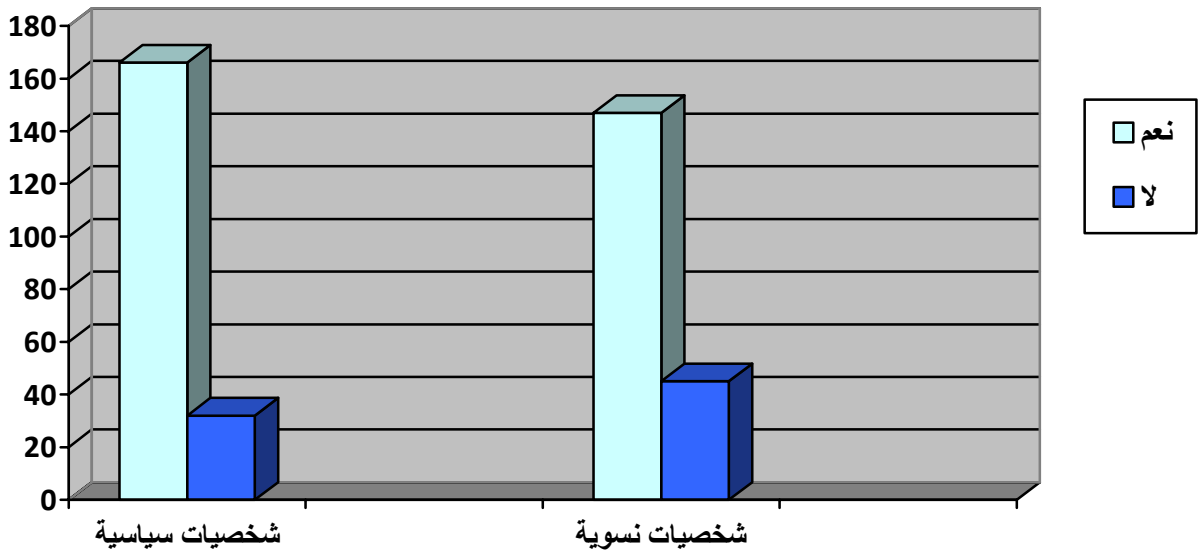

من خلال الشكل يظهر الفارق بوضوح بين معرفة شخصيات سياسية بصفة عامة او شخصيات سياسية نسوية من جهة او عدم معرفة شخصيات سياسية عامة او نسوية . يغلب على المرأة المبحوثة معرفة شخصيات سياسية بصورة واسعة من الجنسين ،و هذا يفسر الإنغماس في السياسة من خلال شبكة إجتماعية وسياسية و علائقية تمنحها المعرفة القريبة من الواقع السياسي للمرأة و المباشرة من خلال الإحتكاك بهذه الشخصيات التي تتقاسم معها الإهتمامات السياسية ويمكن حتى التوجهات والإنتماءالى التنظيم الذي تنتمي اليه هذه الشخصيات .

اما المقارنة بين معرفة شخصيات سياسية نسوية او رجالية فالفارق بسيط بينهما ، بأعتبار المجال السياسي ذكوري فلابد من معرفة شخصيات سياسية ذكورية بحكم الهيمنة الذي نجدها على

هذا المجال من جهة و الرجوع الى النماذج النسائية في المشاركة السياسية في نوع من الضرورة في الموازنة بين النموذج والمنافس في الميدان السياسي الحزبي او النظام السياسي ككل .

الجدول(29) يوضح متابعة الاب للنقاشات السياسية .

متابعة الاب للنقاشات السياسية	التكرار	النسبة
كثيرا	101	٪ 51,01
احيانا	57	٪ 28,79
نادرا	31	٪ 15,65
بدون اجابة	09	٪ 04,55
المجموع	198	٪ 100

الاتجاه الغالب في الجدول هو متابعة الأب للنقاشات السياسية و التي تتميزب المتابعة قوية و ذلك بنسبة 51,01 ٪ ، تليها المتابعة المتواضعة للنقاشات بنسبة 28,79 ٪ ، ثم الاب الذي نادرا ما يتابع النقاشات السياسية تمثله نسبة المتابعة 15,65 ٪ ، اما 04,55٪ فتمثل اللائي لم يجبن عن هذا السؤال .

ان المتابعة للنقاشات السياسية من طرف الاب في اسرة يمارس فيها سلطته كرب للاسرة ، قد تبين هذه المتابعة ان المجال السياسي خاص بهذه الفئة ، الا انه يدفع بافراد الاسرة كذلك الى الاهتمام بالمواضيع السياسية في مختلف المراحل العمرية في نوع من التنشئة الاجتماعية الغير مقصودة ، من خلال المحاكاة و التقليد او تقاسم الاهتمام بهذه المواضيع و النقاشات .

الجدول(30) يمثل تعبير الاب عن ارائة السياسية داخل الاسرة .

تعبير الاب عن ارائه السياسية داخل الاسرة	التكرار	النسبة
كثيرا	59	٪ 29,79
احيانا	84	٪ 42,42
نادرا	45	٪ 22,73
بدون اجابة	10	٪ 05,05
المجموع	198	٪ 100

يمثل التعبير عن الاراء السياسية شكلا من اشكال المشاركة السياسية على العموم . اما اذا كان داخل مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالاسرة فيصبح عبارة عن عملية للتنشئة السياسية المقصودة ، او غير مقصودة من طرف الاب كما اشرنا سابقا.

ويظهر التعبير عن الاراء السياسية احيانا من طرف الاب اكثر بروزا بنسبة 42,42 ٪ ، اما التعبير بكثرة فكانت النسبة 29,79 ٪ و هي ايضا نسبة لابأس بها ، اما التعبير النادر عن الاراء السياسية في الاسرة فكان بنسبة 22,73 ٪ ، و هذا ما يظهر ان العينة يطغى عليها التعبير عن الاراء السياسية ، مما يبين الحضور المعتبر للتسييس داخل الاسرة وهي ميزة البيئة التي نشأت فيها المرأة . و يظهر الاب كفاعل اجتماعي وسياسي ينشط في هذا الصدد ، و يقوم بنشر ارائة داخل الاسرة بالموازة مع السلطة الرمزية التي يمتلكها و يمارسها في نطاق هذه الوحدة الاجتماعية .

و التعبير عن الأراء السياسية في هذه المؤسسة وسط الأبناء و الأم يحمل في ثناياه التوجيه السياسي و التأثير في الأعضاء بصورة مقصودة او غير مقصودة ، ينشأ عليها الأبناء يجعلهم يعتنقون مختلف الأراء الأبوية حول مختلف القضايا الجوهرية .

الجدول (31) المرأة كموضوع للنقاش الاسري .

المرأة موضوع للنقاش الاسري	التكرار	النسبة
لا	29	٪ 14,64
نعم	156	٪ 78,79
بدون اجابة	13	٪ 6,56
المجموع	198	٪ 100

تطرقنا من خلال هذا الجدول الى المرأة كموضوع للنقاش داخل الاسرة ، و ذلك للاهمية التي يحتلها الموضوع ضمن الاسرة كنوع من التغير الاسري الذي يسمح بالنقاش بصورة عامة و تناول موضوع المرأة بصورة خاصة ، و بالخروج عن الانماط الاجتماعية التقليدية التي تحدد الادوار الممنوحة للمرأة و المتعارف عليها على انها ادوار نسوية . فالنقاش يفتح المجال للانفتاح على الرأي الاخرو امكانيات اخرى متاحة للمرأة للمساهمة خارج الاسرة .

و تظهر المرأة كموضوع للنقاش داخل الاسرة بنسبة مهمة قدرت ب : 78,79 ٪ و بالمقابل تمثل نسبة 14,64 ٪ من اللائي لا وجود للمرأة كموضوع للنقاش الاسري ، اما 6,56 ٪ من مجموع افراد العينة لم يجبن عن السؤال .

اذا فالبيئة التي تنتمي اليها المرأة هي بيئة اسرية متفتحة على النقاشات ، و الذي يحمل معه تبادل الاراء ، و هو ما يساعد هذه الاخيرة على الاستفادة من ذلك لإبداء الرأي و إسماع الصوت ضمن الاسرة يصل الى الإقناع للخروج الى المجال السياسي ، و محاولة فرض نفسها خارج هذه المؤسسة بعد المرور منها بمجموعة من القناعات و الإتجاهات .

الجدول (32) يمثل اداء الأم لواجبها الانتخابي .

اداء الام لواجبها الانتخابي	التكرار	النسبة
كثيرا	139	٪ 70,20
احيانا	31	٪ 15,65
نادرا	12	٪ 6,06
بدون اجابة	16	٪ 8,08
المجموع	198	٪ 100

تعتبر الإنتخابات الأسلوب الشرعي الذي يتم بواسطته إسناد السلطة السياسية من طرف أفراد المجتمع، وذلك بمنح الثقة للأشخاص المترشحين لذلك كإعتراف لهم بالقدرة على حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع عامة من خلال البرنامج المقترح. ويعتبر الإنتخاب والإدلاء بالصوت من أبسط أساليب المشاركة بالنسبة للفرد. ويرى البعض في هذا أي الإنتخاب : "... إنه فعل يقوم الشعب بمقتضاه بصورة مباشرة أو غير مباشرة بإسناد السلطة، ولا شك بأن عملية الإسناد هذه هي من أعقد ما تبدو عليه لما تطرحه من أسئلة جديدة تتعلق بهوية المترشحين، بطريقة إختيارهم..."[1]

ومنه نرى أن المشاركة الإنتخابية هي مؤشر رئيسي من مؤشرات المشاركة السياسية ولا تنحصر فيها بل تتعدى ذلك. وقد خصص فرع من علم الإجتماع للإهتمام بفهم ومحاولة تفسير السلوك الإنتخابي نظرا لأهمية هذا ضمن الأداء العام للمجتمع السياسي والأفراد ومميزات كل منهما.

تظهر اهمية هذا المتغير في انه يعطينا صورة واضحة عن قبول ابسط انواع المشاركة السياسية داخل الاسر التي ينتمي اليها افراد العينة . و على الخصوص تلك المتعلقة بالام بإعتبارها تحمل نموذجا للمشاركة السياسية من خلال السلوك الانتخابي ، هذا النموذج سينتقل الى الابناء خاصة الاناث على الخصوص و ذلك بالاقتداء بها في هذا السلوك علة الأقل.

[1] **جان بيار : كون مونيي. مرجع سابق ص 159.**

يبين الجدول نسبة عالية من المشاركة الانتخابية للأمهات 70,20 ٪ تتم بصورة شخصية و هذا ما يفسر السلوك المشارك للمرأة ، حيث ان الاسرة التي نجد مداومة الام على الإنتخاب يدل على المتابعة و الاهتمام بالسياسة او حتى الانتماء الى تيار سياسي ، و بذلك فالبيئة مناسبة للابناء الاناث للانغماس السياسي وإبراز الميولات السياسية او الانتقال الى مشاركة سياسية نوعية تكون الاسرة والام على الخصوص هي من يقف وراءها بطريقة مقصودة او غير مقصودة .

اما السلوك الانتخابي الغير مستمر فبلغت النسبة 15,65 ٪ ثم تأتي الفئة التي امهاتهن لا تنتخب بنسبة 6,06 ٪ . على العموم يغلب السلوك الانتخابي المشارك لأمهات افراد العينة و هذا يبين البيئة المناسبة التي نشأت فيها هذه المرأة مما يفسر الى حد بعيد السلوك السياسي لهذه الفئة .

الجدول(33) يبين الانتخاب بالنيابة عن الام من طرف الأب أو الأخ .

الانتخاب بالنيابة عن الام	التكرار	النسبة
كثيرا	14	٪ 07,07
احيانا	23	٪ 11,62
نادرا	131	٪ 66,16
بدون اجابة	30	٪ 15,15
المجموع	198	٪ 100

اذا كان الجدول السابق يبن السلوك الانتخابي للام ، فإن هذا الجدول يمثل الانتخاب بالنيابة عن الام و ما يحمله من دلالة في حالة وجود هذه الظاهرة .

بالرجوع الى النسب نجد ان الإنتخاب مكان الام او بالنيابة عنها يمثل نسبة محدودة 07,0 ٪ اما القول بعدم الإنتخاب بالنيابة عن الام فهي النسبة المهمة و المقدرة ب : 66,16 ٪ من مجموع افراد العينة . وهذا ما يبين الاتجاه العام و الغالب على العينة المدروسة ، و هو قيام الام بالانتخاب بنفسها كسلوك سياسي نسوي ضمن الاسرة . و ما تدخل الاب او الاخ للقيام بهذا السلوك اي

الانتخاب بالنيابة عن الام ، الا لإعتبار السلوك الانتخابي سلوكا ذكوريا ، او وجود التقسيم المجالي الذي يجعل المجال الداخلي (البيت) خاص بالمرأة والمجال الخارجي خاص بالرجل .

و تؤكد من جهة اخرى بعض الدراسات هذا بالربط بين السلوكات المشاركة و متغيرات المستوى التعليمي و ما ترتب عن ديموقراطية التعليم و خروج المرأة للعمل و التصنيع و غيرها هذا ما ادى الى التغير في النمط الذي كان سائدا و القائم على السلطة الابوية و التوجه الى المشاركة والحوار و احترام الرأي ...* و الشكل التالي يبين المقارنة بين الانتخاب و الإنتخاب بالنيابة عن الأم و ابرازه السلوك الإنتخابي .

الشكل (9) يبين مقارنة بين إنتخاب الام و الإنتخاب بالنيابة عنها

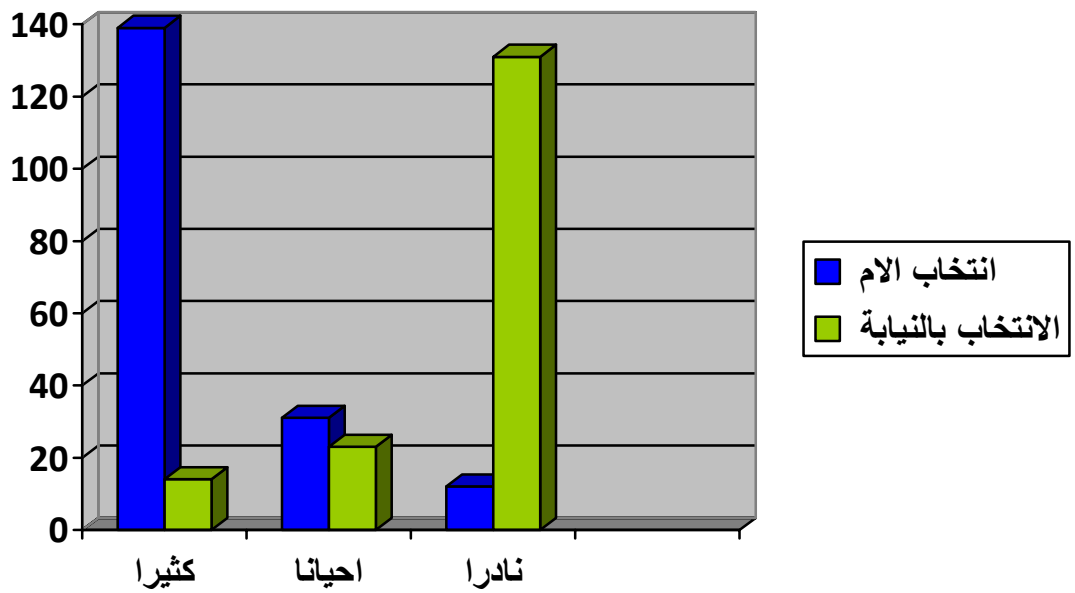

* العقون سعاد، تأثير دور الأسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق ، دراسة ميدانية لتلامذة المدرسة الأساس، جامعة الجزائر"3" كلية العلوم السياسية والإعلام(الجزائر) .
http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-06-2011-dafatir/246-22

الجدول (34) يبين مدى متابعة الام للاحداث السياسية .

متابعة الام الاحداث السياسية داخل الاسرة	التكرار	النسبة
نعم	93	**٪ 46,97**
لا	91	٪ 45,96
بدون اجابة	14	٪ 07,07
المجموع	198	٪ 100

إن متابعة الام للاحداث السياسية داخل الاسرة هو من مؤشرات المشاركة السياسية للام بالاضافة الى ما تطرقنا اليه سابقا اي الإنتخاب الشخصي و النقاش في القضايا السياسية و إبداء الرأي ، كل هذه المؤشرات تظهر البيئة الاجتماعية الخاصة بالمرأة الأم و البنت و التي تكون في هذه الحالة مساعدة لها في الاتجاه نحو المشاركة و الانخراط في السياسة .

من خلال النسبة الواردة في الجدول يتبين ان 46,97 ٪ من افراد العينة امهاتهن يتابعن الاحداث السياسية و يعبرن عن ذلك مقابل 45,96 ٪ لا يتابعن الاحداث السياسية و يظهر عدم الإهتمام بهذه الأحداث .

ان هذه النسب تبين حضورا لابأس به للمشاركة السياسية للام كسلوك سياسي نسوي داخل أسر افراد العينة قد يسمح بنوع من اعادة الانتاج للسلوك عند الابناء و على الخصوص الاناث ، من خلال ميكانيزم التعلم بالملاحظة او التقليد و المحاكاة . و بالاضافة الى السلوك المميز للاب في التعبير و الاهتمام بما هو سياسي فإن اسر افراد العينة تحمل في المستوى الاول الرصيد السياسي المشارك بغض النظر عن مستويات المشاركة . و في المستوى الثاني السلوك النسوي المشارك الى حد معتدل و هذا ما ينعكس على سلوك الابناء .

الشكل(10) يبين مقارنة بين متابعة الاب و الام للأحداث السياسية

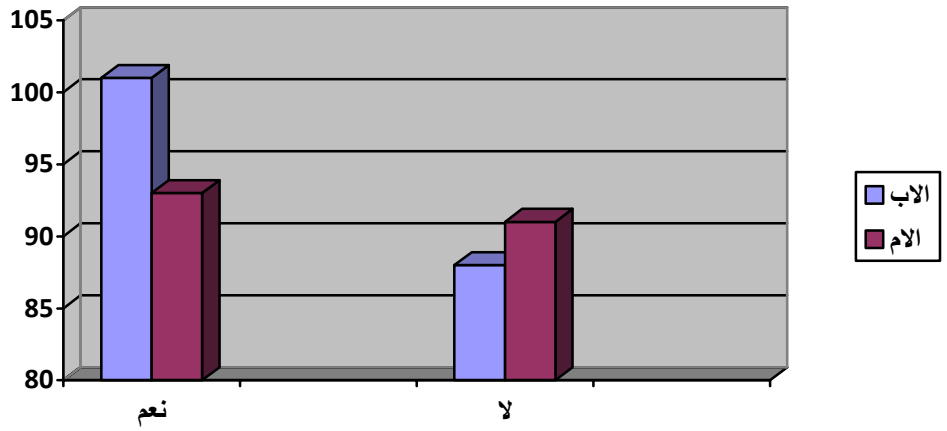

من الشكل المقارن بين الوالدين في متابعتهم الأحداث السياسية ، نلاحظ أفضلية الاباء على الامهات في هذا المؤشر و الاهتمام السياسي ، و ذلك بمتابعة الاحداث السياسية بقدر اكبر من الذكور على مستوى الوالدين و هذا تميز بين الجنسين على مستوى جيل الاباء و ما لذلك من أثر على الابناء و سلوكهم السياسي و الأدوار المستقبلية لكل منهما .

ويعتبر هذا الإهتمام بالمعلومة السياسية من المؤشرات الدالة على المشاركة السياسية ،والذي يعتبر في مستوى أعلى من التصويب في الإنتخابات، حيث يمكن أن يكون الإدلاء بالصوت لدى المصوتون دون الإطلاع على الإعلانات والملصقات والدعاية التي يقوم بها المترشحون، ومنه فالإهتمام بالأمور والقضايا السياسية يكون بالبحث عن الإعلام والمعلومات حول هذا الميدان هو مؤشر إيجابي للمشاركة السياسية والسلوك المشارك .

هذا الإهتمام يجعل من الفرد فاعلا يبحث و يطلع على الإداء السياسي ،والذي يكسبه وعيا سياسيا بإكتساب المعلومة من وسائل الإعلام المختلفة، سواءا منها المكتوبة أو المرئية والمسموعة، هذه الوسائل الإعلامية التي تكون غالبا ممثلة لتيار سياسي معين أو مواقف سياسية حول قضايا معينة، والتي تجعل المستهلك لها في موقف المتأثر سواءا بتكوين نفس الإتجاهات أو عكسها أو اهمالها طبقا للإستعدادات والمصالح المتوخاة من ذلك.

كما يتعدى الإهتمام بالحياة السياسية إلى مراسلة المسؤولين إما عن قضايا وطنية أو محلية أو شخصية، وهي مؤشرات تجعل الفرد أكثر ميلا وإقبالا على التفاعل مع المحيط السياسي، يتأثر بالأحداث السياسية في مجتمعه والسعي في محاولة منه لفهم هذه الأخيرة والتأثير فيها[1].

الجدول (35) يوضح تعبير الام عن ارائها السياسية داخل الاسرة .

تعبير الام عن ارائها السياسية	التكرار	النسبة
كثيرا	45	٪ 22,73
احيانا	57	٪ 28,79
نادرا	84	٪ 42,42
بدون اجابة	12	٪ 06,06
المجموع	198	٪ 100

ان التعبير عن الرأي في المجال السياسي ارقى من المتابعة للأحداث و النقاشات السياسية في سلم السلوك السياسي المشارك ،لأنه ينتقل الى الاخر اما من خلال ابداء الرأي او محاولة الاقناع ، او التبادل في ندية ما يعني وجود قناعة ان المجال السياسي ليس حكرا على الرجال فقط .

و في هذا الصدد تظهر الام أقل حضورا في هذا المستوى من المشاركة السياسية من خلال النسب الواردة في الجدول ، حيث ان 42,42 ٪ من امهات افراد العينة لا يعبرن عن ارائهن السياسية داخل الاسرة إلا نادرا ، اما 28,79 ٪ منهن يعبرن احيانا عن ارائهن السياسية ، في حين تمثل 22,73 ٪ الفئة الناشطة سياسيا ان صح القول فهي كثيرة التعبير عن ارائها مما يجعلها تمارس نوع من التأثير في الاخر من افراد الاسرة و على الخصوص الابناء.

---

[1] **MEYNAUD (J) / LANCELOT (A). Op. Cit. P.P. 18.25.**

الشكل(11) يبين مقارنة بين التعبير عن الاراء السياسية داخل الاسرة لكل من الاب و الام

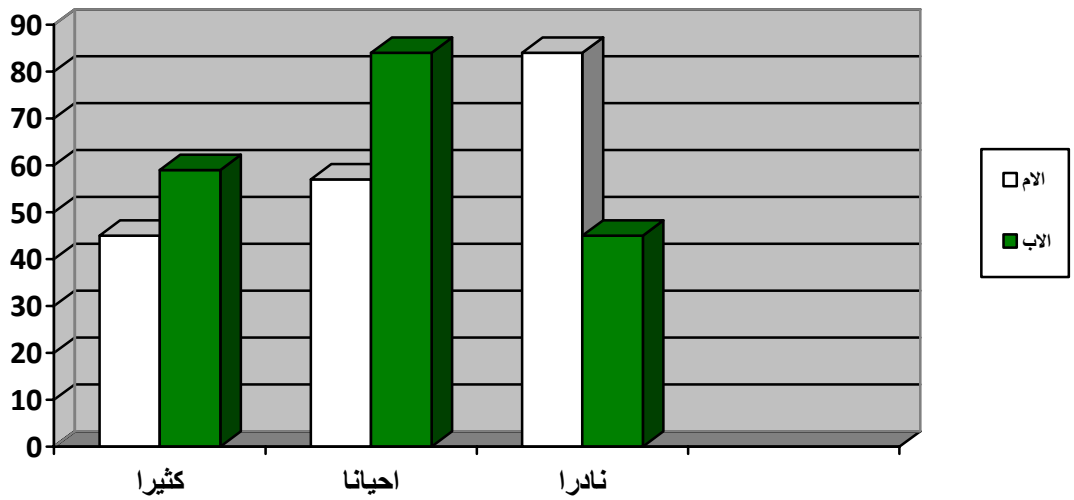

بالمقارنة بين السلوك السياسي المشارك للأب و الام في مستوياته الدنيا المتمثلة في التعبير عن الاراء السياسية داخل الاسرة نقف عند الافضلية الذكورية في التعبير بالنسبة لجيل الاباء مع حضور للمرأة بصورة واضحة في هذا المستوى السلوكي، الا ان الافضلية للرجل في التعبير عن الاراء السياسية بارزة في الشكل والذي يرتبط بالتأثير في الاخر المتلقي و البيئة الحوارية السائدة في الأسرة الذي يكون اما بالتبادل و التعبير و النقاش و المتابعة لكل من الأب والأم و الابناء و منه تتم عملية التنشئة السياسية و تلقين الاتجاهات السياسية و القناعات و الانتماء الحزبي و بالنتيجة السلوك السياسي في هذه البيئو السرية .

الجدول (36) يبين مدى إنخراط الأم في مختلف التنظيمات .

هل سبق للأم الانخراط في	التكرار	النسبة
حزب سياسي	24	٪ 12,12
جمعية	09	٪ 04,55
نقابة	04	٪ 02,02
لم تنخرط	146	٪ 73,74
بدون اجابة	15	٪ 07,56
المجموع	198	٪ 100

تعد المنظمات السياسية وشبه السياسية، من أحزاب سياسية، وجمعيات ثقافية وتربوية أو إصلاحية، ونقابات عمالية، أو طلابية.. وغيرها كقنوات للمشاركة السياسية و الإجتماعية ،نت خلال العمل من أجل إحداث التغيير أو المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة في اداء المؤسسات المعنية و المستهدفة ، يتشارك فيها الأعضاء المنتمين إلى نفس التنظيم السياسي او النقابي . ويرى في هذا الإطار "M. DUVERGER" في خصوص الأحزاب السياسية أنها تعود إلى قرن تقريبا، وهذا بالمعنى العصري للكلمة، غير أنها بدأت في الإنتشار إبتداءا من النصف الثاني من القرن العشرينويرتبط تطورها بتطور الديموقراطية والإقتراع الشعبي العام.[1]

بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، يتعلق الامر بدورها في المجال السياسي و الدفع الى العمل السياسي وغرس الاتجاهات السياسية بين افرادها ،وكذا التهيئة للمشاركة السياسية لأعضائهاو المنتسبين إليها . هذه العمليات السياسية تظهر من أهم ما تقوم به هذه التنظيمات وإستهدافها لشريحة واسعة و بهذه الصورة فهي تؤثر في المؤسسة الاجتماعية و التي بدورها تؤثر في

[1] **دوفروجيه موريس. الأحزاب السياسية. ترجمة على مقلد،عبد الحسن سعد. بيروت: دار الشهاب للنشر، 1980. ص 6.**

أعضائها ،في الغالب تسند الى المدرسة عملية التعليم السياسي او الى الاحزاب و ما تقوم به من استقطاب للمناضلين و الزيادة في انتشارها و نشر ايديولوجياتها.[1]

ومنه يصبح دور الأحزاب كإطار تنظيمي للمشاركة في النشاطات السياسية لافراد المجتمع من أجل تحقيق أهداف عامة أو خاصة، ومنه تصبح عضوية هذا التنظيم من ذلك عبارة عن مستوى آخر للمشاركة السياسية، وهذا لما يتطلبه من إهتمام والمام ببعض الأليات التي تسمح بالتاثير في الأداء السياسي العام. وذلك لما تمثله هذه الجماعات المنظمة من حيث بنيتها التنظيمية والإيديولوجية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. و ما تقدمه للاسرة و لافرادها من رصيد و اتجاهات و ثقافة سياسية و في مجالات متعدد ة.

ومنه فهذه التنظيمات والجمعيات المختلفة تعبر عن وسائط للمشاركة الفعالة لأفراد المجتمع وفقا لما يرون فيها من وسائل ممكنة للتعبير عن آرائهم ومواقفهم أو التأثير الفعال في اتخاذ القرارات السياسية وغير السياسية أو المساهمة فيها. وتضيف إلى ما سبق تصنيف آخر للمشاركة داخل التنظيمات الحزبية ولما تتميز به من إختلاف تبعا لمميزات الأفراد والقدرات والطموح في الميدان السياسي.

ان التركيز على السلوك السياسي للام ، راجع الى انه سلوك سياسي نسوي فهو يعطينا فكرة عن تواجد المشاركة السياسية النسوية ضمن الاسرة ، و من جهة اخرى لدور الام في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية بصورة مباشرة او غير مباشرة .

يظهر من الجدول ان الغالبية العظمى من امهات افراد العينة لم تنخرط في تنظيمات سياسية او نقابية او جمعية و ذلك بنسبة 73,74 ٪ من المجموع العام . اما الانخراط في مختلف التنظيمات (حزب سياسي، جمعية او نقابة) فيمثل في المجموع العام تقريبا الخمس من مجموع افراد العينة و هي على التوالي : 12,12 ٪ ، 04,55 ٪ ، 02,02 ٪ . اما 07,56 ٪ لم يجبن عن السؤال .

---

[1] **موريس دوفرجيه . علم اجتماع السياسه .ترجمه سليم حداد بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2001 ط2 . ص104**

من الارقام و النسب السابقة يتضح ان أمهات افراد العينة يحجمن عن الانخراط السياسي وبذلك تصبح الظاهرة اكثر بروزا كلما صعدنا في سلم المشاركة السياسية . هناك إنتشار للسلوك السياسي البسيط و المتواضع عندما يتعلق الامر بالاهتمام و المتابعة ، و إنحصار فيما يتعلق بالانخراط السياسي او المشاركة السياسية النوعية .[1]

[1] – **الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ، التقرير الوطني حول تعزيز المساواة بين الجنسين و التمكين للمرأة ، بيجين 2004– 2009 ص ص 7 ، 8**

الجدول (37) تأثير المستوى التعليمي للام على إنتخاب الاب او الاخ مكان الام

الإنتخاب بالنيابة عن الام / المستوى التعليمي للام	كثيرا	احيانا	نادرا	بدون إجابة	المجموع
امي	09 ٪ 08.65	12 ٪11.54	77 ٪ 74.04	06 ٪05.77	104 100
ابتدائي	02 ٪05.88	08 ٪ 23.53	16 ٪47.05	08 ٪23.53	34 100
متوسط	01 ٪07.69	02 ٪15.38	09 ٪69.23	01 ٪07.69	13 100
ثانوي	01 ٪03.70	01 ٪03.70	18 ٪66.67	07 ٪25.93	27 100
جامعي	01 ٪14.29	00 00	01 ٪14.29	05 ٪71.42	07 100
بدون إجابة	00 00	00 00	10 ٪76.92	03 ٪23.08	13 100
المجموع	14 ٪ 07,07	23 ٪ 11,62	131 ٪66.16	30 ٪ 15,15	198 100

في هذا الجدول نبحث العلاقة بين المستوى التعليمي للأم وعدم تأدية واجبها الانتخابي بصفة شخصية او الانتخاب بالنيابة عن الام من طرف الإبن او الأب او الأقارب الذكور، رغم ان أغلب

الامهات من الاميات إلا ان السلوك الإنتخابي للأم يظهر الحرص من طرفها على ان يكون الإنتخاب شخصيا بالدرجة الاولى وما الانتخاب بالنيابة عنها إلا إستثناء تحكمه ظروف إستثنائية .

نجد ان الغالبية من الامهات ينتخبن بأنفسهن بنسب تتراوح من النصف الى ثلاثة أرباع الامهات بغض النظر عن المستوى التعليمي لهذه الاخيرة .

من خلال الارقام و النسب لا تظهر العلاقة واضحة بين المستوى التعليمي للأم و السلوك الانتخابي لهذه الاخيرة ، فالفئة الاولى و التي تمثل الام الامية نجد ان 74.04 ٪ من هذه الاخيرة نادرا ما ينتخب بالنيابة عنها من طرف الأب او الأخ و هي نسبة معتبرة مقارنة بالفئات التي تتميز بإرتفاع المستوى التعليمي ،مثل الفئة الخامسة التي تمثل المستوى التعليمي الجامعي و التي نجد 14.29 ٪ من الامهات من هذا المستوى التعليمي نادرا ما ينتخب بالنيابة عنها .

هذه الفئة الاجتماعية التي تتميز برصيد من التعليم تظهر بعض الغموض في سلوكها الانتخابي من جهة من خلال عدم التعبير عن الانتخاب بالنيابة عن الأم من طرف الأب او الأخ بنسبة 71.42٪ من هذه الاخيرة ، و من جهة أخرى نجد ان 76.92٪ من الفئة السادسة التي لم تجب عن المستوى التعليمي للأم وتضيف كذلك الغموض في السلوك الانتخابي المشارك بإعتبار ان هذه الفئة أكثر حرصا على الانتخاب بصورة شخصية .

الجدول (38) تأثير المستوى التعليمي للام على انخراطها في التنظيمات المختلفة

الإنخراط في التنظيمات / المستوى التعليمي للام	حزب سياسي	جمعية	نقابة	لم تنخرط	بدون أجابة	المجموع
امي	03 ٪02.88	03 ٪02.88	00 00	97 ٪93.27	01 ٪0.96	104 100
ابتدائي	03 ٪08.82	01 ٪02.94	00 00	24 ٪70.59	06 ٪17.65	34 100
متوسط	04 ٪30.77	01 ٪07.69	00 00	06 ٪46.15	02 ٪15.38	13 100
ثانوي	05 ٪18.52	02 ٪07.41	02 ٪07.41	14 ٪51.86	04 ٪14.81	27 100
جامعي	04 ٪57.14	02 ٪28.57	01 ٪14.29	00 00	00 00	07 100
بدون إجابة	05 ٪38.46	00 00	01 ٪07.69	05 ٪38.46	02 ٪15.38	13 100
المجموع	24 ٪12.12	09 ٪04.55	04 ٪02.02	146 ٪73.74	15 ٪07.56	198 100

الإنخراط في التنظيمات السياسية و النقابية و الجمعوية، يعبر عن السلوك السياسي المشارك و المقصود الذي يحمل الرغبة و الإرادة في الممارسة السياسية ، و كذا تحديد هدف سياسي او غير سياسي من هذا الإنخراط ، فهو يتميز بالنوعية الى حد ما مقارنة بالإنتخاب و المتابعة .

هذا السلوك المشارك بالنسبة للأمهات بالرغم من محدوديته التي لا تتجاوز الخمس في مجموع الإنحراط في الحزب السياسي و النقابات و الجمعيات (12.12٪ ، 04.55٪ ، 02.02٪) من المجموع العام ؛ إلا ان العلاقة مع المستوى التعليمي تظهر بوضوح في الجدول من خلال سلوك الفئات التي تتميز بالمستوى التعليمي الجامعي اولا، ثم المستوى التعليمي الثانوي ثانيا ، فالفئة الأولى تظهر الإنخراط أكثر في الأحزاب السياسية بنسبة 57.14 ٪ من مجموع أمهات أفراد العينة اللائي مستواهن التعليمي جامعي و بدرجة أقل تبدي هذه الفئة الإنخراط في الجمعيات 28.57٪ و نفس الشئ فيما يتعلق بالإنخراط في النقابات المهنية 02.02٪ و التي تتميز بنسبة بسيطة جدا لإرتباطها بممارسة مهنة و ما تتميز به هذه الفئة من إنتشار البطالة في صفوفها و هو ما بينته جدازل سابقة خاصة بمهنة الوالدين .

بالمقابل نجد الفئات الأخرى التي تتميز بمستويات تعليمية متواضعة او منعدمة يتميز سلوكها بعدم الإنخراط في مختلف التنظيمات السياسية ، او النقابية العمالية او التنظيمات الجمعوية . (93.27٪ من فئة الاميات ، 70.59٪ من فئة المستوى التعليمي الإبتدائي ، 46.15٪ من المستوى التعليمي المتوسط ، 51.86٪ من المستوى التعليمي الثانوي) و هذا ما يبين المنحى التنازلي في السلوك المشارك في علاقته بالمستوى التعليمي لأمهات أفراد العينة .حيث تبرز المشاركة النوعية اكثر مع إرتفاع المستوى التعليمي .

الجدول (39) يمثل مدى وجود من تقلد مناصب سياسية عليا من افراد الاسرة .

تقلد مناصب عليا	التكرار	النسبة
نعم	75	٪ 37,88
لا	111	٪ 56,06
بدون اجابة	12	٪ 06,06
المجموع	198	٪ 100

يعتبر وجود افراد من الاسرة في مناصب سياسية نوعية ، سواءا ضمن الاحزاب السياسية او ضمن النظام السياسي و الهيئات المختلفة ؛ من المكونات المهمة للرأسمال الثقافي و الاجتماعي لافراد العينة . في هذا السياق نجد أكثر من النصف يعبرن عن عدم وجود من تقلد مناصب سياسية عليا من افراد الاسرة و ذلك بنسبة : 56,06 ٪ من مجموع افراد العينة ، بالمقابل نجد ما نسبته 37,88 ٪ من افراد العينة يعبرن عن وجود سياسي نوعي لافراد الاسرة من خلال مناصب سياسية تسمح اكثر بإتخاذ القرار .

بغض النظر عن طبيعة العلاقة بين المرأة المبحوثة ، و من يتقلد هذه المناصب السياسية من افراد الاسرة الا انه يفتح الافق السياسي لها . و من جهة اخرى هذا الوجود يسمح بالاحتكاك والتثاقف في المجال السياسي ،و يساعد على نوع من التعلم و الاكتساب للمعارف و الممارسات الخاصة بمختلف العمليات السياسية .

هذه الخاصية المرتبطة بتقلد بعض أفراد العائلة بالمعنى الممتد لمناصب عليا ، تظهر أكثر وضوحا عند الشخصيات السياسية التي نجد بعض الحضور لهذه العلاقة في الجهاز التنفيذي من خلال شخصيات سياسية بارزة تظهر الخلفية العائلية و التقاليد السياسية و الرصيد العائلي من المشاركة السياسية النوعية الموجودة داخل العائلة ،ويمكن ان نشير الى عائلة منتوري على سبيل المثال (الوزيرة المنتدبة المكلفة بالإصلاح المالي منتوري فتيحة و كذا منتوري شنتوف زهية وزيرة الصحة و الشؤون الإجتماعية).

الجدول (40) يمثل التوافق بين الاب و الام في الاراء السياسية

التوافق بين الاب و الام	التكرار	النسبة
نعم	82	٪ 41,41
لا	97	٪48,99
بدون اجابة	19	٪09,60
المجموع	198	٪ 100

ان متغير التوافق بين الاب و الام في الاراء السياسية، يبين لنا مدى استقلالية الام في الاراء السياسية في حالة اللاتوافق ، اما في حالة التوافق فإن عملية التوجيه السياسي تتم بطريقة سهلة وممكن مقصودة فيما يتعلق بالابناء .يظهر من الجدول ان 48,99 ٪ من افراد العينة يقلن بعدم وجود توافق بين الاب ، و الام في الاراء السياسية مقابل 41,41٪ من العينة يقلن بوجود توافق في الاراء السياسية ، اما 09,60 ٪ فلم يقدمن اجابة حول هذا السؤال .

يظهر نوع من التوازن بين التوافق و اللاتوافق مما يبين ان الاراء السياسية للام حاضرة بإختلافها عن الاراء السياسية للاب ، او هي في تبعية له في الغالب في حالة التوافق في الاراء . وهذا يعطينا صورة عن التوجيه السياسي للاب في الاسرة او التوجيه يكون من طرف الاب و الام تجاه الابناء .

الجدول (41) يبين وجود تمييز في الأسرة بين الأدوار التي يقوم بها الذكور والإناث .

هناك تمييز	التكرار	النسبة
كثيرا	24	٪ 12,12
احيانا	108	٪ 54,54
نادرا	66	٪33,33
المجموع	198	٪ 100

وجود تمييز في الادوار داخل الاسرة يبين التمييز الاجتماعي بين الجنسين ، من خلال تحديد الادوار الخاصة بالذكور و تنشئتهم عليها ، و تحديد الادوار الخاصة بالاناث و ترسيخ تلك الادوار عن طريق التنشئة الاجتماعية في الاناث ، و بذلك يتم تحديد الادوار حسب الجنس و ما يعرف بالجندر و مقاربة النوع في إكتساب الأدوار الإجتماعية .

يظهر من الجدول ان الغالبية من افراد العينة يقلن بالتمييز في الادوار احيانا بين الذكور والاناث داخل الاسرة و ذلك بنسبة : 54,54 ٪ و نجد 33,33٪ من افراد العينة يصرحن بعدم وجود تمييز بين الادوار حسب الجنس الا نادرا ،و بالمقابل 12,12 ٪ من المجموع العام لافراد العينة يصرحن بالتمييز بكثرة بين الجنسين . الادوار الاجتماعية يتم تحديدها في المجتمع من خلال مؤسساته و على الخصوص الاسرة حيث يصبح التعارف على السلوكات التي تتناسب و الادوار المسندة من طرف المجتمع لكل الاعضاء و ذلك حسب مؤشرات الجنس و السن اساسا بالإضافة الى مؤشرات اخرى متبطة بالتغير الإجتماعي كالمهنة و المستوى التعليمي .. .

الجدول(42) يبين تقبل المجتمع لدور ريادي للمرأة في المجال السياسي .

تقبل المجتمع لدور ريادي للمرأة	التكرار	النسبة
كثيرا	28	٪ 14,14
احيانا	107	٪ 54,04
نادرا	56	٪ 28,28
بدون اجابة	07	٪ 03,54
المجموع	198	٪ 100

ينظر 54,04 ٪ من افراد العينة الى المجتمع انه يتقبل احيانا ريادة المرأة و شغل ادوار في المجال السياسي بيما 28,28 ٪ تقول بنادرا ما يكون قبول هذا الدور الريادي للمرأة سياسيا من طرف المجتمع ، و بالمقابل نجد ان 14,14 ٪ من العينة ترى في المجتمع كثير التقبل لريادة المرأة في المجال السياسي .

هذا الاتجاه الذي تبينه النسب يتوافق مع المقابلات التي اجريناها مع بعض الناشطات في السياسية تقول ان المجتمع يتحمل المسؤولية في انحصار المشاركة السياسية للمرأة ،و ذلك بعدم تقبل وجود المرأة في المجال الذي يحسب على الرجال كالمجال السياسي من خلال تقسيم المجال حسب الجنس و كذلك الادوار الاجتماعية ، و من جهة نجد ليس عدم القبول لهذا الوجود و الدور وانما عدم تشجيع المرأة على المشاركة و المشاركة السياسية .

ان موضوع مشاركة المرأة في السياسة وما يحيط به من مسائل ، ليس ناتج عن سياسة الدولة في هذا المجال ، او عن القوانين المتوفرة في الدستور و قانون الاحزاب و الجمعيات و قانون الانتخاب ...الخ وانما هو مرتبط بطبيعة التنشئة السياسية للمرأة ، و بالقيم الثقافية السائدة في المجتمع ، فضلا عن الظروف التي تفرضها درجة اهتمام المرأة بالسياسة و الحياة العامة ، و موقفها

من الاداء السياسي و الكفاءة السياسية .[1] و بالرجوع الى المقابلات التي تشير الى عوائق المشاركة السياسية للمرأة والعراقيل التي تقف في وجه المرأة لتقلد مناصب عليا ، نعرض بعض الإجابات و الاراء التي تصب في إتجاه الجدول

التقاليد الاجتماعية هي التي تحول السلطة الى الرجل و الجنس الذكوري .

الدين و العادات و التقاليد و نظرة المجتمع الى المراة بمنظار ضيق و انها غير قادرة على تحمل المسؤولية ، التي يتحملها الرجالأكثر من النساء ، ثقافة المجتمع و التقاليد تعمل على الحد من دور المرأة في المجتمع .

مكانتها في الاسرة و نظرة الرجل لها على ان المجتمع لا تقوده امرأة .

المجتمع و العادات و التقاليد ، نظرة المجتمع الى المرأة .

رؤية المجتمع الى المرأة على انها كائن ضعيفة تتحكم بها العواطف مع اننا رأينا ان المرأة بامكانها ان تضاهي الرجل و ربما اكثر في مجالات عدة .

المستوى التعليمي الذي كان من قبل ضعيف اما اليوم فيساعد على المشاركة السياسية والاجتماعية

نقص ثقة الرجل بالمرأة و نقص في الثقافة الاسرية التي تمنع المرأة من اقتحام المجال السياسي بالإضافة الى العادات و التقاليد السائة في المجتمع .

منافسة الرجل و عدم تقبل المجتمع للدور السياسي للمرأة في بعض الاحيان .

الامبالاة بدور المرأة و اهميتها ، العادات البالية ، البيروقراطية كل من العراقيل التي تقف في وجه المرأة ،الفكر الشرقي الذي يجعل المرأة حبيسة افكار من الجاهلية و المتمثل في انها خلقت لتعيش في المنزل

عراقيل اجتماعية و عراقيل اسرية بالاضافة الى التخوف الذي مازال اتجاه المرأة و عدم الثقة فيها و في قدراتها و المرتبطة بالتقاليد و الاعراف و الامور الدينية و القول ان المرأة لا يمكن ان تتحمل المسؤولية في المناصب .

---

[1] **معتوق فتحية .الدراسة المسحية حول التمكين السياسي للمرأة.الجزائر:الوزارة المنتدبة المكلفة بالاسرة وقضايا المرأة ، 2006 .ص 17**

العائلة و القوانين و المجتمع . المجتمع الجزائري ذكوري و متسلط و يربطها الرجل بالدين خاصة العادات و التقاليد و عدم تمتع المرأة بكامل الحقوق

الاسرة و كلام العائلة و المجتمع المتشدد و المتصعب كثيرا كثيرا حول مسؤوليات المرأة المرتفعة المجتمع و كذلك عدم اهتمام المرأة نفسها بهذا المجالبالإضافة الى العادات و التقاليد .

القيم الاجتماعية و الدينية كإرجاع السلطة للجنس الذكوري و دينيا الرجال قوامون على النساء العاطفيات ،النظرة الخاطئة اتجاه المرأة من طرف الرجل بانها عنصر غير فعال في تنمية المجتمع او غير ناضجة سياسيا او بحكم الدين المجتمع الجزائري مازال يرى ان المرأة لها دور في الاسرة وداخل الاسرة فقط

الجدول (43) يبين مدى مساهمة الاسرة في الدفع بالمشاركة السياسية للمرأة .

للاسر دور في الدفع بالمشاركة	التكرار	النسبة
كثيرا	99	٪ 50
احيانا	68	٪ 34,34
نادرا	29	٪ 14,65
بدون اجابة	02	٪01,01
المجموع	198	٪ 100

من خلال الجدول يرى افراد العينة اهمية دور الاسرة في الدفع بالمرأة الى المشاركة السياسية . تظهر النسب كالاتي : 50 ٪ من المجموع العام كانت إجابتهن ان للاسرة دور كبير في مشاركة المرأة سياسيا بينما 34,34 ٪ كانت مع الدور في بعض الاحيان بالمقابل نجد نسبة محدودة تقول بالدور المحدود و النادر لهذه المؤسسة في هذا المجال.

بالرجوع الى هذه النسب فإن النساء افراد العينة على قناعة تامة بدور الاسرة في المجال السياسي ، و يكون ذلك بقبول الفكرة من اساسها ان للمرأة القدرة و المؤهلات للممارسة السياسية

واعتبار هذا المجال مفتوح للجنسين . كما يمكن ان يكون الدور من خلال التهيئة لهذه الادوار السياسية او الدعم و التشجيع المقدم للمرأة في حالة الانخراط في التنظيمات و الهيئات السياسية .

مكانة المرأة في المجال السياسي تستمد من مكانتها داخل الوسط العائلي والذي يمكن ان يكون موقفه من دخول المرأة العمل السياسي مدعما او رافضا فإنّه ينظر إليه كامتداد للمكانة التي تحتلها المرأة في الوسط الاسري الى الوسط السياسي كمواطنة وكمنتخبة او صانعة للقرار .

بالرجوع الى السؤال المفتوح من الاستمارة رقم (3.17) دور الاسرة في الدفع بالمشاركة السياسية للمرأة و الكيفية التي تساهم بها فقد كانت الاجابات تتمحور حول تقبل فكرة النشاط السياسي للمرأة في الاسرة للتخفيف من المشاكل الاسرية ، وتقديم الدعم و المساعدة لها ،و نجد من نرى في العائلة هي السند للمرأة في هذا المجال السياسي،و لأن المرأة سياسية حتى في بيتها تستطيع ان تدفع بالسياسة والممارسة السياسية الى الامام .

كما نجد من يركز على التنشئة الاجتماعية من التعبير التالي: " الوسط العائلي يلعب دورا مهما في تكوين الشخصية و كذلك في تحديد الهويات و الاراء ، لانها الدافع الوحيد للمشاركة السياسية " بالإضافة الى التحفيز المعنوي و المادي

لان المرأة هي الاقرب الى للاسرة من اي فرد اخر و بالتالي تعي مشاكل الاسرة و هذا يدفعها للمشاركة السياسية ،الاسرة هي الاصل و المنطلق و الدافع ،كون المراة لها صيت في المجتمع عندما يأخذ الرجل حقه في بلادنا يعطي للمراة حقها .

من جهة اخرى يشار الى الدور الذي يلعبه الاب في هذا المجال ، و هو تعبير عن ثقل النظام الابوي الذي تطرقنا اليه كمفهوم يفسر الظاهرة في المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري ،و محورية الدور الابوي في ذلك اما بالكبح و الحد من الاتجاه نحو الممارسة السياسية ، او الدفع الى المشاركة بصفة عامة و مشاركة المرأة سياسيا . " المشاركة السياسية مرهونة بقبول الاب و الاسرة " و كذلك " لان المشاركة السياسية مرهونة بالاب و نادرا ما نجد الاب يشجع المرأة السياسية " و قد نجد التطرق الى الطابع المحافظ للأسرة " ليست كل الاسر كبعضها البعض فيها مازالت محافظة "

في المستوى الثاني نجد الاشارة الى الاب من خلال الاسرة ، او بطريقة ضمنية من ربط السلوك المشارك للمرأة بالدرجة الاولى بقبول الاسرة لهذا السلوك من طرف المرأة ، و هذا الولوج الى المجال

السياسي يتوقف على هذا القبول . " الاسرة هي التي تشجع او تمنع المرأة من المشاركة " و " المشاركة السياسية مرهونة بقبول او رفض الاسرة " و "الاسرة هي خلية المجتمع و الوالدين اهم شخصين في هذا المجتمع " بالاضافة " الاسرة لها دور فعال و مهم في التنمية "

الجدول(44) يبين من الذي يشجع المرأة على العمل السياسي .

الذي يشجع المرأة	التكرار	النسبة
الاب	52	٪ 16,25
الام	41	٪ 12,81
الاخ	40	٪ 12,50
الاخت	39	٪ 12,19
الاصدقاء	101	٪ 31,56
آخر	47	٪ 14,69
المجموع	320	٪ 100

من هذا الجدول يبرز كذلك الدور الذي تلعبه الاسرة بمكوناتها في التشجيع المقدم للمرأة في نشاطها السياسي رغم ان النسبة البارزة هي خاصة بفئة الاصدقاء (31,56 ٪) و هي نسبة معتبرة تبين وقوف هذه الشريحة التي يغلب عليها العنصر النسوي الى جانب المرأة و هذا ما تؤكده مختلف النظريات التربوية فيما يخص دور جماعة الرفاق في التنشئة .

بالرجوع الى افراد الاسرة فإن عملية التشجيع في مجموعها موجودة ، و متوزعة بصورة متساوية الى حد ما بين اعضاء الاسرة مع بعض الافضلية للاب ب 16,25 ٪ ثم الام 12,81 ٪، فالاخ 12,50 ٪ ،و اخيرا الاخت بنسبة 12,19 ٪ .

ان اكثر من نصف افراد العينة يحصلن على التشجيع من افراد الاسرة بنسب متقاربة ، و هذا يبين احتضان هذه المؤسسة للمرأة من خلال الدعم الذي تقدمه لها من جهة ، و من جهة اخرى وجود

وعي لدي مكونات الاسرة بحاجة المرأة الى هذا التشجيع و الدعم في مجال يطغى عليه العنصر الذكوري .

الجدول (45) يوضح الاكثر تأثيرا على سلوك المرأة سياسيا .

الاكثر تأثيرا على سلوك المرأة سياسيا	التكرار	النسبة
الاب	78	٪25
الام	61	٪19.55
الاخ	56	٪17.95
الاخت	53	٪ 16.99
آخر	64	٪ 20.51
المجموع	312	٪ 100

رغم السلوك المشارك الذي يميز افراد العينة الا ان الاسر لا تزال في ميزتها الابوية ، اين يستحوذ الاب على السلطة و التوجيه و التشجيع و التأثير كما في هذا الجدول اين نجد ان 25٪ من مجموع افراد العينة يصرحن بالتأثير الذي يمارسه الاب على سلوك المرأة السياسي ، ثم تأتي الام في المرتبة الثالثة من حيث التأثير على السلوك السياسي بنسبة 19.55٪ بعد فئة آخر 20.51 ٪ و التي يدخل ضمنها الاقارب من العائلة الممتدة و كذا الاصدقاء ثم نجد على التوالي الاخ و الاخت بنسب : 17.95٪ ، 16.99 ٪ .

نجد بعض الافضلية الذكورية في التأثير على السلوك السياسي داخل الاسرة تبدأ بالاب ثم الاخ الاكبر ثم في المستوى الثاني الام و الاخت الكبرى . هذا ما يعيد انتاج هذه الافضلية في المجتمع وعلى الخصوص في المجال السياسي .

الشكل (12) يبين مقارنة بين تشجيع المرأة و التأثير فيها

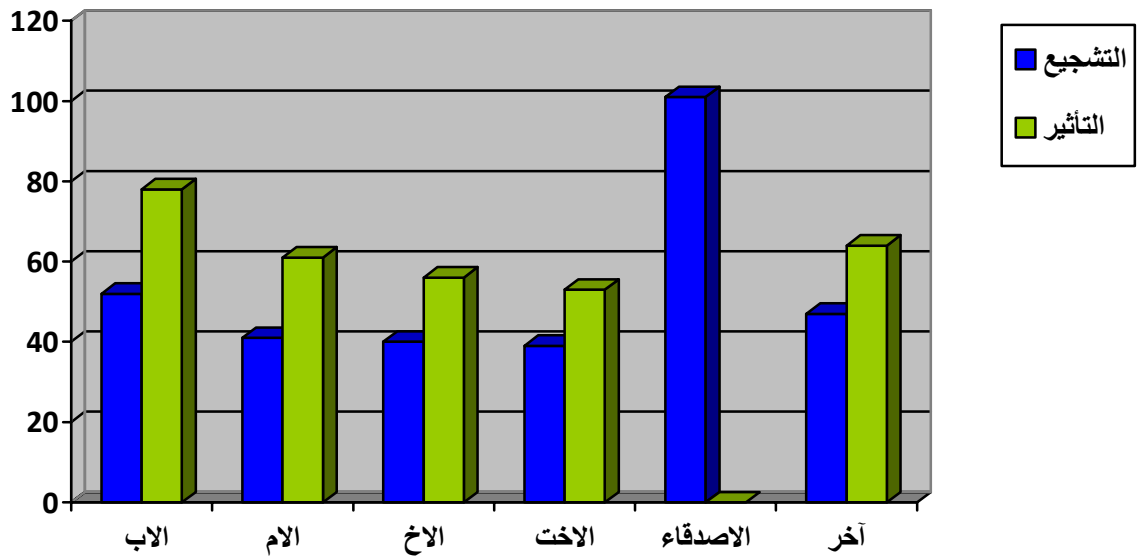

من خلال الشكل الذي يحمل المقارنة بين التشجيع و التأثير الممارس على المبحوثة نلاحظ الأفضلية الأبوية في التشجيع و التأثير على المرأة ،و الذي يبين ان سلوكالبنت يحمل في ثناياه مباركة الأب بالدرجة الأولى ثم الأم فالأخ ، ويبرز الأصدقاء في التشجيع بدون منازع دون تأثيريلاحظ حسب ما تقدمه المبحوثة في هذا الصدد .

كل هذا يظهر الدور الذي تلعبه الأسرة في العملية السياسية من خلال التأثير على الممارس على المرأة ، و هو ما تؤيده إجابات افراد العينة عن السؤال رقم (3 .16) الذي يدور حول العوامل المساعدة على المشاركة النوعية للمرأة حسب رأي المرأة ذاتها نجد عدة إجابات والتي تقترح من طرفها كالوعي السياسي للاهل و المحيط الذي تعيش ، والتطور الثقافي حسب ما اشارت اليه بعض المبحوثات و الذي يرتبط بالمستوى التعليمي و تفتح الاسرة ، و هي الإجابة التي تتكرر من خلال التحديد أكثر بأن تكون العائلة مثقفة سياسيا حسب ما جاء في إجابات البعض عن الدور الأسري في المساعدة و الدفع للمشاركة السياسية للمرأة .

كما نجد الطرح الذي يعود الى التغير الثقافي و فتح المجال امام المرأة والذي ميز مؤخرا المجتمع الجزائري و الاسرة من رفع التحدي في هذا المجال و إكتساب المعرفة السياسية ، والذي يعود اساسا الى المستوى الثقافي و طبيعة الشخصية الخاصة بأعضائها ، و الوعي السياسي بالدور الذي يمكن ان تضطلع به المرأة في هذا الفضاء السياسي .

من جانب اخر تؤكد المبحوثة على الجانب القانوني و دوره في زيادة الكوطة في الحقل الانتخابي وكذا الاحزاب السياسية ، من العبارات التي أستعملت في هذا الإتجاه " القانون الذي منحها 30 في المائة " ، " فتح المجال من طرف الدولة و حرية التعبير " ، "المشاركة السياسية اصبحت إجبارية بعد تعديل القانون الخص بالتشريعيات " ، "التسهيلات التي منحت للمرأة " الى غير ذلك من التعابير حول الجانب التشريعي والإضافة التي جاء بها لصالح المشاركة السياسية للمرأة .

كما ركزت المرأة في الإجابة عن العوامل المساعدة على المشاركة السياسية للمرأة على العوامل الذاتية التي تعود الى المرأة من خلال عبارات دالة : " دخول المرأة في جميع المجالات و زيادة نسبة المرأة في المشاركة في الانتخابات " ، " الطموح و السعي الى المناصب العليا "

نجد في جانب اخر دور تعليم المرأة في هذا الجانب و الذي كثير ما تطرقت اليه المبحوثة وكذلك العمل كثنائية حاسمة في الدفع الى السلوك السياسي المشارك لهذه المرأة . دخول المرأة مضمار الحياة في مختلف المجالات ، و التعليم في صدارة هذه المجالات .

الجدول (46) يوضح هل هناك من أفراد الأسرة من إنتمى إلى هذا التنظيم .

الانتماء الى نفس التنظيم	التكرار	النسبة
نعم	98	٪ 49,49
لا	84	٪ 42,43
بدون اجابة	16	٪ 08,08
المجموع	198	٪ 100

ان الانتماء الى التنظيم السياسي من طرف بعض افراد الاسرة يبين الرصيد السياسي والاجتماعي للاسرة من جهة و من جهة اخرى الرصيد الخاص بأعضائها و المرأة على الخصوص ، و هذا ما يسمح بالسلوك وفق هذا الرأسمال الاجتماعي من طراف اعضاء الاسرة .

يظهر من الجدول التأثير الواضح للاسرة على افراد العينة فيما يخص عضوية التنظيمات السياسية او تقاسم التوجهات و القناعات ،او الانخراط فيها ، الى درجة الإنتماء الى نفس الحزب السياسي و ذلك ما تمثله النسبة : 49,49 ٪ من مجموع المبحوثات صرحن بإنتماء أحد افراد العائلة للتنظيم السياسي او الحزب السياسي الذي تنتمي اليه المبحوثة : مقابل 42,43٪ صرحن بعدم إنتماء افراد الاسرة للحزب السياسي الذي انخرطن فيه .

هذه الظاهرة تؤكدها بعض الاتجاهات و الدراسات التي تقول بإعادة إنتاج الإنتماءات الحزبية والإنتخابية على مستوى الاسرة خاصة في الولايات المتحدة و ما تعلق بالانتماء او الانتخاب لصالح الحزب الديموقراطي اوالحزب الجمهوري .

إستنتاج الفرضية الاولى

في هذا الفصل توصلنا الى بعض مميزات الرأسمال الثقافي و الاجتماعي للمبحوثة كرصيد إكتسبته من البيئة الاسرية و كذا البيئة الاجتماعية التي نشأت فيها و يتميز هذا الاخير بمايلي :

اغلب افراد العينة لديهن مكتبة خاصة ما نسبته 73,22 بالمائة ، و قد احتوت هذه المكتبة على الكتب الثقافية ، و الكتب الدينية بالدرجة الاولى اي أكثر من نصف المحتويات تليها الكتب السياسية و العلمية تم كتب اخرى ،في الغالب هي كتب مدرسية يستعان بها في التكوين الاكاديمي .رغم ان المكتبة هي خاصة الا انها مفتوحة لافراد الاسرة خاصة الاخوة و الاخوات .

تبين المعطيات ان القنوات الاكثر متابعة هي القنوات العربية ثم الوطنية ، ثم الاجنبية مما يظهر التأثير الذي تمارسه هذه القنوات على افراد العينة ، كمصدر للاخبار و المستجدات اولا و ذلك للنقص المسجل على مستوى القنوات الوطنية ، ثم الحصص السياسية و التي تنطبق عليها الملاحظة السابقة خاصة اذا تفحصنا عمق معالجة القضايا السياسية و الدقة في تناولها . اكثر من الربع يتابعون الاخبار ثم الحصص السياسية في القنوات العربية تليها الوطنية ثم الاجنبية ، و كل هذا له تأثير في التثقيف السياسي لهذه الفئة الاجتماعية .

من ناحية استخدام الانترنت و مواكبة هذه التقنيات الحديثة ، فإن اكثر من ثلثي افراد العينة يستخدمن الانترنت في التثقيف و التواصل الاجتماعي ، و كذلك في النشاط لسياسي في حدود النصف حسب تصريح المبحوثات .

من ناحية اخرى نجد ان افراد العينة لديهن معرفة واسعة لمنخرطين و منخرطات في المجال السياسي والاحزاب السياسية و هذا في محيطهن المباشر سواء الاسرة او العائلة الممتدة او المحيط الاجتماعي و المهني ، و هذا يساعد المرأة في الاحتكاك بصورة مباشرة او غير مباشرة بما هو سياسي من خلال هذا الرأسمال الإجتماعي.

و ما يشكل الاضافة القوية للمرأة هو معرفتها لشخصيات سياسية نسوية تعمل كنموذج يحتذى بها ،و قد كانت النسبة لافراد العينة الائي يعرفن شخصيات سياسية نسوية حوالي 86,8 بالمائة و هذا يدخل ضمن مايعرف بالرأسمال الاجتماعي، و الثقافي الذي تمتلكه المرأة و يساعدها في اعتماد نمط يشكل المخيال الذي تحاول الرجوع اليه في السلوك السياسي و المشاركة السياسية .

كل هذه الرساميل سواء في الاسرة او في فضاء اوسع هي التي عملت على تشكيل المرأة التي تبدي مستويات متفاوتة من المشاركة السياسية تبعا لتنوع الرأسمال الاجتماعي و الثقافي .

بعد تحليل المتغيرات الخاصة بالبيئة الاسرية للمبحوثات ، و طبيعة السلوك السياسي لافراد الاسرة والوالدين على الخصوص ،و سلوك الام السياسي بدرجة ادق لعلاقته بالسلوك السياسي النسوي داخل الاسرة توصلنا كذلك الى النقاط التالية :

في الغالب الاب يتابع النقاشات السياسية ، و الاحداث السياسية المختلفة و بنسبة تفوق النصف ،و هو يعبر عن ارائة السياسية احيانا بنسبة 42, 42 بالمائة ،و دائما بنسبة 29 بالمائة ويبين هذا الدور الذي يلعبه الاب فيما يتعلق بالمستويات الدنيا من المشاركة السياسية . خاصة اذا عرفنا ان المرأة كثيرا ما تكون موضوعا للنقاش داخل الاسرة و بنسبة 78,79 بالمائة .

اما فيما يتعلق بالسلوك السياسي لام المبحوثة ، كسلوك نسوي يبين العلاقة مع الفضاء السياسي الخارجي، فنجد ان الام كثيرا ما تؤدي واجبها الانتخابي بصورة شخصية و بنسبة 70,20 بالمائة و هو ما يظهر حرص الام على السلوك المشارك في صورته الانتخابية .اما متابعة الاحداث السياسية ، و التعبير عن الاراء السياسية فنرصد بعض التراجع بالمقارنة مع السلوك الانتخابي لتصل الى حدود 45,96 بالمائة، و 42,42 بالمائة على التوالي ، و تتراجع اكثر عندما نتدرج في سلم المشاركة السياسية الى الاعلى ، و ما تعلق بالانخراط و النضال في الاحزاب السياسية الى حدود 20 بالمائة بين الاحزاب السياسية والنقابات وكذلك الجمعيات .

التوافق السياسي اي التوافق في الاراء السياسية بين الوالدين فهو غير موجود بنسبة 48,99بالمائة ، وموجود ب 41,41 بالمائة ، و هذا يقدم لنا امكانية اعادة انتاج التفضيلات السياسية الاسرية من خلال نقلها للابناء في حالة التوافق ، او وجود خيارات للابناء بين الاراء السياسية والتوجهات الوالدية .خاصة اذا عبر افراد العينة بصورة واضحة عن دور الاسرة في الدفع الى مشاركة سياسية نسوية ونوعية بأكثر من النصف .من جهة اخرى الدور الذي يلعبه الاب في التشجيع والتوجيه الى جانب الاصدقاء بنسب على التوالي 31,56 بالمائة و 16,25 بالمائة ، و كذلك اعتبار الاب الفاعل الاكثر تأثيرا في السلوك المشارك للمرأة موضوع البحث ب نسبة 25 بالمائة الى جانب الام بنسبة 19,55 بالمائة مما يبقي الافضلية الذكورية .

بالاضافة الى امتلاك الاسرة بعض من المشاركة السياسية من خلال انتماء بعض افراد الاسرة الى نفس التنظيم الذي تنتمي اليه المبحوثة او العكس 49,49 بالمائة مقابل 42,43 بالمائة .

و قد عبرت المبحوثة في الاسئلة المفتوحة عن هدا الدور الدي تقوم به الاسرة في هدا الاطار او كيف يمكن ان تساهم الاسرة في الدفع الى مشاركة نوعية و هدا في بعص العبارات (11-4)

يمكن ان تساهم الاسرة في ذلك بالتعليم و التكوين و التثقيف و الحث على ذلك من خلال إعدادها و الدفع بها الى المجال السياسي و تشجيع النساء الراغبات في المشاركة السياسية ومساعدتهن على الانخراط اكثر في المنظمات المختلفة ,يكون دلك بالحوار و التشجيع ، والمساعدة و مدها بالنصائح اللازمة .

ويحتل التشجيع و الدعم الحيز الكبير في ما تراه المبحوثة كدور يمكن ان تلعبه الاسرة في المساهمة الفعالة للدفع بالمشاركة السياسية للمرأة.

الفصل السابع

التحليل و التعليق على الفرضية الثانية :

التنشئة الأسرية في المجتمع الجزائري يطبعها النظام الابوي (البطريقي) و الذي يحدد الثنائية (الجنس/ السلوك السياسي) وتعطي الافضلية للذكور على حساب الإناث عندما يتعلق الامر بالمجال السياسي.

تمهيد

بعدما تعرفنا في الفصل السابق على المحيط الاسري، و مميزات السلوك السياسي لافراد الاسرة على الخصوص الام و الاب ،و ما لذلك من تأثير على السلوك المشارك للابناء و المرأة على الخصوص ، وهذا كرأسمال ثقافي اجتماعي و سياسي تمتلكه المرأة انطلاقا من الاسرة . سنحاول في هذا الفصل التطرق الى السلوك السياسي للمرأة و مميزاته، و كذا رأي افراد العينة في المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة ، والعوامل التي تؤثر في هذه المشاركة السياسية . و نعتمد في هذا التناول على المؤشرات التي تخدم الفصل وهي التالية :

الانخراط في التنظيم السياسيي الحزبي ، سنة الانخراط في هذا التنظيم ، الهدف الذي ترمي اليه من خلال الانخراط السياسي .وبالاضافة الى المناصب التي شغلتها في السابق ، و كذلك التي ترشحت لها في المناسبات الانتخابية السابقة و غيرها من المؤشرات التي تعطينا صورة واضحة عن السلوك السياسي المشارك في الواقع ، و مختلف التصورات التي تحملها هذه الاخيرة عن الممارسة السياسية النسوية في المجال الحزبي من انتخابات و ترشيحات و الافضليات الموجودة فيه ، و وضع المرأة داخل التنظيم الحزبي بالمقارنة مع التمثيل الرجالي . و امكانية وجود فاعل للمرأة في الاحزاب السياسية بالدرجة الاولى ، و مدى تجاوز التمثيل الرمزي و الشكلي على مستوى هذه الاحزاب قبل الوصول الى مختلف الهيئات السياسية المتوفرة في النظام السياسي و مؤسسات الدولة ، من هيئات تشريعية و تنفيذية و حتي القضائية منها و بالطبع المؤسسة الرئاسية .

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة الى عدة جوانب منها البيانات الشخصية و طبيعة الرساميل المختلفة منها الثقافية والإجتماعية و المادية و التي اكتسبتها المرأة من الاسرة و المحيط الذي تنتمي اليه ونشأت فيه ، و كذلك مميزات السلوك السياسي المشارك لأفراد العينة و المستويات التي ينتمي اليها ضمن سلم المشاركة السياسية ،بالاضافة الى السلوك السياسي لافراد الاسرة و على الخصوص الوالدين والام بالدرجة الاولى كرأسمال و رصيد ينقل الى الابناء .

كل هذه المتغيرات تم تناولها بصورة منفصلة عن بعضها ،في هذا الفصل سنتطرق الى تأثير المتغيرات الاسرية التي نشأت فيها المرأة على السلوك السياسي للمرأة و مستوياته المختلفة منها المستوى التعليمي للمبحوثة و المستوى التعليمي لكل من للأب و الأم بالاضافة للمهنة و الوظائف

التي يشتغل فيها افراد العينة و كل من الوالدين و كذلك معرفة شخصيات سياسية في المحيط المباشر لهذه الأخيرة .

كل هذه المتغيرات تم تقاطعها مع مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة منها الترشح لمناصب سياسية ، و طبيعة تلك المناصب من حيث المستوى و المداومة على الترشح لمناصب مختلفة . بالإضافة الى المنصب و الموقع الذي تشغله المرأة في الهرم السياسي الحزبي او السياسي بصفة عامة ومختلف مظاهر السلوك السياسي و مؤشراته .

الجدول (47) يمثل وجود علاقة بين الانتماء الاجتماعي و نوعية المشاركة السياسية

وجود علاقة	التكرار	النسبة
نعم	175	٪ 88,38
لا	19	٪ 09,60
بدون اجابة	04	٪ 02,02
المجموع	198	٪ 100

ان الغالبية العظمى من افراد العينة 88,38 ٪ تربط العلاقة بين الانتماء الاجتماعي و السلوك المشارك للمرأة . و هذا الإقرار بالعلاقة العميقة و الواضحة بين المتغيرين يمكن ان نفسره من زاوية الرصيد الثقافي و الرأسمال الاجتماعي للمرأة اكثر من الانتماء الاجتماعي في صورته الهرمية الذي لا يمكن ان ننفيه ، اي لا يمكن ان نؤكد حتى الآن انه كلما تدرجنا في السلم الاجتماعي صعودا تزداد المشاركة السياسية للمرأة و لكن نجد الغالبية من النساء لديهن معرفة لمنخرطين و منخرطات في المجال السياسي ،و في مستويات مختلفة و من افراد الاسرة او في المحيط المباشر الذي يشكل فضاء تتحرك فيه و تتفاعل معه .

بالمقابل نجد ان 09,60 ٪ من افراد العينة لا يربطن العلاقة بين الإنتماء الاجتماعي للمرأة ونوعية المشاركة السياسية التي تميزها . يمكن ان نفسر هذا الموقف بهامش المبادرة التي يمتلكه

الفاعل الاجتماعي في المجتمع و ضمن الانساق الاجتماعية التي ينتمي اليها ، و هذا ينطبق الى حد ما بالنسبة للمرأة و دخولها الميدان السياسي بغض النظر عن الانتماء الاجتماعي ،و الرصيد السياسي للفئة الاجتماعية و الخبرات التي اكتسبها الافراد الذين ينتمون اليها .

الجدول (48) يبين طبيعة المجال السياسي .

المجال السياسي ذكوري ام انثوي	التكرار	النسبة
موافقة	132	٪66,67
غير موافقة	23	٪ 11,61
نوعا ما	41	٪ 20,70
بدون اجابة	02	٪ 01.01
المجموع	198	٪ 100

رغم ان الفئة التي نحن بصدد دراستها تمثل السلوك المشارك للمرأة ؛ الا انها ترى في المجال السياسي حكرا على الرجال و ذلك بنسبة 66,67٪ و يقابل هذا الرأي 11,61 ٪ من مجموع افراد العينة الغير موافقات على ذلك ، و ان المجال السياسي بالنسبة لهذه الفئة هو مجال مفتوح لكلا الجنسين بصورة متساوية . اما النسبة المتبقية العينة 20,70 ٪ فإن موقفها يقع بين الموقفين السابقين ،اي انه توجد بعض الافضلية للرجال على حساب النساء عندما يتعلق الامر بالممارسة السياسية .

ان هذه الارقام تبين القناعة الموجودة حتي عند النساء اللائي دخلن معترك السياسية ، في كون الممارسة السياسية ،و النشاط ضمن الاحزاب السياسية و مختلف الهيئات المشكلة لها ،و كذلك الهيئات التنفيذية ،و التشريعية للدولة التي تسمح بصنع القرار السياسي،او على الاقل التأثير عليه هي

من الممارسات و النشاطات التي تخص الرجال دون النساء . هذا يجعل البناء الاجتماعي متشكل في البنية الذهنية و التصورية الخاصة بهذه الفئة او المجتمع ككل ،و التي يمكن ان نعبر عنها بالبنية الذهنية و الاجتماعية التي ينبني عليها سلوك الافراد .

الجدول(49) يوضح رأي المبحوثة في سبب اللامساواة في المجال السياسي .

سبب اللامساواة	التكرار	النسبة
الاسرة	51	٪ 19,92
المجتمع	154	٪ 60,15
المدرسة	28	٪ 10,94
اخر	23	٪ 08,99
المجموع	256	٪ 100

هذا الجدول يدعم و يضيف الكثير للجدول السابق ، و ذلك عند التطرق الى سبب اللا مساواة بين الرجال و النساء ، وعندما يتعلق الامر بالمجال السياسي ، حيث ترى الاغلبية من النساء ان سبب اللامساواة يرجع الى المجتمع بنسبة 60,15 ٪ ثم نجد الاسرة بعد ذلك بنسبة 19,92 ٪ ، و تأتي المدرسة في الرتبة الثالثة من بين الاسباب بنسبة 10,94 ٪ ثم سبب اخر ب 08,99 ٪ .

هذه المعطيات تبين ان انعكاس اللامساواة في المجال السياسي راجع بالدرجة الاولى للمجتمع الذي يرى ان هذا المجال خاص بالرجال ، و عدم تقبل المرأة في هذا الفضاء الاجتماعي المرتبط بحيازة قدر معين من السلطة و ممارستها ، او التأثير على القرار السياسي و كذا على ممارسي السلطة .

تظهر الاسرة في نفس المنحى و لكن بدرجة اقل تعمل في اتجاه اللامساواة بين الجنسين عندما يتعلق الامر بالممارسة السياسية، لوجود قناعة راسخة لديها بالادوار التي تخص الذكور في المجتمع

و الادوار التي تخص الاناث ،و يمكن ان تقدم الاضافة المنتظرة منها كما نجده في القطاع التعليمي بدرجة كبيرة ، و القطاع الصحي كذلك ثم الوظائف الادارية .

و من اراء المبحوثات حول اللامساواة في المجال السياسي نورد بعض منها الاسباب الكامنة وراء اللامساواة في المشاركة:

الاقصاء و التهميش و الانانية و الاساءة الى المرأة و اعتبارها غير ناضجة سياسيا و احتكار الرجل للسلطة ،التعصب الرجالي المفرط و كذلك المجتمع المنغلق الذي ينظر الى السياسة على انها تتطلب مشاركة رجالية لا اكثر ، و ذلك يرجع الى الخوف من ضعف المرأة و الاولوية دائما للرجل .

نظرة المجتمع و الثقة في الجنس النسوي الفصل بين القدرات و الكفاءات، و الرجل المناسب في المكان المناسب مرأة او رجل

عدم المساواة راجع الى المجتمع و طبيعة العادات و التقاليد

تحفظ العائلة الجزائرية ، نظرة المجتمع و تربيته للمرأة في الاسرة و التسلط الرجولي، الانتماء الديني ، العادات ،تعصب الاباء في خروج المرأة للعمل بصفة عامة و التقاليد القديمة .

العادات و التقاليد ، مجتمع ذكوري ، الجهل و العادات الباطلة، العادات و التقاليد الموروثة من الاجداد هذا نتيجة الجهل ، نحن في مجتمع ذكوري

الاعتقادات السائدة بان الرجل هو الاقدر على تحمل هذه المسؤوليات، الاقوال التي تدعي ان الرجل هو الاقدر على شغل مثل هذه المناصب

يغلب على المرأة الجانب العاطفي، التشدد العادات و التقاليد نقص الوعي الثقافي ، التخوف من ضعف المرأة

المرأة غير قادرة على التسيير و كذلك العادات و انعدام الحقوق .

القوانين التي لا تساعد .

التقاليد البدائية لمجتمعنا

هذه الاراء تتوزع في محاور يمكن حصرها في اربعة :

1 – المجتمع الذكوري و الرجل اقدر على المرأة في المجال السياسي .

2– العدات والتقاليد بالاضافة نظرة المجتمع الى المرأة على انها غير قادرة على تحمل المسؤولية

3 – الاسرة و تربية المرأة مع خلفية الاباء تجاه مشاركو المرأة في السياسة .

4 – الخوف من ضعف المرأة في هذا الفضاء الذي ينظر اليه على انه ذكوري .

الجدول (50) يبين سنوات الانخراط في التنظيم السياسي

سنوات الانخراط	التكرار	النسبة
[1970 -1980]	12	٪ 06,06
[1980 – 1990]	9	٪ 04,54
[1990 - 2000]	19	٪ 09,6
[2000 – 2010]	68	٪ 34,34
[2010 - 2013]	90	٪ 45,45
المجموع	198	٪ 100

من خلال الجدول تظهر الارقام ان الانخراط في الاحزاب السياسية ، يتصاعد بوتيرة مختلفة من عشرية الى اخرى، و الممارسة السياسية تميل الى التزايد بعدما كانت شبه رمزية في السنوات السابقة التي تمتد من الإستقلال الى نهاية التسعينيات لتصبح قوية بعد الالفين .

لابد من الاشارة الى دور الجانب التشريعي و التحفيزي الذي دفع بالمرأة الى الساحة السياسية بمختلف مستوياتها من الانخراط في التنظيم السياسي الى الترشح ، و الى تقلد المناصب السياسية العليا ، و يتعلق الامر بالقانون العضوي(12- 03) المؤرخ في 12 يناير 2012 و الذي يوسع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة و بالنتيجة الترشيح في القوائم الانتخابية المختلفة .

ان هذه المعطيات تفسر الى حد بعيد النسبة المرتفعة للعشرية [2010 - 2013] ،والمقدرة ب 45,45 ٪ من مجموع افراد العينة التي كان الانخراط السياسي لها في هذه الفترة او العشرية تليها الفترة التي تسبقها [2000 – 2010] و ذلك بنسبة 34,34 ٪ . هذه النسب يمكن القول انها تتراوح بين استقطاب المرأة من الاحزاب السياسية في ظل الذهنية التي تميز المجتمع من جهة

والمبادرة من المرأة و البحث عن افاق اخرى ، بعد ان إكتسحت قطاعات بأكملها . هذه الافاق مع التحفيزات المقدمة لها تسمح لها بتحسين و ضعيتها الاجتماعية و مكانتها في المجتمع حتي من خلال الدخول الى النشاط السياسي .

ان التفاوت بين النسب من عشرية الى اخرى يظهر جانب من التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الجزائري و الذي كانت المرأة في فترات سابقة تقتصر مشاركتها على التعيينات في المناصب التنفيذية التي تظهر الحاجة اليها من خلال التمثيل الرمزي الذي يخضع لرغبة صانع القرار أكثر منه لإرادة المرأة نفسها ، بعيدا عن الانخراط و الترشح في الاحزاب السياسية الذي كان محدودا .

الجدول(51) يبين مدى تدرج افراد العينة في التنظيم السياسي .

التدرج في التنظيم	التكرار	النسبة
نعم	89	٪ 44,95
لا	91	٪ 45,96
بدون اجابة	18	٪ 09,09
المجموع	198	٪ 100

يظهر افراد العينة توازنا بين التدرج في التنظيم السياسي و عدم التدرج فيه ،وذلك بنسب متقاربة هي على التوالي : ٪ 44,95 ، ٪ 45,96 . هذا يمكن ان يرجع في تفسيره الى سن المبحوثات الذي يظهر الغالبية من الفئة الشبانية ، و الذي لا يمكن الإعتماد عليه كثيرا من الناحية الموضوعية حيث ان متغير السن لا يقف عائقا اما التدرج في التنظيم السياسي ، و بلوغ مناصب نوعية في النسق السياسي ، الا ان طبيعة السياق السياسي يولي اهمية ضمنية لسن المترشح او صاحب القرار في نوع من تشكيل هذه المتغير نقطة ضعف في المنافسة السياسية الداخلية الخاصة بالاحزاب او

المتعلقة بالمواعيد التنافسية بين الاحزاب او حتى خارجها و الرجوع الى الأكبر سنا في حسم التعادلات بين المتنافسين .

اما التفسير الثاني فيرجع الى كون اغلب المبحوثات من المنخرطات في التنظيم السياسي اكثر من اللائي يشغلن مناصب من جراء خوض ترشحات على مستوى الاحزاب ، و كذلك على مستوى المواعيد الانتخابية التشريعية على الخصوص ، و منه بلوغ عضوية المجالس المنتخبة ،من بلدية او ولائية او وطنية ينتج عن مسارات تحتاج الى بعض الوقت حتى يتم الانتقال من الانخراط الى شغل مناصب في المجالس المختلفة .

الجدول(52) يبين الانخراط في المجال السياسي يهدف الى تقلد مسؤوليات

الهدف الوصول الى تقلد مسؤوليات	التكرار	النسبة
نعم	112	٪ 56,56
لا	76	٪ 38,38
بدون اجابة	10	٪ 05,05
المجموع	198	٪ 100

تصرح المبحوثة ان الوصول الى تقلد المناصب و المسؤوليات هو من الاهداف التي تعمل لتحقيقها و ذلك بنسبة 56,56 ٪ ، و بالمقابل 38,38 ٪ من افراد العينة يصرحن بغير ذلك ، اي الوصول الى المسؤوليات و المناصب ليس من اهدافها اما 05,05 ٪ فلم يجبن عن السؤال .

رغم ان المتعارف عليه في المجال السياسي هو الهدف الذي يسعى اليه مختلف الفاعلين السياسيين ،و الذي يكمن في الوصول الى حيازة السلطة و ممارستها و هو الهدف الغير معلن من طرفهم ، في الغالب الخطاب يحمل اهدافا أخرى و هي خدمة الصالح العام و نكران الذات و غيرها

من الخطابات السياسية التي تتسم بالديماغوجية رغم ذلك نجد التعبير عن الهدف بصراحة عند الاغلبية و هذا ما يبين الطموح الذي تمتلكه هذه الفئة الاجتماعية في تغيير الاوضاع و فرض الوجود في هذ الساحة التنافسية .

من جهة اخرى فإن المرأة تدرك ان الانخراط في الاحزاب السياسية ما هو الا خطوة اولى في طريق طويل من التحديات التي سترفعها ، و التي يمكن ان تتاح لها الفرصة لابراز قدراتها وامكانياتها خاصة مع الظروف التي اصبحت مواتية بعض الشي ، اذا علمنا ان المناصب التي يكون فيها التعيين من السلطات العيا سواءا في الغرفة العليا من البرلمان او في الجهاز التنفيذي تفتح في الغالب الافاق للمرأة لان تكون في مناصب لا يمكن الوصول اليها من خلال الانتخابات .

الجدول (53) يمثل مدى وجود افضلية للرجال على النساء في ترشيحات الاحزاب

افضلية الرجال على النساء في الترشيحات	التكرار	النسبة
كثيرا	91	٪ 45,96
بعض الشئ	68	٪ 43,43
نادرا	32	٪ 16,16
آخر	07	٪ 03,54
المجموع	198	٪ 100

من خلال الجدول تظهر الافضلية الذكورية في الاحزاب السياسية اولا : ٪ 45,96 من المبحوثات صرحن بوجود افضلية للرجال الاعضاء في الحزب على حساب النساء بصورة واسعة ثم ٪ 43,43 تقول بوجود بعض الافضلية ، في المجموع فإن الاغلبية الساحقة تقول بالافضلية في الترشيحات ،و هو ما تؤكد الصورة المنتشرة حول تواجد المرأة في الاحزاب السياسية و حتى في النظام السياسي عموما ، و التي تغلب عليها الرمزي و السياسوي ، كأن توضع في قوائم الترشيحات

الخاصة بالحزب لكن تستبعد من المراكز الاولى في القوائم التي تسمح بالحصول على مقاعد في المجالس المنتخبة .

هذه الافضلية تبين النظرة السائدة تجاه المرأة داخل الحزب و التي تجعلها ابعد عن المناصب القيادية و الترشيحات فقد ذهبت بعض الدراسات الى الغوص في المشاكل التي تعاني منها المرأة داخل الحزب و قد شملت المرأة المنتخبة اثناء اداء مهامها حيث ان الرجال لا يتقبلون ان تكون على رأس المجلس اوينظر اليها في بعض الاحيان بإحتقار و محاولة ابرازها غير قادرة على على الممارسة السياسية[1].

الجدول (54) ما هي المناصب التي سبق لك الترشح لها

المناصب المترشح لها سابقا	التكرار	النسبة
المجلس ش البلدي	43	٪ 21,71
المجلس الشعبي الولائي	44	٪ 22,22
المجلس الشعبي الوطني	38	٪ 19,19
لم اترشح	60	٪ 30,30
بدون اجابة	13	٪ 06,57
المجموع	198	٪100

رغم ان النسبة البارزة في الجدول تبين ان 30,30 ٪ من المبحوثات لم يسبق لهن الترشح من قبل ، الا ان البقية اي اكثر من الثلثين سبق لهن الترشح في الانتخابات المحلية و التشريعية ،اما للمجلس الشعبي البلدي او المجلس الشعبي الولائي او المجلس الشعبي الوطني و بنسب كانت على

[1] **غياث بوفلجة ." النساء القياديات في المجالس المنتخبة". مجلة دراسات انسانية و اجتماعية. جامعة وهران ،عدد4 جانفي 2014 ص 146**

التوالي : 21,71 ٪ ، 22,22 ٪ ،19,19 ٪ في حين 06,57 ٪ من افراد العينة نجدها بدون اجابة عن السؤال .

يعتبر الترشح في الانتخابات من مستويات المشاركة السياسية النوعية ،و ذلك لتضمنه السعي لتقلد مناصب سياسية تسمح بالمساهمة في صنع القرار السياسي ، او التأثير في صنع القرار في المجالس المختلفة بعد إكتساب العضوية في هذه المجالس من خلال الفوز بالانتخابات ، هذه الارقام تظهر نسبة لابأس بها من الاقبال على هذا السلوك السياسي للمرأة ، مما يبين نوع من التغير في اتجاه اقتحام المجال السياسي من طرف هذه الاخيرة .

من جهة اخرى فإن الترشح يحمل في طياته ميزات الفعل العقلاني و الارادي الذي يتجه نحو تحقيق هدف محدد ،و يختلف جذريا عن المناصب التي تتحصل عليها المرأة في الهيئات السياسية المختلفة والتي لا تنتج عن انتخابات و لكن ترجع الى تعيينات فوقية خاضعة لأهداف صاحب القرار الذي قام بالتعيين لحاجته الى تمثيل نسوي أكثر من حاجة المرأة لهذا التمثيل ،و يمكن ان نلاحظ ذلك في مجلس الامة الذي نجد فيه كل التمثيل النسوي كان عن طريق التعيين و ليس الانتخاب . هذا يعطينا صورة مصغرة عن وجود المرأة في المجال السياسي و القائم على منحة متبادلة بين المرأة والنظام السياسي .

الجدول(55) يبين المنصب الذي تشغله المبحوثة

المنصب الذي تشغله المرأة	التكرار	النسبة
منخرطة	126	٪63,64
عضو المجلس البلدي	29	٪ 14,64
ع م ش الولائي	24	٪ 12,12
ع م ش الوطني	9	٪ 04,54
آخر	10	٪05,05
المجموع	198	٪ 100

في هذا الجدول تتضح اكثر المشاركة السياسية للمرأة في العينة بمختلف مستوياتها من القاعدة الى القمة ،ففيها المنخرطة و بنسبة معتبرة 63,64٪ ، و نجد عضوية المجالس البلدية ب 14,64 ٪ ،اما المجالس الولائية فكان تمثيلها 12,12 ٪ و النسبة الأصغر نجدها في اعلى مستويات المشاركة في عضوية المجلس الشعبي الوطني 04,54 ٪ .

اذا كان الجدول السابق يبين السعي لبلوغ مناصب سياسية من طرف المرأة ، في هذا الجدول نجد نواتج السعي و العمل الهادف لبلوغ المنصب، تلك المناصب التي سعت اليها المرأة من خلال الترشح و دخول المنافسات السياسية والقيام بالحملات الانتخابية ،و العمل على اقناع الناخب كل هذا يتطلب إمكانيات و مهارات خطابية وكذلك خبرات في الممارسة السياسية بالإضافة الى رصيد تعليمي و ثقافي يساعد على ممارسة الدور المنتظر منها .

تبقى المرأة رغم كل هذه المجهودات عبارة عن وعاء انتخابي بالدرجة الاولى ، تعمل كل الاطراف لإستقطاب تلك الاصوات من خلال الخطاب المنحاز الى المرأة بالمساواة و إتاحة الفرص لها في مختلف المجالات تارة ، او وضع المرأة في الواجهة السياسية من خلال الايحاء بإمكانية مساهمة المرأة في البناء و التشييد، و حتى شغل المناصب القيادية في الحزب و الدولة وقدرتها على صنع القرار وهذا موجود لكن بصورة جد محدودة.

الشكل (13) يبين مقارنة بين الترشح للمنصب و شغل المنصب

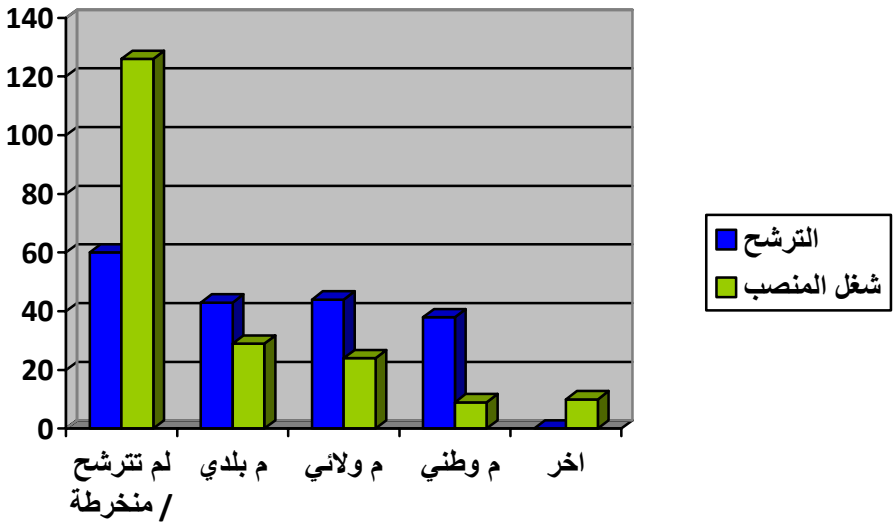

في هذا الشكل حاولنا الوقوف على الفارق بين ان تترشح المرأة في الإنتخابات المختلفة وان تشغل منصب سياسي من جهة ، او الفوز بالإنتخابات و منه بلوغ الهدف الذي ترمي اليه والذي يسمح لها بالإنتقال الى مستويات أعلى في المشاركة السياسية. بإستثناء الفئة الأولى التي تظهر الترشح محدودا (لم تترشح من قبل) مقارنة مع شغل المنصب الدي يعني الإنخراط في هذه الفئة ؛ إلا ان الفارق كبير بين الترشح و إبداء الرغبة في المشاركة و الفوز بالمنصب الذي يتيح لها ممارسة المشاركة ، يزداد الفارق كلما انتقلنا من عضوية المجلس الشعبي البلدي ثم المجلس الشعبي الولائي الى المجلس الشعبي الوطني والتدرج في مستويات المشاركة السياسية .

بالنسبة للفئة الأخيرة التي يظهر كذلك فيها الإستثناء ، و ذلك لتفوق شغل المنصب على الترشح لشغله من خلال الإنتخابات ،فهذا راجع الى ان المنصب الذي تشغله هذه الاخيرة يكون من خلال التعيين الفوقي ، الذي تتميز به الساحة السياسيو التي تضفي في الكثير من الأحيان الطابع الشكلي والرمزي للعملية و التي يلجأ اليها لأهاف ضيقة بعيدة عن المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة .

الجدول(56) يمثل نموذج المشاركة السياسية النسوية في الجزائر

نموذج المشاركة النسوية	التكرار	النسبة
لويزة حنون	98	٪ 34,87
خليدة تومي	23	٪ 08,18
زهور ونيسي	17	٪ 06,05
زهية بن عروس	48	٪ 17,08
نوارة جعفر	12	٪ 04,27
اخر	83	٪ 29,54
المجموع	281	٪ 100

إعتمدنا في سؤال الاستمارة الحرية في اقتراح النموذج الذي تراه المبحوثة نموذجا للمشاركة السياسية النسوية في الجزائر ، و ذلك حتى لا يكون نوع من التوجيه الغير مباشر لهذا النموذج ،و كذلك لمعرفة النمط المشارك الذي تفضله المرأة، بإعتبار هذا الاخير يمثل قمة المشاركة السياسية للمرأة في نظر المبحوثة من خلال المناصب التي تقلدها النموذج ،و طبيعة الخطاب السياسي الذي يتميزبه و حتى الشخصية الخاصة بهذا الاخير بمفهومها العام و سماتها في الممارسة السياسية .

في هذا المنحى تظهر السيدة لويزة حنون رئيسة حزب العمال في مقدمة الشخصيات السياسية المشاركة بنسبة 34,87 ٪ ثم تليها الاجابة بنموذج اخر 29,54 ٪ و يدخل ضمن هذه الاجابة عدة نماذج و إقتراحات بدون تحديد اسم يمكن الرجوع اليه في الغالب ، فكانت الاشارة الى المنصب او الدور الذي لعبه النموذج هو ما يميز إجابة المبحوثة فالنموذج المشارك بالنسبة للمبحوثة : (الشهيدات ، المجاهدات ، الاطارات السياسية للحزب ،و البرلمانيات ،الوزيرات) . ثم نجد في المرتبة الثالثة الاعلامية السابقة زهية بن عروس 17,08 ٪ بعدها نجد المعارضة السابقة في حزب التجمع من اجل الثقافة و الديموقراطية و وزيرة الثقافة فيما بعد السيدة خليدة تومي 08,18 ٪ ، ثم

كاتبة الدولة للشؤون الاجتماعية ووزيرة التربية الوطنية السيدة زهور ونيسي 06,05 ٪ ، في الاخيرة نجد الوزيرة المنتدبة والاعلامية قبل ذلك نوارة سعدية جعفر 04,27 ٪ .

بالعودة الى النموذج الاكثر حضورا عند المبحوثات ، فهو يشكل الصورة المثالية التي تحملها المرأة في مخيالها و تتجسد على الاقل بالنسبة اليها في هذا النموذج في الميدان السياسي من خلال ممارسة سياسية متميزة و قيادية على مستوى الحزب (رئيسة الحزب حاليا ، مترشحة للرئاسة سابقا ، نائب في البرلمان ، معارضة الى غير لك من الأدوار التي لعبتها سياسيا) .

أسست الحزب في بداية التسعينات مع إنفتاح المجال السياسي على التعددية الحزبية ، و هذا ما سمح لها بالخروج من السرية و الانخراط في العمل السياسي العلني من خلال طرح برنامجها الذي يصفه البعض باليساري ،خاضت الانتخابات الرئاسية سنة 1999 منافسة بذلك شخصيات سياسية لها وزنها الثقيل الساحة السياسية الوطنية، لتكون اول إمرأة جزائرية و عربية تترشح لمنصب بهذا الحجم .هذه الريادة تجعلها النموذج الاكثر تأثيرا في المرأة المنخرطة في المجال السياسية حديثا .

اما النموذج الثاني فيرجع الى المساهمة الفعالة للمرأة في الثورة التحريرية ، و المعبر عنه بالشهيدات و المجاهدات بصفة عامة بدون ذكر اسماء معينة ،الا ان هذا الموقف يحاول ان يضع مرجعية تاريخية للمشاركة النسوية تضفي مشروعية اكثر لمواجهة الضغوطات التي تعرقل الوجود السياسي للمرأة و تساعد على قبول اكثر لدور متقدم لهذه الاخيرة بالنظر الى الإسهام الكبير من طرفها في الثورة التحريرية ، و هي المشروعية التي مازلت تلقي بثقلها في الممارسة السياسية بصفة عامة في الجزائرية و التي لا يمكن تجاوزها .

فيما يخص الاسماء و الشخصيات السياسية النسوية المتبقية فهي من الشخصيات التي عينت في الجهاز التنفيذي كوزيرات او في مجلس الامة مع بعض التفاصيل التي تدخل ضمن استقطاب المرأة المعارضة من خلال إشراكها في تسيير قطاعات وزارية، مثل السيدة خليدة تومي من حزب التجمع من اجل الثقافة و الديموقراطية(المعارض) الى وزيرة للثقافة . او شخصيات إعلامية معروفة على المستوى الشعبي بحكم الوظيفة الممارسة و وصولها الى المواطن بصورة منتظمة عبر الوسيلة الإعلامية مما يجعل لها وجود شبه يومي في الوسط العائلي الى حد ما، و هو حال كل من السيدة زهية بن عروس و نوارة سعدية جعفر .

في الاخير نشير الى النموذج الآخر الذي مازال في المخيلة الإجتماعية و الذي تناولته دراسة سابقة أشرنا اليها في الفصل الثاني و هو السيدة زهور ونيسي الوجه السياسي الذي يجمع بين التاريخ النضالي والمشاركة في الثورة التحريرية من جهة و المشاركة السياسية النوعية من جهة اخرى . هي أول امرأة جزائرية يعهد إليها منصب وزاري من خلال وزارة التي عرفت بها اكثر: عضو بالمجلس الشعبي الوطني بين 1977 و1982، و بعد ذلك تعين في الحكومة كوزيرة للشؤون الاجتماعية سنة 1982الى غاية سنة 1984 ، ثم تعين بعد ذلك وزيرة للحماية الاجتماعية سنة 1984 ، وزيرة للتربية الوطنية 1986، ثم عضو مجلس الامة .[1]

[1] **ناصر جابي ، الوزير الجزائري أصول و مسارات ، الجزائر ، منشورات الشهاب ، 2011 ص657 .**

الجدول(57) يمثل تأثير المستوى التعليمي للمبحوثة على الترشح لمناصب سياسية

الترشح / م التعليمي	عضو م ش ب	عضو م ش و	عضو م ش وط	لم اترشح	اخر	المجموع
امي	00 00	00 00	00 00	02 ٪100	00 00	02 100
ابتدائي	01 ٪12,5	00 00	00 00	07 ٪87,5	00 00	08 100
متوسط	02 ٪33,33	00 00	00 00	04 ٪66,67	00 00	06 100
ثانوي	25 ٪37,31	03 ٪04,48	03 ٪04,48	34 ٪50,75	02 02,98٪	67 100
جامعي	14 13,33٪	40 ٪38,1	34 ٪32,38	09 ٪08,57	08 ٪07,62	105 100
بدون اجابة	01 ٪10	01 ٪10	01 ٪10	04 40٪	03 30٪	10 100
المجموع	43 ٪21,72	44 ٪22,22	38 ٪19,19	60 ٪30,30	13 ٪06,57	198 100

نحاول في هذا الجدول معرفة تأثير المستوى التعليمي للمرأة على طبيعة المستوى السياسي المترشح له و العلاقة بين المتغيرين المستوى التعليمي و المشاركة السياسية ، و هي العلاقة التي تناولتها بعض الدراسات التي أكدت الدور الذي يلعبه التعليم في الدفع بمشاركة المرأة الى مستويات اعلى ،و رغم ان ثلث افراد العينة لم يترشح من قبل كإتجاه بارز ،إلا ان الاتجاه العام الذي يبرز اكثر هو مجموع الترشح لمختلف مستويات السلوك المشارك .

اما عندما نبحث عن الفئة التي لم يسبق لها الترشح فنجد 100٪ من ذوي المستوى التعليمي الامي تليها المستوى الابتدائي بنسبة 87,5٪ ثم المستوى التعليمي المتوسط بنسبة 66,67٪ ثم الثانوي 50,75٪ .

تظهر العلاقة واضحة بين المتغيرين حيث ان المستويات التعليمية الدنيا تميل اكثر الى عدم الترشح للمناصب ، او ابداء الرغبة في تحمل بعض المسؤوليات التي تطرح للترشح في الانتخابات من اجل ممارستها، و يكون السلوك السياسي للمرأة يميل الى الانخراط في التنظيم للتعبير عن تقاسم القناعات و الاستعداد للمشاركة البسيطة كعدد مضمون في الوعاء الانتخابي وممارسة التصويت خاصة و هذا ما يظهر في الارقام الخاصة بهذه الفئات ذات المستوى التعليمي المتواضع (امي ، ابتدائي).

من جهة ثانية يبدأ الترشح للإنتخابات مع المستوى التعليمي المتوسط 33,33٪ من هذه الفئة ترشحن لعضوية المجلس الشعبي البلدي فقط ، و يفسر هذا السلوك على ان هذه العضوية لا تتطلب المستوى التعليمي المرتفع في نظر هذه الفئة ،و نظرا للإمكانيات الموجودة في الساحة السياسية لوصول هذه الشريحة الى العضوية في هذا المستوى إنطلاقا من خلفيات أخرى كالعلاقات الاجتماعية المبنية على الرأسمال الإجتماعي و الدعم المتوفر ، او الترشح كإسم ضمن قائمة إنتخابية ليس بالضرورة ان يكون الهدف رأس القائمة و فتح افاق الفوز بالعضوية .

كلما تدرجنا في المستويات التعليمية، برزت أكثر الصورة المشاركة للمرأة من خلال الترشح اكثر فنلاحظ ذلك مع المستوى التعليمي الثانوي حيث 37,31٪ من هذه الفئة سبق لها الترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي، بالإضافة الى إبداء بعض الترشح الخجوللعضوية المجالس الولائية و الوطنية ، و هذا بالمقارنة مع الفئة السابقة من ذوي المستويات التعليمية الدنيا .

يظهر التنوع اكثر في مستويات المشاركة السياسية من خلال مظاهر الترشح في الفئة الاخيرة من ذوي المستوى التعليمي الجامعي، و التي تبدي استعدادا كبيرا للترشح اولا و لكل المناصب الموجودة والمتاحة ثانيا . فنجد 38,1٪ من هذه الفئة ترشحت للمجلس الشعبي الولائي ، ثم 32,38٪ من هذه الفئة سبق لها الترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني ، و يمكن ان يفسر ذلك بمحاولة هذه الفئات التي لها شهادات جامعية إغتنام الفرص التي يتيحها المجال السياسي بالنسبة للمرأة مقارنة

بالمجالات الاخرى ،و امكانية تحسين المكانة الاجتماعية من خلال الحراك الاجتماعي الذي ينجم عن الفوز بمنصب سياسي ، من جهة اخرى حاجة التنظيمات السياسية لتدعيم صفوفها و قوائمها بالعنصر النسوي اولا ، و المستوى الجامعي لهذا العنصر ثانيا و هو ما يشكل إضافة للتنظيم السياسي بالدرجة الاولى لتسويق صورته سياسيا .

الجدول(58) يمثل تأثير المستوى التعليمي للام على الترشح لمناصب سياسية

الترشح / م ت للام	عضو م ش ب	عضو م ش و	عضو م ش وط	لم اترشح	اخر	المجموع
امي	19 ٪18,26	19 ٪18,26	17 ٪16,35	45 ٪43,27	04 ٪03,85	104 100
ابتدائي	11 ٪32,35	11 ٪32,35	07 ٪20,59	03 ٪08,82	02 ٪05,88	34 100
متوسط	01 ٪07,69	05 ٪38,47	04 ٪30,77	02 ٪15,38	01 ٪07,69	13 100
ثانوي	07 ٪25,93	04 ٪14,81	04 ٪14,81	06 ٪22,22	06 ٪22,22	27 100
جامعي	00 00	02 ٪28,57	04 ٪57,14	01 ٪14,29	00 00	07 100
بدون اجابة	05 ٪38,46	03 ٪23,08	02 ٪15,38	03 ٪23,08	00 00	13 100
المجموع	43 ٪21,72	44 ٪22,22	38 ٪19,19	60 ٪30,39	13 06,57٪	198 100

ان الاتجاه العام يبقى في الترشح حيث سبق لافراد العينة الترشح لمناصب سياسية في مجموعها ،سنحاول الربط في هذا الجدول بين متغيري المستوى التعليمي للام و سلوك الترشح للإنتخابات بالنسبة للمبحوثة ، و يظهر التأثير فيما يتعلق بالترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني واضحا، حيث ان 57,14٪ من النساء الائي امهاتهن من الجامعيات سبق لهن الترشح لعضوية المجلس الشعيس الوطني، بالمقابل نجد ان 43,27٪ من النساء اللائي امهاتهن مستواهن التعليمي متوسط لم يسبق لهن الترشح للإنتخابات . و38,47٪ من ذوي المستوى التعليمي المتوسط ترشحن لعضوية المجلس الشعبي الولائي ، و 30,77٪ من نفس الفئة التعليمية ترشحن للعضوية المجلس الشعبي الوطني .

اما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي الابتدائي فإن 32,35٪ من هذه الفئة سبق لهن الترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي ، و كذلك نفس النسبة فيما يخص الترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي . اما اللائي امهاتهن من المستوى التعليمي الثانوي ،فقد توزعن على مختلف الاقتراحات المطروحة و بأفضلية الترشح للمجلس الشعبي البلدي ب 25,93٪ و 14,81٪ لكل من الملس الشعبي الولائي و المجلس الشعبي الوطني .

من هذه النسب و الارقام يظهر التأثير الواضح للمستوى التعليمي لأم المبحوثة على سلوكها الترشحي و السياسي و لو بصورة غير مباشرة يجعل من هذه الاخير اكثر طموحا من خلال الترشح ، حيث كلما كان المستوى التعليمي للأم مرتفعا مال سلوك المبحوثة اولا الى الترشح في الإنتخابات ، و ثانيا الترشخ لمناصب نوعية ذات مسؤولية اكبر ، مثل عضوية المجلس الشعبي الوطني ،و من جهة ثانية كلما كان المستوى التعليمي لأم المبحوثة متدنيا كان السلوك السياسي لهذه الاخيرة مختلفا ، فهي تميل أكثر الى الانخراط ، او الترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي و في احسن الاحوال الترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي و احيانا المجلش الشعبي الوطني عندما يكون الستوى التعليمي للام متواضعا .

هذه المعطيات تبين التأثير الذي نجده في رصيد المرأة من الرأسمال الثقافي الاسري ،على سلوك هذه الاخيرة في المجال السياسي و المستوى الذي تعمل عليه المرأة ،و الذي ينسجم مع المستوى

التعليمي الذي تحوزه الاسرة . فكلما إرتفع هذا المستوى التعليمي كان السلوك السياسي للمرأة يتميز بالنوعية اكثر من الفئات الاخرى التي تتدرج في هذه المستويات السياسية .

الجدول(59) يمثل تأثير المستوى التعليمي للاب على الترشح لمناصب سياسية

الترشح / م التعليمي للاب	عضو م ش ب	عضو م ش و	عضو م ش وط	لم اترشح	اخر	المجموع
امي	17 ٪22,37	15 ٪19,74	09 ٪11,84	31 ٪40,79	04 ٪05,26	76 100
ابتدائي	04 ٪14,81	10 ٪37,03	04 ٪14,81	08 ٪29,63	01 ٪03,70	27 100
متوسط	06 ٪21,43	07 ٪25	09 ٪32,14	03 ٪10,71	03 ٪10,71	28 100
ثانوي	08 ٪26.67	05 ٪16.67	11 ٪36.67	05 ٪16.67	01 ٪03.33	30 100
جامعي	05 ٪20	05 ٪20	03 ٪12	09 ٪36	03 ٪12	25 100
بدون اجابة	03 ٪25	02 ٪16.67	02 ٪16.67	04 ٪33.33	01 ٪08.33	12 100
المجموع	43 ٪21.71	44 ٪22,22	38 ٪19,19	60 ٪30,30	13 ٪06,57	198 100

من خلال الجدول الذي يربط المستوى التعليمي للأب بالترشح لعضوية المجالس المختلفة او عدم الترشح من قبل، تظهر الفئات الفرعية المرتبطة بعدم الترشح تلك بنسبة 40,79٪ من افراد العينة اللائي لم يسبق لهن الترشح للإنتخابات المستوى التعليمي للأب امي ، تليها الفئة ذات المستوى التعليمي الجامعي ب 36٪ لم يسبق لهن الترشح من قبل ، ثم نجد فئة بدون إجابة بنسبة تقدر 33.33٪ من هذه الفئة .

بالمقابل الفئات الفرعية التي تبدي إهتماما أكثر بالترشح في مقدمتها نجد تلك التي تنتمي الى المستوى التعليمي الثانوي للأباء بنسبة 36.67٪ من هذه الفئة ، و يظهر ذلك في كونها سبق لها الترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني ، و نجد الى جانبها 32,14٪ من الفئة التي نجد المستوى التعليمي للأب متوسط ، هذه الفئة سبق لها الترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني ، اما عندما يكون الاب مستواه التعليمي إبتدائي فإن 37,03٪ من هذه الفئة سبق لهن الترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي .

ان الانطباع الاول من هذه المعطيات تظهر التأثير المحدود للمستوى التعليمي للأب على السلوك السياسي للمبحوثة ، و ذلك للتوزع الذي نلاحظه فيما يخص المستويات التعليمية العليا بين للاترشح ، او الترشح بصورة محدودة لعضوية المجالس المنتخبة المختلفة ، و بالمقابل نجد التوجه اكثر للترشح لهذه المجالس من الفئات التي يكون الاب من مستوى تعليمي متواضع .

لابد من التمييز بين الترشح لمنصب ضمن قائمة حزبية من جهة ، و الفوز بالعضوية وممارسة السلطة في المستوى الذي تتموقع فيه ، حيث ان الترشح يختلف من مترشح الى آخر حسب التموضع في القائمة المقترحة من التنظيم السياسي . رغم هذا فإن عدم الترشح من قبل لا يحمل تلك المواظبة على المشاركة السياسية كما نجده عند الفئات التي ترشحت مرات عدة في مواعيد إنتخابية مختلفة التي تبين نوع من الإلتزام بالمشاركة السياسية تبديها هذه الفئة بطرق متنوعة مرتبطة بمناسبات الترشح في الانتخابات .

الجدول(60) يمثل تأثير معرفة شخصيات نسوية على الترشح للمناصب السياسية

المناصب المترشح لها / معرفة شخصيات سياسية نسوية	عضو م ش ب	عضو م ش و	عضو م ش وط	لم اترشح	بدون اجابة	النسبة
لا	09 ٪20	07 ٪15,56	09 ٪20	17 ٪37,78	03 ٪06,66	45 100
نعم	34 ٪23,13	36 ٪24,49	29 ٪19,72	40 ٪27,72	08 ٪05,42	147 100
بدون اجابة	00 00	01 ٪16,67	00 00	03 ٪50	02 ٪33,33	06 100
المجموع	43 ٪21,72	44 ٪22,22	38 ٪19,19	60 ٪30,30	13 ٪06,57	198 100

يظهر من خلال الجدول اعلاه ان الفئات التي لم تترشح من قبل هي تلك التي لم تقدم اجابة عن معرفة شخصيات سياسية نسوية و ذلك بنسبة 50٪ من هذه الفئة الفرعية ، ثم تأتي في المرتبة الثانية المرأة التي لا تعرف شخصيات سياسية نسوية بنسبة 37,78٪ ممايبين التأثير الذي نجده في سلوك الفئة التي لا تعرف شخصيات سياسية نسوية فهي لا تبدي الاهتمام الكبير بالترشح للإنتخابات . بالمقابل نجد الاثر الإيجابي الذي تتركه معرفة هذه الشخصيات السياسية النسوية على السلوك الترشحي للمرأة ، حيث نجد هذه الفئة تتوزع بطريقة متقاربة على الترشح للإنتخابات من اجل عضوية المجالس الشعبية المختلفة ، و كانت النسب على التوالي من الترشح لعضوية المجلس

الشعبي البلدي الى الترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني، مرورا بالترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي :

23,13٪ ، 24,49٪ ، 19,72٪ ، فهذه النسب في مجموعها أكثر من ثلثي افراد العينة ترشحن لعضوية المجالس الشعبية ، و هي نسبة كافية لتبين العلاقة بين معرفة الشحصية السياسية العامة او النسوية منهاعلى السلوك الترشحي للمرأة ، حيث يمكن ان تعتبر هذه الاخيرة من النماذج التي يحتذى بها عندما يتعلق الامر بالمشاركة السياسية. و هذا يعيد تشكيل الصورة النمطية التي تنقل عن المرأة و ما تعلق بالمجال السياسي و الاجتماعي . و هذا ما اشار اليه يوسف قطامي في تناوله لنظرية التعلم الاجتماعي : ان ملاحظة النماذج الناجحة من الجنس الواحد من اصحاب الجنس يزود بخبرات اجتماعية ناجحة ، و مفيدة لنمذجة ذلك الاداء .

ان قيام احد افراد هذه النماذج بأداء متفوق مخالف لما هو مألوف يمكن ان يوجد فرصة ليغير الوظائف المنمطة او الاختيارات الادائية و الاجتماعية المنمطة .

ان النماذج الحسنة يمكن ان تكون جذابة و مؤثرة ، و تعرض سلوكا إجتماعيا مناسبا يعزز اداء الافراد الذين يلاحظون ذلك النموذج .

و بذلك فمعرفة شخصيات سياسية نسوية يعزز بالمفهوم السيكولوجي النموذج المشارك للمرأة،ويعمل على تغيير الصورة النمطية حول المرأة و السلوك السياسيى ليتحول النموذج الذي تلاحظه المبحوثة محفزا و دافعا لأداء يماثل أداء النموذج نفسه .

الجدول(61) يوضح تأثير مهنة المبحوثة على الترشح

الترشح / المهنة	ع م ش ب	ع م ش و	ع ن ش ط	لم اترشح	اخر	النسبة
لا تعمل	11 ٪25,58	08 ٪18,60	11 ٪25,58	10 ٪23,25	03 ٪06,98	43 100
عاملة	02 ٪20	00 00	00 00	06 ٪60	02 ٪20	10 100
موظفة	09 ٪16,07	14 ٪25	12 ٪21,43	18 ٪32,14	03 ٪05.36	56 100
أستاذة	05 ٪16.13	08 ٪25,81	04 ٪12,90	12 ٪38,71	02 ٪06,45	31 100
إدماج	04 ٪21,05	02 ٪10,53	00 00	11 ٪57,89	02 ٪10,53	19 100
أعمال حرة	03 ٪37,5	02 ٪25	01 ٪12,5	01 ٪12,5	01 ٪12,5	08 100
إطار	02 ٪11,11	06 ٪33,33	09 ٪50	01 ٪22,22	00 00	18 100
طالبة	07 ٪53,85	04 ٪30,77	01 ٪07,69	01 ٪07,69	00 00	13 100
المجموع	43 ٪21,72	44 ٪22,22	38 ٪19,19	60 ٪30,30	13 ٪06,57	198 100

ان الاتجاه الغالب هو الترشح لمختلف المجالس الشعبية و هذا في مجموع الترشح ،الا ان الربط بين الترشح و الفئات السوسيومهنية يظهر 60٪ من العاملات و 57,89٪ من اللائي يعملن

بصيغة عقود الادماج لم يسبق لهن الترشح في الانتخابات ، بالمقابل الفئات التي تبدي ترشحا أكثر و في مناسبات عديدة هي : 53,85٪ من الطالبات سبق لهن الترشخ لعضوية المجلس الشعبي البلدي ، و30,77٪ من نفس الفئة سبق لها الترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي .

كما نجد فئة الاعمال الحرة 37,5٪ من النساء اللائي يشتغلن في الاعمال الحرة سبق لهن الترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي ، و تتناقص نسبة النساء من هذه الفئة عندما يتعلق الامر بالترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي ثم عضوية المجلس الشعبي الوطني و كانت النسب على التوالي : 25٪ ، 12,5٪ .

هذه الخاصية تشترك فيها الفئات التي تتميز بطموح محدود فيما يتعلق بالمستويات العليا من المشاركة السياسية فنجد إهتمامها منصب بالطابع المحلي الذي يهتم بالبلدية كفضاء تدور فيه الإهتمامات المباشرة للمترشحة او التي تتناسب مع القدرات و الامكانات الخاصة بها، في هذا الصدد نجد فئة الطالبات وكذلك فئة الاعمال الحرة ، و كذلك فئة النساء اللائي يعملن في اطار عقود الادماج تتميز بهذه الميزة الترشحية .

يمكن ان نلاحظ ان طبيعة النشاط او المهنة ،توجه نحو الاهتمام اكثر بالترشح للإنتخابات البلدية أكثر من الولائية او الوطنية، ذلك ان الاعمال الحرة هو نشاط في الغالب يكون في الاطار الجغرافي للبلدية ، اما بالنسبة لصيغة الادماج او الطالبات فهذا يتناسب مع الفرص المتاحة للترشح او استقطاب الاحزاب لهذه الشريحة و تدعيم قوائمها في هذه المواعيد السياسية المحلية و التي تسمح بالمخاطرة الى حد ما بإقحام هذه الاخيرة في الإنتخابات المحلية عكس الولائية و الوطنية و التي تتطلب بعض الشروط الإضافية .

اما اذا انتقلنا الى فئات أخرى و على الخصوص الاطارات فهي تتميز الى حد بعيد عن البقية في سلوكها الترشحي ، حيث كلما صعدنا في سلم المشاركة السياسية و من خلال مؤشر الترشح للمجالس الشعبية كان الاقبال أكثر على الترشح لعضوية هذه المجالس ، و يتبين ذلك من النسب التالية : 11,11٪ من هذه الفئة سبق لهن الترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي ، 33,33٪ من نفس الفئة سبق لهن الترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي ، 50٪ من نفس الفئة سبق لهن الترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني ، مما يبين التوجه الذي يميز هذه الفئة في انها تحاول ان تتموقع

بصورة محسوبة و ثابتة في الهرم التنافسي الذي قاعدته المجالس البلدية و قمته المجلس الشعبي الوطني آخذة في عين الإعتبار الإمكانات التي تحملها و الخبرات التي إكتسبتها في المجالات غير السياسية و التي أكسبتها كذلك الثقة في نفسها .

من جهة أخرى نجد الفئة التي لا تمارس اي نشاط يسمح لها بالحصول على أجر ، حيث يظهر سلوكها السياسي متوازنا في الترشح لمختلف المجالس 25,58 ٪ من هذه الفئة سبق لها الترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي ، و بنفس النسبة كان الترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني ، اما عضوية المجلس الشعبي الولائي فكانت النسبة 18,60٪ .

هذه المعطيات تبين ان عدم العمل لا يشكل عائقا للترشح لمناصب سياسية ، بل و يمكن ان يكون دافعا للبحث عن فرص للعمل ان صح التعبير في المجال السياسي من خلال خوض الانتخابات في العديد من المناسبات ، و لمختلف المجالس الشعبية و التي قد تغير من وضعية المرأة من البطالة الى النشاط السياسي خاصة اذا كان المستوى التعليمي و الرصيد الثقافي و الاجتماعي يساعد على ذلك في نوع من التنوع في السلوك الترشحي الى حد التناقض في علاقته بالوضعية السوسيومهنية للمرأة .

كما نجد الى حد ما نفس الميزة بالنسبة لفئتي الموظفات و الأستاذات حيث سبق لكل فئة الترشح بنسب متفاوتة للمجالس الشعبية بإختلافها، الا ان الدافع يختلف من المرأة التي لا تعمل الى الاستاذة الى الموظفة ، فنجد الدور الذي تلعبه فئة الأساتذة و الموظفين بالنسبة للساحة الإنتخابية في غالب النتخابات الى وقت قريب ، و المعروفة بخوضها غمار الإنتخابات بالنسبة للجزائر .

الجدول (62) يبين تأثير مهنة الام على الترشح

الترشح / المهنة	م ش ب	م ش و	م ش ط	لم اترشح	آخر	التكرار
لا تعمل	31 ٪26,96	27 ٪23,48	17 ٪14,78	38 ٪33,04	02 ٪01,74	115 100
موظفة	05 ٪13,16	07 ٪18,42	03 ٪07,89	16 ٪42,10	07 ٪18.42	38 100
أستاذة	00 00	02 ٪22,22	04 ٪44,44	02 ٪22,22	01 ٪11,11	09 100
أعمال حرة	06 ٪35,29	04 ٪23,53	03 ٪17,65	02 ٪11,76	02 ٪11,76	17 100
إطار	01 ٪05,26	04 ٪21,05	11 ٪57,90	02 ٪10,53	01 ٪05,26	19 100
المجموع	43 ٪21,72	44 ٪22,22	38 ٪19,19	60 ٪30,30	13 ٪06,57	198 100

في هذا الجدول نحاول الربط بين مهنة الام و سلوك الترشح الخاص بالمبحوثة ، حيث تظهر النسب 57,90٪ من المبحوثات اللائي امهاتهن من الاطارات سبق لهن الترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني، تليها 44,44٪ من بنات الاستاذات سبق لهن الترشح لنفس العضوية ، من جهة اخرى نجد فيما يخص الترشح 35,29٪ من فئة الاعمال الحرة تترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي .

اما عضوية المجلس الشعبي الولائي فإن السمة الغالبة على افراد العينة هي التقارب بين مختلف الفئات السوسيومهنية بنسب تتراوح بين 18,42٪ و 23,53٪ ، و هو ما يمثل تقريبا الخمس من الفئات السوسيومهنية التي تترشح لهذه العضوية .

بالرجوع الى الفئات المهنية نجد ان ابناء الاطارات و الاساتذة على الخصوص يتزايد السلوك الترشحي للمناصب كلما صعدنا في هرم عضوية المجالس المنتخبة، مما يظهر الطموحات التي تتميز بها المرأة التي تنحدر من اسرة تكون الام اطار او استاذة. بالمقابل نجد عكس ذلك فيما يتعلق بالامهات اللائي لايعملن او يمارسن نشاطات حرة فكلما صعدنا في هذا الهرم السياسي يتناقص الاقبال على الترشح لعضوية المجالس المنتخبة ، و يمكن ان نفسر ذلك بالاهتمامات المحلية بالنسبة لفئة الاعمال الحرة وما يرتبط بالمجال الجغرافي للنشاط المهني ، اما الفئة الثانية اين الام لا تعمل فإن السلوك السياسي هو انعكاس للوضع الاجتماعي الاسري الذي يدفع الى حدود معقولة لابنائها في الترشح و التعامل مع هذا المجال السياسي .

ان مفهوم الرأسمال الثقافي و الاجتماعي للاسرة الذي طرحة بيار بورديو يمكن ان يفسر هذه السلوكات السياسية المختلفة ،على إعتبار ان هذا الرصيد الذي يكتسبه الفرد من الاسرة في غالب الاحيان يعمل على كبح التوجهات الى حراك اجتماعي يتميز بالجذرية ان صح التعبير فيكون الميل الى الحد من سقف الطموحات في شغل مناصب سياسية ذات نوعية عندما يتعلق الامر بالعملية الانتخابية .

الجدول (63) يبين تأثير الترتيب ضمن الاخوة الاناث على سلوك الترشح

الترشح / الترتيب ضمن الاناث	م ش ب	م ش و	م ش ط	لم اترشح	آخر	التكرا ر
الاولى	24 ٪32	22 ٪29.33	21 ٪28	06 ٪08	02 ٪02,67	75 100
الثانية	11 ٪29.73	08 ٪21,62	07 ٪18,92	09 ٪24,32	02 ٪05,40	37 100
اخرى	01 ٪02,08	04 ٪08.33	10 ٪20.83	32 ٪66,67	01 ٪02,08	48 100
بدون اجابة	07 ٪18,42	10 ٪26,32	00 00	13 ٪34,21	08 ٪21,05	38 100
المجموع	43 ٪21,71	44 ٪22,22	38 ٪19,19	60 ٪30,30	13 ٪06,57	198 100

الربط بين ترتيب المبحوثة ضمن الاخوة وسلوك الترشح والذي يظهر من خلال الجدول ان 66,67٪من المبحوثات اللائي ترتيبهن من غير الاولى و الثانية ضمن الأخوة الاناث لم يسبق لهن الترشح من قبل و هي نسبة معتبرة ، بالمقابل فإن 32٪ من اللائي ترتيبهن الاولى ضمن الإناث سبق لهن الترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي ، تليها المرأة التي تحتل الرتبة الثانية ضمن الاخوات بنسبة 29.73٪ سبق لها الترشح لنفس المجلس .

من جهة ثانية فإن سلوك الفئة الاولى(التي ترتيبها الاولى ضمن الإناث) يتميز بالمشاركة السياسية الواسعة ،حيث ان الترشح يتوزع على مختلف المجالس الشعبية بنسب متقاربة مع بعض من التناقص كلما انتقلنا الى منصب اعلى في الترشح و هي ميزة وقفنا عليها بصورة عامة (32 ٪ الترشح

لعضوية المجلس الشعبي البلدي ، 29.33٪ الترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي ، 28٪ الترشح لعضوية المجلس الشبي الوطني) .

هذه الخاصية تشترك فيها مع الفئة الثانية و التي تحتل الرتبة الثانية ضمن الاخوة الإناث حيث انها تتميز بالسلوك المشارك من خلال الترشح لمختلف المجالس الشعبية بنسب متقاربة و كذلك متفاوتة بعض الشئ تتناقص كلما صعدنا في المناصب المترشح لها إنطلاقا من المجلس الشعبي البلدي29.73٪ الى المجلس الشعبي الولائي 21,62٪ ، المجلس الشعبي الوطني 18,92٪ ، غير ان هذا السلوك ليس بنفس الحجم مقارنة مع الفئة الاولى التي تبدي إهتماما أكبر بالمشاركة السياسية في صورتها الترشحية ففي مجموعها نجد ان 89.33٪ من النساء اللائي يعتبرن الاخت الكبرى سبق لهن الترشح لعضوية المجالس ، بينما 70.27٪ من النساء اللائي مكانتهن داخل الاسرة تلي الاخت الكبرى سبق لهن الترشح لهذه المناصب حيث يبرز بعض التراجع من الفئة الاولى الى الفئة الثانية على جميع المستويات الترشحية .

يظهر ان الترتيب ضمن الاسرة له دور جد مهم في التاثير على سلوك المرأة في الترشح للإنتخابات فهي تستمد من الاسرة مكانة اسرية مقارنة مع الاخوة الاناث بالدرجة الاولى و يمكن تشمل الاخوة الذكور هذه المكانة الاسرية تحاول ان تبحث عنها او تجسدها في مكانة إجتماعية او مجتمعية من خلال البحث عن الوصول الى مكانة في المجتمع تضمنها بالترشح للإنتخابات و شغل مناصب سياسية تمكنها من ممارسة بعض من السلطة التي تستمدها من الموقع السياسي فالترتيب ضمن الاسرة يحدد التفاعلات التي تنشأ عليها و بعض الافضلية التي تنالها البنت من تحمل بعض الأعباء الإضافية من تحمل المسؤولية الى جانب الام و ممارسة بعض السلطة على الابناء الاصغر و يمكن الرجع الى الدراسات التي تعتمد على الجنس و السن في الحصول على المكانة داخل الاسرة و إنعكاس ذات على الطموحات خارج الاسرة و في فضاءات اخرى متعددة .

رغم ذلك تظهر الفئة الثالثة و هي التي تبدي بعض الغموض في المعطيات الممنوحة حيث انها لم تجب عن السؤال الخاص بالترتيب ضمن الأسرة و حتى السلوك السياسي الذي يبتراوح بينالإقبال على المشاركة في الترشح (26,32٪ الترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي ،18,42٪ الترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي ،34,21٪ لم يسبق لهن الترشح ، 21,05٪ كانت إجابتهن آخر اي

الترشح على مستوى الحزب) . هذه الفئة يمكن ان نقول انها تبحث عن نفسها إما ضمن الاسرة او ضمن المجتمع و المجال السياسي ،و قد يرجع ذلك الى مكانة إجتماعية و اسرية ضمنتها من مصادر اخرى اما الحصول على تعليم عال او مهنة ذات مكانة إجتماعية تسمح لها بالطموح السياسي بغض النظر عن المكانة الاسرية التي اشرنا اليها و التي تعود الى السن و الجنس .

الجدول (64) يبين تأثير الترتيب ضمن الاسرة على شغل مناصب سياسية

المنصب الذي تشغله / الترتيب	منخرطة	عضو المجلس البلدي	ع م ش الولائي	ع م ش الوطني	آخر	النسبة
الاولى	42 ٪56	16 ٪21.33	11 ٪14,66	05 ٪06.67	01 ٪01.33	75 100
الثانية	27 ٪72.98	05 ٪13.51	04 ٪10.81	00 00	01 ٪02.70	37 100
اخرى	33 ٪68,75	03 ٪06.25	03 ٪06.25	04 ٪08.34	05 ٪10.41	48 100
بدون اجابة	24 ٪63.16	05 ٪13.16	06 ٪15.79	00 00	03 ٪07.89	38 100
المجموع	126 ٪63,64	29 ٪14,64	24 ٪12,12	9 ٪04,54	10 ٪05,05	198 100

من الجدول يغلب على افراد العينة الإنخراط في التنظيمات السياسية بنسب متقاربة نسبيا تفوق النصف، غير ان الترتيب ضمن الاسرة يظهر بعض التأثير حيث نجد اصغر نسبة إنخراط

ترجع الى الأخت الكبرى و ذلك بنسبة 56٪ من هذه الفئة التي تنخرط في التنظيم السياسي ، اما أكبر نسبة فهي ترجع الى المرأة التي تحتل الرتبة الثانية ضمن الاخوة و ذلك بنسبة 72.98٪ من هذه الفئة يتميز السلوك السياسي بالإنخراط فقط .يمكن ان نقول انه كلما كان ترتيب المرأة بعيدا عن الريادة كان السلوك السياسي يتميز بالمشاركة من خلال الانخراط و هو ما تدعمه الفئة الثالثة التي تحتل الترتيب المتواضع ضمن الاخوة وذلك بنسبة 68,75٪ من هذه الفئة . من جهة ثانية فإن السلوك السياسي النوعي الذي تتميز به المرأة من خلال شغل المناصب السياسية بالترشح و الفوز بالانتخابات ؛ يمكن ملاحظة التراجع في إتجاهين :

تتناقص نسبة المشاركة السياسية كلما صعدنا في مستوى المنصب من حيث المسؤولية وممارسة السلطة ابتداء من عضوية المجلس الشعبي البلدي ثم عضوية المجلس الشعبي الولائي فعضوية المجلس الشعبي الوطني ، و هذه الميزة تشترك فيها كل الفئات الفرعية المتضمنة ترتيب المرأة ضمن الاسرة بين الاخوة و الاخوات . الفئة الاولى المرأة التي ترتيبها الاولى ضمن الاسرة نجد : 21.33٪ عضو المجلس الشعبي البلدي ، 14,66٪ عضو المجلس الشعبي الولائي ،14,66٪ عضو المجلس الشعبي وطني . الفئة الثانية المرأة التي ترتيبها الثانية ضمن الاسرة نجد : 13.51٪ عضو المجلس الشعبي البلدي ، 10.81٪ عضو المجلس الشعبي الولائي ، 00 عضو المجلس الشعبي الوطني .

يكون التراجع في الترشح و شغل المناصب السياسية، كلما كان ترتيب المرأة ضمن الاسرة بعيدا عن الريادة و الترتيب الاول و هذا يشمل كل المجالس المنتخبة ، و كل الفئات الفرعية الاخرى: 21.33٪ فيما يخص الفئة الاولى و 13.51٪ فيما يخص الفئة الثانية 06.25٪ بالنسبة للفئة الثالثة و هذه النسب متعلقة بالمجلس الشعبي البلدي ، اما المجلس الشعبي الولائي فنجد 14,66٪ بالنسبة للفئة الاولى و 10.8٪ بالنسبة للفئة الثانية و 06.25٪ فيما يخص الفئة الثالثة . اما المجلس الشعبي الوطني فنجد بعض الاستثناء بالنسبة للفئة الثالثة اي ترتب المرأة من غير الاولى او الثانية اين تتقدم بعض الشئ على الفئة الاولى اين نجد 08.34٪من الفئة الثالثة تشغل العضوية في المجلس الشعبي الوطني مقابل 06.67٪ من الفئة الاولى و إنعدام الفئة الثانية .

من ناحية أخرى نسجل بعض الغموض المتعلق بالفئة الرابعة و الاخيرة و التي لم تجب عن السؤال الخاص بالترتيب ضمن الاخوة و التي تظهر بعض من السلوك المشارك يقترب من الفئة الاولى و عضوية المجلس الشعبي الولائي و تقترب من الفئة الثانية في عضوية المجلس الشعبي البلدي و هو ما يرجح انتماء هذه الاخيرة الى الفئة الاولى او الثانية .

الجدول (65)يمثل تأثير السن على التدرج في التنظيم

التدرج في التنظيم / السن	نعم	لا	بدون إجابة	النسبة
اقل من 25	25 ٪51.02	23 ٪46.94	01 ٪02.04	49 100
[25 _ 30]	25 ٪43.10	32 ٪55.17	01 ٪01.72	58 100
[30- 35]	10 ٪43.49	11 ٪47.82	02 ٪08.69	23 100
[35- 40]	06 ٪37.5	07 ٪43.75	03 ٪18.75	16 100
[40 – 45]	03 ٪15	12 ٪60	05 ٪25	20 100
[45 – 50]	08 ٪61.54	03 ٪23.08	02 ٪15.38	13 100
أكثر او يساوي 50	12 ٪63.16	03 ٪15.79	04 ٪21.05	19 100
المجموع	89 ٪ 44,95	91 ٪ 45,96	18 ٪ 09,09	198 100

التدرج في سلم التنظيم السياسي في الغالب هو المسار الطبيعي لأي فاعل سياسي ويكون النشاط و القدرات، و الكفاءة من المعايير المساهمة في هذا التدرج . و يلعب متغير السن الدور الاساسي في ذلك مع الأخذ بعين الإعتبار فترة النضال داخل التنظيم و مدة الإنخراط و الخبرات المكتسبة من الممارسة السياسية .

يظهر من الجدول ان الفئة العمرية التي يتجاوز السن فيها 50 أكثر تدرجا في التنظيم بنسبة تقدر 63.16٪ من مجموع هذه الفئة ، تليها الفئة العمرية التي قبلها والتي يتراوح السن فيها بين 45 سنة و 50 سنة و ذلك بنسبة61.54٪ من مجموع افراد هذه الفئة العمرية .

بالمقابل فإن الفئة التي يتراوح السن فيها بين 40 سنة و 45 سنة لم تتدرج في التنظيم السياسي وذلك بنسبة 60٪ من مجموع هذه الفئة . اما الفئات العمرية الأخرى التي يقل سن المبحوثات عن 40 سنة ،فإن ما يميزها التقارب في النسب بين التدرج في التنظيم السياسي ،و عدم التدرج في التنظيم فنجد 51.02 ٪ مقابل 46.94٪ بالنسبة للفئة العمرية الشابة أقل من 25 سنة ، و كذلك 43.10٪ مقابل 55.17٪ تميز الفئة العمرية 25سنة الى 30 سنة ، و الشئ نفسه بالنسبة للفئة العمرية (30- 35) سنة اين نجد النسب 37.5٪ مقابل 43.75٪ .

ان التدرج في التنظيم السياسي الذي يميز الفئات العمرية من 45 سنة فما فوق يبرز العمل الذي تقوم به المرأة على مستوى التنظيم قبل الترشح الى مناصب قيادية ، و الذي يسمح لها بإكتساب الخبرات السياسية و كذا الثقة في النفس، و يمكن القول ان هذه السمة ترتبط بالفئة التي تبدي مشاركة نوعية مثل عضوية المجلس الشعبي الوطني ، و بدرجة أقل عضوية المجلس الشعبي الولائي .

اما فيما يخص الفئات الشابة التي تقول بعدم التدرج في التنظيم السياسي فهذا يرجع الى حداثة العمل السياسي و النضال الحزبي و الذي يجعل المسار السياسي يكون في بدايته بالنسبة لهذه الفئة ،و ما يتطلبه من عمل أكثر للإنتقال الى مستويات عليا و مهام أخرى . و من جهة ثانية يمكن ان نجد الظاهرة التي إنتشرت في المجال السياسي التي تبحث عن تعيين المرأة دون مراعاة الخبرة ،و العمل الحزبي الذي يكسب المرأة الأهلية لممارسة السياسية في مستويات أعلى ، ومحاولة الاستجابة لتشريعات فرضت حضور المرأة في هيئات منتخبة بكوطة محددة و ما أفرز ذلك من وضع جديد

يبتعد عن إعتماد الكفاءة في الاستقطابة الى محاولة العمل على سد ثغرات فرضها التشريع الانتخابي الجديد و ضيق الوقت في العمل على ادماج المرأة بالتدريج .

جدول(66) يوضح تأثير السن على هدف الوصول الى تقلد مسؤوليات

الهدف تقلد مسؤولية / السن	نعم	لا	بدوم إجابة	النسبة
اقل من 25	42 ٪85.71	05 ٪10.20	02 ٪04.09	49 100
[25_ 30]	32 ٪55.17	23 ٪39.66	03 ٪05.17	58 100
[30- 35]	12 ٪52.17	10 ٪43.48	01 ٪04.35	23 100
[35- 40]	07 ٪43.75	08 ٪50	01 ٪06.25	16 100
[40- 45]	09 ٪45	11 ٪55	00 00	20 100
[45- 50]	06 ٪46.15	05 ٪38.46	02 ٪15.39	13 100
أكثر او يساوي 50	04 ٪21.06	14 ٪73.68	01 ٪05.26	19 100
المجموع	112 ٪ 56,56	76 ٪ 38,38	10 ٪ 05,05	198 100

يختلف الهدف من الممارسة السياسية من فاعل اجتماعي و سياسي الى آخر حسب القدرات و الرصيد الثقافي و الإجتماعي ، يظهر الهدف السياسي ضمنيا في ممارسة السلطة بعد حيازتها بالطرق المتعارف عيها في الميدان السياسي ،و التي ترتبط بالإنتخابات على الخصوص ، هذا ما يقوله علماء الاجتماع السياسي ان الهدف هو تقلد مناصب سياسية تسمح بممارسة السلطة و ما يرتبط بها من إمتيازات ، و هو الهدف الذي لا يعلن عنه من طرف الفاعل السياسي الذي يصرح بخدمة المواطن والمجتمع و نكران الذات في كل الاعمال التي يقوم بها و الأهداف التي يرمي اليها و يعمل على تجسيدها هذا الأخير .

كما أشرنا سابقا الى بعض العوامل التي تعمل على تحديد الهدف من الممارسة السياسية بالإضافة الرصيد الثقافي والإجتماعي ، والقدرات و المهارات في هذا المجال السياسي وما يتميز به المشارك سياسيا . يظهر لمتغير السن التأثير الكبير في تحديد الهدف من العمل السياسي بالنسبة للمنخرط في السياسة، بل و حتى الإعلان عن هذا الهدف الذي يتميز بالطابع الذاتي و هو تقلد المناصب القيادية و تحمل المسؤولية ، و ما يرتبط بذلك من ممارسة السلطة في المستوى المحدد .

ان العلاقة بين متغير السن و تحديد الهدف من الممارسة السياسية اي تقلد المناصب والمسؤوليات على مستويات متنوعة ، و كذا الإعلان عن هذا الهدف ؛ تبدو واضحة حيث ان الإعتراف بالسعي لتقلد المناصب يصبح غير معلن كلما زاد سن المبحوثة و العكس فيما يخص الفئات الشبانية التي تتميز بالوضوح في هدف الإنخراط في المجال السياسي ، اي استغلال الفرص المتاحة لتحسين الأوضاع الإجتماعية لهذه الفئة التي تبحث عن افاق و فرص في المجتمع .

نجد ان 85.71٪ من الشريحة العمرية اقل من 25 سنة تصرح بالهدف من الانخراط في التنظيم السياسي و الانتخاب من أجل الوصول الى تقلد المسؤوليات و هي نسبة جد معتبرة ، تقابلها 73.68٪ من الشريحة العمرية التي يفوق سنها 50 سنة ، لا تعلن عن هذا الهدف كهدف تسعى للوصول اليه ، و يمكن ان يكون محققا من خلال شغل هذه الفئة لمناصب سياسية و ممارستها لمسؤوليات ضمن التنظيم ، او تكون قد حققت بعض من طموحاتها السياسية بحكم السن فهي لا ترغب في ذلك تبعا للوضع القائم و ما يسمح به .

الجدول (67) تأثير المستوى التعليمي للام على تأدية واجبها الانتخابي

تأدية الواجب الإنتخابي / المستوى التعليمي للأم	كثيرا	احيانا	نادرا	بدون إجابة	المجموع
امي	81 ٪77.88	10 ٪09.62	04 ٪03.85	09 ٪08.64	104 100
ابتدائي	19 ٪55.88	07 ٪20.59	05 ٪14.71	03 ٪08.82	34 100
متوسط	08 ٪61.54	04 ٪30.77	00 00	01 ٪07.69	13 100
ثانوي	18 ٪66.67	05 ٪18.51	02 ٪07.41	02 ٪07.41	27 100
جامعي	06 ٪85.71	01 ٪14.29	00 00	00 00	07 100
بدون إجابة	07 ٪53.85	04 ٪30.77	01 ٪07.69	01 ٪07.69	13 100
المجموع	139 ٪ 70,20	31 ٪ 15,65	12 ٪ 6,06	16 ٪ 8,08	198 100

السلوك الإنتخابي للأم يتميز بالمشاركة على العموم، حيث أكثر من ثلثي الأمهات ينتخبن بصورة شخصية بغض النظر عن خصائص هذه الفئة من حيث المستوى التعليمي و الثقافي .

وبالرجوع الى تأثير المستوى التعليمي لهذه الأخيرة على السلوك الإنتخابي ، فإن بعض التأثير الذي يمكن ان نتوقف عنده .

بإستثناء فئة الأميات التي تظهر نسبة لابأس بها من الإقبال على الإنتخاب بصورة شخصية وتقدر ب 77.88٪ من مجموع أفراد هذه الفئة ؛ فإن باقي الفئات الأخرى المرتبطة بمستويات التعليم المختلفة إبتداء من الإبتدائي ،المتوسط ،الثانوي الى الجامعي يتأثر سلوكها الإنتخابي بصورة ملحوظة بالمستوى التعليمي .

تبين النسب هذه العلاقة و هي كالأتي : 55.88٪ من الأمهات اللائي مستواهن التعليمي ابتدائي ينتخبن بصورة شخصية و بوتيرة كثيرة ، من جهة أخرى 61.54٪ من فئة المستوى التعليمي المتوسط كثيرا ما يكون السلوك الإنتخابي يتم بصورة شخصية . تزداد النسبة مع المستوى التعليمي الثانوي لتصل الى 66.67٪ من هذه الفئة والتي ينتخب فيها كثيرا و بصورة شخصية . أعلى نسبة تظهر في الفئة من المستوى التعليمي الجامعي و تقدر ب 85.71٪ منها ينتخبن بكثافة و بصورة شخصية، و هذا ما يبين نوع من تأثير المستوى التعليمي على السلوك الإنتخابي للمرأة على مستوى جيل الامهات. و يدعم هذا الإتجاه تقارير وزارية ، ففي تقرير للوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في بيجين الذي يخص الفترة (2004– 2009) تشير الى الجهود المبذولة في نشر التعليم في الإناث من خلال معطيات إحصائية .

هذه المعطيات تذهب في نفس الإتجاه الذي يربط دخول المرأة الى العديد من القطاعات بما فيها المجال السياسي بالتعليم و ما وصلت اليه المرأة الجزائرية من تعليم لابأس به سواء من حيث الكم او الكيف و ما تعلق بالمستويات المتقدمة و النوعية من التعليم الذي وصلت اليه المرأة الجزائرية و في شتى التخصصات ، هذه الوضعية التعليمية غيرت من الوضع الإجتماعي و حتى المكانة الإجتماعية لهذه الأخيرة .

فخلال الدخول المدرسي (2007 –2008) تم إستقبال 7.636.531، تلميذ وتلميذة منهم 3.777.233 بنات، بنسبة 49.46%، يؤطرهم قرابة 354.958 مدرس في كل أطوار التعليم، تمثل

النساء 53.71 % من المجموع. ويمثل هذا العدد الهائل من التلاميذ، نسبة تمدرس بالنسبة للأطفال ذوي 6 سنوات وأكثر، لا تقل عن 97.87% لنفس السنة الدراسية.

وقد ساعد ارتفاع عدد هياكل قطاع التربية الوطنية التي بلغ مجموعها 23277 خلال الدخول المدرسي(2006- 2007) ، في جعل المدرسة أكثر قربا من مساكن التلاميذ خاصة في المناطق الريفية بغرض زيادة معدلات الالتحاق بالمدرسة والاستمرار فيها لاسيما بالنسبة إلى الفتيات .

و على مستوى التعليم الثانوي يلاحظ الارتفاع المكثف لنسبة التمدرسبالنسبة للبنات والمقدرة بـ 58.38% سنة 2006. أما على مستوى التعليم الجامعي، فقد قدرت نسبة الطالبات في الدخول الجامعي لسنة (2006- 2007) بأكثر من 69% وبلغت نسبة البنات المسجلات في الدراسات العلمية والتكنولوجية بـ 34% وبلغت نسبة البنات المسجلات في الدراسات ما بعد التدرج 43.6%.

الجدول (68) تقيم المشاركة السياسية للمرأة

تقييم المشاركة السياسية للمرأة	التكرار	النسبة
ضعيفة جدا	17	٪ 08.59
ضعيفة	29	٪ 14.64
غير كافية	47	٪ 23.74
حسنة	32	٪ 16.16
جيدة	32	٪ 16.16
بدون إجابة	41	٪ 20.71
المجموع	198	100

الجدول مستخرج من السؤال المفتوح(9.4 تقيم المشاركة السياسية للمرأة) الذي يدور حول تقييم المبحوثات للمشاركة النسوية في الجزائر ، و قد تطرقت العينة لذلك من خلال تقييم هذه الظاهرة و منها بعض العبارات : " متوسطة على العموم فهي لم تصل بعد لتسلم وزارة ثقيلة " ، " فهي لا تزال محدودة في وزارة الاسرة و الثقافة " " ضعيفة مقارنة مع الدول المجاورة "، "مازالت في المهد " "ضعيفة جدا ان لم نقل منعدمة "

"ضعيفة تغيرت من ضعيفة الى ان اصبحت تماثل الرجل " ،و" ضعيفة مقارنة بالدول الاخرى " " لا توجد مشاركة حقيقية "، " تحتاج الى دفع قوي "، "متميزة بالنسبة للعالم العربي "، " اصبحت المرأة تفرض نفسها بقوة القانون " ، "نسبية مع التطلع الى المزيد " .

هذه بعض النماذج من الإجابات التي نقف عندها ، لما تحمله من معان ضمنية حول المشاركة السياسية مثل الطابع الشكلي، و الغير الحقيقي لبعض التمثيل و المشاركة و التي اشار اليها افراد

العينة ،ومن جهة أخرى المكتسبات التي حققتها المرأة و التطلع الى تحسين أكثر لهذه المشاركة السياسية، بالإضافة الى الطرح المقارن الذي أعتمد في بعض الإجابات و خاصة المقارنة مع الدول المجاورة ، و التقدم الذي تعرفه هذه الدول على الجزائر في مقارنة بهذه الدول . و يمكن الرجوع في هذا الصدد الى الإضافة التي قدما الجانب التشريعي للتمثيل النسوي في المجالس المنتخبة الذي يفرض التمثيل في حدود الثلث و إحداث التقدم على هذه الدول بنسب معتبر و منافسة الدول المتقدمة في المجال السياسي .

بالمقابل فإن النسب التي نرصدها في الجدول ، تتجه أكثر الى تقييم إجابي يتراوح بين الحسن والجيد للمشاركة السياسية ، حيث نجد اكثر من الثلث يرى ان المشاركة السياسية للمرأة من حسنة الى جيدة و متميزة (16.16 ٪ ، 16.16 ٪) ، في حين ان تقريبا من الربع يقيم المشاركة بالغير كافية من جهة و التي تحتاج الى المزيد من الدعم و التشجيع . او كانت ضعيفة جدا اما الان اقتحمت هذا المجال بقوة و هي في نمو مستمر .

استنتاج الفرضية الثانية

بعد تحليل الجداول الخاصة بالفصل المتضمن تحليل الفرضية الثانية نخلص الى مايلي : حسب المبحوثات توجد علاقة وطيدة بين الانتماء الاجتماعي و نوعية المشاركة السياسية 88.38٪ فالمتغيرات الخاصة بالفئة الإجتماعية و المهنية تعمل على تنشئة اجتماعية اسرية توزع الادوار وفقا للجنس و السن من خلال المحاكاة و التنشئة المباشرة .

ان اغلبية افراد العينة 66.67 ٪ترى ان المجال السياسي مجالا ذكوريا و 11,61٪ المجال السياسي مفتوح لكلا الجنسين مما يسيطر على المجال السياسي الجنس الذكري في تراكم الممارسات و إعادة إنتاج العلاقات السياسية التي تنتشر في مؤسسات اخرى غير المؤسسات السياسية .

يرجع سبب اللامساواة في الدخول الى الميدان السياسي الى المجتمع بالدرجة الاولى 60,15 ٪ ثم الى الاسرة ب 19,92٪ . مع وجود تمييز حسب الجنس يترتب عنه منح افضلية للرجال في ترشيحات الاحزاب اي لا مساواة داخل الحزب كجزء من النظام السياسي ككل .

اغلب المبحوثات إنخرطن في العمل السياسي بعد سنة 2000 و 45,45٪ بعد 2010 اي في ظرف أربع سنوات انخرط في العمل السياسي ما يقارب النصف و هو مرتبط بالقانون الذي يمنح للمرأة الثلث في ترشيحات الاحزاب و الحصول على المقاعد و المناصب المختلفة كذلك .

حوالي النصف من العينة تدرجن في التنظيم السياسي و ما يقارب ذلك لم يكن هناك تدرج في مسارهن السياسي . و من ناحية اخرى يظهر الهدف من الانخراط السياسي واضحا عند المرأة و هو الوصول الى مناصب عليا في سلم التنظيم السياسي و النشاط السياسي النوعي . ثلثي العينة سبق لها الترشح على مستوى الاحزاب ضمن القوائم الانتخابية و هي متوزعة بالتساوي تقريبا بين المجالس البلدية و المجالس الولائية و المجالس الوطنية .

اما من حيث شغل مناصب ضمن الحزب او الهيئات المختلفة فإن القاعدة العريضة هي للمنخرطات 63,64 ٪ ثم تتناقص النسبة كلما تدرجنا صعودا من عضوية المجلس البلدي ثم المجلس الشعبي الولائي ثم المجلس الشعبي الوطني .

تعتبر المبحوثة النموذج النسوي المشارك بنوعية و فعالية يتجسد في السيدة لويزة حنون زعيمة حزب العمال ثم المجاهدات و الشهيدات بصورة لافتة لما يتميز به النموذج من مشاركة ثورية تعطي المشروعية للعمل السياسي او فرض النفس في المجال السياسي و مواجهة شخصيات ذكورية ثقيلة بالنسبة لهذا النموذج .

رغم التباين في نوعية المشاركة السياسية للمبحوثة ، الا ان بعض التغير يظهر في هذا السلوك من خلال التوجه ،و الاقبال على الفرص المتاحة قانونيا التي تفرض المرأة في هذا الفضاء ليس فقط بالتعيين ،وهي ظاهرة كانت موجودة سابقا ،و لكن كذلك من خلال الترشح لمختلف المناصب مهما كانت المسئوليات التي تتحملها و المستويات التي تحتلها، وخوض الإنتخابات والتنافس على تلك المناصب و حتى على رأس القائمة .و هو ما يبينه النموذج المترسخ في المخيال الجماعي لأفراد العينة و ما يتميز به من اقتحام للمجال السياسي و فرض النفس كرئيسة التنظيم ومعارضة للنظام القائم و حتى معارضة للمعارضة التي تصنف كليبيرالية او اسلامية ، في نوع من الاستقلالية في القرار والتأثير على مختلف القرارات الصادرة عن الجهاز التنفيذي و التشريعي .

إن تاثير المستوى التعليمي للمبحوثة كبير على السلوك الترشحي ، و المشاركة السياسية حيث نجد ان المستويات التعليمية الدنيا تميل أكثر الى الإنخراط و ربما التصويت فقط ، و تمثل قاعدة التنظيم السياسي الحزبي اي المناضلات و المتعاطفات مع الحزب ، فالغالبية من المبحوثات الأميات لم يسبق لهن الترشح من قبل بنسبة 100 بالمائة ، تلي ذلك فئة المبحوثات من المستوى التعليمي الإبتدائي بنسبة 87.5٪ .

تتجه المبحوثات من المستويات التعليمية العليا الى الترشح بصفة عامة ، فالعلاقة عكسية كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كان الأقبال على الترشح لمختلف المناصب والمجالس، و كلما كان المستوى التعليمي محدودا كان توجه المرأة الى الإنخراط و التصويت .

فالمناصب النوعية مثل عضوية المجلس الشعبي الوطني و حتى الولائي تشكل الهدف الذي تترشح من أجله المرأة الجامعية (32.83٪ بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني و 38.1٪ بالنسبة

للمجلس الشعبي الولائي) .من جهة أخرى نجد فئتي المستوى التعليمي المتوسط و الثانوي تتجه أكثر للترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي بصورة خاصة .

بالإضافة الى المستوى التعليمي نجد المهنة او الخاصية السوسيومهنية للمبحوثة تعمل على تمييز السلوك الترشحي للمرأة ، حيث تتميز فئة الإطارات بالترشح اللافت لمختلف المجالس المنتخبة و بالتحديد تللك التي تتطلب هذا النوع من الخبرات مثل عضوية المجلس الشعبي الوطني ،و من جهة أخرى فئة الطالبات الجامعيات التي تبدي الكثير من الطموح لشغل مناصب المسؤولية من خلال الترشح و السعي للفوز ، ثم تأتي فئة الأعمال الحرة في الاهتمام بالمجالس الشعبية البلدية من خلال الترشح لعضوية هذه المجالس .

من العوامل الاخرى التي تؤثر على السلوك الترشحي للمرأة المبحوثة نجد المستوى التعليمي للأولياء ، فتبقى العلاقة بين المستوى التعليمي قائمة مع المشاركة السياسية للمبحوثة في جانبها الترشحي ، أغلب المبحوثات اللائي امهاتهن من الجامعيات يترشحن لعضوية المجلس الشعبي الوطني 57.14٪ ، و بالمقابل نجد ان المستوى التعليمي للأب يؤثر بصورة نسبية مقارنة مع المستوى التعليمي للأم ، فالسلوك الترشحي للمرأة متوزعا على الغالبية من الفئات الفرعية المشكلة للمستوى التعليمي للأب . مما يبين التأثير الكبير للأم في حال كان مستواها التعليمي مرتفعا . لانه يعمل على تحسين الوضعية الخاصة التي توجد فيها في المجتمع و الاسرة ، و تجاوزها كل أنواع التمييز والسيطرة والتهميش الاجتماعي على عدة مستويات تسمح للبنت بالإنطلاق من مكتسبات الام التي تعتبر مكتسباتها كذلك .

و يعمل المستوى التعليمي للوالدين الى جانب المهنة التي يشغلها ، كمحددين للأنتماء السوسيومهني و الرأسمال الثقافي و الإجتماعي للأسرة التي نشأت فيها المبحوثة ، حيث من ناحية الأم يظهر تأثير الفئات المهنية على التوالي : الأستاذات ثم الأطارات فالأعمال الحرة على السلوك الترشحي للمرأة المدروسة بالرغم ان الغالبية من الأمهات لا يشتغلن ، إلا ان العدد المحدود من المشتغلات يؤثرن بصورة كبيرة على المرأة في المجال السياسي و السلوك السياسي النوعي .

يمكن أن نرى أن التنشئة السياسية هي تنشئة إجتماعسة تتضمن نقل القيم والثقافة السياسية عن طريق مختلف المؤسسات سواءا الأسرة بالعمل التربوي المباشر أو غير المباشر بإنعكاس التربية

الأسرية على العموم على القضايا السياسية وهذا مستقبلا، أو عن طريق المدرسة ودورها في ربط الفرد بقيم المجتمع وثقافته واحترام رموزه وحب الوطن والفخر والاعتزاز بالانتماء إليه، من خلال المناهج المعتمدة والتي تغرس في الطفل بذور الخدمة والعطاء والاقدام على التضحية في سبيل الوطن ويشكل العمل التربوي لهاتين المؤسستين العمل القاعدي لنقل وصيانة الشخصية الوطنية لأي مجتمع لتكون روح الانتماء والمشاركة بين الأفراد في مختلف المستويات إنطلاقا من الثقافة السياسية والوعي السياسي اللذان يؤديان إلى أنماط سلوكية تتراوح بين الاغتراب السياسي أو عدم الاهتمام واللامبالاة إلى الطموح لشغل منصب .

عـرض النتـائـج.

بالنسبة لخصائص العينة المدروسة من حيث السن ،يغلب على افرادها الطابع الشباني تزيد النسبة عن النصف من المجموع العام ، هذه الفئة الاجتماعية يقل سنها عن 40 سنة ،اما المستوى التعليمي للمبحوثات فأغلبهن بلغن المستوى الجامعي ،اي ما يفوق النصف اكملن التعليم العالي و هن من مخرجات الجامعة اي المجال مفتوح الى ان يصبحن إطارات .اما المستوى التعليمي الثانوي فنجد حوالي الثلث لديهن المستوى الثانوي ،و هذا ما يشكل اكثر من ثمانين بالمائة مستواهن التعليمي بين الثانوي و الجامعي . فالمستوى التعليمي و خاصية الشباب تجعل من هذه الشريحة الاجتماعية تبحث عن مكانة اجتماعية لها من خلال الولوج الى قطاعات عدة بما فيها المجال السياسي .اما الحالة العائلية لأفراد العينة ثلثي افراد العينة من العازبات ،و هذا يجد بعض من التفسير في المتغيرين السابقين اي السن و غالبية افراد العينة من الفئة الشبانية و مواصلتها التعليم الى غاية الجامعة اما المتزوجات فنسبتهن حوالي الخمس ، والبقية من المطلقات او الارامل بالإضافة الى نسبة محدودة إمتنعت عن الاجابة عن هذا السؤال الذي يؤخذ في بعض الاحيان بحساسية .

بالرجوع الى الرأسمال الثقافي و المؤشر التعليمي الذي يخص الوالدين فنجد ان المستوى التعليمي للأباء يفوق نوعا ما المستوى التعليمي للأمهات ، و هو ما يبين الأفضلية النسبية للذكور على الاناث في مستوى جيل الاباء في هذا المتغير التعليمي، رغم ان الغالبية العظمى لأولياء المبحوثات من الاميين حيث ما يفوق النصف من مجموع الأولياء من الاميين و هذا يبين طبيعة الرأسمال الثقافي الاسري لأفراد العينة الذي يتميز ببعض المحدودية في التعليم .

ان الوضعية الاجتماعية الأسرية للمبحوثة من حيث البنية و العدد ، تتميز بأنها اسر متوسطة من حيث عدد افرادها الذي يتراوح بين 3 افراد و 6 افراد ،و هو معدل يعكس التغير الذي مس الاسرة الجزائرية بصفة عامة ،و التي بدأت تنتقل أكثر الى نمط الاسر النووية المحدودة العدد مع التراجع في النمو الديموغرافي ،والذي ميز المجتمع من قبل وانتشار نمط العائلة الممتدة الكبيرة من حيث عدد الابناء والأحفاد . هذه المؤشرات تظهر خصائص البيئة الاسرية التي نشأت فيها المبحوثة .

تستمد المرأة بعض من الافضلية في السلوك المشارك من الترتيب ضمن الإخوة، فأغلب المبحوثات هن إما الاخت الكبرى ، او الاخت الثانية في الترتيب بين الاخوة الذكور و الاناث ضمن الاسرة التي نشأت فيها ،و هي ميزة غالبا تؤثر في الإنخراط السياسي لهذه الاخيرة . فالمرأة المنخرطة في النشاط السياسي اساسا و بصورة نوعية، لا نجدها ضمن افراد العينة التي تعاملنا معها بالاستمارة فقط بل حتى تلك التي إنتمت الى الجهاز التنفيذي من خلال التعيين المباشر و بالرجوع الى تحليل بعض السير الحياتية المتاحة .

الراسمال الثقافي و الاجتماعي للاسرة يتضمن عدة مؤشرات فإمتلاك مكتبة خاصة يبين طبيعة العلاقة مع الكتاب والمطالعة و بذلك مع الثقافة بعموميتها ما نسبته 73,22٪ من افراد العينة تظهر العلاقة مع مصادر ثقافية متنوعة ، و قد احتوت هذه المكتبات على الكتب الثقافية ، و الكتب الدينية بالدرجة الاولى اي أكثر من نصف المحتويات ،و هذا يلقي الضوء على طبيعة المطالعات التي ساهمت في تكوين هذه الاخيرة و الإستفادات من المكتبة ، تليها الكتب السياسية و العلمية ثم كتب اخرى في الغالب هي كتب مدرسية يستعان بها في التكوين الاكاديمي يمكن ان ترجع الى المسار الدراسي للمبحوثة مع العلم ان المستوى التعليمي لهذه الاخيرة متقدم .

رغم ان المكتبة هي خاصة الا انها مفتوحة لأفراد الاسرة خاصة الاخوة و الاخوات . و هذا يعكس طبيعة العلاقات الاسرية فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية لأعضاء الأسرة و التي تتسم بمرونة الإستفادة من هذه المصادر خاصة في حالة تقاسم الإتجاهات السياسية و الثقافية و الاهتمامات المتضمة في محتويات المكتبة .

من المكونات المؤثرة للرأسمال الثقافي ما تمتلكه الاسرة من المصادر التكنولوجية والإعلامية فهي تبين المعطيات التي ترتكز عليها المبحوثة من خلال القنوات الاكثر متابعة وهي القنوات العربية ثم الوطنية ، ثم الاجنبية ،و بالنتيجة يكون التأثير الذي تمارسه هذه القنوات على افراد العينة كبيرا بإعتبارها من الممتلكات الثقافية الاعلامية للأسرة ،و مساهمتها في التوجيه و التأثير على الرأي الذي يبدو حاسما بإعتبارها كمصدر للاخبار و المستجدات ،و المعلومات حول مختلف القضايا ويمكن ان نقف على ذلك النقص المسجل على مستوى القنوات الوطنية و الذي تسده القنوات الاخرى.

و تظهر من العينة ان ترتيب القنوات التلفزية يكون كالتالي القنوات العربية تليها الوطنية ثم الاجنبية ، هذا الترتيب يبين المصادر الفالعة للتنشئة السياسية لهذه الأخيرة ، و هذا راجع الى المتابعة بدرجات متفاوتة للحصص السياسية، و الأخبار وهذا ما يجعل هذه الوسائل الإعلامية أكثر تأثيرا في التثقيف السياسي لهذه الفئة الاجتماعية . مع الاشارة الى ان اكثر من الربع من هذه الفئة يتابع الاخبار ثم الحصص السياسية في القنوات العربية ثم الوطنية فالأجنبية . هذه الوضعية تنسحب على الشبكة العنكبوتية ،و استخدام الانترنت و ما تضيفه هذه الأخيرة من خلال مواكبة هذه التقنيات و استغلالها كمصدر للمعلومة او لنشر المعلومات الى فئات اجتماعية اوسع . اكثر من ثلثي افراد العينة يستخدمن الانترنت في التثقيف و التواصل الاجتماعي ، و كذلك في النشاط لسياسي في حدود النصف حسب تصريح المبحوثات . فهناك إعتماد الى حد ما على هذه الوسائط تبعا لما أصبحت تؤثر في الحياة السياسية .

اما فيما يخص الرأسمال الإجتماعي للمرأة و تأثير ذلك على التنشئة الاجتماعية والسياسية والسلوك السياسي على حد سواء ، نجد ان افراد العينة لديهن شبكة إجتماعية من المعارف الواسعة لمنخرطين و منخرطات في المجال السياسي،على الخصوص الاحزاب السياسية ،و كل هذا في محيطهن المباشر سواء الاسرة او العائلة الممتدة، او المحيط الاجتماعي او المهني اي البيئة التي تنتمي اليها المرأة . هذا يساعد المرأة في الاحتكاك بصورة مباشرة او غير مباشرة بما هو سياسي من خلال هذه النماذج للمشاركة السياسية ،وعلى وجه خاص ما لهذه الشبكة الاجتماعية من إضافة قوية للمرأة في توجهها الى المشاركة السياسية من خلال معرفتها لشخصيات سياسية نسوية تعمل كنموذج يحتذى بها ويقدم المشاركة السياسية للمرأة بصورة مجسدة في هذه الشخصيات .

وقد عبر افراد العينة الائي يعرفن شخصيات سياسية نسوية بنسبة 86,8٪ ، و هذا يدخل ضمن ما يعرف بالرأسمال الاجتماعي و الثقافي الذي تمتلكه المرأة و يساعدها في اعتماد نمط يشكل المخيال الذي تحاول الرجوع اليه تبعا لمنظور التعلم بالنمذجة في السلوك السياسي و المشاركة

السياسية . كل هذه الرساميل سواء في الاسرة او في فضاء اوسع هي التي عملت على تشكيل المرأة التي تبدي مستويات متفاوتة من المشاركة السياسية تبعا لتنوع الرأسمال الاجتماعي و الثقافي ..

واقع المشاركة السياسية للاسرة بالرغم من تاثير معرفة شخصيات سياسية كرأسمال إجتماعي الا ان المتغيرات الخاصة بالبيئة الاسرية للمبحوثات لها الدور الرئيسي في ذلك ، من خلال طبيعة السلوك السياسي لافراد الاسرة والوالدين على الخصوص ،ومعرفة سلوك الام السياسي يبين طبيعة الرصيد الذي تمتلكه الاسرة في علاقة المرأة بالسياسة ، بدرجة ادق لعلاقة السلوك السياسي النسوي داخل الاسرة الخاص بجيل الأباء ، حيث يتميز السلوك السياسي للاب بمتابعة النقاشات السياسية والاحداث السياسية المختلفة و بنسبة تفوق النصف و تفوق الام .

يعبر الأب عن ارائة السياسية احيانا 42, 42٪ ،و دائما بنسبة 29٪ و يبين الدور الذي يلعبه الاب فيما يتعلق بالمستويات الدنيا من المشاركة السياسية . خاصة ما تعلق بالتوجيه السياسي ، من خلال المناقشات التي غالبا ما تكون المرأة موضوعا للنقاش داخل الاسرة و بنسبة 78,79٪.

اما دور الأم في الأسرة خاصة ما تعلق بالسلوك السياسي و ما لذلك من تأثير على البنت اي المبحوثة ،كنموذج للسلوك النسوي يبين العلاقات الاسرية من خلالعلاقة الأم مع الفضاء السياسي الخارجي ، فنجد ان الام كثيرا ما تؤدي واجبها الانتخابي بصورة شخصية و بنسبة 70,20٪ ،هو ما يظهر حرص الام على السلوك المشارك كمشاركة إنتخابية بسيطة إذا صنفناها في هرم المشاركة السياسيةو الذي تطرقنا اليه في الجانب النظري .

من خلال متغيري متابعة الاحداث السياسية ، و التعبير عن الاراء السياسية فإننا نتدرج في السلوك المشارك عموما ، حيث نرصد بعض التراجع بالمقارنة مع السلوك الانتخابي ليصل سلوك المتابعة و التعبير الى حدود 45,96 ٪، و 42,42 ٪على التوالي ، و تتراجع اكثر عندما نتدرج في سلم المشاركة السياسية الى الاعلى ، و ما تعلق بالانخراط و النضال في الاحزاب السياسية الى حدود 20٪ و هذه موزعة على الإنخراط في الاحزاب السياسية ،وكذا النقابات المهنية بالإضافة الى عضوية الجمعيات بإختلاف طبيعتها.

تظهر التنشئة السياسية الأسرية من خلال التوافق السياسي بين الوالدين في الاراء السياسية اذا نجد ما نسبته 48,99٪ من مجموع المبحوثات يعبرن عن عدم وجود توافق بين الوالدين ،و ما نسبته 41,41 ٪ من المجموع يعبر عن وجود توافق بين الوالدين في الأراء السياسية .

يجب عدم إغفال الدور الذي يلعبه الاب في التشجيع و التوجيه للمرأة من خلال مساندة إبنته التي دخلت المعترك السياسي الى جانب التشجيع الذي يقدمه الاصدقاء بنسب على التوالي 31,56٪ و ٪16,25 . رغم طغيان التواجد الذكوري في هذا المجال، الا ان الاب يبقى االفاعل الاكثر تأثيرا في السلوك المشارك للمرأة موضوع البحث 25٪ الى جانب الام ب ٪19,55 مما يبقي الافضلية الذكورية في مجال التوجيه و التشجيع و التأثير .

يظهر بعض الفرق بين التشجيع و التأثير في المرأة من طرف الاطراف التي تناولنها سابقا في التشجيع او التاثير ، فالتشجيع تتلقاه المرأة من الاصدقاء أكثر بحكم علاقة الصداقة اي وجود التشجيع من خارج الأسرة بالإضافة الى الأسرة ، إلا ان التأثير في هذه الأخيرة نجده من داخل الأسرة على الخصوص و من طرف الاب و بقية اعضاء الاسرة ، و هذا يبين حجم التأثير الذي تحدثه الأسرة في سلوك الأبناء في السلوك السياسي .

و هذا التأثير يقدم لنا إمكانية اعادة انتاج التفضيلات و الإتجاهات السياسية الاسرية من خلال نقلها للأبناء من طرف الاباء في حالة التوافق بصورة مقصودة إذا كانت الاسرة منغمسة أكثر في النشاط السياسي من خلال الانخراط في التنظيمات السياسية و النضال فيها ، او بصورة غير مقصودة بالتعبير عن الآراء و المواقف حول مختلف القضايا السياسية المطروحة . ويمكن ان تكون خيارات مقترحة للأبناء بين الاراء السياسية و التوجهات الوالدية من أجل بناء استقلالية على العموم او في الإنخراط و المشاركة السياسية على الخصوص .

هذه الوضعية التي عبر افراد العينة بصورة واضحة عن دور الاسرة في الدفع الى مشاركة سياسية نسوية و نوعية بأكثر من النصف، بالإضافة الى امتلاك الاسرة بعض من المشاركة السياسية من خلال انتماء بعض افراد الاسرة الى نفس التنظيم الذي تنتمي اليه المبحوثة 49,49٪ مقابل 42,43 ٪. و هي ميزة أسرية تشكل إضافة الى الرصيد الإجتماعي والسياسي للمرأة يكسبها الدراية

الواسعة والمعرفة الضرورية بالتنظيم السياسي الذي تنشط ضمنه ، و الذي يساعدها في النشاط والحراك و الممارسة في إطاره .

ان موقف المبحوثات من المجال السياسي و المشاركة السياسية ، يكمن في ان اغلبية افراد العينة اي 66.67٪ ترى ان المجال السياسي مجالا ذكوريا ، وبالمقابل نجد 11,61٪ من هذه الشريحة فقط ترى ان المجال السياسي مفتوح لكلا الجنسين . ويرجع سبب اللامساواة في الدخول الى الميدان السياسي الى المجتمع بالدرجة الاولى 60,15 ٪ ثم الى الاسرة ب 19,92٪ بصفة عامة مع وجود صعوبة لتقبل المرأة في الصفوف القيادية التي يتخذ فيها القرار ، و هذا في شرائح واسعة من المجتمع . اما على مستوى الاحزاب السياسية تقر المبحوثة بوجود افضلية للرجال في ترشيحات الاحزاب ،اي لا وجود للمساواة بين المرأة و الرجل داخل الحزب السياسي .

من ناحية أخرى توجد علاقة وطيدة بين الانتماء الاجتماعي ،و نوعية المشاركة السياسية بنسبة 88.38٪ حيث يتدخل المستوى التعليمي للوالدين الى حد ما في ذلك بالإضافة الى الرأسمال الإجتماعي الذي يرتبط الى حد بعيد مع الإنتماء الاجتماعي للمرأة .

بالوقوف على مميزات السلوك المشارك لافراد العينة اغلب المبحوثات انخرطن في العمل السياسي بعد سنة 2000 ونسبة 45,45 ٪ من افراد العينة كان إنخراطها بعد 2010 اي في ظرف أربع سنوات انخرط في العمل السياسي ما يقارب النصف من العينة المدروسة ،و هذا الإقبال مرتبط الى حد كبير بالقانون الذي يمنح للمرأة الثلث في ترشيحات الاحزاب وكذلك في توزيع المقاعد المحصل عليها و المناصب في المخجالس المنتخبة كذلك .

حوالي النصف من العينة تدرجن في التنظيم السياسي، و ما يقارب ذلك اي النصف لم يكن هناك تدرج في مسارهن السياسي . يظهر الهدف من الانخراط السياسي واضحا عند المرأة و بنسبة كبيرة و هو الوصول الى مناصب عليا في الهيكل الحزبي و النظام السياسي و التنظيم . ثلثي العينة سبق لهن الترشح على مستوى الاحزاب ضمن القوائم ،و هي متوزعة بالتساوي تقريبا بين المجالس البلدية والولائية و الوطنية .

يظهر الفرق بوضوح ما بين الترشح من جهة و الفوز في هذا الترشح ،و منه شغل مناصب ضمن الحزب و الهيئات المختلفة في الحزب .حيث ان القاعدة العريضة من العينة هي للمنخرطات 63,64 ٪، ثم تتناقص النسبة كلما تدرجنا صعودا في سلم المشاركة من عضوية المجلس البلدي ،ثم المجلس الشعبي الولائي ،ثم المجلس الشعبي الوطني .

الخـاتمة

نقص الدراسات التي تهتم بالتنشئة السياسية عموما، تظهر الحاجة الى المزيد من البحوث في هذا المجال خاصة في المجتمع الجزائري الذي يمر بتغيرات و تحولات عميقة في البنية الاجتماعية الاسرية حسب العديد من الأعمال و التي تطرقنا الى بعضها ،و ما يرافقه من بروز لفاعلين إجتماعيين و تراجع اخرين في هذا الصدد . و تزداد اهمية تلك البحوث أكثر عند الربط بين هذا المتغير المتمثل في التنشئة الاجتماعية و السياسية و علاقته بشريحة إجتماعية واسعة تمثل نصف المجتمع و هي المرأة ، و ذلك لمحاولة فهم أكثر لطبيعة العلاقة بين المتغيرين و كيفية إكتساب الادوار الإجتماعية لمختلف الفئات الاجتماعية ، و دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة في التأثير على الظاهرة ،و ما هي المتغيرات التي تعمل على إبراز السلوك بصورة معينة في مختلف الجوانب الاجتماعية بما فيها الجانب السياسي .

من ناحية اخرى هل يمكن القول ان الجانب التشريعي الذي فتح المجال واسعا امام المرأة الجزائرية للمشاركة السياسية ، يعمل على الدفع بهذه الاخيرة الى مشاركة سياسية حقيقية ، و فاعلة في مختلف الهيئات والتنظيمات السياسية بما فيها الاحزاب السياسية ؟

ان ما يطرح من إشكالات حول التنشئة السياسية ، و المشاركة السياسية ، و التمكين للمرأة بالمشاركة الاجتماعية و السياسية ، لا يخرج عن الثنائية في تناولات النظرية السوسيولوجية ، انحصار الفرد امام البنية و المؤسسة الاجتماعية ، و ما تفرضة من ثقافة بمفهومها العام على الفرد الذي يتعرض للإكراه ، و من جهة اخرى اهمية الفاعل الاجتماعي في إحداث الظاهرة و تميزه بالديناميكية اللازمة للتأثير و التغيير و الحركية في مختلف الانساق الاجتماعية .

يبقى الموضوع بحاجة الى مزيد من البحوث لتسليط الضوء على جوانب اخرى بإعتبار المجتمع الجزائري يتميز بوتيرة تغير متسارعة ، تجعله في إنتقالية متفاوتة من فئة إجتماعية الى أخرى و من منطقة الى أخرى يتزاوج فيها التقليدي بالحداثي ،و ما ينتجه من تعايش بمستويات مختلف بين المكونين في بنية اجتماعية كالاسرة او بنيات إجتماعية اخرى .و كل هذا يؤثر على مكونات هذه الاخيرة في جانبها البشري والثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي .

كما تعمل هذه التغيرات الاجتماعية على مستوى سلوكات الافراد و التأثير فيهم بدرجات متفاوتة تجعل من كل ما يصدر عنهم كنواتج لهذا التدخل و التأثير الذي تمارسه البنية الاجتماعية من اسرية وثقافية و تعليمية و اقتصايدة في نوع من التداخل في التدخل على مستوى المنتسبين اليها ، تبعث الى المزيد من البحث عن مرتكزات لفهم هذه السلوكات الاجتماعية .

قائمـة المصـادر و المراجـــع

قائمـــة المصـادر و المراجـــــع.

كتب المنهجية

1 – أنجرس، موريس . **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** . ترجمة بوزيد صحراوي وأخرون . الجزائر : دار القصبة للنشر ، 1994 .

2 – بوحوش،عمار ،محمد الذنيبات . **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2001.

3 – حويتي،أحمد .**دليل التوثيق في العلوم الاجتماعية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2016

4 –طعيمة ، رشدي . **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية** . القاهرة :دار الفكر ، 1987.

5–عبد الحميد،محمد. **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.1979

6 –مبارك، محمد ،محمد الصاوي .**البحث العلمي اسسه و طريقة كتابته .** القاهرة : المكتبة الاكاديمية، 1992.

7 – DESINGLY, François **. L'enquête et ses méthodes** le quetionnaire .Paris : Nathan , 1992.

8- GRAWITZ, Madleine .**Méthodes des sciences sociales** .Paris :Dalloz ,1972.

القواميس و المعاجم

9 – بياربيرنبوم ،غي هرميه و اخرون. **معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية**.ترجمة هيثم اللمع. بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، 2005 .

10– دينكن،ميشيل.**معجم علم الاجتماع**.ترجمة إحسان محمد الحسن.بيروت:دار الطليعة،ط2،1986.

11 – الشريفي، شوقي السيد .**معجم مصطلحات العلوم التربوية.** الرياض: مكتبة العبيكان ،2000 .

12 – عبد الكافي،إسماعيل عبد الفتاح. **معجم مصطلحات عصر العولمة**.دن , دت .نسخة إلكترونية

13 – غيث ،محمد عاطف. **قاموس علم الاجتماع** .مصر : دار المعرفة الجامعية ، دت .

14 – اللقاني، احمد حسين، علي احمد الجمل. **معجم المصطلحات التربوية المعرفة في مناهج وطرق التدريس**. القاهرة : عالم الكتب، 2003.

15 – معن ،خليل العمر . **معجم علم الاجتماع المعاصر** . عمان : دار الشروق ، 2009 .

16 - BOUDON Raymond et autres. Dictionnaire de Sociologie.Paris: Larousse,2005

كتب في علم الاجتماع

17 – ابن خلدون، عبد الرحمان . **المقدمة** . بيروت : مكتبة لبنان ، .1992

18– الكنز،علي. **حول الازمة 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي**.الجزائر: دار بوشان للنشر، **1990**.

19– بدران،محمود عبد الرشيد.**علم الاجتماع ودراسات المرأة تحليل استطلاعي**.القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط 2 ،2006.

20– بورديو، بيار.**الهيمنة الذكورية**.ترجمة سلمان قعفراني. بيروت: المنظمة العربية للترجمة ،الطبعة الاولى، 2009.

21– بن نبي ،مالك. **شروط النهضة**. ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر كامل مسقاوي. دمشق: دار الفكر ، 1985 .

22 – جابي ،ناصر . **الوزير الجزائري أصول و مسارات** . الجزائر :منشورات الشهاب ، 2011 .

23 – جابي، ناصر. **مواطنة من دون إسئذان** . الجزائر : منشورات الشهاب ، 2006 .

24 – الجوهري، محمد. **مدخل الى علم الاجتماع** . القاهرة : جامعة القاهرة، 1987 .

25 –حمدوش رشيد. **مسألة الرباط الإجتماعي في الجزائر المعاصرة إمتدادية ام قطيعة**.الجزائر : دار هومة ،2009 .

26– دولة ،سليم. **الثقافة ..الجنوسة الثقافية الذكر و الانثى و لعبة المهد**. دمشق : دار الفرقد ، 2009

27–ديوي ،جون.**المدرسة و المجتمع** .ترجمة أحمد حسن الرحيم بيروت : مكتبة الحياة .دت

28– ديوي،جون.**الطبيعة والسلوك الإنساني**.تر.محمد لبيب النجيحي.القاهرة:مؤسسة الخانجي باك،1963

29 – طراحة ، زهية . **فضاء النوع بين تنظيم الخيال و تنظيم الواقع دراسة انتروبولوجية للحكاية القبائلية العجيبة** . الجزائر: دار ميم للنشر، 2011 .

30– عزت،هبة رؤوف . **المراة و العمل السياسي رؤية اسلامية. الجزائر** : دار المعرفة، 2001.

31 – العياشي، عنصر . **الإطارات الصناعية ، مواقع أدوار، مسارات** ، تمثلات . الجزائر : مركز البحث في الانتربولوجيا الاجتماعية و الثقافي ، 2001

32 –غيدنز ،انتوني.**علم الاجتماع**. ترجمة فايز الصياغ. بيروت:المنظمة العربية للترجمة،ط4،2001.

33 – فانفيلد ، هيلين.**المرأة الجزائرية هل يجب مطاردة الاسطورة.** إشراف عبد القادر جغلول، ترجمة سليم قسطون. بيروت: دار الحداثة، .1989

34– القصاص،محمد مهدي . **علم الاجتماع العائلي** .القاهرة :جامعة المنصورة ،2008.

35 – كحالة، عمر رضا. **المرأة في القديم و الحديث**. بيروت: مؤسسة الرسالة، سلسلة البحوث الاجتماعية ، الجزء الثاني،الطبعة الثالثة 1989

36 – كوش ، دنيس . **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية .** ترجمة منير السعيداني. بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2007 .

37 – معن ، خليل عمر . **علم اجتماع الاسرة**. عمان : دار الشروق ، 2000 .

38 – ملحم ،حسن. **التحليل الإجتماعي للسلطة**. الجزائر: منشورات دحلب، 1993.

39 – نبيل رمزي. **علم إجتماع المعرفة** .الاسكندرية : دارالفكر الجامعي ،1992.

40 - BOUTEFNOUCHET Mostafa . Systeme social et changement social en Algerie . Alger :OPU . SD

41 - MUCCHIELLI Alex . L identité , Paris , PUF . 1 ed 1986

42 - ROCHER GUY. Introduction à la sociologie générale : Le changement social. Paris: Ed. HMH 1968.

كتب في علم الاجتماع السياسي

43 – البرواري ، زيرفان سليمان. **الوعي السياسي وتطبيقاته** .بغداد : مطبعة خاني ، 2006 .

44 – الجوهري ،عبد الهادي. **أصول المجتمع السياسي**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية ، 1996.

45– خضر ،صالح سامية .**المشاركة السياسية و الديموقراطية** . القاهرة:جامعة عين شمس، 2005.

46– داوسن، ريشارد و اخرون.**التنشئة السياسية**.ترجمة مصطفى عبد الله خشيم ،محمد زاهي، بشير المغيربي .بنغازي: جامعة قاريونس، ط1 ، .1990

47 – دوفروجيه ،موريس. **الأحزاب السياسية**. ترجمةعلى مقلد،عبد الحسن سعد. بيروت:دار الشهاب للنشر، 1980.

48 – دوفرجيه ،موريس. **علم اجتماع السياسة** .ترجمه سليم حداد .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،2001 .

49 – زايد ، الطبيب مولود .**التنشئة السياسية دورها في المجتمع** .عمان :المؤسسة العربية الدولية للتوزيع ، 2001 .

50– ساقور ،عبد الله.**محاضرات في التنمية المشاركة**.عنابة: منشورات جامعة باجي مختار ،2007

51– سعد ، ابراهيم جمعة. **الشباب والمشاركة السياسية** .القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع 1984.

52– سامية خضر صالح .**المشاركة السياسية و الديموقراطية**. القاهرة: جامعة عين شمس، .2005

53– سيد الجمل ،صفاء. **التربية السياسية للمرأة** . مصر : العلم و الايمان للنشر ، 2008 .

54– شرابي، هشام. **النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي المعاصر** .بيروت:دار نلسن ط3 ،2000 .

55– طارق،محمدعبد الوهاب.**سيكولوجية المشاركة السياسية**.القاهرة:دارغريب للطباعةوالنشر ،1999

56– عاطف ،احمد فؤاد. **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 1995.

57–عدنان،الامين.**التنشئة الاجتماعية و تكوين الطباع**.المغرب:المركز الثقافي العربي،ط1،2005 .

58 – قطامي ،يوسف ،رامي يوسف. **الذكاء الاجتماعي للاطفال النظرية و التطبيق** .عمان: دار المسيرة ، ط1، 2010 .

59 – معتوق، فتحية .**الدراسة المسحية حول التمكين السياسي للمرأة** .الجزائر :الوزارة المنتدبة المكلفة بالاسرة و قضايا المرأة ، 2006 .

60– مونيي،جان بيار، كوت جان بيار.**من أجل علم إجتماع سياسي**.ترجمة محمد هناد،الجزائر: د م ج ، 1985.

61-Meynaud (J) / Lancelot (A). **La participation des français à la politique**. Paris : PUF. 1961

62 – أبو العلا ، عواطف . **التربية السياسية للشباب ودور التربية الرياضية**. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، دت.

63 – اورفيل، برم & ستانتوم ويلر. **التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة** .ترجمة علي الزغل. عمان:دار الفكر للنشر و التوزيع ،1982 .

64 – إيدجار فور وآخرون. **تعلم لتكون** .ترجمة حنفي بن عيسى.الجزائر : الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع ،1974.

65 – مرسي ،محمد منير. **أصول التربية** . القاهرة :عالم الكتب ، 2001 .

66 – عبد الدايم ،عبد الله. **التربية عبرالتاريخ**. بيرروت: مطبعة العلوم، (دت).

67 – عبد الغني عبود. **التربية مشكلات المجتمع**. القاهرة: دار الفكر العربي، ط2، 1992.

68– العناني، حنان عبد الحميد. **الطفل والأسرة والمجتمع**.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2000 .

69 – معتوق، جمال . **صفحات مشرقة من الفكر التربوي عند المسلمين** .الجزائر : دن، 2004

70– النجيحي،محمد لبيب.**التربية أصولها ونظرياتها العلمية**.القاهرة:مكتبة الأنجلومصريةط5،1974

71 -BANDURA (A).**L'appretissage social** Bruxelles: Pierre MARDAGA, 1980

72- BOURDIEU P & JC PASSERON **: La reproduction**. Paris : Les editions de MINUIT 1970.

73 - BOUTEFNOUCHET Mostefa **. La famille Algerienne** . Alger : SNED ,1982

74 - CHERKAOUI ,Mohamed **. Sociologie de l éducation** . Paris :PUF ,1986

75 -DURKHEIM (E) **. Education et sociologie** . Alger : Elborhane , 1991

76 - MEAD, G H**, L'ésprit , le soi et la société .** Paris :PUF,1963

77 -MIALARET (G**). Les sciences de l'éducation**. Paris: PUF. 7eme éd 1996 .

78 - PERCHERON, Anick **. L univers politique des enfants**. Paris :Armond Colin, 1974 .

79 - PIATON (G). **Education et socialisation**. TOULOUSE : ed. **EDOUARD PRIVAT**. 1977

80 - ROIG C & BILLON _GRAND F**. La socialisation politique des enfants** . Paris : fondation nationale des sciences politiques , 1968.

81- SELMANE **,** Fatiha **Education et paix**. Oran : CRASC , 1995.

82 - TOURRAILLE, Fanny **.Fiminisme et abitus de genre . etude de cas sur la LCR**. Toulouse : Institut d etudes politiques . 2008

83-ZERDOUMI, Nefissa **. Enfants d'hier**. Paris : François MASPIERO, 1970.

المجلات و المقالات و التقارير

1- بلقاسم بن زنين، "المرأة الجزائرية و التغيير : دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية". مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية CRASC . وهران: **إنسانيات**. **2012**.

2 - بوفلجة ،غياث. " النساء القياديات في المجالس المنتخبة " ، مجلة دراسات انسانية و اجتماعية، جامعة وهران ،عدد 4 (2014) .

3 - ربابعة ، غازي." دور المرأة في المشاركة السياسية " . مجلة المفكر العدد5 جامعة بسكرة. دت.

4 - العقبي، لزهر. " المراكز و الأدوار الإجتماعية و محدداتها الثقافية في النظام الاسري العربي ". مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية . جامعة بسكرة ، العدد 8 ، 2012.

5 - العياشي عنصر .سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر. المستقبل العربي. العدد 191جانفي 1995 . http://faculty.qu.edu.qa

العياشي عنصر":الاسرة في الوطن العربي: افاق التحول من الابوية ... الى الشراكة"،جامعة عنابة.

مجلة شؤون اجتماعية، 2004.

6 – حسين محمد العثمان. معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية .وجهة نظر سوسيولوجية كلية الآداب جامعة مؤته ، الجامعة الاردنية **www.women.jo**

7 – ثمينة ولي نذير تومبيرت : حقوق المرأة في الشرق الاوسط و شمال إفريقيا المواطنة و العدالة **www Freedomhouse.org**

8 – عبد المجيد العزام ،و محمد الهزايمة . إتجاهات الحزبين و غير الحزبيين نحو الأداء الحكومي والبرلماني و الأعلامي في الاردن . **المنارة** ، المجلد 14 ، العدد2 ، 2008 .

9–عبد الناصر جابي.الانتخابات التشريعية في الجزائر استقرار... ام ركود **2007/8/8** **Arabenewel.org**

10– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ، التقرير الوطني حول تعزيز المساواة بين الجنسين و التمكين للمرأة ، بيجين 2004– 2009 .

11 - ADDI, Lehouari**.Femme ,famille et lien social en Algerie** .In Famille et mutatins socio-politiques , l approche culturaliste a l épreuve . Paris : La maison des sciences de l homme, 2005.

12 -MORANO Nadine. De l′ égalité entre femmes et hommes **. Chiffres clés** Secretaire d′Etat en charge de la famille et de la Solidarité.2009

13 - NAJAR Siham & KERROU Mohamed. recherche- action sur « la participation politique des femmes au niveau local en Tunisie UN.INSTRAW :CAWTAR)Tunis ; septembre 2009

14 - SCIARINI ,Pascal et autres : Genre ,age et participation politique . les election federales en 1995 dans le conton de Geneve . Suisse : **political science review.** 2001 .

15- TOURNIER , Vincent .Politiques sociales et familiales **. societé** n 99 IEP Grenoble : mars 2010

رسائل جامعية غير منشورة

1- بادي ،سامية . " المرأة و المشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي" . ماجستير . قسم علم اجتماع التنمية . جامعة قسنطينة ، 2005 .

2 – بن رحو، سهام ." المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر و تونس دراسة مقارنة منذ الاستقلال الى 2004" . الماجستير. قسم الحقوق. جامعة وهران ، 2007 .

3 – بنعدادة ،اسماء . "المرأة و السياسة ، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية ". رسالة دكتوراه .قسم علم الاجتماع .جامعة مولاي محمد بن عبد ا لله ،المغرب . السنة الجامعية ،2004 .

4 – بودرهم ،فاطمة ." المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديموقراطية الجزائرية ". رسالة الدكتوراه . قسم العلوم السياسية .جامعة الجزائر.2011 .

5 – جميلي ، بوبكر." الشباب و المشاركة السياسية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة" .رسالة الدكتوراه .قسم علم اجتماع التنمية جامعة قسنطينة ، 2010 .

6 –العقون، سعاد. " تأثير دور الأسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق دراسة ميدانية لتلامذة المدرسة الأساسية " .رسالة دكتوراه .كلية العلوم السياسية والإعلام . جامعة الجزائر"3" . 2011

7 – مناد ،سميرة . " الزعامة النسوية في المخيال الاجتماعي . دراسة ميدانية لتصور الزعامة لدى عينة من النساء بالجزائر" . ماجستير .قسم علم الاجتماع .جامعة الجزائر، 2002 .

8 – نصيب ، نعيمة . " المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر دراسة ميدانية في مدينة عنابة " . رسالة دكتوراه . اشراف مزدوج من جامعة عنابة عمر عسوس و من جامعة عين شمس اجلال اسماعيل حلمي ، 2002.

9 – يوسف بن يزة . "التمكين السياسي للمرأة و اثره في التنمية السياسية في العالم العربي دراسة في ضوء التقارير العالمية 2003–2008 " .ماجستير .قسم العلوم السياسية العلوم السياسية .جامعة باتنة. 2010.

<u>المواقع الإلكترونية</u>

http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-06-2011

http://www.apn-dz.org

http://www.interieur.gov.dz

http:// www. kotobarabia .com

http:// www.women.jo

http:// www .femmes-egalité.gouv.fr 2010

http://www.ipu.org/wmn-f/classif.htm

http://www Freedomhouse.org

http://droit.univ-lille2.fr/enseignants/villalba/intro-sc_po.htm

28 01 2012 Bruno Villalba. Introduction a la sciences politique

http://www. Arabenewel.org

http://localgov.cawtar.org/index/Lang/a r

http://www. insanyate.revues.org

http://www www.escwa .org

http://faculty.qu.edu.qa

http://www.nazaha.iq

http://www. Scholar.cu.edu.eg

http://www. insanyate.revues.org

الملاحق

الملحق رقم (1)

دليل المقابلة

1 – المنصب الذي تشغله المبحوثة..... .....

2 – الرصيد الثقافي و السياسي للاسرة .....

.....

3– كيف ساعدتك الاسرة في الانخراط في العمل السياسي.....

.....

4 – هل للاسرة دور في منح الافضلية للذكور عندما يتعلق الامر بالمجال السياسي. ..... .

5– النظام الاسري الابوي الذي يميز الاسرة الجزائرية ينعكس على النظام السياسي الذي بدوره يتميز بالابوية و الذكورية . .....

.....

6– ما هي العراقيل التي تواجه المرأة في المجال السياسي.....

.....

7– كيفية الدفع بالمرأة الى مشاركة سياسية فعالة و نوعية .....

الملحق رقم (2)

الاستمــارة.

1* بيانات شخصية

1.1 – السن.....

1.2– الحالة العائلية .....

1.3 – المستوى التعليمي.....

1.4 – المهنة.....

1.5– المستوى التعليمي للاب :

1.6 – المستوى التعليمي للام :

1.7 –مهنة الاب : .....

1.8 – مهنة الام : .....

1.9 – عدد الاخوة . الذكور □ الاناث □

1.10 – ترتيبك ضمن الاخوة □ ضمن الاخوات □

2 *الرأسمال الثقافي الاسري.

2.1 – هل لديك مكتبة ؟ نعم □ لا □

2.2 – ما طبيعة الكتب التي تحويها : ثقافية □ علمية □ دينية □ سياسية □ أخرى .....

2.3 – من الاكثر استفادة منها ؟ الاب □ الام □ الاخوة □ الاخوات □ استفادة خاصة □ اخر اذكريه .....

2.4 – ما طبيعة الكتب التي يطلبها منك ؟ ثقافية □ علمية □ دينية □ سياسية □ أخرى ....

2.5 – ماهي القنوات الاكثر متابعة ؟

القنوات الوطنية□ القنوات العربية □ القنوات الاجنبية□

2.6 – ماهي البرامج التي تتابعينها اكثر ؟

الحصص الخاصة □ الاشرطة الوثائقية □ المسلسلات □ الافلام الاخبار □ اخرى اذكريها .....

2.7 –ماهي البرامج التي تجمع الاسرة ؟ .....

2.8 –هل سبق ان كانت المرأة موضوع نقاش في الاسرة ؟ نعم □ لا □

2.9 – اذا كان نعم ما طبيعة هذا الموضوع ؟ .....

2.10 – هل تملكين خدمة الانترنت ؟ نعم □ لا□

2.11 - ماهي الاضافة التي تقدها هذه الخدمة ؟ التواصل □ التثقف □ الاعلام □ آخرى أذكريها .....

2.12 – هل تستخدمين الانترنت في نشاطك السياسي ؟ نعم □ لا □

<u>3* مميزات التنشئة الإسرية.</u>

3.1 – في الاسرة هل هناك تمييز بين الادوار التي يقوم بها الذكور و الاناث ؟

كثيرا □ بعض الاحيان□ نادرا □

3.2 – في المحيط الذي تنتمي اليه هل تعرفين شخصيات سياسية ؟

نعم □ لا □

3.3 – هل من بين هاته الشخصيات نساء ؟ نعم□ لا □

3.4 – هل تعرفين مناضلين او منخرطين في أحزاب سياسية؟ نعم □ لا □

3.5 – هل تعرفين مناضلات او منخرطات في احزاب سياسية نعم □ لا □

3.6 –ما طبيعة العلاقة القرابية مع هؤلاء .....

3.7 – هل يتابع أبوك النقاشات السياسية؟ كثيرا □ أحيانا □ نادرا □

3.8 – في الأسره هل يعبر الأب عن آرائه السياسية ؟ كثيرا □ أحيانا □ نادرا □

3.9 – هل لدى الاب إهتمامات بالسياسة عموما؟ نعم □ لا □

3.10 – هل تؤدي الأم واجبها الانتخابي ؟ دائما □ أحيانا□ نادرا □

3.11 – هل تتابع الأحداث السياسية ؟ نعم □ لا □

3.12 – هل تعبر الأم عن آرائها السياسية داخل الاسرة ؟

كثيرا □ أحيانا □ نادرا □

3.13 – هل الام : منخرطة في حزب □ في جمعية□ في نقابة□ غير منخرطة □

3.14 – هل هنالك توافق بين الام و الاب في المواقف السياسية نعم□ لا □

3.15 – ماهي العراقيل التي تقف في وجه المرأة لتقلد مناصب عليا سياسيا في الجزائر ؟

.....

.....

3.16 – ما هي العوامل المساعدة على وصول المرأة الى مكانة متميزة في الممارسة السياسية؟.....

.....

3.17 – هل للاسرة دور في الدفع بالمشاركة السياسية للمرأة ؟

كثيرا □ أحيانا □ نادرا □

3.18 – من الاكثر تأثيرا في السلوك السياسي المشارك للمرأة الاب □ الام □

الاخ □ الاخت □ آخر أذكريه .....

3.19 – ماهي الأسباب الكامنة خلف اللامساواة في المشاركة السياسية بين المرأة والرجل؟.....

3.20 – هل المجتمع الجزائري متقبل لدور ريادي للمرأة في المجال السياسي ؟

كثيرا□ احيانا□ نادرا □

3.21 – هل الانتماء الاجتماعي يساهم في تحديد نوعية المشاركة السياسية للمرأة ؟

نعم □ لا □

3.22 – في رأيك المجال السياسي ذكوري أكثر منه إناثي :

موافقة □ غير موافقة □ نوعا ما □

3.23 – في رأيك سبب اللامساواة في المجال السياسي يرجع الى : الاسرة □ المجتمع □
المدرسة □ آخر أذكريه .....

4* المشاركة السياسية.

4.1 – مند متى انخرطت في التنظيم.....

4.2 – هل تدرجت في سلم التنظيم ؟ نعم □ لا □

4.3– هل كان هدف الوصول الى مسؤوليات من اهدافك ؟ نعم □ لا □

4.4– هل كان من افراد الاسرة من انتمى الى هذا التنظيم ؟ نعم □ لا □

4.5– هل هناك من افراد الاسرة من تقلد مناصب عليا ؟ نعم □ لا □

4.6– ما هي العلاقة التي تربطك به .....

4.7– ماهي القناعات التي تتقاسمينها معه .....

4.8– من الذي يشجعك أكثر على العمل السياسي؟ الاب□ الام□ الاخ□
الاخت □ الاصدقاء□ اخر أذكريه..... .....

4.9– ما تقييمك للمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر
.....

4.10– كيف يمكن ان تساهم الاسرة في الدفع الى مشاركة نوعية للمرأة
.....

4.11– في رأيك من هي الاسماء التي يمكن اعتبارها نموذجا للمشاركة النوعية للمرأة الجزائرية
.....

4.12- ماهي المناصب التي سبق لك الترشح لها ؟ المجلس الشعبي البلدي□ المجلس الشعبي الولائي□ المجلس الشعبي الوطني□ اخر أذكريه

.....

4.13- هل تجدين افضلية للرجال عن النساء في ترشيحات الحزب؟ كثيرا □

بعض الشئ □ نادرا □

4.14- ماهو المنصب الذي تشغلينه حاليا في التنظيم السياسي

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
PORTAIL DU PREMIER MINISTRE

قانون عضوي رقم 12-03
يحدّد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة

www.premier-ministre.gov.dz

قانون عضوي رقم 12 – 03 مؤرّخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 16 و29 و31 و31 مكرر و119 و120 و123 و125 (الفقرة 2) و126 منه،

– وبمقتضى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، التي انضمّت إليها الجزائر، بتحفظ، بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96–51 المؤرخ في 2 رمضان عام 1416 الموافق 22 يناير سنة 1996،

– وبمقتضى الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، المعتمدة في 20 ديسمبر سنة 1952، المصادق عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04–126 المؤرخ في 25 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004،

– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 09 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 12 – 01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بنظام الانتخابات،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 08 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 الذي يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخاب البرلمان، المعدل،

– وبمقتضى القانون رقم 11 – 10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

– وبعد الأخذ برأي المجلس الدستوري،

يصدر القانون العضوي الآتي نصه :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 31 مكرّر من الدستور، يحدد هذا القانون العضوي كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

المادّة 2 : يجب ألاّ يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها :

*** انتخابات المجلس الشعبي الوطني :**

– 20 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد،

– 30 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد،

– 35 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعدا،

– 40 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعدا،

– 50 % بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

*** انتخابات المجالس الشعبية الولائية :**

– 30 % عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا،

– 35 % عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.

*** انتخابات المجالس الشعبية البلدية :**

– 30 % في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة.

المادّة 3 : توزع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، وتخصص النسب المحددة في المادة 2 أعلاه، وجوبا للمترشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة.

المادّة 4 : يجب أن يبيّن التصريح بالترشح المنصوص عليه في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، جنس المترشح.

المادّة 5 : ترفض كل قائمة ترشيحات مخالفة لأحكام المادة 2 من هذا القانون العضوي.

غير أنه، يمنح أجل لتطابق قوائم الترشيحات مع أحكام المادة المذكورة في الفقرة أعلاه، على ألاّ يتجاوز هذا الأجل الشهر الذي يسبق تاريخ الاقتراع.

المادّة 6 : يستخلف المترشح أو المنتخب بمترشح أومنتخب من نفس الجنس، في جميع حالات الاستخلاف المنصوص عليها في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والقانونين المتعلقين بالبلدية والولاية.

المادّة 7 : يمكن الأحزاب السياسية أن تستفيد مساعدة مالية خاصة من الدولة، بحسب عدد مرشحاته المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية و في البرلمان.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 8 : ينشر هذا القانون العضوي في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012.

عبد العزيز بوتفليقة

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذي رقم 11 – 457 مؤرّخ في 3 صفر عام 1433 الموافق 28 ديسمبر سنة 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 94–293 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1415 الموافق 25 سبتمبر سنة 1994 والمتضمن إنشاء الصيدلية المركزية للمستشفيات وتنظيمها وعملها.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 – 3 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري ، المعدل والمتمم ،

– وبمقتضى القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، لا سيما الباب الثالث منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 20 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10–149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10 – 236 المؤرخ في 28 شوال عام 1431 الموافق 7 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 – 293 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1415 الموافق 25 سبتمبر سنة 1994 والمتضمن إنشاء الصيدلية المركزية للمستشفيات وتنظيمها وعملها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 – 431 المؤرخ في 19 رجب عام 1417 الموافق 30 نوفمبر سنة 1996 والمتعلق بكيفيات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والتطوير والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري والمؤسسات العمومية غير المستقلة،

– وبعد موافقة رئيس الجمهورية،